المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة القطاعـــــات الإنتاجيـــة

حـــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
أبوبكر اعبيد

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحـة لجنـة القطاعـات الإنتاجيـة

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2023-2024**
= دورة أكتوبر 2023=

السنة المالية 2024

محتوى التقرير

1-ورقة تقنية.

2- التقديم العام.

3-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

4-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الصناعة والتجارة.

5-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- أجوبة تكميلية للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

6-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

- التقرير
- العرض التقديمي للسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

7- أوراق إثبات الحضور.

بطاقـــــة تقنيـــــة

- **رئيـــس اللجنـــة** : المستشار عثمان الطرمونية.

- **مقرر اللجنـــة** : المستشار أبو بكر اعبيد.

- **تواريخ دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية باللجنة**:

الخميس 23 نونبر 2023 :

– دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

الاثنين 27 نونبر 2023:

– دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الأربعاء 29 نونبر 2023 :

– دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

الخميس 30 نونبر 2023 :

– دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

- **تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية** : الأربعاء 06 دجنبر 2023

- **عدد الاجتماعات**: 05

- **عدد ساعات العمل**: 26 ساعـــــة.

- **الطاقم الإداري الذي أعد التقارير:**

  - السيدة زهيرة زكي (رئيسة مصلحة اللجنة)
  - السيد محمد ادعيجو
  - السيد أحمد جمالي
  - السيدة رجاء النيازي

تقـديـم عـــام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية، في إطار اجتماعاتها المخصصة لدراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2024 ويتعلق الأمر بـ :

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة الصناعة والتجارة؛
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

حيث خصصت لها اللجنة خمس اجتماعات برئاسة السيد عثمان الصرمونية رئيس اللجنة، وبحضور كل من السيدات والسادة الوزراء:

- ✓ السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- ✓ السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة؛
- ✓ السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- ✓ السيدة فاطمة الزهراء عمور وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

وتجدر الاشارة إلى أن اللجنة عقدت اجتماعاتها السالفة الذكر بتواريخ : 23، 27، 29، 30 نونبر و 6 دجنبر 2023 على التوالي، حيث استغرقت في مجموعها حيزا زمنيا ناهز 26 ساعة عمل.

و بهذه المناسبة أريد أن أتقدم باسمي الخاص ، ونيابة عن السيد رئيس اللجنة وكافة السيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية بجزيل الشكر والتقدير إلى السيدات والسادة الوزراء، لما قدموه من شروحات وبيانات توضيحية

ومعطيات معززة بالاحصائيات والأرقام والمؤشرات تتعلق بمشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات التي يشرفون عليها، همت السياق العام الذي تم فيه إعداد الميزانيات الفرعية، والمنجزات التي تم تحقيقها والبرامج المستقبلية للسنة القادمة 2024، مستعرضين مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الاكراهات التي تواجهها بلادنا مسترشدين بالتوجيهات الملكية السامية كل في مجاله، في خضم سياق وطني ودولي متسم بالتعقيد والايقين.

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الامتنان إلى السيد رئيس اللجنة، على ترأسه لاجتماعات اللجنة، وسهره على حسن سير أشغالها، وللسيدة والسادة أعضاء مكتب اللجنة، والشكر موصول للسيدات والسادة المستشارين على حرصهم على الحضور الوازن والفعال لاجتماعات اللجنة، وعلى متابعتهم لأشغالها باهتمام كبير، وتفاعلهم مع مختلف المنجزات وبرامج العمل المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية.

وإلى جانبهم أشكر أيضا الطاقم الاداري للجنة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل حسن سير أشغال اللجنة، كما أتقدم بالشكر إلى كافة الأطر المرافقة للسيدات

والسادة الوزراء، وكذا أعضاء مجلس المستشارين على مواكبتهم لأشغال اللجنة.

هذا، وستجدون في هذا التقرير العروض التقديمية للسيدات والسادة الوزراء، وتفاصيل المناقشة من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد من استفسارات، وملاحظات واقتراحات.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي اجتماع اللجنة المنعقد يوم الأربعاء 06 دجنبر 2023، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2024 وفق النتائج المرفقة بالجدول التالي :

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية

برسم السنة المالية 2024

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.	ميزانية التسيير	6	2	0	8
	ميزانية الاستثمار	6	2	0	8
	الميزانية برمتها	6	2	0	8
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.	ميزانية التسيير	7	1	0	8
	ميزانية الاستثمار	7	1	0	8
	الميزانية برمتها	7	1	0	8
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	ميزانية التسيير	7	1	0	8
	ميزانية الاستثمار	7	1	0	8
	الميزانية برمتها	7	1	0	8
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.	ميزانية التسيير	7	1	0	8
	ميزانية الاستثمار	7	1	0	8
	الميزانية برمتها	7	1	0	8

مقرر اللجنة

أبوبكر اعبيد

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

السنة المالية 2024

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعا يوم الأربعاء 29 نونبر 2023 لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2024.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وذلك بحضور السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حيث تفضل بإلقاء عرض تقديمي لمشروع الميزانية الفرعية أمام السيدات والسادة المستشارين، استعرض خلاله أهم المحاور الكبرى لقطاعات الفلاحة، والتنمية القروية، والمياه والغابات، والصيد البحري.

لقد تطرق السيد الوزير إلى القطاع الفلاحي الذي شهد قفزة نوعية عبر إقرار استراتيجيات واعدة من خلال مخطط المغرب الأخضر، والجيل الأخضر (2020-2030) وانطلاقا من التوجيهات الملكية السامية، التي حددت أهدافا واضحة ومدققة للاستراتيجية الجديدة للجيل الأخضر في الخطاب الملكي لـ 12

أكتوبر 2018، وتماشيا مع النموذج التنموي الجديد وأيضا مع تطورات وتغيرات السياق الوطني والدولي، مؤكدا على أن هذه الاستراتيجية تستند أساسا على تأهيل العنصر البشري، واستدامة التنمية الفلاحية.

وأضاف السيد الوزير في نفس الاتجاه أن إعطاء الأولوية للعنصر البشري الهدف منه خلق جيل جديد من الطبقة الفلاحية الوسطى، ومن رواد الأعمال الشباب، ومن التنظيمات الفلاحية، وأن الغاية من استدامة التنمية الفلاحية هي الحفاظ على منجزات السلاسل الفلاحية وتدعيمها، وخلق قنوات توزيع عصرية وفعالة، مع الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء، وفلاحة متأقلمة ومرنة وناجعة إيكولوجيا.

وأكد السيد الوزير على الدور الهيكلي لصندوق التنمية الفلاحية في تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر وذلك من خلال تخصيصه لإعانات جديدة برسم سنة 2023 عبر تعزيز عرض التحفيزات المالية للدولة الممنوحة ومراجعة بعض الإعفاءات وإرساء أخرى، بحيث خصص غلاف مالي بلغ 4,64 مليار درهم كإنجازات فعلية للصندوق منه 75%للدعم المباشر للاستثمارات الفلاحية، كما

استفادت مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي والعقاري من 50% من التحفيزات الإجمالية (2,3 مليار درهم)، وتوقعات بانخفاض تلك الإنجازات بحوالي8%-خلال سنة 2024.

وتطرق السيد الوزير إلى البرنامج الاستثنائي للتخفيف من آثار نقص التساقطات المطرية لسنة 2023، حيث خصص له غلاف مالي بلغ 10 مليارات درهم، منها 5 مليارات لحماية الرصيد الحيواني، و4 مليارات لحماية الرصيد النباتي ودعم سلاسل الإنتاج، ثم 1 مليار درهم لتعزيز القدرة المالية للقرض الفلاحي من أجل دعم الفلاحين.

وفيما يتعلق ببرنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي، أشار السيد الوزير إلى أن برنامج عصرنة شبكات الري لتثمين أفضل للماء عرف تحديث شبكة الري بدوائر السقي الكبير (110.000 هكتار كمساحة إجمالية مبرمجة خلال الفترة (2020-2030)، موضحا أن برنامج عمل سنة 2024 سيمكن من تغطية حوالي 45.000 هكتار إضافية لتصل المساحة الإجمالية 867.000 هكتار.

وبالنسبة لبرنامج توسيع السقي -يضيف السيد الوزير- فقد بلغت المساحة المبرمجة خلال الفترة 2020-2030، حوالي 72.500 هكتار بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة، كما كشف عن برنامج عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري منه ماتحقق ضمن منجزات السنة الحالية ومنها ماهو مبرمج في أفق السنة المقبلة 2024.

وزاد أيضا أن برنامج الري الصغير والمتوسط الذي تقدر فيه المساحة التي تم استصلاحها لتنزيله بـ 73.000 هكتار خلال الفترة (2020-2023)، ستتم من خلاله مواصلة أشغال استصلاح السواقي والخطارات خلال سنة 2024 على مساحة مقدرة بـ 15.000 هكتار على الصعيد الوطني.

كما أورد أن الوزارة ستعمل على مواصلة تنمية المراعي عبر الزيادة في غرس الشجيرات العلفية، وإنشاء وتجهيز العديد من نقط الماء الخاصة بتوريد الماشية، واقتناء شاحنات صهريجية وصهاريج بلاستيكية خلال سنة 2024.

وفيما يتعلق بمشاريع الفلاحة التضامنية، أفاد السيد الوزير أن مبلغ الاستثمارات الإجمالية لهذه المشاريع التي ستنطلق خلال سنة 2024، يصل إلى 1,4 مليار درهم، وكذلك الشأن بالنسبة لبرنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي بحيث تصل الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج برسم سنة 2024 إلى 132 مليون درهم منها 42 مليون درهم كاعتمادات الأداء.

لقد تطرق السيد الوزير كذلك إلى أهمية ورش السلامة الصحية للمواد الغذائية، عبر سلوك عدد من الإجراءات والتدابير الأساسية في مقدمتها عمليات المراقبة والاعتماد خلال إنجازات السنة الحالية، أو ضمن برنامج عمل القطاع لسنة 2024، والذي سيركز على مواصلة عمليات مراقبة المواد الغذائية على الصعيد الوطني وعند الاستيراد والتصدير.

هذا، وأبرز السيد الوزير كذلك أهم المنجزات المحققة على مستوى الأقطاب الفلاحية بما فيها أقطاب مكناس وبركان وتادلة وسوس وقطب اللوكوس والغرب والحوز، وكذلك برنامج تأهيل وتعزيز هذه الأقطاب في أفق سنة 2024، وكذلك الشأن بالنسبة لعملية تسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية، وتعزيز الجودة

بمواصلة أشغال بناء عدة أسواق للجملة من الجيل الجديد، وتقوية وتثمين مجازر اللحوم الحمراء والأسواق الأسبوعية.

وبخصوص التأمين الفلاحي، أكد السيد الوزير أن استراتيجية الجيل الأخضر تهدف أساسا إلى تغطية 2,5 مليون هكتار بحلول سنة 2030، عبر زيادة المساحات المغطاة تدريجيا، والتأمين المتعدد المخاطر للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية، وأيضا برنامج للضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة.

كما تطرق إلى عزم الوزارة تكثيف برامج التعليم والتكوين والبحث الفلاحي من خلال إتمام برامج البحث على المدى المتوسط (2021-2024) بالمعهد الوطني للبحث الزراعي، وتكوين 6710 متدربا من تقنيين متخصصين وتقنيين وعمال مؤهلين، وكذا 2658 طالبا بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي، ومواصلة عملية منح الاعتمادات للمستشارين الفلاحيين الخواص بمختلف جهات المملكة مع العمل على تعديل القانون رقم 62.12 قصد إنعاش مهنة المستشار الفلاحي الخاص.

أما بالنسبة لقطاع التنمية القروية، أفصح السيد الوزير عن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي وذلك بتعزيز شبكة الربط الكهربائي وتوفير الماء الصالح للشرب والتعليم والصحة، وبناء الطرق والمسالك القروية، في أفق الانتهاء من مواصلة وإنهاء إنجاز مشاريع مخططات العمل (2017-2023).

وعن قطاع المياه والغابات، أشار السيد الوزير إلى أهم الإنجازات المحققة على مستوى هذا القطاع منذ سنة 2020 إلى حدود السنة الحالية، وذلك بتأهيل أكثر من 500 منشط ترابي، وإحداث أكثر من 200 منظمة غابوية وتنشيط البنيات التنظيمية لمستعملي الغابات مع اتخاذ تدابير تحفيزية لفائدة مستعملي الغابات كالتعويض عن حق الرعي، ودعم وتحفيز التعاونيات الغابوية، وكل ذلك يندرج في إطار خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة.

وأضاف السيد الوزير أنه سيتم العمل على مواصلة تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها عن طريق تنمية وتثمين المنتزهات الوطنية، وتعزيز شبكة المناطق المحمية، وكذا حماية وتهيئة المناطق الرطبة المصنفة على

لائحة اتفاقية "رامسار"، وتكوين وتعزيز قدرات الأطر في مجال حماية الطبيعة وإعادة تأهيل الحيوانات البرية عن طريق إعداد وتحيين 4 برامج عمل جديدة للمحافظة وإعادة توطين الأنواع المهددة بالانقراض خلال السنة المقبلة (2024)، إلى جانب برامج التشجير وتخليف الغابات بزرع 50 ألف هكتار، ومحاربة التصحر، وأيضا تثمين الأوساط المائية عن طريق عمليات الاستزراع ومواصلة تنفيذ برامج المخطط الاستراتيجي لتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية (2023-2030) المنجز بدعم من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وتأهيل الصيد السياحي الإيكولوجي لاسيما بالمنتزهات الوطنية.

وارتباطا دائما بمجال تطوير الفضاءات الغابوية، أفاد السيد الوزير بأنه ستتم كذلك مواصلة تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها بتحديد وتأمين مواقع البذور للأنواع الأصلية، وإنتاج المشاتل الغابوية من طرف القطاع الخاص.

ولملاءمة الإطار القانوني مع التطلعات التنموية للمجال الغابوي، كشف السيد الوزير بأنه تم استكمال مناقشة مشروع قانون الغابات الجديد مع مختلف الشركاء المعنيين وإيداعه لدى الأمانة العامة للحكومة مع نشره ببوابتها

الإلكترونية في انتظار المناقشة والمصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي خلال نهاية السنة، وإحالته على البرلمان لاستكمال المسطرة التشريعية بشأنه في غضون السنة المقبلة (2024).

وفيما يتعلق بقطاع الصيد البحري، تطرق السيد الوزير إلى مؤشرات نشاط القطاع وإلى أهم المكتسبات الاستراتيجية، حيث أوضح أن أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار بالقطاع شملت:

- صندوق تنمية الصيد البحري (80 مليون درهم).
- المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التقليدي وتربية الأحياء البحرية (22 مليون درهم).
- دعم لفائدة المؤسسات تحت الوصاية (188.05 مليون درهم).
- تهيئة وتجهيز المصالح المركزية والخارجية (24.67 مليون درهم).
- إعانة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المكلفة بالتكوين (8.56 مليون درهم).

- توطيد الاعتمادات المتعلقة ببناء مركز التكوين المهني البحري بالمحمدية (15 مليون درهم).
- توطيد الاعتمادات المتعلقة ببناء مقر مندوبية الصيد البحري ببوجدور (3 مليون درهم).
- أشغال بناء مقري مندوبية الصيد البحري والحراسة البحرية بالجبهة (5 مليون درهم).

وبعد استعراضه لأهم مؤشرات نشاط القطاع خلال الثمانية أشهر الأولى من سنتي 2022 و 2023، أفاد ان أهم مكتسبات استراتيجية قطاع الصيد البحري تجلت في تقوية المراقبة عن طريق استعمال الأقمار الصناعية (VMS) على مستوى الصيد الساحلي وفي أعالي البحار مع إنجاز دراسة سنة 2022 لتطوير نظام المراقبة والعمل ببرنامج معلوماتي خاص بمسطرة المصادقة على المصطادات ضمن برنامج محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به، كما استفادت قوارب الصيد التقليدي من برنامج تحديد الهوية RFID (100%).

ومن بين أهم مكتسبات هذه الاستراتيجية كذلك -يضيف السيد الوزير- تم وضع 20 مخططا إضافيا في إطار تدبير الموارد، من أجل تهيئة المصايد ذات الأولوية التسويقية (مقابل مخطط واحد فقط سنة 2009).

كما تم إحداث ثلاث محميات بحرية ضمن البرنامج الوطني للمحميات البحرية، في إطار شراكة مع منتدى تحدي الألفية الأمريكي، وسيتم أيضا إنشاء ثلاث محميات بحرية جديدة بكل من أكادير والعرائش والناظور ضمن البرنامج الوطني لتنمية الاقتصاد الأزرق بالمغرب.

وأضاف السيد الوزير بأنه تم إيلاء أهمية كبيرة لمجال البحث العلمي حيث تم تخصيص أكثر من 1.55 مليار درهم لتعزيز قدرات المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري وتعزيز الحكامة وتنظيم خرجات علمية لتقييم الموارد السمكية وتعزيز إمكانيات البحث البحري.

وشكلت تربية الأحياء المائية البحرية أهم محور ضمن هذه الاستراتيجية بحيث تم دعم الاستثمار في القطاع وتعزيز الحكامة وتنظيم خرجات علمية

لتقييم الموارد السمكية وتعزيز إمكانيات البحث البحري، وتعزيز الدعم المالي للمشاريع ذات الصلة، مع الترويج لتربية الأحياء المائية البحرية، وأكد السيد الوزير في نفس السياق على استكمال الإطار القانوني لتربية هذه الأحياء بإصدار القانون رقم 84.21 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية بالجريدة الرسمية، وكذلك الأمر بالنسبة للقانون رقم 85.21 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية، إلى جانب تقوية الجانب المتعلق بالدعم التقني والتكوين.

وشدد السيد الوزير على أهمية دعم التثمين وتنافسية القطاع كتمكين وحدات تثمين المنتجات البحرية التي غيرت نشاطها بالداخلة والعيون من التموين ومنح تموين إضافي عبر طلبات عروض لوحدات التثمين المتواجدة بالمدن الشمالية بحصص من الأسماك السطحية لأجل الرفع من قدراتها الإنتاجية ودعم صناعة تحويلية ترتكز على تثمين هذه النوعية من الأسماك.

كما سيتم بالنسبة للتفريغ المنع التام لاستخدام الصناديق الخشبية واعتماد الصناديق البلاستيكية الموحدة وتوزيع حوالي 42.915 صندوق عازل

للحرارة وبتجهيز 14.305 قارب صيد تقليدي، مع إنجاز 45 نقطة تفريغ مجهزة وقرى للصيادين، دون إغفال عدد من المشاريع والبرامج المرتبطة بالبيع الأولي وبيع السمك بأسواق الجملة، واعتماد الإجراءات الاجتماعية داخل القطاع ودعم برامج التكوين البحري.

ومن جهة أخرى، تطرق السيد الوزير إلى أهم مؤشرات استراتيجية القطاع ونشاط المكتب الوطني للصيد إلى غاية سنة 2022، وأيضا أهم مؤشرات تطور المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري إلى غاية سنة 2023، فضلا على مؤشرات نشاط الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية إلى غاية 2023/2022.

ونظرا لأهمية العرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات نورده مفصلا ضمن محتويات التقرير.

المنـــاقشــة:

خلال مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات أجمع السيدات والسادة المستشارون على المكانة المتميزة التي تحتلها هذه القطاعات الحيوية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا لمالها من رهانات سوسيو اقتصادية معقود عليها للمساهمة في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل.

كما نوهوا بمجهودات الوزارة في تفعيل برامج التخفيف من آثار الجفاف وعجز التساقطات المطرية وتأثيراتها الظرفية، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية استحضارا لمايمثله القطاع الفلاحي كرافعة أساسية للإنعاش الاقتصادي، دون إغفال تداعيات زلزال مناطق الحوز التي وضعتنا أمام تحدي الرفع من حجم وقيمة المجهودات الممكنة لتنمية المناطق الجبلية وإقرار العدالة المجالية.

ولفتوا أيضا إلى تداعيات سنوات الجفاف وماتلاه من إجهاد مائي كان له وقع سلبي على الثروة المائية تسبب في الندرة وألحق الضرر بالفرشة المائية، مما يستدعي التعامل مع هذه الظاهرة في ظل التغيرات المناخية المتفاقمة كمعطى بنيوي وهيكلي، باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات الناجعة والمستدامة كتوسيع المساحات المزروعة التي تتأقلم مع هذه الظروف المناخية، والاستعمال المعقلن للموارد المائية في الأنشطة الفلاحية، وتكثيف برامج تحويل المياه بين الأحواض، وتحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة، والرفع من هذه الوتيرة بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية حتى تتمكن بلادنا من تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بمياه السقي، والماء الصالح للشرب.

ونظرا لأهمية هذه القطاعات الحيوية ذات الطبيعة الإنتاجية المساهمة في رفع رهان التنمية، أبدى السيدات والسادة المستشارون عدد من التساؤلات والملاحظات، كما طرحوا عدة ملفات للنقاش ذات بعد محلي ووطني تستأثر باهتمام المهنيين والفاعلين وبالرأي العام الوطني.

قطاع الفلاحة

- الدعوة إلى عقد مناظرة وطنية تعنى بمعالجة الصعوبات والإكراهات البنيوية التي أصبح يعاني منها القطاع الفلاحي بفعل توالي سنوات الجفاف وذلك عن طريق التنسيق بين كافة القطاعات الحكومية المعنية.
- إيجاد حلول سريعة واستعجالية لإشكالية الماء ضمانا للأمن الغذائي وتحقيق الوفرة وخلق بيئة مشجعة على الاستثمار في القطاع الفلاحي أمام انخفاض في حقينة السدود بشكل مهول وتضرر الفرشة المائية، مما يستوجب إقرار سياسة قائمة على التأقلم مع الوضع المائي الصعب الذي أصبحت تعرفه بلادنا، وكذلك إرساء دعائم قوية لزراعة تعتمد على توفير الإكتفاء الغذائي المنشود.
- تمكين المستثمرين من الاستفادة من مياه البحر المحلاة بأثمنة تفضيلية.
- مواصلة المجهودات لحل أزمة الجفاف وندرة المياه عبر تقوية برامج ربط الأحواض المائية وتحلية مياه البحر، وإنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة، وكذا مواصلة إنشاء السدود الصغرى والمتوسطة.

- إعادة جدولة الديون المتراكمة على كاهل الفلاحين أخذا بعين الاعتبار آثار توالي سنوات الجفاف التي أدخلتهم في ضائقة مالية خانقة.
- إقرار نظام جبائي خاص تراعى فيه خصوصية وأهمية القطاع الفلاحي، فضلا عن صياغة تضريب فعال ومرن ومبسط يوضح رؤية متكاملة بشأن الكلفة الجبائية الأولية والنهائية أمام المستثمر.
- إعادة النظر حول مقتضيات القانون رقم 69.21 خاصة المتعلقة بآجال الأداء وذلك لأجل استثناء المستثمر الفلاحي من القواعد والأحكام المنظمة لآجال الأداء بسبب وضعه الخاص ونظرا للخصوصية الموسمية للقطاع الفلاحي.
- الرفع من حجم الإعانات المقدمة لمستوردي العجلات، والأبقار الحلوب موازاة مع ارتفاع الأسعار على الصعيد الدولي.
- تقوية التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية من اجل خلق مناخ تحفيزي لفائدة الشباب بالعالم القروي وذلك عن طريق خلق مقاولات ودعم التكوين في المهن والخدمات ذات ارتباط بالقطاع سعيا نحو الارتقاء بالفلاح

المغربي إلى درجة الطبقة الوسطى الفلاحية وفقا لرؤية مخطط الجيل الأخضر، مع إيلاء الأهمية للعنصر البشري.

- تشجيع زراعة الحبوب وطنيا لتحسين المردودية، والاستغناء عن استيراد البذور خاصة القمح والشعير والقطاني حفاظا على جودة التربة، وعدم استنزاف خزينة الدولة.
- تكثيف عمليات البحث والتطوير العلمي والابتكار البحث في مجال اختيار البذور والزراعات الأكثر مقاومة للجفاف، وأيضا كيفيات استخدام الأسمدة العضوية كبدائل ناجعة تتلاءم مع التغيرات المناخية.
- زيادة المساحات المزروعة الخاصة بالمحاصيل التي تستهلك محليا على نطاق واسع كالحبوب والذرة والشعير والقطاني، والنباتات الزيتية، وقصب السكر.
- دعم البذور المختارة والأسمدة بمراجعة أثمنتها، ودعم بذور البصل والبطاطس والطماطم من أجل وفرة الإنتاج وحماية القدرة الشرائية للمواطن.

- معالجة ظاهرة الوسطاء المتلاعبين بأثمنة البذور المختارة وبيعها للفلاحين بأسعار باهظة، وذلك عن طريق البيع المباشر.
- ارتفاع أسعار الخضر والفواكه بأسواق الجملة بسبب تدخل الوسطاء في سلسلة القيمة مما يتسبب في تضرر الفلاحين المنتجين، وتضرر القدرة الشرائية للمستهلكين على حد سواء.
- تخفيض الرسوم الجماعية بأسواق الجملة من أجل تخفيف العبأ على الموزعين، ولتفادي بيع المنتوجات خارج هذه الأسواق في نفس الوقت.
- تضرر القطيع الحيواني الوطني بسبب تواتر سنوات الجفاف مما خلف ارتفاعا في أسعار اللحوم والأعلاف وتضرر قدرة الكسابة، ومنتجي اللحوم في ظل عزم الحكومة على الرفع من قيمة الإنتاج لتصل إلى 850 ألف طن في أفق عام 2030، الأمر الذي يستوجب بذل مجهودات معتبرة لتدارك هذا النقص، وضمان استمرارية الوفرة داخل الأسواق الوطنية.
- دعم صناعة الاعلاف والأسمدة لمساعدة منتجي اللحوم الحمراء والبيضاء على التحكم في الأسعار.

- تشديد مراقبة السلامة الصحية للمواد الغذائية، ومحاربة الحمى القلاعية من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية، وتعزيز قدرات البرنامج الوطني لترقيم الحيوانات.
- أسباب رفض المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية، استيراد مادة الحليب من الجمهورية الألمانية، علما أن بلادنا تشهد نقصا في هذه المادة الحيوية.
- معالجة المظاهر اللامتوازية التي أصبحت تعرفها فيدرالية الحليب « Maroc lait » بسبب عدم الانفتاح أمام باقي المنتجين والمهنيين على صعيد كل جهات المملكة مع أهمية التركيز على إعادة هيكلة وتقوية الفيدرالية الخاصة بتربية المواشي.
- تعزيز قدرات التعليم العالي الفلاحي والبحث الزراعي عن طريق تأهيل البنية التحتية التعليمية والثقافية من أجل استيعاب إكراهات المرحلة، وكذا الرفع من قدرات التكوين المهني الفلاحي الذي وصل فيه عدد

الخريجين إلى 26 ألف من أجل سد الخصاص، والاستجابة للمؤهلات والآفاق التي تزخر بها الدعامة الثانية لمخطط الجيل الأخضر.

- معاناة العمال الزراعيين من عدة مشاكل على رأسها التمييز في الأجور، وحرمان حوالي 80% منهم من الاستفادة من الحماية الاجتماعية بسبب عدم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو عدم أداء مساهمتهم كاملة في حالة التصريح.
- تراجع عدد العاملين من موظفين ومستخدمين بوزارة الفلاحة، وبالمؤسسات العمومية التابعة لها بشكل مهول.

التنمية القروية

لقد أكد السيدات والسادة المستشارون على الدور المركزي والهام لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي يعد لبنة أساسية لبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، إلا أنهم سجلوا وضعية الاحتقان السوسيو-إقتصادي نتيجة الأزمة الاقتصادية، والإقصاء والتهميش والاختلالات البنيوية التي طبعت تدبير الشأن المحلي، علاوة على أن الاعتمادات المخصصة

لبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية لاترقى إلى مستوى تحقيق الأهداف التنموية المنشودة بالمناطق القروية والجبلية منها على سبيل المثال:

- اقتصار برنامج كهربة العالم القروي على ربط البيوت بالشبكة الكهربائية دون تعميم هذا البرنامج ليشمل تشغيل المضخات ومختلف محركات جلب مياه السقي علما بأن 40% من الاستهلاك الوطني لغاز البوطان تستعمل في الأنشطة الفلاحية.
- تعميم استخدام الطاقة المتجددة كبديل لتحقيق النجاعة الطاقية في الأنشطة الفلاحية بما فيها الطاقة الشمسية والريحية على الرغم من ارتفاع تكلفة الاستثمار في الطاقة الشمسية من طرف الفلاحين الصغار الذين هم في أمس الحاجة إلى تدخل ودعم الوزارة لتشجيعهم على استخدام هذه الطاقة البديلة عن استعمال غاز البوطان.

المياه والغابات

بعدما ثمن السيدات والسادة المستشارون توجهات الوزارة الوصية على قطاع المياه والغابات تنزيلا لاستراتيجية غابات المغرب « 2020-2030 » سواء

بالنسبة لمجالات التدبير المستدام للموروث الغابوي، او تطوير وتحديث المهن الغابوية، والإصلاح القانوني والمؤسساتي للقطاع، شددوا على مايلي:

- دعم الإمكانيات اللوجستية والبشرية لسد الخصاص المسجل على عدة أصعدة على رأسها جهاز الوقاية المدنية الذي أبان عن حرفية عالية خلال تدخلاته الاستثنائية لإطفاء حرائق الغابات التي شهدتها بلادنا مؤخرا في عدد من المناطق الغابوية.
- تعويض وتخليف مساحات الغطاء الغابوي كما هو الشأن بالنسبة لغابة معمورة بجهة الرباط الآخذة في التقلص بفعل إنجاز عدد من الطرق والمسالك.
- تعزيز عملية التشجير على الصعيد الوطني التي لاتتجاوز نسبتها حاليا 60% ولاترقى إلى مستوى دول البحر الأبيض المتوسط (شجر الأركان – شجر البلوط ...)، مما يستدعي الرفع من وثيرة التخليف والتشجير، وحماية الغطاء الغابوي من الرعي الجائر وقطع الأشجار والمغروسات، وعدم السماح بتفويت أراضي غابوية للمنعشين العقاريين.

- مراجعة النصوص التشريعية ذات الصلة بالقطاع لأجل ملاءمتها مع التوجهات الواعدة لاستراتيجية غابات المغرب، من منطلق أن تلك النصوص في غالبيتها ترجع إلى حقبة الاستعمار حيث لازالت تصنف المخالفات المرتكبة في حق الغطاء الغابوي في خانة الجنح التي ينبغي تصنيفها وتكييفها كجرائم قياسا مع خطورتها وتداعياتها على الثروة الغابوية.

الصيد البحري

خلال مناقشة قطاع الصيد البحري، أكدت معظم تدخلات السيدات والسادة المستشارين على أهمية اتخاد عدد من التدابير والإجراءات الإضافية لدعم القطاع، ومواصلة العمل على بناء اقتصاد أزرق له مكانة متميزة في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

- معالجة إشكالية الاكتظاظ، وضيق المساحات وتلوث الأرصفة والاحواض، وافتقارها للمرافق الضرورية من قبيل مراكز التخزين والتبريد، والمداومة الأمنية.

- حماية واستدامة الثروة السمكية عبر تكوين نسيج مندمج من أنشطة اقتصادية بحرية لجعلها دعامة أساسية لتنمية المناطق الساحلية.
- تأهيل قطاع الصيد البحري بتحديث وحدات الصيد وتكوين الصيادين، والرفع من قدراتهم على تتبع وترصد أثر مسالك التوزيع ومحاربة التهريب وجميع أشكال النهب، إلى جانب تقوية حراسة المناطق البحرية.
- العمل على تحقيق الأهداف المرتبطة بجعل قرى الصيد كأقطاب حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المندمجة، أهمها برنامج قرى الصيادين بالأقاليم الأطلسية الجنوبية التي يعاني فيها الصيادون من ظروف إنسانية صعبة.
- تقوية وتعزيز التدابير الرقابية للقضاء على الصيد الجائر، وعلى الصيد غير المشروع.
- النهوض بالوضعية الاجتماعية للصيادين بميناء بوجدور، وتشجيع الاستثمار في وحدات التخزين بالميناء وأخرى للتثمين.

- تشجيع الاستهلاك الوطني من الأسماك وذلك بإقرار أسعار تحفيزية في إطار نظام ملاءم للتسويق والعرض في المدن والقرى على حد سواء.
- الإعفاء الجبائي لبعض منتوجات الصيد البحري الخاصة بقطاع تربية الأحياء المائية البحرية مقابل الإبقاء على سعر منخفض لرسم استيراد أغذية السمك لمواصلة تعزيز جاذبية المشاريع المزمع إقامتها، ومواصلة العمل على سن مقتضيات قانونية تؤطر الجانب التمويلي لفائدة حاملي المشاريع الصغيرة على وجه التحديد.
- الانخراط في مجال تطوير الجودة والمواصفات والإشهاد المتعلقة بقطاع تربية الأحياء المائية البحرية وفقا للمعايير الصحية المتفق عليها دوليا، وذلك بهدف الاستفادة من إمكانية دخول بلادنا أسواقا عالمية جديدة.
- معالجة ملف الخصاص المسجل في العقار الموجه لتوطين مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية مع مراعاة العدالة المجالية في مجموع التراب الوطني.
- تطوير وتحسين جاذبية التحفيزات أمام الاستثمار في هذا القطاع وفقا وتماشيا مع الأحكام والشروط المنصوص عليها في القانون التنظيمي.

- إعادة تأهيل وصيانة وتجهيز بواخر الإنقاذ بالسواحل المغربية لأن معظمها تقادم أو معرض للتلف مع إحداث صندوق خاص تحول إليه مساهمات تفرض على أصحاب بواخر الترفيه والبواخر التجارية المستفيدة من خدمات بواخر الإنقاذ.
- إعداد تقييم موضوعي شامل لاستراتيجية "آليوتيس" من أجل الوقوف على مكامن القوة والضعف، ومعالجة الإكراهات والتحديات المستقبلية.
- إخراج مدونة خاصة بالصيد البحري منصفة للموارد البشرية العاملة في القطاع، وتنظم وتؤسس للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين العاملين وأرباب الصيد.

جواب السيد الوزير

في مستهل جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير على أهمية النقاط المدرجة في النقاش والتي سيأخذها بعين الاعتبار ضمن برنامج عمل الوزارة.

وأوضح من جهة ثانية بأن الميزانية الفرعية الخاصة بالفلاحة والمبرمجة للسنة المقبلة 2024 تضم شقين أساسيين، بحيث يهم الأول تدبير الظرفية الصعبة التي يعاني منها العالم بأكمله، والتي أثرت سلبا على القدرة الشرائية بفعل ارتفاع حجم التضخم الذي انعكس أفقيا.

وأضاف أن القطاع الفلاحي في السابق كان يقدم الحلول في عز الازمات الاقتصادية الصعبة، بخلاف اليوم ونتيجة لتعدد العوامل الظرفية على رأسها الجفاف الذي استمر ثلاث سنوات الأخيرة، مؤكدا على ان المعادلة التي تشتغل عليها الوزارة اليوم، تأخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات، وأن الإجراءات المتخذة

خلال السنة الجارية تتماشى مع هذه الظرفية لاسيما مايتعلق بالمشاريع المنجزة أو المبرمجة سواء محلية ترابية أو مندمجة.

في حين -يضيف السيد الوزير- أن المعادلة الثانية ترتكز على تحفيز وتشجيع الاستثمار عبر إعادة التركيبة، وتقديم الدعم والإعانة لتشجيع سلاسل الإنتاج وتامين المنتوج، والحفاظ على القيمة المضافة.

أما فيما يخص الموارد المائية، اعتبر السيد الوزير أن استئثار النقاش بهذه النقطة له راهنيته في الوقت الحالي كاشفا أن الحكومات المتعاقبة منذ 2008 ورؤيتها السياسية حول القطاع أخذت بعين الاعتبار جميع التوقعات بخصوص هذه الثروة الحيوية، والمغرب كان سباقا في تطوير آليات السقي إلى جانب كل من إسبانيا والبرتغال اللذين كان لهما نفس الهاجس.

كما أقر بوجاهة عدد من الملاحظات التي همت موضوع تحلية مياه البحر، بالرغم من التأخر الحاصل على مستوى نماذج الحكامة من منطلق أن التدبير الأفقي للموارد المائية يستدعي حكامة قوية ومستدامة.

وأشار إلى أن الماء المخصص للسقي لم يكن في السابق على رأس الأولويات مقارنة مع الماء الصالح للشرب، واليوم يتحتم علينا معالجة هذا الموضوع مسجلا بأنه خلال أقل من ثلاث سنوات أصبح مخزون المياه يصل إلى أقل من مليار متر مكعب، علما بأن المخطط الوطني للماء كان يركز على تحصيل خمسة (5) مليارات متر مكعب.

وشدد السيد الوزير على ان بلادنا اليوم مطالبة بالإنتاج والتنويع مما يفرض تشخيص المؤهلات خلال هذه الظرفية الصعبة التي ينبغي أن نستخلص منها الدروس في إطار مقاربة استباقية لتدبير الموارد المائية، علما بأن بلادنا انخرطت اليوم في إقامة مشاريع للمياه غير المعبأة وهي المياه المستخلصة عن تحلية مياه البحر، ضاربا المثل بنموذج اشتوكة الذي أصبح نموذجا عالميا في استعمال المياه المحلاة في الأنشطة الفلاحية.

كما أقر بإشكالية ارتفاع تكلفة إنتاج المياه المحلاة بمحطات التحلية التي تشتغل بالطاقة الكهربائية ملفتا إلى تجربة تحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة بمدينة الداخلة مما سيساعد على تخفيض التكلفة.

وفي نفس السياق، أفصح السيد الوزير عن برنامج حول دراسة تم استكمالها بمدينة طانطان لإنشاء محطة للتحلية وكذلك بكلميم وتزنيت والصويرة بهدف سقي (70) ألف هكتار وبصفة مستدامة، بالموازاة مع العمل على إعادة استعمال المياه العادمة، التي أصبح متاحا خلطها بالمياه الصالحة للشرب ببعض الدول المتقدمة بفضل التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالهندسة القروية، كشف السيد الوزير عن إمكانية اعتماد مبادرة تهم البحث في السقي بالتنقيط لبلوغ سقف مليون هكتار من المساحات المسقية في أفق سنة 2030، مؤكدا على ان هناك مستجدات ومتغيرات على مستوى البحث والدراسة في هذا الموضوع.

وبخصوص تسويق المنتوجات الفلاحية، أقر السيد الوزير بوجود خلل في حلقة التوزيع يستوجب معالجته وذلك عن طريق اعتماد معادلة تدبيرية وتسييريه للقطع مع الوسطاء، وأن إصلاح أسواق الجملة له شقان، شق قانوني، وشق تنظيمي خاص بالتسويق في حين أن الفلاح المنتج له كامل الصلاحية للبيع المباشر إن توفرت له الإمكانيات اللازمة.

ومن جهة أخرى، شاطر السيد الوزير السيدات والسادة المستشارين دعوتهم بإعادة النظر حول الرسم الجماعي المحدد في 7% داخل أسواق الجملة، وفي انتظار معالجة هذا الجانب أعرب عن عزم الوزارة تجهيز الأسواق الحالية، وإحداث أسواق للجملة من الجيل الجديد للحيلولة دون تفاقم الوضعية ومن أجل تحفيز وتشجيع الموزعين، موازاة مع الضبط القانوني والمؤسساتي.

وفيما يتعلق بالنقاش المثار حول إنتاج الحبوب ببلادنا، شدد السيد الوزير على ضرورة تشخيص الوضعية الراهنة التي تقتضي كميات كافية من الموارد المائية لرفع الإنتاجية، مشيرا إلى أن السنة المطرية العادية يمكن أن تسهم في إنتاج 115 مليون قنطار في المعدل، أما السنة الجافة لايمكن أن يتعدى حجم إنتاج الحبوب فيها 55 مليون قنطار.

وفي نفس السياق ألح على أن تجاوز هذا الوضع يستدعي إطلاق برنامج لسقي مليون هكتار في إطار السقي التكميلي، مع فتح المجال للاستثمار في هذا المجال، كما سيتم تشجيع التجميع لتوجيه الفلاحة التضامنية للاستفادة من آلية السقي التكميلي.

وارتباطا بالموارد الحيوانية لاسيما مادة الحليب، أفاد السيد الوزير أن بلادنا فيما قبل كانت تحقق الاكتفاء الذاتي في هذه المادة بخلاف الظرفية الحالية غير العادية التي ألزمتنا بالتوجه نحو الاستيراد لسد الخصاص وتحقيق التوازن في الاستهلاك إلى حين تحسن الوضعية والظرفية المناخية.

وبخصوص الإعانات الموجهة لمستوردي العجلات، أبرز السيد الوزير أن هذا الصنف المنتج محليا يصل سعره إلى (7) آلاف درهم، والوزارة قامت بتخصيص (3) آلاف درهم كدعم الفلاحين المنتجين على أمل الرفع من قيمة الدعم في حده الأدنى لتجاوز هذا الإشكال، وزاد أن المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية يبذل مجهودات جبارة للوقوف على احترام شروط نقل الأبقار من ألمانيا إلى المغرب دون تعرضها لأي أذى ...

وعن الملاحظات المثارة بشأن صندوق التنمية القروية، شدد السيد الوزير على أن هذا الصندوق يعد فقط آلية تحتاج إلى التمويل، وأن الاعتمادات المالية المرصودة له سنويا تبقى غير كافية خاصة تلك المحددة حصرا لتقليص الفوارق المجالية وإنشاء المسالك والطرق القروية، كما أن إنجاز باقي البرامج يتم عبر

صناديق تضامنية أخرى، مؤكدا في نفس الاتجاه على ضرورة تكثيف برامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية والاشتغال على عدد من المحاور الأخرى، علما بأن برامج التنمية القروية لاينبغي أن توجه حصرا إلى الاعتماد على الإنتاج الفلاحي فقط، بل يجب أن تشمل تحسين الظروف المعيشية للساكنة القروية بفضل هذه الآلية (صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية).

ومن جهة أخرى، وفي رده على النقاش المثار حول البذور المختارة، كشف السيد الوزير عن المجهودات الحثيثة التي تقوم بها صوناكوص « SONACOS » من اجل تجاوز الاختلالات المسجلة في الموضوع مستقبلا.

وبخصوص إعادة جدولة الديون، أعلن السيد الوزير أنه في تواصل مستمر مع السيد المدير العام لمؤسسة القرض الفلاحي لإيجاد صيغة توافقية لتجاوز هذا الطرح باستحضار الظرفية الراهنة التي تشهد ضعفا في الإنتاج.

كما أقر بواقعية الاقتراحات الرامية إلى عقد أو تنظيم مناظرة وطنية تطرح فيها كل الملفات الشائكة داخل القطاع الفلاحي، على رأسها الشق الجبائي.

وفي رده على ملف فيدرالية الحليب «Maroc Lait»، أفصح السيد الوزير عن ان هذا الملف ينبغي أن يستوفي حقه من النقاش، مطالبا بفسح المجال الزمني في أفق معالجته، والوزارة عازمة على الرفع من تمثيلية هذه المؤسسة لتصل إلى 95% من المهنيين، أما اليوم فإن الأولوية تبقى محصورة لتموين السوق الداخلي وسد الخصاص من مادة الحليب.

وفيما يتعلق بالتكوين الفلاحي، اعتبره السيد الوزير ذا أهمية قصوى والوزارة تحرص على الجودة في التكوين رغم الخصاص المسجل في أعداد المكونين والخريجين موضحا أن الوزارة مسؤولة عن هذا الموضوع وتعمل على الرفع من الجودة والعدد ورد الاعتبار للمستفيدين من برامج التكوين.

وفي الختام، جدد السيد الوزير التأكيد مرة ثانية على أهمية عدد من النقاط والملفات المثارة في النقاش داخل اللجنة، والتي سيتم بموجبها موافاة السيدات والسادة المستشارين بأجوبة تكميلية مفصلة عن باقي المحاور المطروحة في النقاش.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⴼⵍⵍⴰⵃⵜ ⴷ ⵜⴳⵎⵔⵜ ⵜⴰⵖⵍⴰⵏⵜ ⴷ ⵜⴳⵎⵉ ⵜⴰⵥⴰⵔⴰⵏⵜ ⴷ ⵡⴰⵎⴰⵏ ⴷ ⵜⴰⴳⴰⵏⵉⵏ
Ministère de l'Agriculture de la Pêche Maritime,
du Développement Rural et des Eaux et Forêts

مشروع قانون المالية لسنة 2024

تقديم مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

القطاعات :

أ الفلاحة

ب التنمية القروية

ج المياه والغابات

د الصيد البحري

ملخص مشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 2024

ميزانية الاستثمار حسب القطاع

القطاع / البرامج	اعتمادات الأداء (بمليون درهم)		
	2023	2024	% ±
أ. الفلاحة	12299	13671	11%
1. الري وتهيئة المجال الفلاحي	4968	6415	29%
2. تنمية سلاسل الانتاج الفلاحي	6123	5907	-4%
3. السلامة الصحية	700	760	9%
4. التعليم التكوين والبحث	419	461	10%
5. المساندة الافقية والمصالح المتعددة المهام	90	127	42%
ب. التنمية القروية	3 735	2 634	-29%
1. برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي	3 282	1 900	-42%
2. فك العزلة و التنمية المندمجة للمناطق القروية والجبلية	453	734	62%
ج. المياه و الغابات	1300	1500	15%
د. الصيد البحري	290	366	26%
1. برنامج تنمية الصيد وتربية الاحياء البحرية و تثمين الموارد	226	301,71	34%
2. برنامج التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية و سلامة رجال البحر	29	36,29	25%
3. برنامج القيادة والحكامة	35	27,67	-21%
المجموع	17 624	18 170	3%

ميزانية التسيير حسب القطاع

القطاع / البرامج	اعتمادات الأداء (بمليون درهم)		
	2023	2024	% ±
أ. الفلاحة	2 913	3 024	4%
ب. التنمية القروية	63	61	-3%
ج. المياه و الغابات	864	802	-7%
د. الصيد البحري	514	562	9%
المجموع	4 353	4 449	2%

مجموع الميزانية

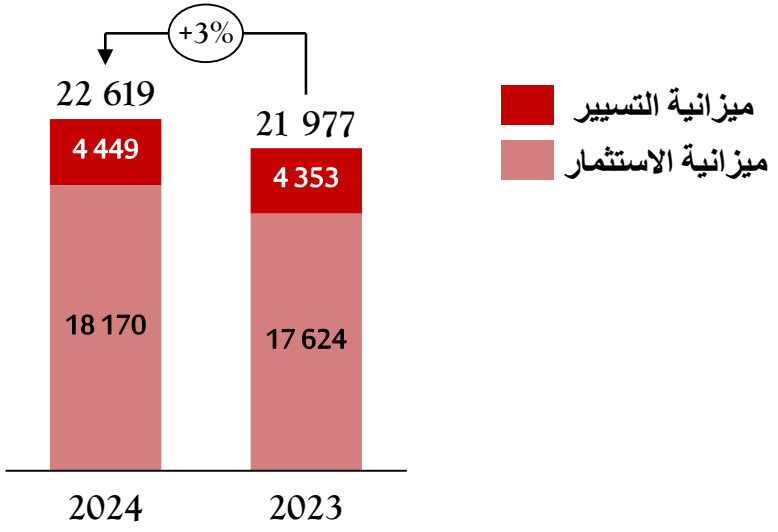

قطاع الفلاحة

الرؤية الاستراتيجية وديناميةالقطاع

الجيل الأخضر 2020 - 2030

انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية التي حددت أهدافا واضحة ومدققة للاستراتيجية الجديدة

الخطاب الملكي، 12 أكتوبر 2018

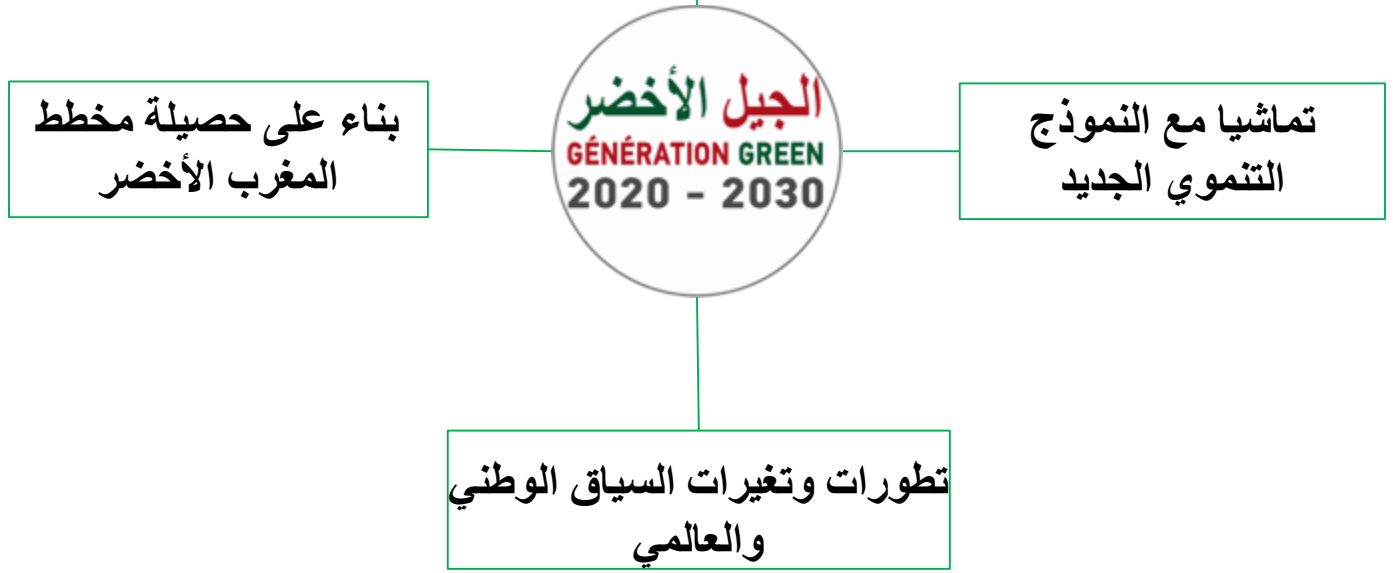

استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"

تستند الاستراتيجية الجديدة على اساسين

الأولوية للعنصر البشري

استدامة التنمية الفلاحية

استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030"

الأولوية للعنصر البشري

جيل جديد من الطبقة الفلاحية الوسطى

400 000 -350 000 أسرة تدخل في نطاق الطبقة الفلاحية المتوسطة

4-3 مليون فلاح يستفيدون من التغطية الاجتماعية

جيل جديد من رواد الأعمال الشباب في القطاع الفلاحي

1 مليون هكتار من الأراضي الجماعية المثمنة

350 000 فلاح و مستثمر جدد في القطاع الفلاحي

150 000 شباب متكون ومدرب

جيل جديد من التنظيمات الفلاحية

X5 نسبة التجميع

30% من الميزانية العامة يتم تديرها من طرف المهنين

جيل جديد من آليات المواكبة

2 مليون فلاح متصلين بالخدمات الرقمية الفلاحية

5000 مستشار فلاحي

استدامة التنمية الفلاحية

الحفاظ على منجزات السلاسل الفلاحية وتدعيمها

x2 الناتج الداخلي الخام الفلاحي و**x2** الصادرات

70% من الإنتاج مثمن

قنوات توزيع عصرية وفعالة

عصرنة **12** سوق جملة

أسواق أسبوعية عصرية

جودة، وابتكار وتكنولوجية خضراء صديقة للبيئة

120 مجازر مرخصة

x2 المراقبة الصحية

فلاحة متأقلمة ومرنة وناجعة اكولوجيا

x2 الفعالية والنجاعة المائية

الحفاظ على التربة

الجيل الأخضر
GÉNÉRATION GREEN
2020 - 2030

صندوق التنمية الفلاحية

1 الإعانات الجديدة المبرمجة برسم سنة 2023

قد تم برسم سنة 2023 تعزيز عرض التحفيزات المالية للدولة الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية بمراجعة بعض الإعانات وإرساء أخرى :

- ✓ رفع مبلغ الدعم المخصص لاقتناء **العجلات الحلوب المستوردة** إلى **6000 درهم للعجلة المستوردة**
- ✓ إرساء إعانة مالية لاقتناء **العجلات الحلوب من الأصناف الأصيلة المختارة المنتجة على الصعيد الوطني** بمبلغ **3000 درهم للرأس**
- ✓ **إرساء إعانة مالية لاقتناء بذور وشتائل** الطماطم المستديرة وبذور البطاطس وبذوروشتائل البصل:
  - من **40** إلى **70 ألف درهم** للهكتار لبذور وشتائل **الطماطم المعتمدة**
  - من **8** إلى **15 ألف درهم** للهكتار لبذور **البطاطس**
  - من **4** إلى **5 الاف درهم** للهكتار لبذور وشتائل **البصل**
- ✓ إرساء **إعانات مالية للمقاولين الشباب المستثمرين في الأراضي السلالية** في إطار **برنامج تعبئة مليون هكتار** من الأراضي الفلاحية السلالية
- ✓ إرساء **الإعانات الجديدة** طبقا **لعقود برامج تنمية سلاسل الإنتاج**

صندوق التنمية الفلاحية

2 إنجازات 2023

4,64 مليار درهم

كإنجازات فعلية لصندوق التنمية الفلاحية خصصت **75%** منها للدعم المباشر للاستثمارات الفلاحية

2,3 مليار درهم

مشاريع الإعداد الهيد وفلاحي و العقاري استفادت من **50%** من التحفيزات الإجمالية

مبلغ الدعم

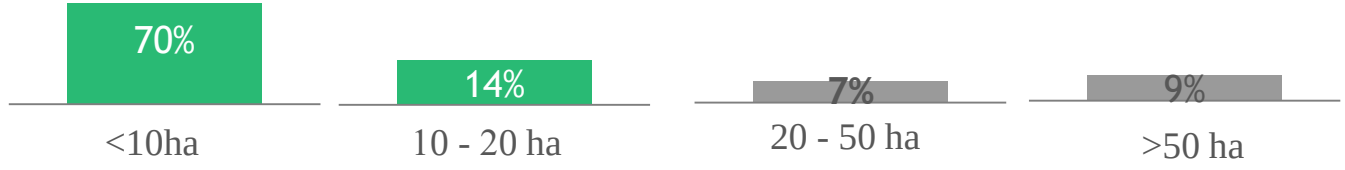

عدد الملفات

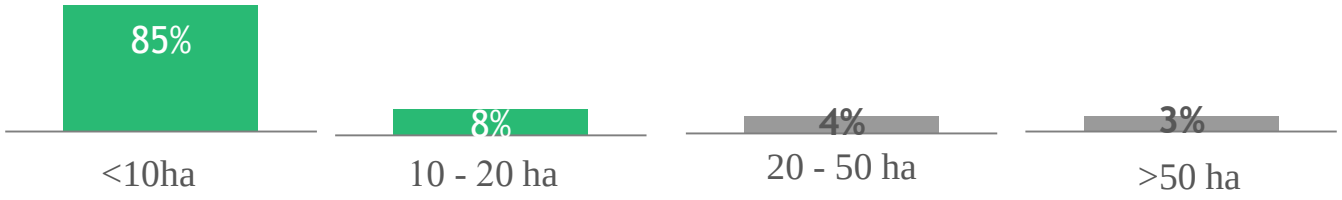

صندوق التنمية الفلاحية

3 إنجازات 2023–وبرنامج 2024

العمليات	إنجازات 2023 (بمليون درهم)	توقعات 2024 (بمليون درهم)	± %
▪ الإعداد الهيدروفلاحي و العقاري	2 287	1822	-20%
▪ تكثيف الإنتاج الحيواني	299	380	27%
▪ تجهيز الضيعات الفلاحية	251	220	-12%
▪ تشجيع إنتاج و استعمال البذور	267	260	-3%
▪ تشجيع تصدير المنتجات الفلاحية	213	140	-34%
▪ غرس الأشجار المثمرة	60	60	0%
▪ وحدات تثمين الإنتاج الفلاحي	60	60	0%
▪ إعانات أخرى	63	50	-21%
▪ إعانات جديدة (الجيل الأخضر)	-	200	
مجموع التحفيزات المباشرة للاستثمارات	3 500	3 192	-9%
▪ التأمين الفلاحي	519	540	4%
▪ تأهيل سلاسل الإنتاج	199	150	-25%
▪ النخيل المثمر	100	90	-10%
▪ البرامج الاستعجالية	319	278	-13%
مجموع العمليات الاخرى	1137	1058	-7%
المجموع العام	4 637	4 250	-8%

الاستثمارات المرتقبة في 2024 بناء على التحفيزات المبرمجة

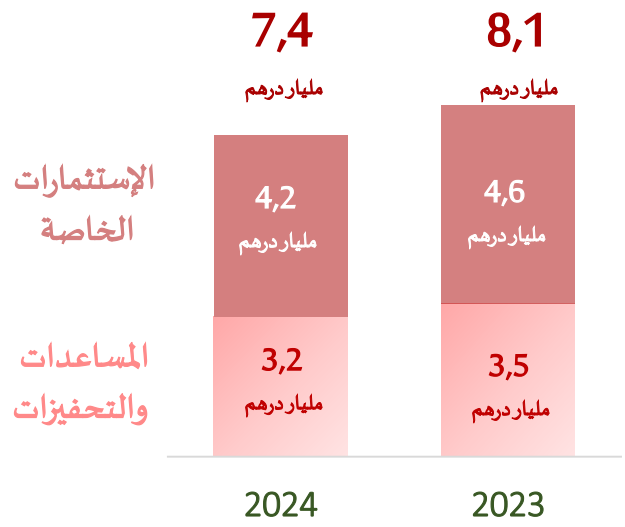

صرف 1 درهم من التحفيزات

2,3 دراهم من الاستثمارات

البرنامج الاستثنائي للتخفيف من آثار نقص التساقطات المطرية 2022

الإنجازات

توزيع الشعير والأعلاف المركبة

2.146 مليون درهم

- اقتناء **2,6 مليون قنطار** من **الأعلاف المركبة**، وُزّعَ منها **2,1 مليون قنطار منها لفائدة 377 ألف مستفيد**

- اقتناء **7 مليون قنطار** من **الشعير**، وُزّعَ منها **6,5 مليون قنطار** لفائدة أكثر من **1.6 مليون مستفيد**

التأمين المتعدد المخاطر المناخية للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية

1,05 مليار درهم (المبلغ الإجمالي للتعويضات)

- المساحة المتضررة: **973.800 هكتار: 97 % من المساحة المؤمنة**
- عدد الجماعات المؤمنة: **726**
- عدد **الجماعات المتضررة** من الجفاف : **710**
- تسريع **صرف مستحقات** الفلاحين المتضررين: **بداية شهر أبريل عوض شهر يونيو**

تعزيز السلامة الصحية للقطيع

168 مليون درهم

- تلقيح **22 مليون رأس** من الأغنام والماعز ضد التسممات المعوية ومعالجتها ضد الأمراض الطفيلية.
- معالجة **156.000 رأس من الإبل** ضد الطفيليات
- معالجة حوالي **773.232** خلية نحل ضد داء الفارواز.

توريد المواشي

177 مليون درهم

- توزيع **3.055** من **الخزانات البلاستيكية** و**59 مجرورة**
- بناء **190** من **نقط الماء** وتهيئة وتجهيز **144** من **نقط الماء**

- اقتناء **4 شاحنات صهريجية**

تدبير ندرة المياه

180 مليون درهم

- بناء وتجهيز **160 كيلومتر من السواقي و الخطارات**
- إعادة تأهيل **160 وحدة** من **منشآت الري**
- حماية **140 هكتار** من **الأراضي الفلاحية**
- تنقية **24.818 هكتار** من **قنوات الري**

الري التكميلي

58 مليون درهم

الري التكميلي ل **18 ألف هكتار** من **البساتين حديثة** الغرس في إطار **الفلاحة التضامنية**

برنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية والظرفية الاقتصادية 2023

1 مضمون البرنامج و تقدم تنزيله

5 مليارات درهم
حماية الرصيد الحيواني

+

4 مليارات درهم
حماية الرصيد النباتي ودعم سلاسل الإنتاج

+

1 مليار درهم
تعزيز القدرة المالية للقرض الفلاحي من أجل دعم الفلاحين

=

10 مليارات درهم

توفير الشعير المدعم للمربين

2,8 مليار درهم

18 مليون قنطار من **الشعير** بثمن مدعم حدد في **2 درهم للكيلوغرام** لفائدة مربي الماشية في كل أقاليم المملكة

توفير الأعلاف المركبة

1,1 مليار درهم

6 مليون قنطار من **الأعلاف المركبة** بثمن مدعم حدد في **2,5 درهم للكيلوغرام** لفائدة مربي الأبقار في كل أقاليم المملكة

دعم الأعلاف المركبة للدجاج

1,1 مليار درهم

8 مليون قنطار من **الأعلاف المركبة للدجاج**

برنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية والظرفية الاقتصادية 2023

1 مضمون البرنامج و تقدم تنزيله

5 مليارات درهم
حماية الرصيد الحيواني

+

4 مليارات درهم
حماية الرصيد النباتي ودعم سلاسل الإنتاج

+

1 مليار درهم
تعزيز القدرة المالية للقرض الفلاحي من أجل دعم الفلاحين

=

10 مليارات درهم

دعم الأسمدة

2,2 مليار درهم

700 ألف طن من الأسمدة بدعم يناهز **40 %** من ثمن البيع

دعم بذور البطاطس

580 مليون درهم

- دعم زراعة البطاطس المعتمدة بسقف حدد في **15.000 درهم للهكتار**
- دعم زراعة البطاطس العادية بسقف حدد في **8.000 درهم للهكتار**

دعم بذور و شتائل الطماطم

1 مليار درهم

- دعم زراعة الطماطم في البيوت المغطاة بسقف حدد في **70.000 درهم للهكتار**
- دعم زراعة الطماطم في الحقول الزراعية بسقف حدد في **40.000 درهم للهكتار**

دعم بذور و شتائل البصل

120 مليون درهم

- دعم زراعة البصل المعتمد بسقف حدد في **5.000 درهم للهكتار**
- دعم زراعة البصل العادي بسقف حدد في **4.000 درهم للهكتار**

برنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية والظرفية الاقتصادية 2023

2 عمليات الدعم في طور الانجاز

2-1- توفير الشعير والأعلاف المركبة والأسمدة المدعمة

	الكمية المتوفرة (بالألف قنطار)	التكلفة (مليون درهم)	ثمن البيع المحدد (درهم للقنطار)	القيمة المتوسطة للدعم (درهم للقنطار)
توفير الشعير المدعم للمربين	5.000	633	200	127
توفير الأعلاف المركبة	2.000	327	250	164
توفير الأسمدة	3.000	699		
• Ammonitrate d'azote 33%	1.791	410	240	229
• Sulfate d'ammonium 21%	640	126	150	197
• Urée 46%	576	164	330	285

2-2- دعم بذور و شتائل

طلبات الدعم المودعة بالشبابيك الوحيدة الى غاية 30 أكتوبر 2023

	المساحة (هكتار)	عدد الفلاحين	عدد الملفات	عدد الاقاليم
زراعة البذور والشتائل المعتمدة للطماطم المستديرة	701	117	135	10
زراعة بذور البطاطس	6300	1880	2295	30
زراعة بذور وشتائل البصل	2175	276	447	14
المجموع	9176	2273	2877	54

- **95%** من الفلاحين المعنيين يستغلون أقل من **10 هكتارات** كمساحة مزروعة، ما يعادل **75%** من مجموع المساحة المغروسة
- تبلغ المساحة المتوسطة **3,2 هكتار**

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

إنجازات 2023- وبرنامج 2024

1 برنامج عصرنة شبكات الري لتثمين أفضل للماء

عصرنة شبكات الري بدوائر السقي الكبير للرفع من نجاعتها

إنجازات 2023

المساحة المبرمجة 2020-2030: 110.000 هكتار

- ✓ انتهت الأشغال على مساحة **42.900 هكتار**
- ✓ مواصلة الأشغال على مساحة **47.100 هكتار**

برنامج 2024

- ✓ إنهاء الأشغال على مساحة **13.600هكتار** إضافية حيث ستبلغ المساحة المنتهية **56.500 هكتار** (2024-2020)
- ✓ متابعة الأشغال على مساحة **33.500 هكتار**

تجهيز الضيعات بالري الموضعي

إنجازات 2023

المساحة المبرمجة 2020-2030: 350.000 هكتار

- ✓ بلغت المساحة الاجمالية المسقية بالري الموضعي الى اليوم **822.000 هكتار** منها:
  - **438. 000 هكتار** أنجزت خلال الفترة **2008 – 2019**
  - **224.000 هكتار** خلال الفترة **2020 - 2023**

برنامج 2024

- ✓ سيمكن برنامج 2024 من تغطية حوالي **45.000 هكتار إضافية** لتصل المساحة الإجمالية **867.000 هكتار**
- ✓ رصد مبلغ دعم يقدر ب **1 مليار و822 مليون درهم** كدعم للدولة عبر صندوق التنمية الفلاحية

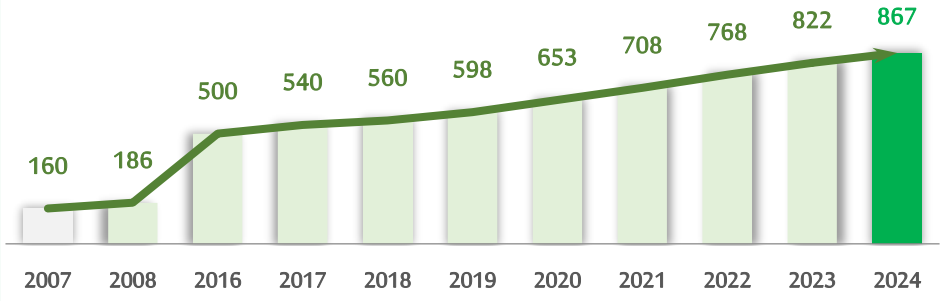

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

إنجازات 2023- وبرنامج 2024 | 2 | برنامج توسيع السقي

إنجازات 2023

المساحة المبرمجة 2020-2030: **72.500** هكتار بسافلة السدود المنجزة أو المبرمجة

- ✓ **الدراسات:** تم إنهاء الدراسات في كل المدارات باستثناء مشروع تهيئة 30000 هكتار بسهل الغرب حيث مازال قيد الدراسات
- ✓ **الأشغال :** بلغت المساحة الاجمالية المجهزة في إطار هذا البرنامج **39.780 هكتار**، **منها**:
  - **33.180 هكتار** أنجزت خلال الفترة **2008 –2019**
  - و**6.600 هكتار** خلال الفترة **2020 – 2023** (5000 هكتار بالدائرة السقوية قدوسة و 1600 هكتار بالدائرة السقوية سبو الأوسط)

برنامج 2024

- ✓ **الدراسات:** متابعة الدراسات بمشروع تهيئة **30000 هكتار بسهل الغرب**
- ✓ **الأشغال :**
  - مواصلة الأشغال على **مساحة 31.500 هكتار** بالدوائر **السقوية سايس، سبو الأوسط وإناون السفلى الشطر الثاني**
  - انطلاق الأشغال على **مساحة 31.800 هكتار** بالدوائر السقوية **الغرب وولجة السلطان**

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

إنجازات 2023- وبرنامج 2024 | 3 | برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري

		إنجازات 2023	برنامج 2024
الدراسات	مشروع قدوسة 5.000 هكتار	• إعداد ملف طلب العروض لاختيار الشريك الخاص	• إطلاق طلب العروض لاختيار الشريك الخاص المكلف بتسيير منشآت المشروع و توقيع عقد التدبير المفوض
	مشروع طانطان في جهة كلميم واد نون 5.000 هكتار	• انهاء دراسة الجدوى و التقييم القبلي • انجاز الدراسات التكميلية للمشروع	• اختيار الشريك الخاص و توقيع عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص
	مشروع الغرب 30.000 هكتار	• انجاز دراسة الهيكلة و التقييم القبلي للمشروع	• إتمام التقييم القبلي و اعداد ملف طلب العروض
	مشروع سيدي رحال 8.000 هكتار	• إنجاز دراسة الجدوى و التقييم القبلي و إعداد ملف طلب العروض لاختيار الشريك الخاص	• إطلاق طلب العروض لاختيار الشريك الخاص المكلف بإنجاز و بتسيير منشآت المشروع و توقيع عقد الشراكة
	مشروع سايس 30.000 هكتار	• انطلاق دراسة هيكلة مشروع التدبير المفوض	• إتمام دراسة الهيكلة و اعداد طلب العروض لاختيار الشريك الخاص
	مشروع التدبير المفوض بمدار المحافظة بمنطقة شتوكة	• اعداد ملف طلب العروض لاختيار الشريك الخاص	• اطلاق طلب العروض و توقيع عقد التدبير المفوض
	مشاريع الري بالمياه غير التقليدية بجهة الشرق، مراكش ، كلميم ، شيشاوة، الوليدية، تزنيت وبوجدور	• اختيار مكتب الدراسات المكلف بدراسة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	• مواصلة دراسة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص
الأشغال والتدبير	مشروع الكَردان 10.000 هكتار	• مواصلة التدبير المفوض للمشروع	• مواصلة فترة الاستغلال الخاصة بالعقد.
	مشروع أزمور البئر الجديد 3.200 هكتار	• مواصلة التدبير المفوض للمشروع	• مواصلة فترة الاستغلال الخاصة بالعقد.
	مشروع شتوكة 15.000 هكتار	• مواصلة التدبير المفوض للمشروع في سنته الاولى	• مواصلة فترة الاستغلال وبداية توسعة محطة التحلية
	مشروع الداخلة 5.000 هكتار	• مواصلة الاشغال في محطة التحلية وشبكة الري	• مواصلة الاشغال و بداية انتاج الطاقة الريحية
	المساعدة التقنية لمشروع الداخلة 5.000 هكتار	• مواصلة اشغال المساعدة التقنية لمشروع الداخلة	• مواصلة اشغال المساعدة التقنية لمشروع الداخلة

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

إنجازات 2023- وبرنامج 2024 | 4 | برنامج الري الصغير و المتوسط

إنجازات 2023

✓ تقدر المساحة التي تم استصلاحها خلال الفترة 2020- 2023 ب **73.000 هكتار**

برنامج 2024

✓ مواصلة أشغال استصلاح السواقي و الخطارات خلال سنة 2024 على مساحة **15.000 هكتار** على الصعيد الوطني

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

إنجازات 2023- وبرنامج 2024 | 5 | تنمية المراعي

إنجازات 2023

- ✓ غرس الشجيرات العلفية على مساحة **1 100 هكتار**
- ✓ خلق محميات رعوية على مساحة **26 000 هكتار**
- ✓ انشاء وتجهيز **109 نقطة ماء**
- ✓ تهيئة **14كلم** من المسالك الرعوية

برنامج 2024

- ✓ غرس الشجيرات العلفية على مساحة **2 700 هكتار**
- ✓ إنشاء و تجهيز **150 نقطة ماء** خاصة بتوريد الماشية
- ✓ اقتناء **16 شاحنة صهريجية و700 صهريج** بلاستيكي

مشاريع الفلاحة التضامنية

1 إنجازات 2023

176 مشروعاً تضامنياً منهم 26 مشروعا فلاحيا من الجيل الجديد

1,85 مليار درهم كاعتمادات إجمالية برسم سنة 2023 ، منها 0,7 مليار درهم كاعتمادات الأداء

80 ألف مستفيد

المساحات المغروسة

غرس **12.345 هكتار** منها 1880 هكتار من الصبار المقاوم للحشرة القرمزية، 1500هكتار من الزيتون و1420 هكتار من أشجار الأركان.
ليصل المجموع حاليا **57.380 هكتار**.

إحداث وحدات التثمين

إحداث وتجهيز **5 وحدات للتثمين** ليبلغ مجموع الوحدات المنجزة حاليا **21 وحدة**.

المسالك القروية

إنجاز **43 كيلومتر** من المسالك القروية ليصل المجموع حاليا **203 كيلومتر**.

تجهيز نقط الماء

إحداث **30 نقطة ماء** لتوريد الماشية ليبلغ المجموع حاليا **231 نقطة ماء**.

مشاريع الفلاحة التضامنية

2 نماذج المشاريع

مشروع تكثيف أشجار الخروب

- إقليم خنيفرة
- المساحة : 970 هكتار
- عدد المستفيدين: 289

مشروع الزرع المباشر

- إقليم : خريبكة
- المساحة : 1430 هكتار
- عدد المستفيدين: 570

مشروع تنويع أنظمة الإنتاج الفلاحي على مستوى جماعة واد إفران (الشعير المستنبت، توزيع الأغنام والماعز وتوزيع معدات فلاحية)

- إقليم إفران
- عدد المستفيدين: 833

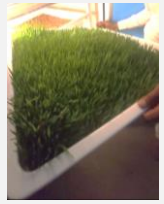

مشروع غرس الصبار المقاوم للحشرة القرمزية

- إقليم سيدي افني
- المساحة : 2600 هكتار
- عدد المستفيدين: 550

مشروع تنمية سلسلة حليب البقر

- إقليم العيون
- عدد المستفيدين: 53

مشروع انتاج الكسكس متعدد الحبوب

- إقليم بوجدور
- عدد المستفيدات : 51

مشاريع الفلاحة التضامنية

3 برنامج 2024

يصل مبلغ الاستثمارات الاجمالية لمشاريع الفلاحة التضامنية التي **ستنطلق خلال 2024** إلى **1,4 مليار درهم** منها **662 مليون درهم** تخص اعتمادات الأداء.

برنامج العمل لسنة 2024

إتمام **115 مشروعا** في طور الإنجاز.

تنفيذ برنامج **الاستدامة لفائدة 22 مشروعاً.**

برمجة **24 مشروعًا فلاحيا تضامنيًا جديدا من الجيل الجديد في إطار الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"**موزعة على كل مناطق المغرب بإستثمار إجمالي يبلغ **600 مليون درهم** منها **175 مليون درهم** مبرمجة برسم 2024.

- **3** مشاريع للتكثيف المستدام لنظم الإنتاج؛
- **18** مشروعا لتحويل أنظمة الإنتاج؛
- **2** مشاريع لتثمين الإنتاج الفلاحي والولوج إلى اقتصاد السوق ؛
- **مشروع** لتحويل الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة البيولوجية.

برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي

1 إنجازات 2023

01 تحسيس ومواكبة الشباب

- تنظيم **892 نشاطاً تحسيسيا** وتواصليا لفائدة **29 ألف شاباً** منهم **5 الاف من النساء**؛
- بلورة **6.072** فكرة مشروع.

02 دراسة وانتقاء المشاريع

- **انتقاء أولي ل 1.339 مشروعًا** ؛
- **المصادقة على 661 مشروعًا من طرف اللجن الجهوية للمقاولين الشباب :**
  - ✓ 74٪ من المشاريع مقترحة من طرف شركات وتعاونيات ومجموعات ذات النفع الاقتصادي ؛
  - ✓ 83٪ من المشاريع تتعلق بالإنتاج الفلاحي و17٪ بالمشاريع الخدماتية.

03 مواكبة إنجاز المشاريع

- **مواكبة 661 مشروعًا** في التمويل والإنجاز؛
- **415 مليون درهم من الاستثمارات مرتقبة بالنسبة لهذه المشاريع** .

برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي

2 برنامج 2024

تصل الاعتمادات المرصودة برسم 2024 لفائدة برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي إلى **132 مليون درهم**، منها **42 مليون درهم** كاعتمادات الأداء لتمويل:

- برنامج المساعدة التقنية **لمواكبة حاملي المشاريع** ؛
- **تجهيز مقرات المراكز الجهوية للشباب المقاولين** في الفلاحة .

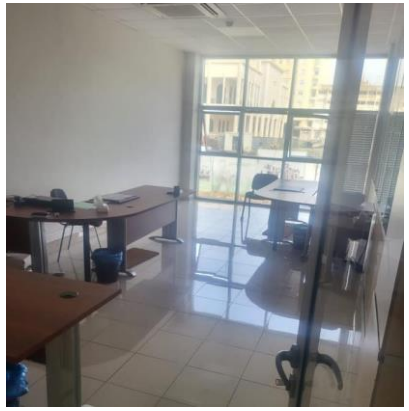

السلامة الصحية للمواد الغذائية

إنجازات 2023- وبرنامج 2024

	إنجازات 2023	برنامج 2024
عمليات المراقبة و الاعتماد	• **279.805 طن** من **اللحوم** الحمراء والبيضاء و**778.904 طن** من **منتجات البحر**. • عند **الاستيراد**: **مراقبة 6 مليون طن** من المنتجات الغذائية و**5 مليون وحدة** من الحيوانات الحية • عند **التصدير**: **مراقبة 1,09 مليون طن** من المنتجات الغذائية و **45,3 مليون وحدة** من الحيوانات الحية • **مراقبة واعتماد 0,8 مليون قنطار** من **البذور** و**108** مليون **غرسة** إلى غاية 6 أكتوبر 2023.	• مواصلة عمليات مراقبة المواد الغذائية على الصعيد الوطني وعند التصدير والاستيراد. • مراقبة و**اعتماد 1,5 مليون قنطار من البذور** و**85 مليون غرسة**.
البرنامج الوطني لمحاربة الحمى القلاعية	• انجاز حملة وطنية تذكيرية لتلقيح **الأبقار ضد الحمى القلاعية** مكنت من تحصين حوالي **1,75 مليون رأس** خلال الأسدس الأول من سنة 2023, • القيام بحملة **تلقيح تذكيرية** وطنية عند الأبقار ضد الحمى القلاعية وأخرى عند المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) بالمناطق الحدودية الشرقية خلال الفصل الأخير من سنة **2023** (في طور الإنجاز).	• إنجاز **حملتين وطنيتين** تذكيريتين لتلقيح الابقار ضد الحمى القلاعية مقرونة بعملية ترقيم الأبقار؛ • إنجاز **حملة وطنية لتلقيح للأغنام والماعز ضد مرض الحمى القلاعية** في الجهات الحدودية الشرقية.
البرنامج الوطني لمحاربة داء الجدري وطاعون المجترات الصغيرة	تدبير جميع البؤر لهذين المرضين باتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة، بما فيها التلقيح حول البؤر من طرف المصالح البيطرية التابعة للمكتب "أونسا".	• القيام بحملة وطنية لتلقيح الأغنام والماعز ضد داء الجدري وطاعون المجترات الصغيرة.
برنامج التخفيف من آثار تأخر التساقطات المطرية "محور الصحة الحيوانية"	القيام بحملات وطنية بالمجان خلال الفصل الأخير من سنة 2023 تتكون من : • تنفيذ حملة وطنية لتلقيح حوالي **25 مليون رأس** من الأغنام والماعز ضد التسممات المعوية ومعالجتها ضد الأمراض الطفيلية. • تنفيذ عملية لمعالجة **حوالي 200.000 رأس** من الإبل ضد الطفيليات الداخلية والخارجية.	

السلامة الصحية للمواد الغذائية

إنجازات 2023- وبرنامج 2024

	إنجازات 2023	برنامج 2024
البرنامج الوطني لترقيم الحيوانات	• ترقيم أزيد من **581.000 رأس** من **البقر** و **8.750 رأس** من **الإبل** إلى غاية 30 شتنبر 2023.	• مواصلة عملية **ترقيم وتسجيل** الأبقار والإبل.
عيد الأضحى	• تسجيل **214.000 مسمن** الأغنام والماعز من طرف المصالح البيطرية • ترقيم **6,8 مليون رأس** من الأغنام والماعز بحلقة عيد الأضحى • القيام **بمداومة بيطرية** طيلة فترة العيد من طرف أزيد من **500 بيطري وتقني** • مراقبة **613 عينة** من الأعلاف و**1446 عينة** من لحم الغنم للتأكد من جودتها.	• القيام بعملية **تسجيل وحدات تسمين الأغنام** الموجهة للذبح بمناسبة **عيد الأضحى** لسنة **1445** والسهر على ترقيمها. • تعزيز عمليات المراقبة. • تعزيز عمليات التحسيس واتواصل. • القيام بمداومة أيام العيد.
علاج خلايا النحل ضد داء الفاروز	• إنجاز حملة وطنية بالمجان خلال الفصل الأخير من سنة 2023 لمعالجة حوالي **900.000 خلية نحل** ضد داء الفاروز.	

الأقطاب الفلاحية

إنجازات 2023- وبرنامج 2024

	قطب مكناس	قطب بركان	قطب تادلة	قطب سوس
المساحة الصافية المجهزة بالهكتار	108	32,3	80	54,5
عدد المشاريع المسوقة	105	43	68	105

إنجازات 2023

- ✓ مواصلة عملية تسويق **أقطاب مكناس وبركان وتادلة وسوس** و كذا أنشطة أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية بمكناس وبركان وتادلة؛
- ✓ مواصلة أشغال تجهيز **قطب الجودة** للمنتجات الغذائية **بسوس**؛
- ✓ إطلاق ا أشغال تهيئة **قطب اللوكوس** وأشغال بناء قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- ✓ إطلاق الدراسات التقنية والمالية المتعلقة بإنجاز **قطب الحوز** واختيار شركة التجهيز والتنمية التي ستقوم بإنجازه وكذا إعداد اتفاقية الاطار الخاصة به.

برنامج 2024

- ✓ **أقطاب مكناس وبركان وتادلة وسوس :** مواصلة عملية تسويقهم لدى المستثمرين وإنشاء الوحدات الصناعية بهم وكذا مواصلة أنشطة أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية التابعة لهم؛
- ✓ **قطب اللوكوس :**إتمام أشغال تهيئة القطب الفلاحي وأشغال بناء قطب الجودة للمنتجات الغذائية التابع له؛
- ✓ **أقطاب الغرب والحوز :** التوقيع على الاتفاقيات الخاصة وإطلاق أعمال تهيئة القطبين .

تسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية / تعزيز الجودة

إنجازات 2023- وبرنامج 2024 | 1 | أسواق الجملة للخضر و الفواكه

إنجازات 2023

- ✓ **مواصلة أشغال** بناء **سوق الجملة من الجيل الجديد** للمنتجات الفلاحية والغذائية **بالرباط؛**
- ✓ **التوقيع على عدة اتفاقيات شراكة** من أجل :
  - **إنشاء أسواق جملة من الجيل الجديد** بكل من **الصويرة ومكناس وبركان وكلميم**
  - و**عصرنة سوقي الجملة بفاس وبالداخلة**
  - و**تتمة** أشغال بناء وتهيئة **سوق تطوان**.

برنامج 2024

- ✓ **إطلاق أشغال** بناء وتجهيز الأسواق التي تم التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بها؛
- ✓ **مواصلة التوقيع على اتفاقيات** الشراكة من أجل إنشاء **أسواق أخرى من الجيل الجديد**.

تسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية / تعزيز الجودة

إنجازات 2023- وبرنامج 2024 | 2 | مجازر اللحوم الحمراء

إنجازات 2023

- ✓ **إتمام أشغال تهيئة وتجهيز المجزرة العصرية** لإقليم **بركان**؛
- ✓ **مواصلة أشغال بناء مجازر قلعة السراغنة وورزازات**؛
- ✓ **التوقيع على عدة اتفاقيات شراكة** من أجل **بناء وتجهيز عدة مجازر عصرية** بكل من سوق اربعاء الغرب، سيدي قاسم، مولين الواد (بنسليمان)، تاوريرت، الداخلة، تزنيت، تطوان، طرفاية، كلميم، بني كيل، خنيفرة، فاس، الصويرة، مكناس، وجدة..

برنامج 2024

- ✓ **مواصلة الأشغال** بالنسبة **للمجازر في طور البناء**؛
- ✓ **إنجاز الدراسات** الخاصة بالمجازر التي تم التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بها؛
- ✓ **إطلاق أشغال بناء وتجهيز المجازر** التي تم التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بها؛
- ✓ **مواصلة التوقيع على اتفاقيات الشراكة** من أجل **عصرنة مجازر** أخرى..

تسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية / تعزيز الجودة

إنجازات 2023- وبرنامج 2024 | 3 | الأسواق الأسبوعية

إنجازات 2023

✓ **التوقيع على عدة اتفاقيات شراكة** من أجل **عصرنة الأسواق الأسبوعية** بمختلف جهات المملكة :

- تأهيل أسواق **جهة الشرق**؛
- عصرنة **سوق الصويرة**؛
- عصرنة **4 أسواق بالداخلة** .

برنامج 2024

✓ **إطلاق الدراسات وأشغال بناء وتجهيز الأسواق** التي تم التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بها؛

✓ **مواصلة التوقيع على اتفاقيات الشراكة** من أجل **تأهيل أسواق أسبوعية** أخرى.

التأمين الفلاحي

إنجازات 2023- وبرنامج 2024

- تهدف استراتيجية الجيل الأخضر إلى **تغطية 2.5 مليون هكتار بحلول عام 2030** ، من خلال زيادة المساحات المغطاة تدريجياً.
- تبلغ المساحة المبرمجة خلال الموسم 2023-2024 **1,25 مليون هكتار** بالنسبة **للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية** و **50 ألف هكتار** بالنسبة **للأشجار المثمرة**.

إنجازات 2023

التأمين المتعدد المخاطر للحبوب و القطاني و الزراعات الزيتية

- ✓ المساحة الإجمالية المؤمنة : **1,2 مليون** هكتار
- ✓ عدد الفلاحين المؤمنين : **41.162** فلاح
- ✓ عدد الجماعات المؤمنة خلال الموسم الفلاحي 2022-2023: حوالي **772**
- ✓ عدد الجماعات المتضررة : **677** جماعة تضررت من الجفاف.
- ✓ المساحة المتضررة بلغت ما يناهز **986.200 هكتار**.
- ✓ المبلغ الإجمالي للتعويضات يقارب **595 مليون درهم.**

برنامج الضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة

- ✓ المساحة الإجمالية المؤمنة : **12.185** هكتار
- ✓ عدد الفلاحين المؤمنين : **1.443** فلاح
- ✓ الرأس المال المؤمن : **133,2** مليون درهم
- ✓ المساحة المتضررة خلال الموسم الفلاحي 2022-2023: بلغت الى حدود شهر شتنبر ما يناهز **6.000** هكتار جراء البرد، الرياح الشرقية، الحرارة المرتفعة والرياح القوية.
- ✓ سوف يتم تعويض الفلاحين المتضررين ابتداء من شهر دجنبر وتدريجيا بعد تحديد النتائج النهائية للخبرة. و يقدر مبلغ التعويض بحوالي 40 مليون درهم

المساحة الإجمالية المؤمنة (1000 هكتار)

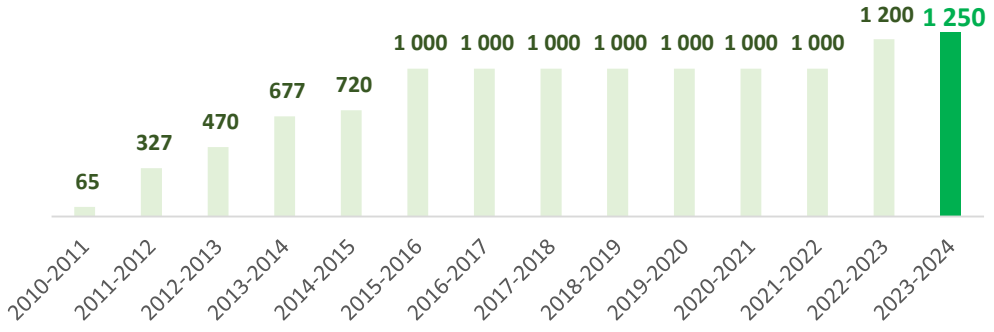

المساحة الإجمالية المؤمنة (الهكتار)

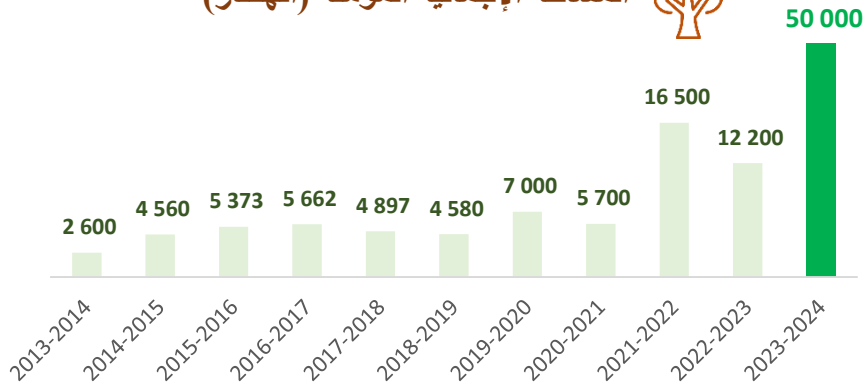

التعليم والتكوين والبحث

1 إنجازات 2023

البحث الفلاحي

متابعة انجاز برامج البحث على المدى المتوسط 2021-2024 :

- ✓ ادراج 6 **أصناف ومُلقِح** واحد لشجر الأركان في السجل الرسمي؛
- ✓ تطوير خرائط التربة وخرائط المؤهلات الفلاحية للأراضي الفلاحية ؛
- ✓ تسجيل **ثلاثة أصناف في السجل الرسمي** : صنف القمح الصلب جواهر، صنف القمح الطري ابتسام و صنف الفول الياسمين ؛
- ✓ **تقديم ستة سلالات لإدراجها في السجل الرسمي** : ثلاثة سلالات من **الشعير** الأسود ، سلالة من **العدس** وسلالة من **الحمص المتكيف مع الحصاد الميكانيكي** ، و سلالة من **الكولزا**؛
- ✓ تتبع برامج البحث والتنمية المنجزة في إطار الميكانزيم التنافسي لتمويل البحوث و وفتح باب المنافسة لبرامج بحوث جديدة وفق استراتيجية الجيل الأخضر؛
- ✓ **تنظيم النسخة 13 لجائزة الحسن الثاني الكبرى** عن الاختراع و البحث في الميدان الفلاحي.

التكوين المهني الفلاحي

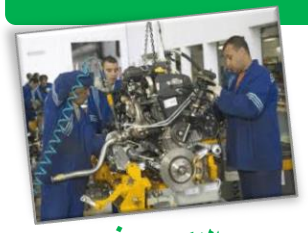

مواصلة إنجاز أهداف خارطة التكوين المهني الفلاحي 2020- 2030 **عبر:**

- ✓ **تكوين 2452 متدربا** منهم 1031 تقني متخصص و 555 تقني و 866 عامل مؤهل و**159حامل بكالوريا** وكذا **تكوين 4070 متدرج**؛
- ✓ **بدء التكوين** في كل من **معهد التكوين في مهن تربية المواشي بلوطة** و**معهد التكوين في الخبازة والحلويات بالدار البيضاء**؛
- ✓ استكمال أشغال **بناء مركز التكوين على مستوى جرسيف** ؛
- ✓ الرفع من القدرة الاستيعابية وتجهيز 5 مؤسسات للتكوين المهني الفلاحي ؛
- ✓ بناء **مركز جديد للتكوين المهني الفلاحي بالرحامنة**؛
- ✓ العمل **بنظام معلوماتي** لتدبير وتتبع وتوجيه جهاز التكوين المهني الفلاحي وتكوين الأطر؛
- ✓ **تحديث 10 برامج للتكوين** حسب المقاربة بالكفاءات الخاصة بالتدرج المهني؛
- ✓ **رقمنة 20 وحدة تكوين**.

التعليم العالي

- ✓ **تكوين 2585 طالبا** بمؤسسات التعليم العالي ؛
- ✓ بلغ عدد **خرجي التعليم العالي 2001** ما بين 2020 و2023 ؛
- ✓ **مواصلة الأشغال لإنجاز البنيات التحتية** الضرورية للرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وفق توجهات استراتيجية الجيل الاخضر.

ضبط الاستشارة الفلاحية الخاصة

- ✓ انعقاد **3 اجتماعات للجنة الوطنية** للاستشارة الفلاحية؛
- ✓ منح الاعتماد لفائدة **1077 مستشار فلاحي خاص** منهم 155 اعتماد لفائدة أشخاص معنويين و 922 اعتماد لفائدة أشخاص ذاتيين؛
- ✓ **تحيين قرار المتعلق بلائحة المستشارين الفلاحيين** الخواص وارساله الى الأمانة العامة قصد النشر بالجريدة الرسمية.

التعليم والتكوين والبحث

2 برنامج 2024

البحث الفلاحي

- ✓ **إتمام برامج البحث على المدى المتوسط 2021-2024** للمعهد الوطني للبحث الزراعي؛
- ✓ **تتبع البحث والتنمية المنجزة في إطار الميكانزيم التنافسي لتمويل** البحوث و وفتح **باب المنافسة لبرامج بحوث جديدة برسم سنة 2024** وفق و توجهات استراتيجية الجيل الأخضر.

التكوين المهني الفلاحي

- ✓ **تكوين 6710 متدربا** منهم 2819 تقني متخصص و 1686 تقني و 2205 عامل مؤهل و**تكوين 6100 متدرج** في المهن الفلاحية وكذا تكوين **200 تلميذ بكالوريا علوم زراعية** ؛
- ✓ **تجهيز مركز التكوين** المهني الفلاحي بال**رحامنة**؛
- ✓ تتمة أشغال بناء المركز الجديد للتكوين المهني الفلاحي بجرسيف وتجهيزه؛
- ✓ **تتمة أشغال إعادة تأهيل و توسيع مؤسسات التكوين المهني الفلاحي**؛
- ✓ مواصلة عصرنة التكوين عبر إرساء **برنامج لرقمنة التكوين وتنمية المهارات اللغوية** والتواصلية والذاتية للمتدربين؛
- ✓ **تحديث 10 برامج للتكوين** حسب المقاربة بالكفاءات الخاصة بالتدرج المهني.

التعليم العالي

- ✓ **تكوين 2658 طالبا** لمؤسسات للتعليم العالي الفلاحي؛
- ✓ سيبلغ **عدد خرجي التعليم العالي 2516** ما بين 2020 و2024 ؛
- ✓ **مواصلة الأشغال لإنجاز البنيات التحتية الضرورية** للرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وفقا للاستراتيجية الجيل الأخضر.

ضبط الاستشارة الفلاحية الخاصة

- ✓ **استمرار عملية منح الاعتمادات** للمستشارين الفلاحيين الخواص المحتملين بمختلف جهات المملكة؛
- ✓ تحيين المنظومة المعلوماتية لتدبير ملفات الاعتماد من أجل ادماج ملفات طلب تجديد الاعتماد ؛
- ✓ **تعديل القانون رقم 12-62** قصد **انعاش مهنة المستشار الفلاحي الخاص**.

الاستشارة الفلاحية

1 إنجازات الموسم 2022-2023

مواكبة البرامج الاستراتيجية للوزارة

البرنامج	عدد العمليات	عدد المستفيدين	عدد النساء
الحماية الاجتماعية	12110	75565	11630
الفلاحة التضامنية	8130	60707	9604
برنامج السقي	4071	14066	2251
الزرع المباشر	3668	31702	4927
مواكبة سلاسل الانتاج	48063	165397	26087
برنامج مواكبة الترحال	1807	9458	1608
المجموع	**77849**	**356895**	**56107**

التظاهرات الفلاحية

- ✓ مواصلة العمل على البرنامج الوطني لتشجيع خلق التعاونيات الفلاحية المقاولاتية وإحداث 1611 تعاونية خلال 2022/2023 تضم اكثر من 11534 شخص
- ✓ تنظيم 134 ورشة مواكبة للمشاريع المقاولاتية لفائدة 14850 مستفيد(ة) خلال 2022/23 و اعداد 1470 برنامج عمل خلال 2022/23
- ✓ مواصلة تعبئة المستشارين الفلاحيين الخواص الدي بلغ 183عددهم مستشار فلاحي خاص؛
- ✓ المشاركة في توزيع الشعير المدعم ؛
- ✓ إحداث 166 مدرسة حقلية (حسب سلسلة إنتاج).

اتفاقيات الشراكة المبرمة

- ✓ تحيين اتفاقيات الشراكة حسب أسس استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030 وتنزيلها على الصعيد الجهوي ؛
- ✓ مواصلة تنزيل اهداف برامج التعاون الدولي ؛
- ✓ دعم وتأطير التعاونيات الفلاحية المقاولاتية والخدماتية في اطار اتفاقية ONCA-MCA

تكوين وتقوية قدرات للفلاحين

- ✓ مواصلة تطوير شبكة "أرضنا" للتواصل ودعم الاستشارة حسب اهداف استراتيجية الجيل الأخضر و التي ضمت انخراط اكثر من 8105 مستعمل نشط خلال 2022/23
- ✓ إطلاق المدارس الحقلية الافتراضية :الزرع المباشر و سلسلة التمر

2 أهم البرامج المرتقب إنجازها 2024

مواكبة البرامج الاستراتيجية للوزارة

- ✓ **تنزيل وتفعيل** أهداف وبرامج استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" :
  - ▪ خلق جيل جديد من التنظيمات الفلاحية : **5 مرات نسبة التنظيم**
  - ▪ خلق جيل جديد من المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي: 350000 فلاح ومستثمر جديد
  - ▪ خلق جيل جديد من أليات المواكبة : 2 مليون فلاح سيتم ربطهم بمنصات الخدمات الرقمية الفلاحية
- ✓ مواكبة البرنامج الوطني للاقتصاد في **مياه السقي**
- ✓ مواكبة **المشاريع التضامنية** واستدامة مشاريع **الدعامة الثانية**

اتفاقيات الشراكة

- ✓ مواصلة تفعيل اتفاقيات العقد البرنامج و اتفاقيات الشراكة مع كل من المنظمات البيمهنية والاتحاد الأوربي والشراكة البلجيكية والألمانية؛
- ✓ مواصلة تنزيل اهداف برامج التعاون الدولي ؛
- ✓ البحث عن شراكات جديدة وطنية ودولية.

التأمين المتعدد المخاطر

- ✓ مواصلة مواكبة البرنامج الوطني للتأمين المتعدد المخاطر للحبوب والقطاني و النباتات الزيتية والأشجار المثمرة.

مواكبة سلاسل الانتاج والملتقيات والمعارض الفلاحية

- ✓ تنظيم أيام إخبارية وتحسيسية وتنشيطية ولقاءات الدعم والاستشارة؛
- ✓ تنظيم رحلات دراسية لفائدة الفلاحين؛
- ✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفلاحين والمرأة القروية وبنات وأبناء الفلاحين؛
- ✓ التحسيس باستعمال البذور المختارة والأسمدة ؛
- ✓ مواكبة البرنامج الوطني للبذر المباشر والتحسيس بأهميته والمساهمة في بلوغ أهدافه ؛
- ✓ مواصلة التعريف والتحسيس بإجراءات الجيل الجديد المتخذة في إطار صندوق التنمية الفلاحية.
- ✓ التحسيس بأهمية الحماية الاجتماعية والانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- ✓ المشاركة في **المعارض الفلاحية** الوطنية والدولية

التنمية القروية

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

الإنجازات – وبرنامج 2024

1

برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي

الإنجازات

الكهرباء

- **ربط** 1021 **دوارا بالكهرباء**، منها 998 تم الانتهاء من انجازها.
- **تمديد** الشبكة الكهربائية على طول 997 **كلم**
- **تقوية** شبكة الكهرباء من خلال 249 **عملية** تثبيت للمحولات الكهربائية

الماء الصالح للشرب

- **إنجاز** 734 **منظومة للماء** الصالح للشرب ، منها 667 تم الانتهاء من انجازها.
- 31148 **من عمليات الربط** الفردي والمختلط و بالنافورات، منها 26.318 تم الانتهاء من انجازها.
- **توسيع الشبكة** على طول 1084 **كلم**.

التعليم

- إنجاز 2894 **عملية بناء** (او إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية، مقابل 715 عملية في طور الإنجاز.
- إنجاز 139 **عملية تجهيز** بمعدات المؤسسات التعليمية و اقتناء 925 **حافلة** النقل المدرسي.

الصحة

- 784 **عملية بناء** (او إعادة البناء)، توسيع وصيانة المراكز والمستوصفات الصحية، تم الانتهاء من انجاز 651 منها.
- إنجاز 587 **عملية تجهيز** للمراكز الصحية بالمعدات الطبية واقتناء 682 **سيارة** للإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة

الطرق و المسالك القروية

- بناء وصيانة 18754 **كلم** من الطرق والمسالك، مقابل 4809 **كلم** في طور الإنجاز
- بناء 172 **منشأة فنية**

برنامج 2024

- مواصلة و إنهاء إنجاز مشاريع مخططات العمل 2017-2023 للبرنامج.

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

إنجازات 2023 – وبرنامج 2024

2

مشروع التنمية القروية بجبال الأطلس (بني ملال، وارززات، تنغير)

إنجازات 2023

- إنهاء أشغال **بناء المسالك القروية** على **مسافة 16 كلم**
- مواصلة انجاز التجهيزات الهيدروفلاحية من خلال بناء **29 كلم من السواقي**
- استصلاح بساتين **التفاح** على مساحة **206 هكتار**
- غرس **70 هكتار** من **الزعفران**،
- تجهيز **وحدتين لتثمين المنتوجات الفلاحية**
- إنجاز **31 مشروع مذر للدخل** لفائدة تعاونيات النساء و الشباب
- إنجاز **33 دورة تكوينية** و 6 رحلات و كذا **8 مدرسات حقلية** لفائدة الفلاحين المستفيدين
- مواصلة انجاز **برنامج التعاون جنوب-جنوب** الذي لاقى استحسانا كبيرا من طرف الدول الصديقة بالقارة السمراء

برنامج 2024

- مواصلة تنفيذ أو إنهاء الاشغال المتعلقة بتنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي وتطوير وتثمين المنتجات الفلاحية
- مواصلة **بناء المسالك القروية على طول 26 كلم**
- مواصلة انجاز عمليات **التهيئة الهيدروفلاحية على طول 15 كلم**
- انطلاق **المشاورات** بين الأطراف المعنية من أجل تنزيل استراتيجية المغادرة **وتفويت المشروع للقائمين على استدامته**
- تنظيم ورشة اختتامية للمشروع
- القيام بدراسة أثار المشروع
- **رصد حوالي 54,62 مليون درهم** لهذا المشروع برسم سنة 2024 كاعتمادات الأداء

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

إنجازات 2023 – وبرنامج 2024

3

انجاز مشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية لجهة طنجة تطوان الحسيمة

إنجازات 2023

أنهاء أشغال بناء **المسالك القروية** على مسافة **70 كلم**

انهاء أشغال **غرس الأشجار المثمرة** على مساحة 1735 **هكتار** من مختلف الأنواع (الزيتون والتين والأفوكادو واللوز والرمان والكستناء)

مواصلة **التهيئة الهيدروفلاحية** لحوض **تسيفت** على مساحة **600 هكتار**

برنامج 2024

- مواصلة **بناء المسالك** المبرمجة خلال السنة الماضية على طول **42 كلم** وانطلاق الأشغال على مسافة **36 كلم**
- مواصلة اشغال غرس الأشجار المثمرة المبرمجة سلفا وانطلاقها على مساحة 1919 هكتار
- مواصلة التهيئة الهيدروفلاحية لحوض تسيفت على مساحة 600 هكتار
- تم تخصيص **133,24 مليون درهم** لهذا المشروع خلال 2024 كاعتمادات الأداء

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

إنجازات 2023 – وبرنامج 2024

4

مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية لمقدمة جبال الريف بإقليم تازة

إنجازات 2023

- الانتهاء من إنجاز **الدراسة** المتعلقة بتهيئة **المسالك القروية** على طول **50 كلم** و إنجاز **الاشغال** على مسافة **6 كلم**
- القيام بمراجعة استباقية عند المنتصف للمشروع
- مواصلة **غرس الأشجار المثمرة** على مساحة **830 هكتار** وانطلاق أشغال الغرس على مساحة **1650 هكتار** موزعة بين أشجار الزيتون والتين واللوز،
- الانتهاء من إنجاز الدراسة المتعلقة بالمحافظة على الأراضي الزراعية و إنجاز **9300 م3 من الحواجز الصخرية**
- إنجاز **دورات تكوينية** و رحلات و أيام تحسيسية لفائدة الفلاحين المستفيدين؛
- توزيع **2400 خلية نحل**

برنامج 2024

- مواصلة **غرس الأشجار المثمرة** المبرمجة برسم السنوات الماضية على مساحة **10800 هكتار** وانطلاق أشغال **غرس الخروب** على مساحة **2200 هكتار**
- تهيئة **24 كلم من المسالك القروية**
- اقتناء وتوزيع **1200 خلية نحل**
- انطلاق أشغال **المحافظة على الأراضي الزراعية** من خلال بناء **10000 م3 من الحواجز الصخرية** وعمليات أخرى تهم **2500 هكتار**
- تنظيم دروس **لمحو الأمية** النظامية لفائدة **1400 مستفيد**
- **إنعاش الشغل** لفائدة النساء و الشباب من خلال بناء و تجهيز **15 مقرا**
- بناء وتجهيز **منشئات تقنية** تهم تربية النحل و رحبات لعرض المنتوجات الزراعية بالإضافة إلى مجموعة من العمليات التكوينية والتنظيمية لفائدة المستفيدين
- **الاعتمادات المبرمجة**: حوالي **212,72 مليون درهم**، منها 101,75 مليون درهم كاعتمادات الأداء 110,96 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

إنجازات 2023 – وبرنامج 2024 | 5 | مشروع دعم التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية للجهة الشرقية (وجدة وبركان والدريوش وجرسيف)

أهداف المشروع	**الحد من الفقر وتحسين ظروف عيش** الساكنة القروية التابعة لأقاليم وجدة والدريوش وجرسيف ، وذلك عن طريق: • تأهيل سلاسل الانتاج؛ • تحسين الولوج للأسواق؛ • التدبير المستدام للموارد الطبيعية؛ • تنويع موارد دخل الساكنة.	**الكلفة**	✓ **87 مليون أورو** بمساهمة من طرف الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA) قدرها 66,21 مليون أورو
		مدة الإنجاز	✓ **7 سنوات ابتداء من 2023**
		الاعتمادات المالية المبرمجة في سنة 2023	✓ **49 مليون درهم** منها 5 مليون درهم على شكل اعتمادات الأداء و 44 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

برنامج 2024

- تنظيم **ورشة لانطلاقة المشروع** و كذا وضع أجهزة حكامة المشروع
- القيام بالدراسة المرجعية للمشروع
- إطلاق مجموعة من العمليات في مجال **غرس الأشجار المثمرة على مساحة 2100 هكتار وتوزيع خلايا النحل** وخلق **5 نقاط مائية** لتوريد الماشية وبناء وتجهيز عدة وحدات لتثمين إنتاج اللوز و كذا إنجاز أشغال **الاعداد الهيدروفلاحي على طول 6,6 كلم** والتهيئة العقارية بالإضافة إلى **بناء 37 كيلومتر من المسالك القروية** و القيام بالتأطير و المواكبة اللازمين للفلاحين
- الاعتمادات المبرمجة: **حوالي 203,29 مليون درهم**، منها 109,65 مليون درهم كاعتمادات الأداء و 93,63 مليون درهم كاعتمادات الالتزام

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

إنجازات 2023 – وبرنامج 2024

6

تنمية مناطق الواحات و شجر الأركان

إنجازات 2023

- إبرام **85 اتفاقية شراكة** مع الفاعلين المحليين برسم سنة 2023 بغلاف مالي إجمالي **يناهز 290,67 مليون درهم** ساهمت فيه الوكالة **98,2 مليون درهم**
- مواصلة إنجاز **6 مشاريع في إطار التعاون الدولي** بغلاف مالي يقدر ب **107 مليون درهم** برسم السنة المالية 2022

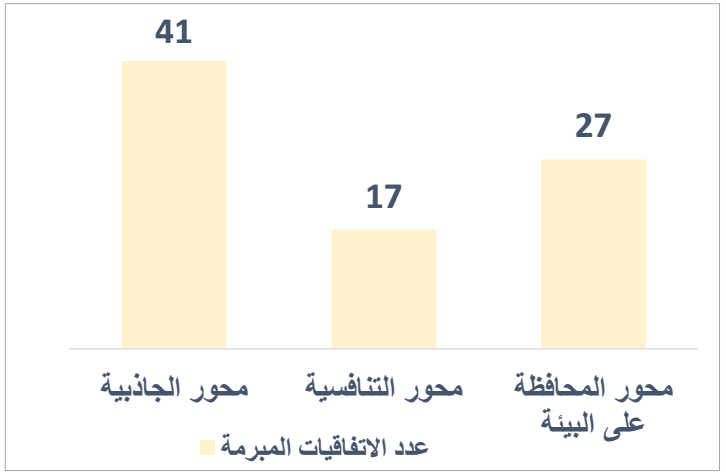

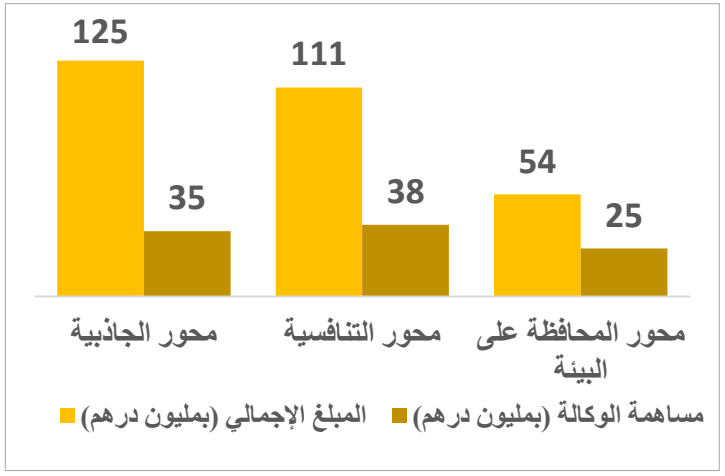

برنامج 2024

- تخصيص **152 مليون درهم** لإنجاز مشاريع جديدة مع الفاعلين المحليين وفق التوجهات الاستراتيجية.
- مواصلة إنجاز المشاريع في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي يناهز **120 مليون درهم** برسم 2024

المياه والغابات

1.خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة

إنجازات 2020-2023 / برنامج العمل لسنة 2024

إحداث أكثر من 500 منشط ترابي 2020-2023

- توظيف **58 منشطا**.
- **التقييم الأولي لعمل المنشطين** مع مواصلة تعزيز قدراتهم التقنية فيما يتعلق بالتخطيط الترابي والتنظيم المحلي والمقاربة التشاركية وتدبير النزاعات (65 منطقة غابوية).

إحداث أكثر من 200 منظمة غابوية وتنشيط البنيات التنظيمية لمستعملي الغابات

- تأطير **23 هيئة استشارية** جديدة للتنمية الغابوية **ODF**
- إعداد **21** مخططا للتنمية الغابوية **PDFC** على مستوى مختلف الجهات.
- بلورة أولى المخططات للتنمية الغابوية متوافق عليها مع منظمات التنمية الغابوية.

تدابير تحفيزية لفائدة مستعملي الغابات: التعويض عن حق الرعي

- بدء العمل بمقتضيات القرار الجديد الخاص بمنحة المقاصة للتعويض عن حق الرعي(برفع مبلغ منحة المقاصة من 250 الى 1000 **درهم/هكتار/سنة** وبالنسبة **للاركان** من 350 الى 1100 **درهم/هكتار/سنة**).
- التعاقد مع **189 جمعية** رعوية تضم **18.000 منخرطا** ومساحة ممنوعة من الرعي لسنة 2023 **84.000 هكتار**لتبلغ المساحة الإجمالية خلال 2020-2023 إلى **105.000 هكتار** (مع رفع التعويض عن 9 جمعيات بعد انتهاء مدة منع الرعي).

برنامج 2024

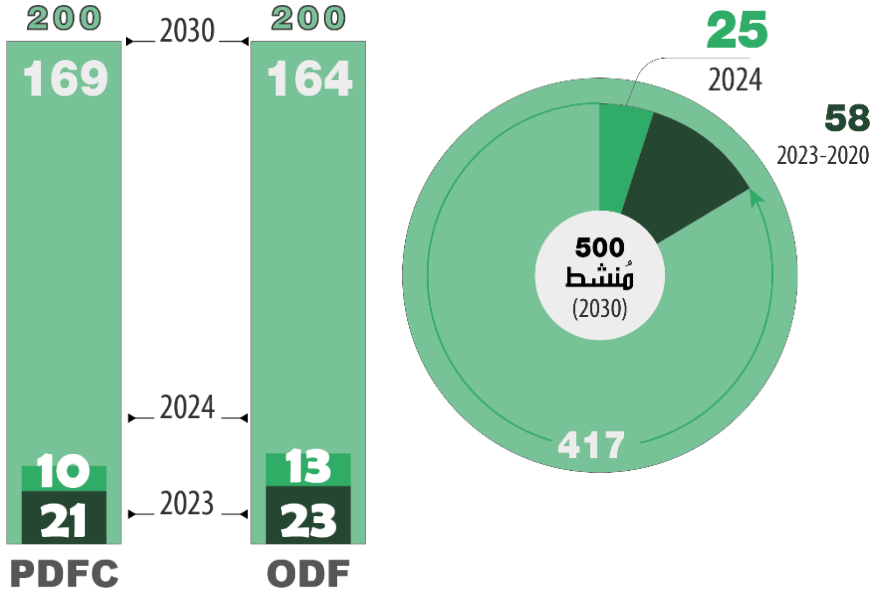

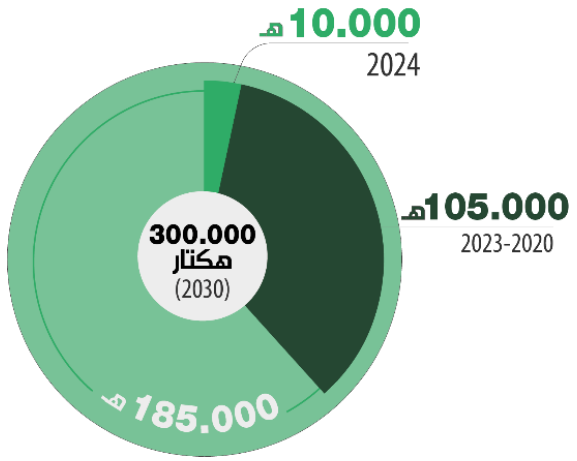

94.000 هكتار

96 مليون درهم

1.خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة

إنجازات 2021-2023 / برنامج العمل لسنة 2024

تدابير وإجراءات تحفيزية لدعم تعاونيات المنتفعين

2023-2021

التعاونيات الغابوية

تثمين المنتجات الغابوية: خشب - نباتات عطرية وطبية - خروب - أركان ... وإشراك الساكنة في حماية وحراسة محيطات التشجير وتنظيمهم في إطار تعاونيات وجمعيات غابوية

- إبرام **170 عقد شراكة** مع تعاونيات لتثمين المنتجات الغابوية مع توحيد اعتمادات الالتزام لعقود الشراكة المنتهية.

حجم المعاملات

180 مليون درهم

دخل يقدر بحوالي 2.000 درهم/ شهر/ للمنخرط

- **مراقبة الغابات** على مساحة **194000** هكتار سنويا في المناطق ذات الضغط المرتفع

- بلغ عدد التعاونيات **280 تعاونية غابوية** منها **28** مجموعة ذات النفع الاقتصادي GIE تضم **18426** منخرطا.

- تطوير خطة العمل عن طريق التعاون الدولي الكندي والألماني لفائدة تعاونيات تثمين خشب الأرز وإكليل الجبل (الأزير) من خلال دعمها على المستوى التنظيمي:

دعم مباشر

4.000 منخرط منهم 1.000 امرأة

(تكوين وتجهيز)

10 ملايين درهم

برنامج 2024

50 عقد شراكة

- مواصلة تطوير خطة العمل لفائدة تعاونيات تثمين خشب الأرز وإكليل الجبل (الأزير).
- مواكبة تأسيس الاتحاد المشترك للمهنة الخاصة بسلسلة النباتات العطرية والطبية (إكليل الجبل) لتحسين مكانة تعاونيات المنخرطين.

2. تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2023/ برنامج العمل لسنة 2024

تنمية وتثمين المنتزهات الوطنية:

2023

❖ **المنتزه الوطني لإفران :**

- تفعيل مخطط تهيئة المنتزه الوطني لإفران
- تأهيل المناطق المركزية للْمُنْتَزه وإنجاز برامج إعادة توطين الأنواع المنقرضة (160 رأس من الأروي، 16 من الأيل البربري، 20 من الغزال الجبلي)
- توقيع اتفاقية تطوير السياحة الإيكولوجية في المنتزه الوطني مع مختلف الشركاء المعنيين بمبلغ مالي قدره 734 مليون درهم بما فيها 93 مليون درهما للقطاع الخاص
- إعطاء الانطلاقة لمشروع السياحة الإيكولوجية والرياضات الجبلية الممول من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية FFEM.
- تفعيل شراكات مع القطاع الخاص لتنمية مشاريع سياحية: تحضير دفاتر التحملات لأول طلب إبداء اهتمام حول المشاريع السياحية داخل المنتزه الوطني لإفران.

❖ **المنتزه الوطني لتوبقال:**

- وضع برنامج استعجالي لإعادة الإعمار وتنمية الجهات المتضررة بزلزال الحوز عبر تنمية وتتمين السياحة الإيكولوجية في المنتزه الوطني لتوبقال بغلاف مالي قدره 900 مليون درهم منها 450 مليون من تمويل الشركاء(والذي يرتكز على:

  - المحافظة وتأهيل المنطقة المركزية للمنتزه الوطني لتوبقال
  - تهيئة وتطوير السياحة الإيكولوجية على مستوى المنطقة المحيطة للمنتزه.

برنامج 2024

- مواصلة تهيئة عشر مناطق مركزية للمنتزه الوطني لإفران
- الشروع في تنفيد اتفاقية تطوير السياحة الإيكولوجية في المنتزه الوطني مع مختلف الشركاء المعنيين
- تفعيل محاور مشروع السياحة الإيكولوجية والرياضات الجبلية (تهيئة المواقع السياحية، تطوير مشاريع الرياضات الجبلية)
- انتقاء وتطوير مشاريع السياحة الايكولوجية مع القطاع الخاص

- توقيع اتفاقية مع مختلف الشركاء
- تنزيل برنامج تنمية وتتمين السياحة الايكولوجية في المنتزه:

  - تأهيل الموائل الطبيعية: المناطق الرطبة، الأصناف المهددة بالانقراض
  - تهيئة فضاءات الاستقبال، المدارات السياحية، مرافق الإيواء

2. تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2023 /برنامج العمل لسنة 2024

2023

برنامج تعزيز شبكة المناطق المحمية :

❖ **مناطق محمية جديدة :**

- إعداد الملفات الخاصة لإحداث عشر مناطق محمية برية كمرحلة أولية وفقا لمقتضيات القانون 22-07
- مصادقة اللجنة الوطنية للمناطق المحمية بتاريخ 27 يوليوز 2023 بإحداث هذه المناطق

برنامج حماية وتهيئة المناطق الرطبة المصنفة على لائحة اتفاقية رامسار

- 12 منطقة رطبة تستفيد من برامج ومخططات عمل بإشراك مختلف الفاعلين

تكوين وتعزيز قدرات الأطر في مجال حماية الطبيعة:

- تنظيم 9 دورات تكوينية لفائدة مختلف الأطر والوحدات الميدانية في مجال حماية الطبيعة

برنامج 2024

- اجراء البحث العلني الخاص بإحداث المناطق المحمية و استكمال الإجراءات المنصوص عليها في قانون07-22
- إعداد الملفات الخاصة بإحداث مناطق تشمل المجالين البري والبحري كمرحلة ثانية بشراكة مع قطاع الصيد البحري

- برمجة عشر مناطق رطبة جديدة واستكمال إنجاز البرامج الخاصة بالمناطق الأخرى (الاثني عشر)

- الاستمرار في تكوين وتعزيز قدرات الأطر في مجال حماية الطبيعة مع وضع برامج توأمة للاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال

2. تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2023 /برنامج العمل لسنة 2024

إعادة تأهيل الحيوانات البرية

2023

❖ إعداد وتحيين مخططات العمل الخاصة بالأصناف المهددة بالانقراض :

- إعداد وتحيين 16 مخططات العمل الخاصة بالأصناف المهددة بالانقراض:
  - الثديات (7 ذوات الحوافر وقرد الأطلس، القط الأنمر)
  - الطيور (الجوارح، النعامة ذات العنق الأحمر ، أبو منجل الأصلع)
  - الأسماك (التروتة النهرية)

❖ تطوير وتهيئة محطات تأقلم الأصناف المهددة بالانقراض:

- قرد الأطلس: برنامج إعادة استيطان قردة الأطلس بالمنتزه الوطني لتازكة
- ذوات الحوافر: 26 محمية موزعة على الصعيد الوطني (الأيل البربري، الغزال الجبلي، غزال آدم، المها أبو عدس، المها، الأروي، غزال الهر)
- الجوارح : محطة تأقلم النسر الأكلف بجبل موسى و مركز إيواء وتأهيل الكواسر الجريحة ببئر الأحمر
- النعامة ذات العنق الأحمر : برنامج إعادة استيطان بمحاميد الغزلان، سمارة، بوجدور، بئر كندوز

برنامج 2024

- إعداد وتحيين 4 برامج عمل جديدة للمحافظة وإعادة توطين الأنواع المهددة بالانقراض
- الاستمرار في عمليات توطين أصناف جديدة في الطبيعة بالارتكاز على برامج عمل محينه.
- تطوير شراكات في مجال البحث العلمي و تتبع أصناف الوحيش
- تهيئة محطة تأقلم وتأهيل طائر أبو منجل الأصلع بالمنتزه الوطني لإفران
- تهيئة محمية لحيوان الأروي بالمنتزه الوطني لخنيفرة

2. تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2020-2023/ برنامج العمل لسنة 2024

تشجير وتخليف الغابات 2020-2023

102.031 (*) هكتار

22/21 – 21/20 - 23/22

7,5 مليون يوم عمل

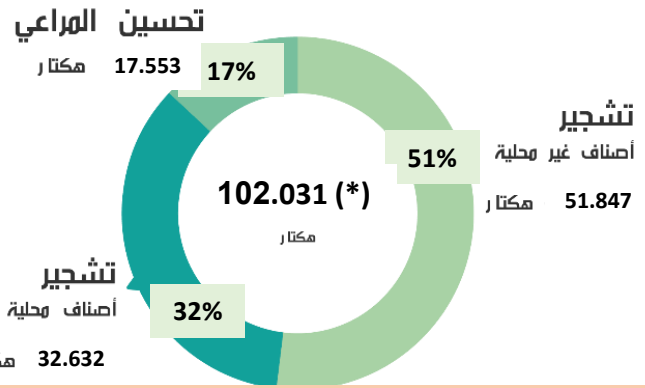

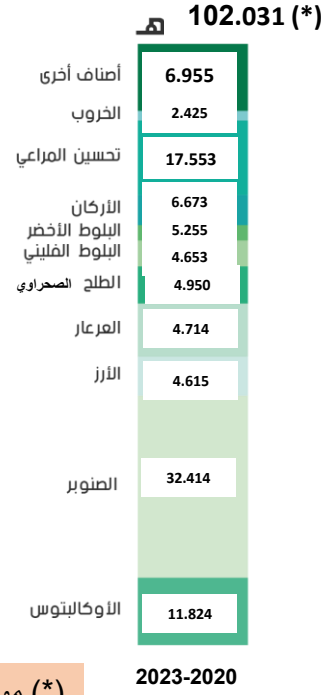

(*) موسم 2023-2024: طلبات العروض جارية بشأن 49.800 هكتار، منها 25.510 هكتار تم منحها مؤقتا.

برنامج 2024

50.000 هكتار

5,6 ملايين يوم عمل

انطلاق برنامج دعم ضحايا زلزال الحوز عبر مشاريع التنمية والمحافظة على المياه والتربة في الاحواض المائية بعالية السدود بغلاف مالي يقارب 3 مليار درهم

428.000 م³

50.000 هكتار

1.539 هكتار

محاربة التصحر

- معالجة التعرية المائية بالتدخلات البيولوجية والميكانيكية:

150.000 هكتار / السنة

900.000 م³ سدود الترسيب

- تثبيت وصيانة 2.400 هكتار / سنة من الكثبان الرملية:

2.400 هكتار / السنة

2. تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2023 /برنامج العمل لسنة 2024

برنامج تثمين الأوساط المائية عن طريق عمليات الاستزراع

2023

متوسط الإنتاج السنوي: 16,8 مليون من صغار الأسماك

تشجيع الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية

إنتاج 15.000 طن من الأسماك

↓

لفائدة 3.000 مستفيد

في إطار الصيد التجاري

↓

2.600 رخصة للصيد الرياضي

إعداد مشاريع المراسيم المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون رقم 130.12 حول الصيد في المياه البرية متعلقة ب:

- القواعد العامة لممارسة الصيد في المياه البرية
- تربية الأحياء المائية في المياه البرية
- المجلس الوطني للصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية
- المخطط الجهوي لتنمية وتدبير الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية.

برنامج 2024

28 مليون من صغار الأسماك

- تنفيذ برامج المخطط الإستراتيجي لتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه القارية (2023-2030) المنجز بدعم من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
- تأهيل الصيد السياحي الإيكولوجي خصوصا بالمنتزهات الوطنية

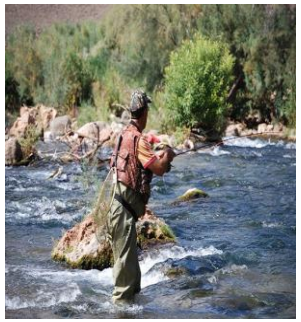

3. تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها

إنجازات 2020-2023 / برنامج العمل لسنة 2024

تحديد وتأمين مواقع البذور للأنواع الأصلية 2020-2023

- تدقيق مواقع البذور الـ 15 المصنفة للبلوط الفليني للمعمورة.
- إطلاق مشاريع لتأمين هذه المواقع (التسييج والحراسة).
- مواصلة تدقيق مواقع بذور بلوط الفلين في تازة وبنسليمان و الريف.
- إطلاق دراسة فحص مواقع بذور الأرز.

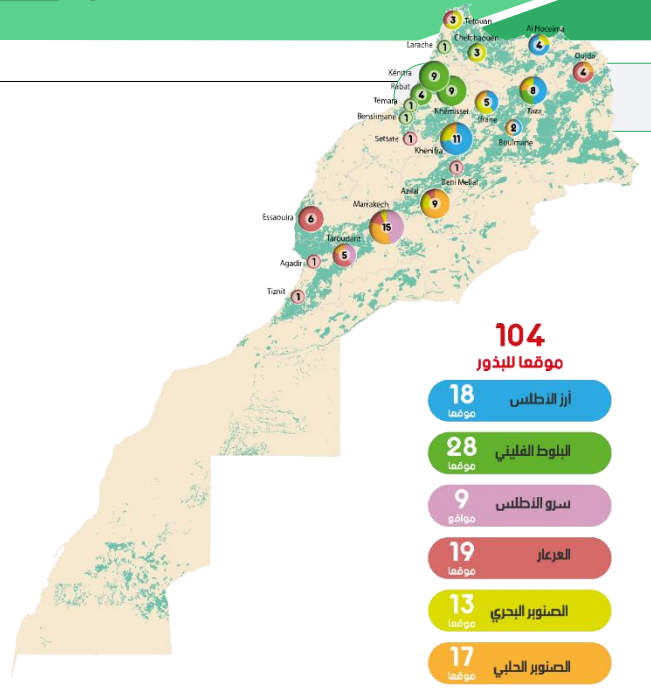

برنامج 2024

- الانتهاء من تدقيق مواقع بذور بلوط الفلين
- مواصلة دراسة تدقيق مواقع بذور الأرز.
- تأمين مواقع البذور ذات الأولوية

المشاتل الغابوية وإنتاج الشتائل: التفويت لتشجيع القطاع الخاص المنتج

إنتاج 102 مليون شتلة

- تفويت الإنتاج السنوي للشتلات الغابوية للأصناف الأصلية و غير أصلية (27 ملايين شتلة) للقطاع الخاص (100 %)
- تحسين تقنيات زراعة وإنتاج الشتائل الغابوية.

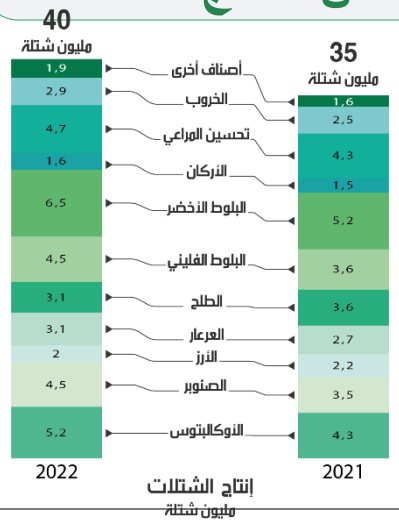

27 مليون شتلة خلال سنة2023

الطلح	2,0
الأركان	1,2
تحسين المراعي	1,6
الخروب	0,7
أصناف أخرى	1,7
الأرز	1,3
الأوكاليبتوس	4,4
الصنوبر	12,9
العرعار	1,2

- مواصلة تعميم النظام الجديد لإنتاج الشتائل الغابوية (محلية وغير محلية)، على المستوى الوطني.

إنتاج 30 مليون شتلة

4. ملاءمة الإطار القانوني

إنجازات 2020-2023/ برنامج العمل لسنة2024

2023-2020

مشروع قانون الغابات الجديد

- تحيين الإطار القانوني و ملاءمته مع التطلعات التنموية للمجال الغابوي.
- مناقشة مشروع قانون الغابات مع مختلف الشركاء المعنيين.
- إيداع مشروع قانون الغابات لدى الأمانة العامة للحكومة.
- نشر مشروع قانون الغابات بالبوابة الإلكترونية للأمانة العامة للحكومة.
- ومن المنتظر مناقشة مشروع قانون الغابات والمصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي قبل نهاية هذه السنة.

برنامج 2024

- مناقشة مشروع قانون الغابات والمصادقة عليه من طرف البرلمان.

الصيد البحري

الصيد البحري

1. مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري
2. مؤشرات نشاط الصيد البحري
3. تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري
4. مؤشرات قطاع الصيد البحري

1-1- مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري برسم السنة المالية 2024

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار (2/1)

1. صندوق تنمية الصيد البحري (80 مليون درهم)

- ✓ إنهاء أشغال المركز الكهربائي لربط بعض قرى الصيادين بالداخلة بالشبكة الوطنية الكهربائية
- ✓ الشروع في أشغال بناء المنشأت البرية بنقطة التفريغ المجهزة ب"إفري افوناسن" على مقربة من ميناء الناظور المتوسطي بعد إنهاء بناء المنشآت البحرية الوقائية
- ✓ اقتناء شباك دائرية معززة لفائدة مجهزي السفن بالمناطق الشمالية للوقاية من هجوم سمك الدلفين" نيكرو"
- ✓ الشروع في أشغال بناء سوق السمك بالجملة بالناظور و فاس و سوق لبيع السمك بالتقسيط ببركان،وجدة و الداخلة لتعزيز الشبكة الوطنية للتسويق
- ✓ مواكبة الصيادين ضحايا هجوم الدلفين" نيكرو في إطار اتفاقية مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- ✓ تطوير البرنامج المعلوماتي لتتبع مسار المصطادات في إطار تعزيز منظومة مراقبة عمليات الصيد
- ✓ صيانة الأجهزة و البرامج الأمنية المعلوماتية لفائدة المصالح المركزية و مندوبيات الصيد البحري "Firewalling"

2-1- مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري برسم السنة المالية 2024

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار (2/2)

2. **المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التقليدي و تربية الأحياء البحرية (22مليون درهم)**
   - ✓ بناء نقط التفريغ المجهزة بالسعيدية بجهة الشرق و لحويرة بالجديدة والملحقات الادارية بكل من تافدنا و البحيبح بالصويرة
   - ✓ أشغال فتح الحاجز الأمامي لبحيرة الوالدية، و تهيئة النقط المجهزة للتفريغ بكل من كاب-سيم و البحيبح و تافدنا بجهة مراكش -آسفي و المندوبيات الفرعية ب"البويردة "و "نتيرفت "بالداخلة
   - ✓ توطيد الاعتمادات المتعلقة بتهيئة مركز الصيد "تاغازوت" بأكادير
   - ✓ توطيد الاعتمادات الخاصة بتشييد المباني الادارية بالمندوبية الفرعية للصيد "المهيريز"
3. **دعم لفائدة المؤسسات تحت الوصاية (188,05مليون درهم)**
   - ✓ مساهمة للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري *(64,5 مليون درهم)*
   - ✓ مساهمة لفائدة الوكالة الوطنية لتنمية تربية الاحياء البحرية *(120,55 مليون درهم)*
   - ✓ مساهمة لفائدة غرف الصيد البحري *(3 مليون درهم)*
4. **تهيئة وتجهيز المصالح المركزية والخارجية (24,67 مليون درهم)**
5. **إعانة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المكلفة بالتكوين (8,56 مليون درهم)**
6. **توطيد الاعتمادات المتعلقة ببناء مركز التكوين المهني البحري بالمحمدية (15 مليون درهم)**
7. **توطيد الاعتمادات المتعلقة بأشغال بناء مقر مندوبية الصيد البحري ببوجدور (3 مليون درهم)**
8. **أشغال بناء مقري مندوبية الصيد البحري و الحراسة البحرية بالجبهة (5مليون درهم)**

الصيد البحري

1 مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري

2 مؤشرات نشاط الصيد البحري

3 تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

4 مؤشرات قطاع الصيد البحري

1-1- أهم مؤشرات نشاط الصيد البحري خلال الثمانية أشهر الأولى من سنتي 2022 و2023

1 الإنتاج الوطني من الأسماك

من حيث الحجم (بآلاف الأطنان)

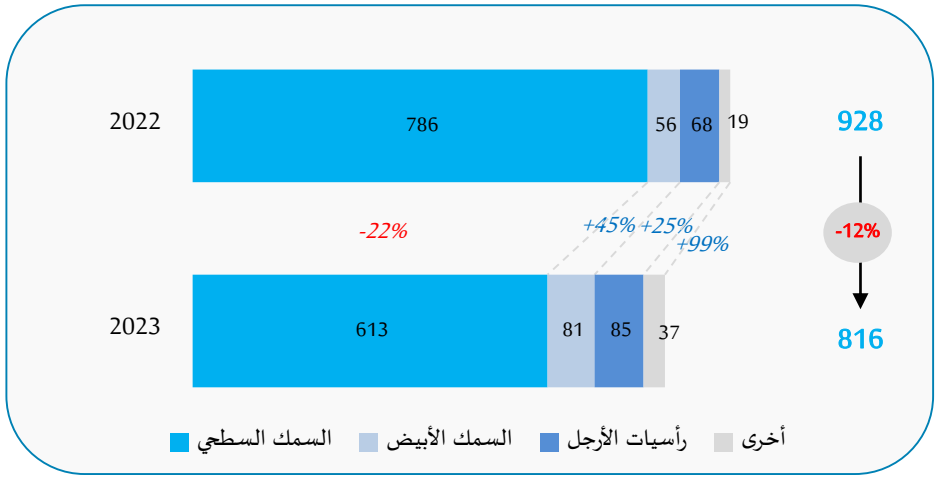

انخفاض ب 12% في الكمية

- انخفاض حجم إفراغات السمك السطحي بنسبة 22% نظرا لتراجع كميات السردين ب 39% (57% من إجمالي صيد هذا الصنف و43% من حجم الصيد الوطني في 2023) والتي تعود للظروف المناخية مع الإشارة إلى أن إفراغات الأسماك السطحية الصغيرة عرفت ارتفاعا خلال الثلاثة أشهر الأولى من 2023 بلغ 12% مقابل تراجع بنسبة 31% خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى غشت 2023.
- ارتفاع الكميات المصطادة من أهم الأصناف السمكية الأخرى:

- رأسيات الأرجل بنسبة 25% (10% من حجم الصيد) نظرا لاستئناف صيد الأخطبوط بالمنطقة المتواجدة جنوب سيدي الغازي خلال موسم صيف 2023 مقابل توقفه خلال موسم صيف 2022.
- السمك الأبيض ب 45% (10% من حجم الصيد) نتيجة لارتفاع إنتاجية هذا الصنف في سنة 2023.

من حيث القيمة (بملايير الدراهم)

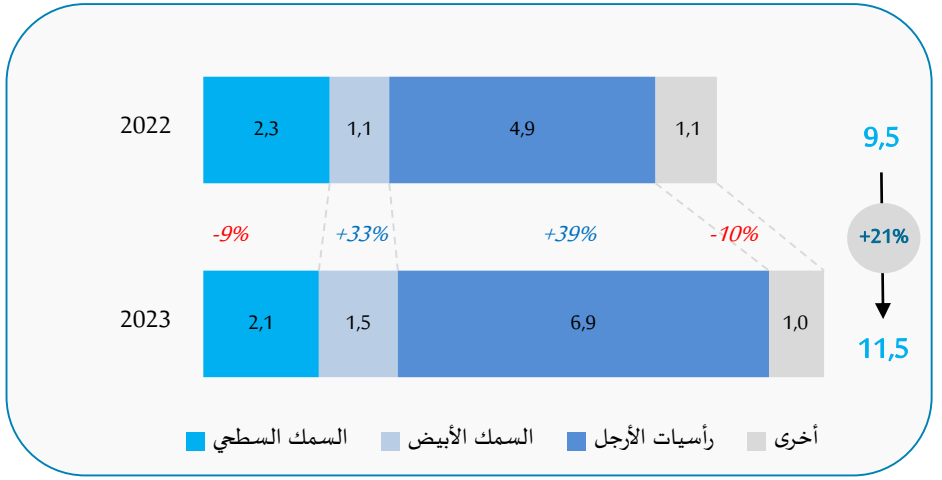

ارتفاع ب 21% في القيمة

- ارتفاع في رقم معاملات رأسيات الأرجل ب 39% نظرا لزيادة حجم إنتاجه وكذا معدل ثمن البيع الأول (+11%) والذي أدى إلى زيادة نسبة هذا الصنف في قيمة الإنتاج الوطني حيث انتقلت من 52% خلال الثمانية أشهر الأولى من 2022 إل 60% خلال نفس الفترة من سنة 2023.
- ارتفاع قيمة إنتاج السمك الأبيض ب 33% نظرا لتزايد حجم صيد هذا الصنف وذلك بالرغم من تسجيل انخفاض في معدل ثمن البيع الأول ب 8%.
- انخفاض قيمة إنتاج السمك السطحي ب 9% نظرا للانخفاض المسجل في كميات الصيد رغم أن معدل ثمن البيع الأول ارتفع ب 17%.

2-1- أهم مؤشرات نشاط الصيد البحري خلال الثمانية أشهر الأولى من سنتي 2022 و2023

2

صادرات المنتجات السمكية

من حيث الحجم (بآلاف الأطنان)

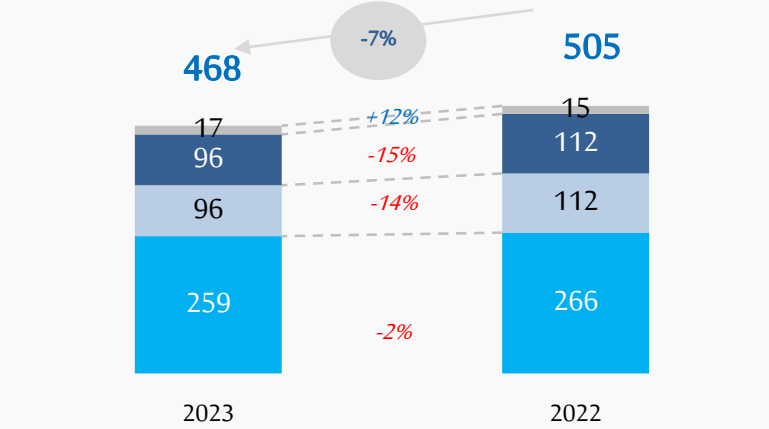

من حيث القيمة (بملايير الدراهم)

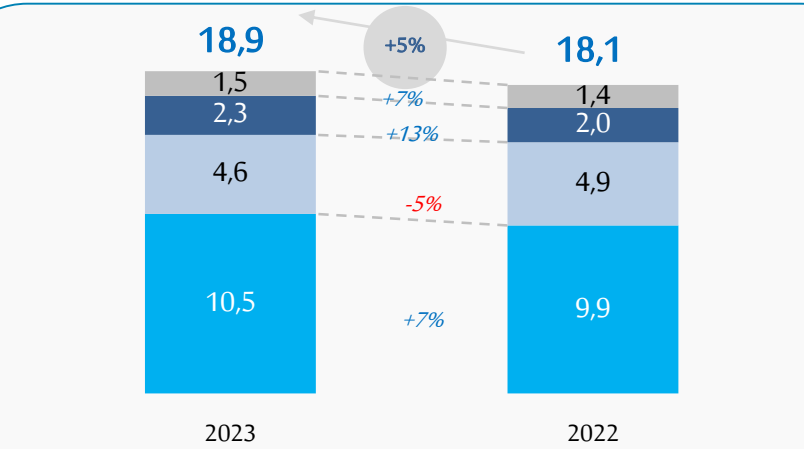

انخفاض ب 7% في الكمية

- انخفاض صادرات دقيق وزيت السمك ب 15% (20% من الحجم الإجمالي للصادرات) نظرا لانخفاض دقيق السمك ب 16% (16% من الحجم الإجمالي للصادرات) نتيجة لتراجع صادرات هذا المنتوج نحو تركيا ب 34% والذي يشكل السوق الأول لصادرات المغرب من دقيق السمك بنسبة 39%.
- تراجع صادرات المعلبات ونصف المعلبات ب 14% (21% من الحجم الإجمالي للصادرات) نتيجة لانخفاض الكميات المصدرة من معلبات السردين ب 14% (17% من الحجم الإجمالي للصادرات) نظرا لتراجع الكميات المصدرة منها لكل من دول إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط ب24% (47% من الصادرات الإجمالية من معلبات السردين).
- انخفاض حجم صادرات المنتجات المجمدة ب 2% (55% من الحجم الإجمالي للصادرات) نتيجة تراجع صادرات السردين المجمد ب 49% (12% من إجمالي للصادرات) بفعل انخفاض إفراغات هذا النوع.

ارتفاع في القيمة ب 5%

- ارتفاع قيمة صادرات المنتجات المجمدة ب 7% (56% من القيمة الإجمالية للصادرات) خاصة صنفي الرخويات، السبيدج (Seiche) والحبار (Calmar) وكذا سمك الأسقمري (Maquereau) الذين سجلوا ارتفاعا في رقم معاملاتهم، على التوالي ب 75%، 36% و70%، والذين يمثلون 20% من القيمة الإجمالية للصادرات، نظرا لارتفاع الكميات المصدرة وكذلك لتزايد معدل ثمنهم.
- تزايد قيمة صادرات دقيق وزيت السمك ب 13% (12% من القيمة الإجمالية للصادرات) نتيجة لتزايد معدل ثمنهما خاصة زيت السمك والذي ارتفع بنسبة 65%.
- تراجع رقم معاملات صادرات المعلبات ونصف المعلبات ب 5% (25% من القيمة الإجمالية للصادرات) نظرا لانخفاض كميات صادراتها.

الصيد البحري

1. مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري
2. مؤشرات نشاط الصيد البحري
3. تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري
4. مؤشرات قطاع الصيد البحري

استدامة الثروة السمكية

مخططات التهيئة

أهم الإنجازات

- وضع 30 مخطط لتهيئة المصايد ذات الأولوية التسويقية بما في ذلك الأنواع الساحلية (مقابل مخطط واحد فقط قبل عام 2009)
- 96٪ من السمك المفرغ بطريقة مستدامة

المراحل المقبلة

لتعزيز مخططات تهيئة المصايد فالإدارة بصدد دراسة مجموعة أخرى من التدابير، من خلال إرساء مقاربة جديدة تعتمد على التهيئة المجالية لمجهود الصيد تأخذ بعين الاعتبار الأصناف المستهدفة ووسائل الصيد المستعملة وحالة المخزون بكل منطقة حيث سيتم:

- تكييف مجهود الصيد حسب إمكانات المخزونات القابلة للاستغلال
- خفض نشاط الصيد في المناطق الساحلية المهددة
- خلق محميات بحرية إضافية
- منع الصيد في مناطق التفريخ والتبييض

المستفيدين

- **الصيادين و قطاع صناعة الصيد و كل مجتمعات الصيد**

استدامة الثروة السمكية

البرنامج الوطني للمحميات البحرية

أهم الإنجازات

إحداث ثلاث محميات بحرية (ألبوران، موغادور، ماسة) في إطار الشراكة مع منتدى تحدي الألفية الأمريكي بالإضافة إلى المناطق البحرية الثلاث التي تنتمي إلى المنتزهات الوطنية (الحسيمة، سوس ماسة و خنيفس) التي تم تصنيفها، في عام 2022، وفقًا لأحكام القانون 07-22 الخاص بالمناطق المحمية

المراحل المقبلة

- في إطار البرنامج الوطني لتنمية للاقتصاد الأزرق بالمغرب و الذي يتم تطويره بشراكة مع البنك الدولي سيتم إنشاء ثلاث محميات بحرية جديدة بكل من أكادير والعرائش و الناظور.
- في إطار الاستراتيجية الوطنية للمحميات البحرية سيتم إحداث محمية بحرية جديدة ببوجدور وإعادة تصنيف الثلاث محميات بحرية(ألبوران، موغادور، ماسة) بداية سنة 2024 وفقًا لأحكام القانون رقم 07-22 الخاص بالمناطق المحمية.

المستفيدين

جميع المجتمعات المحلية المتعلقة بمناطق الحماية البيئية (الصيادون وعائلاتهم، ...)

3-1- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

البحث العلمي

تعزيز وسائل التنقيب البحري

إنشاء شبكة للملاحظة الفعلية للمحيط و رصد التغيرات المناخية

أهم الإنجازات

- باخرة بحث أوقيانوغرافي لأعالي البحار (2021)
- قارب متخصص في الأوقيانوغرافيا (2021)
- **مركب أوقيانوغرافي ساحلي للأبحاث الساحلية (2023)**

المراحل المقبلة

- ✓ تتميم مشروع تجديد باخرة التكوين الحسني قصد تخصيصها للأبحاث البحرية (2024)
- ✓ بارجة لتربية الأحياء المائية (2024)

المستفيدين

باحثي المعهد، وزارة الصيد البحري، مهنيي قطاع الصيد البحري

أهم الإنجازات

- **عدة محطات للاستشعار , متعددة الاختصاصات**
- **أجهزة لقياس التيارات البحرية و عوامات للملاحظة الأوقيانوغرافية**
- **تطوير نظام معلوماتي أوقيانوغرافي وبرنامج للاستشعار عن بعد لعلوم المحيطات**

المراحل المقبلة

- ✓ إنشاء وحدة لعلم المحيطات بالمركز الجهوي بطنجة
- ✓ إنشاء منصة بحرية عائمة مزودة بمختبر وأجهزة للاستشعار والملاحظة متعددة الاختصاصات

المستفيدين

باحثي و متدربي المعهد، وزارة الصيد البحري، مهنيي قطاع الصيد البحري

1-3- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

البحث العلمي

تعزيز تقييم المخزونات البحرية و تتبع المصايد

أهم الإنجازات

- ❑ رفع عدد الخرجات التقييم العلمية للمخزونات السمكية لتبلغ سنويا أكثر من 650 يوم بأعالي البحار و 300 يوم بالسواحل
- ❑ رفع عدد الأنواع البحرية التي يتم تتبعها سنويا لأكثر من 23 نوع مستوطن بأعالي البحار و43 من الحقول الساحلية
- ❑ تعزيز شبكة أخذ العينات البيولوجية قصد الرفع من عدد الأنواع التي يتم تتبعها لتبلغ أكثر من 30 نوع
- ❑ تطوير برامج معلوماتية لتتبع , تقييم المصايد و محاكات و توقع دينامية الأصناف

المراحل المقبلة

- ✓ تعزيز الخرجات علمية لتقييم الموارد السمكية، و تدعيم شبكة أخذ العينات البيولوجية لتتبع أكبر عدد من الأصناف إضافة الى تغطية الشريط الساحلي فيما يخص التقييم و الدراسة
- ✓ مواصلة تطوير برامج معلوماتية و نماذج رياضية لتتبع وتقييم المخزونات و المصايد

المستفيدين

باحثي المعهد، وزارة الصيد البحري، مهنيي قطاع الصيد البحري

تطوير مرصد الصيد المغربي والصيد الحارس

أهم الإنجازات

- ❑ تطوير مرصد الصيد المغربي موجه للباحثين , لإدارة الصيد و المهنيين خذمة لقطاع الصيد و تربية الأحياء المائية
- ❑ حملة تجريبية لدراسة نجاعة أجهزة جديدة لتحديد موقع المراكب وتتبع ديناميكيتها (مراكب الصيد التقليدي والساحلي وأعالي البحار)
- ❑ تطوير تطبيق هاتفي ذكي لتتبع الكميات و الأصناف المصطادة و كذا مواقع الصيد من أجل تقييم الجهد و تتبع أنشطة الصيد

المراحل المقبلة

- ✓مواصلة تطوير مرصد الصيد المغربي من خلال ابتكار تطبيق هاتفي ذكي لتتبع مختلف المصايد و رصد البيئة البحرية
- ✓تطوير مركز متخصص في الصيد الحارس Pêche Sentinelle بالمضيق

المستفيدين

باحثي و متدربي المعهد، وزارة الصيد البحري، مهنيي قطاع الصيد البحري

3-1- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

البحث العلمي

مبادرة الحزام الأزرق

أهم الإنجازات

- ❑ انعقاد النسخة الثانية لمبادرة الحزام الأزرق بمدينة أكادير بمشاركة 16 وفداً من إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط
- ❑ مواصلة تطوير المنصة الرقمية الخاصة بمبادرة الحزام الأزرق
- ❑ توقيع اتفاقيات تعاون مع جمهورية البنين وجمهورية ساحل العاج وجمهورية ليبيريا من أجل دعم هذه الدول لتطوير الأبحاث العلمية المرتبطة بالمحيطات وتقييم المخزون السمكي

المراحل المقبلة

- ✓مواصلة تطوير المنصة الرقمية الخاصة بمبادرة الحزام الأزرق
- ✓تنفيد اتفاقيات التعاون من خلال القيام برحلات بحرية بواسطة الباخرة العلمية الحسن المراكشي لتقييم المخزون السمكي

المستفيدين

الدول المهتمة بالمبادرة وخاصة الدول الإفريقية

تعزيز قدرات شبكة المراقبة الصحية والبيئية

أهم الإنجازات

- ❑ تحديث شبكة المراقبة الصحية و تعزيز القدرات التحليلية للمختبرات من خلال اقتناء عدة أجهزة لتحليل السموم البيولوجية البحرية
- ❑ تعزيز برنامج المراقبة الصحية لتتبع أكثر من 35 منطقة تربية المحار وتصنيف أكثر من10 مناطق سنويا
- ❑ اعتماد عشرة مختبرات حسب مواصفات / NMبص17025صيغة 2018 مع إنجاح مراجعة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمراقبة الصحية للرخويات الحية ذات الصدفتين
- ❑ تطوير برنامج جديد للمراقبة البيئية لتتبع أكثر من 140 نقطة على السواحل المغربية

المراحل المقبلة

- ✓مواصلة تعزيز قدرات شبكة المراقبة الصحية
- ✓تطوير وحدة لتحليل السموم البيولوجية البحرية بالناظور و تعزيز مختبر التحليلات الكيميائية بطنجة بوحدة لتحليل المعادن الثقيلة

المستفيدين

باحثي و متدربي المعهد ، وزارة الصيد البحري، الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية ، مهنيي قطاع الصيد البحري ، وزارة التحول الطاقي (إدارة التنمية المستدامة) ، المستهلك لمنتجات الصيد البحري

المراقبة

وضع نظام الكتروني للتصريح بمعطيات عمليات الصيد الساحلي و الصيد في أعالي البحار

إطار المشروع : منظومة المراقبة عبر الأقمار الصناعية

وضعية المشروع

- تم تحديد المعطايات الملزم الادلاء بها من طرف السفن (يومية الصيد)، وهناك قرار وزاري لهذا الشأن في طور المصادقة
- تم انجاز دراسة لتطوير برنامج معلوماتي (VMS-ERS)، حيث تم على اثرها تحديد العناصر المرجعية المتطلبة من أجل اعداد التطبيق المعلوماتي المتوخى

المراقبة

إعادة وتحديث مسطرة تتبع المسار في اطار محاربة الصيد غير القانوني و غير المصرح به و غير المنظم

وضعية المشروع

- تمت إعادة تصميم وتحديث مسطرة تتبع المسار للمنتوجات البحرية في اطار محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم تماشيا مع القوانين والإجراءات الجديدة وذلك قصد اعداد التطبيق المعلوماتي المواكب لمسطرة المصادقة على المصطادات
- تم تحديد البيانات التي سيتم تناولها في اطار مهام مصالح الوزارة
- تم انجاز العناصر المرجعية المتطلبة من أجل اعداد التطبيق المعلوماتي المواكب لمسطرة المصادقة على المصطادات

3-1- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

تنمية تربية الأحياء البحرية

	انجازات 2023	برامج 2024
مخططات التهيئة لأغراض تربية الأحياء البحرية	▪ إنجاز مخططات التهيئة الخاصة بجهات العيون الساقية الحمراء، كلميم واد نون، مراكش أسفي و الدار البيضاء سطات إضافة الى بحيرة مارتشيكا بالناضور ▪ إطلاق إنجاز مخطط التهيئة لتربية الأحياء البحرية بجهة طنجة تطوان الحسيمة ▪ تحديد الأراضي الساحلية الملائمة لإيواء مشاريع تربية الأحياء البحرية في جهات كلميم واد نون والعيون الساقية الحمراء.	▪ المصادقة على النتائج الأولية لمخطط التهيئة لتربية الأحياء البحرية لجهة طنجة تطوان الحسيمة بالتشاور مع المتداخلين المعنيين. ▪ إعداد مشاريع جاهزة للإستزراع السمكي داخل اليابسة في جهتي كلميم واد نون و العيون الساقية الحمراء
الاستثمار في القطاع	❖ ترخيص 310 مشروع لمزارع تربية الأحياء البحرية منها 116 مشروع ذي طابع اجتماعي يستفيد منه أكثر من 550 مقاول شاب وأعضاء تعاونيات الصيد التقليدي. ❖ إنجاز 138 مشروع بإنتاج سنوي مرتقب يقدر بأكثر من 74 ألف طن ❖ 65 مشروع إضافي يوجد في طور اقتناء المعدات او الانجاز وتستهدف انتاجا سنويا يقدر ب 27 ألف طن	❖ ترخيص أكثر من 50 مشروع اضافي ❖ انجاز اكثر من 80 مشروع اضافي لمزارع تربية الأحياء البحرية ليصل عدد المشاريع المنجزة إلى اكثر من 200 مشروع
الدعم المالي و التقني	✓ تمت تعبئة حوالي 300 مليون درهم من طرف الجهات المانحة كالبنك الدولي (100 م. د.) و البنك الإسلامي للتنمية (200 م. د.) لدعم تنمية القطاع ✓ مواكبة 35 مشروع استثماري في قطاع تربية وتثمين منتجات الأحياء المائية البحرية بتكلفة تقدر ب 42,4 مليون درهم ✓ تخصيص غلاف مالي يقدر ب 164 م. د. لدعم 116 مشروع ذي طابع اجتماعي و تضامني في إطار الدعم القطاعي	✓ مواكبة أزيد من 30 مشروع استثماري في قطاع تربية وتثمين منتجات الأحياء المائية البحرية بتكلفة تقدر ب 100 مليون درهم ✓ الانتهاء من انجاز 65 مشروع ذي طابع اجتماعي و تضامني في إطار الدعم القطاعي

3-1- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

تنمية تربية الأحياء البحرية

	انجازات 2023	برامج 2024
دعم الأنشطة القبلية و البعدية لسلسة الإنتاج	▪ افتتاء معدات استقطاب صغار بلح البحر لفائدة 21 مزرعة لتربية بلح البحر على مستوى جهات سوس ماسة، طنجة تطوان الحسيمة، الشرق و الداخلة وادي الذهب، ▪ دعم إنشاء مفرخة لإنتاج صغار الأسماك في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص بمنطقة تهدارت باستثمار يصل إلى حوالي 120 مليون درهم ▪ دعم انشاء وحدة توضيب و تسويق الأسماك و 03 وحدات لتصفية و توضيب و تسويق الصدفيات باستثمار يصل إلى حوالي 07 مليون درهم	▪ دعم إنشاء 3 شركات مختصة في استقطاب و تسويق صغار بلح البحر ▪ دعم انشاء مفرخات لصغار الصدفيات والروبيان ▪ دعم انشاء 5 وحدات لتصفية و توضيب و تسويق الصدفيات
تنمية الأقطاب الجهوية لتربية الأحياء البحرية	إنجاز الدراسات الأولية المتعلقة بخلق و تطوير الأقطاب الجهوية لتربية الأحياء البحرية : ❖ جهة الداخلة : تهيئة قطب سينترا، قطب بوطلحة و قطب تنغير-العركوب ❖ جهة سوس ماسة : تهيئة قطب تيكرت	❖ مواصلة الدراسات و انطلاق أشغال تهيئة قطب سنترا و بوطلحة ❖ إنطلاق أشغال وضع منصات رسو سفن تربية الأحياء البحرية بتنغير-العركوب ❖ مواصلة الدراسات الخاصة بإنجاز قطب تيكرت

3-1- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

تنمية تربية الأحياء البحرية

انجازات 2023

برامج 2024

الإطار القانوني لتربية الأحياء البحرية

- إعداد و إصدار بالجريدة الرسمية للمملكة القانون رقم 21-84 المتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية والذي يهدف الى تنظيم القطاع على أسس تشريعية خاصة، و القانون رقم 21-85 يغير ويتمم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية.
- إعداد أربعة (4) مراسيم تطبيقية لتنفيذ مقتضيات القانون رقم 21-84 و قد تم ارسالها لقطاع الصد البحري من أجل دراستها ووضعها في مسطرة المصادقة

- المصادقة على المراسيم التطبيق الأربعة للقانون رقم 21-84 يتعلق بتربية الاحياء البحرية و إصدارها الجريدة الرسمية
- إعداد القرارات التطبيقية لتنفذ القانون رقم 21-84 يتعلق بتربية الاحياء البحرية و المراسيم المتخذة لتطبيقه

الترويج لقطاع تربية الأحياء البحرية

- إنجاز دراسة لإمكانيات تسويق منتجات تربية الأحياء المائية البحرية والاليات المناسبة لتعزيز تنافسيتها و تموقعها على الصعيد الوطني
- تصميم وتطوير منصة رقمية مخصصة لبيانات ومعطيات قطاع تربية الأحياء المائية البحرية لتوفير تحليل شامل للمؤشرات الرقمية للقطاع وتعزيز آليات اليقظة الاستراتيجية

- إنجاز دراسة سوق منتجات تربية الأحياء البحرية على الصعيد الدولي واجراءات التصدير بغية الانفتاح على الأسواق العالمية ومواكبة المصدرين في تسويق منتجاتهم على المستوى الدول
- اطلاق دراسة لتطويرمنصة مخصصة للتجارة الرقمية لمنتجات تربية الأحياء المائية البحرية

فعالية الصيد والبنى التحتية للتسويق

أسواق السمك من الجيل الجديد للبيع الأولي

أهم الإنجازات

- انجاز 12 سوقاً للسمك من الجيل الجديد للبيع الأولي بتكلفة اجمالية تقدر ب 596 مليون درهم (الناظور، المحمدية، العيون، آسفي، أكادير، بوجدور، طنطان، الداخلة، العرائش، طنجة، الدار البيضاء والصويرة)

المبادئ الأساسية

- فصل تدفقات المنتجات والأشخاص؛
- السير نحو الأمام؛
- مراقبة درجات الحرارة.

المراحل المقبلة

مواصلة برنامج تحديث وتطوير البنيات التحتية للبيع الأولي عبر انجاز أسواق السمك من الجيل الجديد بتكلفة اجمالية تقدر ب 35 مليون درهم بكل من:

- ✓ المهدية
- ✓ لمهيريز

المستفيدين

مجهزي المراكب، البحارة وتجار السمك بالجملة

فعالية الصيد والبنى التحتية للتسويق

أسواق السمك بالجملة للبيع الثاني

أهم الإنجازات

- إنجاز بناء 10 أسواق السمك بالجملة بغلاف مالي ناهز 560 مليون درهم (الدار البيضاء، وجدة، مراكش، مكناس، بني ملال، تازة، الرباط، انزكان، تطوان و طنجة)

المبادئ الأساسية

- تعزيز وتطوير شبكة التسويق الداخلي بالجملة للأسماك،
- المساهمة في تنمية الاستهلاك الداخلي للسمك،
- تحسين ظروف تسويق الأسماك وفق معايير الجودة المطلوبة.

المراحل المقبلة

مواصلة برنامج تحديث وتطوير البنيات التحتية للبيع الثاني عبر انجاز سوقين جديدين بتكلفة اجمالية تقدر ب 90 مليون درهم بكل من:

- ✓ فاس
- ✓ الناظور

المستفيدين

تجار السمك بالجملة والباعة بنصف الجملة والتقسيط

فعالية الصيد والبنى التحتية للتسويق

رقمنة البيع بالمزاد

أهم الإنجازات

- ❑ تطوير النظام المعلوماتي
- ❑ رقمنة المزاد بالموقع التجريبي بأكادير (سوق السمك بالجملة للصيد التقليدي)، سوقي السمك بطنجة والصويرة

الأهداف

- تثمين أفضل
- سرعة المعاملات،
- شفافية وسرية المعاملات،
- تحسين تتبع المنتجات

المراحل المقبلة

- مواصلة تنزيل برنامج رقمنة المزاد ببقية أسواق السمك للبيع الأولي (67 موقع في المجموع)

المستفيدين

مجهزي المراكب، البحارة وتجار السمك بالجملة

1-3- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

رجال البحر

تعميم عقود الالتزام البحري بين البحار و المجهز في قطاعي الصيد الساحلي و التقليدي

الهدف	إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين البحارة ومجهزي السفن من خلال العقود التي تحدد حقوق والتزامات كل طرف، لا سيما فيما يتعلق بساعات العمل ونظام الأجور
أهم الإنجازات	❑ خلق لجنة لدراسة الجدوى القانونية و التقنية للتعاقد؛ ❑ تم إعداد مسودة نموذج لعقد البحار/مجهز السفينة؛ ❑ تم إجراء تحليل حول الحد الأدنى للدخل المضمون
المراحل المقبلة	✓ دورات تواصلية و تشاورية مع المهنيين
الفئة المستهدفة	110.000 بحار

تعزيز تجهيزات الوحدات الطبية لرجال البحر

الهدف	تحسين و تعميم الخدمات الصحية في الموانئ، و قرى الصيادين و نقط التفريغ المجهزة
أهم الإنجازات	تم إجراء تشخيص للموارد البشرية والاحتياجات المادية للوحدات الطبية ❑ الفحوصات الطبية: 17744 ❑ فحوصات القدرة على الإبحار: 34284
المراحل المقبلة	✓وضع اتفاقية نموذجية موحدة مع طبيب مهني القطاع الخاص ✓ بناء وحدات طبية جديدة للبحارة (3 في السنة)
عدد الوحدات الطبية المعنية	30 وحدة بغلاف مالي يقدر ب 2،1 مليون درهم في السنة

3-1- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

التكوين البحري

إعداد حقيبة بيداغوجية لدعم المكونين بمؤسسات التكوين البحري

الهدف	تحسين جودة التكوين البحري
المراحل المقبلة	سيتم إنجاز المشروع سنتي 2024 و2025 ❑ تزويد 86 مكون بالمعدات البيداغوجية اللازمة للقيام بعملهم على أحسن ما يرام، بغلاف مالي يقدر ب 1،2 مليون درهم
الفئة المستهدفة	المتدربون بمؤسسات التكوين البحري

بناء وتجهيز مركز التأهيل المهني البحري بالمحمدية

الهدف	وضع مؤسسة للتكوين البحري رهن إشارة المهنيين بجهة الدار البيضاء- سطات
أهم الإنجازات	❑ إجراء كافة الدراسات المتعلقة بالبناء
المراحل المقبلة	✓ بناء المشروع قيد الدرس، بغلاف مالي يقدر ب 27 مليون درهم (بناء وتجهيز)
الفئة المستهدفة	البحارة الصيادين وكل الفاعلين بقطاع الصيد البحري وأنشطته الموازية

3-1- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

التكوين البحري

دراسة حول احتياجات القطاع من خريجي مؤسسات التكوين

الهدف	ملائمة عدد المتدربين بمؤسسات التكوين البحري لحاجيات القطاع
أهم الإنجازات	❑ بلغ عدد خريجي مؤسسات التكوين البحري 1027 متدرب من مستوى التخصص و مستوى التأهيل و مستوى تقني و مستوى إجازة مهنية و مستوى الماستر
المراحل المقبلة	✓ إعادة هيكلة مؤسسات التكوين البحري الى 5 أقطاب
الفئة المستهدفة	مؤسسات التكوين البحري

تطوير التعلم الرقمي بمؤسسات التكوين البحري

الهدف	تزويد مؤسسات التكوين بالتجهيزات التكنولوجية والبيداغوجية اللازمة لتطوير التعلم الرقمي
المراحل المقبلة	برمجة المشروع ابتداء من سنة 2024 ✓ الحصول على المجموعة الرقمية وإنتاج 40 محتوى تعليميا رقميا والمساعدة التقنية لمؤسسات التكوين البحري، بغلاف مالي يقدر ب 9،45 مليون درهم
الفئة المستهدفة	مؤسسات التكوين البحري

3-1- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

الإنقاذ البحري

تعزيز نظام تنسيق عملية البحث و الإنقاذ

الهدف	الرفع من فعالية جهاز البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر
أهم الإنجازات	❑ صيانة شبكة محطات الاتصالات الراديوية (1,4 مليون درهم).
المراحل المقبلة	✓ اقتناء محطات VHF وMF/HF ومحطات جوية VHF وجهاز إرسال NAVTEX (9 مليون درهم) ✓ تطوير وتجهيز مركز تنسيق الإنقاذ ببوزنيقة (1 مليون درهم) ✓ صيانة معدات مركز تنسيق الإنقاذ: (1.4 مليون درهم) ✓ تنظيم تمرين محاكاة SAREX مع الشركاء (1.2 مليون درهم)
الفئة المستهدفة	مستخدمي البحر: السفن والوحدات التابعة للملاحة التجارية والبحرية الترفيهية؛ القوارب المخصصة للهجرة الغير الشرعية

تعزيز وسائل التدخل للبحث والإنقاذ في البحر

الهدف	الرفع من فعالية نظام البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر
أهم الإنجازات	❑ اقتناء خافرتي إنقاذ لمينائي طنجة والداخلة (50 مليون درهم) ❑ صيانة خافرات الانقاذ المتواجدة بمينائي طنجة وسيدي إفني (0.9 مليون درهم)
المراحل المقبلة	✓ صيانة 6 خوافر إنقاذ (2.5 مليون درهم)
الفئة المستهدفة	مستخدمي البحر: السفن والوحدات التابعة للملاحة التجارية والبحرية الترفيهية؛ القوارب المخصصة للهجرة الغير الشرعية؛ سفن الصيد البحري: حوالي 120 ألف بحار

3-1- تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري

تعزيز سلامة الصيادين والسلامة الملاحية

برنامج تجهيز قوارب الصيد التقليدي بأجهزة الإغاثة عبر الأقمار الاصطناعية

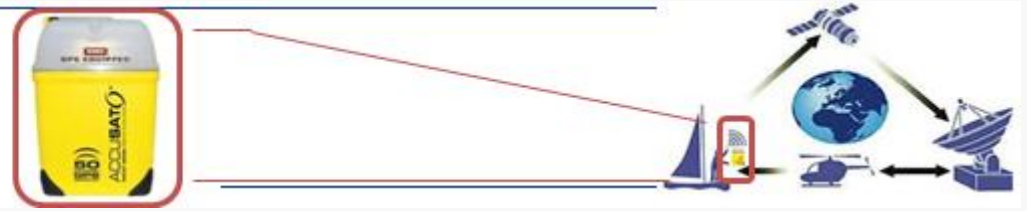

أهم الإنجازات

- تسلم 6183 جهاز ارسال الإغاثة عبر الأقمار الاصطناعية المخصص لقوارب الصيد البحري التابعة لمندوبيات الصيد البحري: الداخلة، بوجدور و العيون، بغلاف مالي يقدر ب 21 مليون درهم

المراحل المقبلة

- ✓ توزيع الأجهزة على المستفيدين بالموانئ و نقط الصيد التابعة لمندوبيات الصيد البحري المعنية
- ✓ تعميم هدا الجهاز على جميع قوارب الصيد التقليدي بالمملكة

المستفيدين

6183 قارب المشتغلة بالمنطقة الأطلسية الجنوبية

برنامج تجهيز قوارب الصيد التقليدي بصدريات النجاة القابلة للنفخ تلقائيا

أهم الإنجازات

- التوقيع على الاتفاقيات من طرف الشركاء: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وغرف الصيد البحري و وزارة الاقتصاد والمالية ، بتكلفة اجمالية قدرها69،5 مليون درهما
- صدور المرسوم المتعلق باللجنة المركزية للسلامة البحرية والوقاية من التلوث في الجريدة الرسمية بتاريخ 25 ماي 2023 وذلك للمصادقة على النماذج المقبولة من هذه الصدريات

المراحل المقبلة

- ✓ إطلاق طلب عروض و دفتر التحملات (CPS) المتعلقة باقتناء صدريات النجاة القابلة للنفخ تلقائيا
- ✓ توزيع الأجهزة على المستفيدين على الصعيد الوطني بعد اقتنائها

المستفيدين

17.380 قاربا للصيد التقليدي على الصعيد الوطني بمعدل 4 صدريات لكل قارب أي ما يناهز 69.520 بحار مستفيد

برامج الدعم

برنامج دعم السفن المتضررة من هجمات الدلفين الأسود "نيكرو" البحر	دعم التعاونيات

أهم الإنجازات	❑ دراسة مشروع اتفاقية جديدة تتعلق بتقديم دعم مادي لاقتناء شباك سينية جديدة لكل سفينة متضررة ❑ تم صرف مبلغ 4,05 مليون درهم، لفائدة البحارة ضحايا هجوم الدلفين الكبير من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	الهدف: إنشاء تعاونيات حول مشاريع متكاملة تتيح لها الاستقلالية الذاتية من خلال تحويلها إلى أداة تنافسية ومتكيفة تهدف إلى خلق فرص العمل والثروة وتحسين الظرف الاجتماعية و الاقتصادية لأعضائها
المراحل المقبلة	✓ توقيع الاتفاقية من طرف الشركاء ثم تفعيل جميع مقتضياتها	أهم الإنجازات: ❑ دعم مالي و تقني لفائدة 78 تعاونية من اجل خلق مشاريع مدرة للدحر و خلق مناصب للشغل بغلاف مالي يناهز 75 مليون درهم
الفئة المستهدفة	السفن العاملة بموانئ البحر الأبيض المتوسط و المتضررة من هجمات النيكر	المراحل المقبلة: ✓ إجراء دراسة حول شروط عرض دعم للتعاونيات، بغلاف مالي يقدر ب 1 مليون درهم
		عدد التعاونيات المستهدفة: 60 تعاونية

الصيد البحري

1. مشروع ميزانية قطاع الصيد البحري
2. مؤشرات نشاط الصيد البحري
3. تفعيل مقتضيات استراتيجية قطاع الصيد البحري
4. مؤشرات قطاع الصيد البحري

1-4- أهم مؤشرات قطاع الصيد البحري إلى غاية 2022

مؤشرات الانتاج

حجم الإنتاج (بآلاف الأطنان)

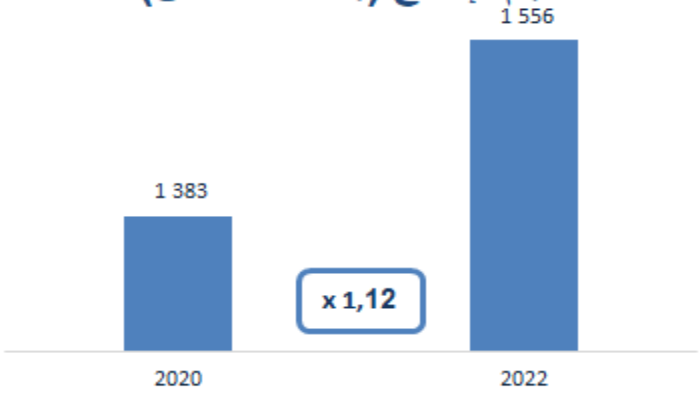

مؤشرات المبادلات

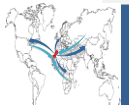

قيمة الصادرات (1)
-بملايير الدراهم-

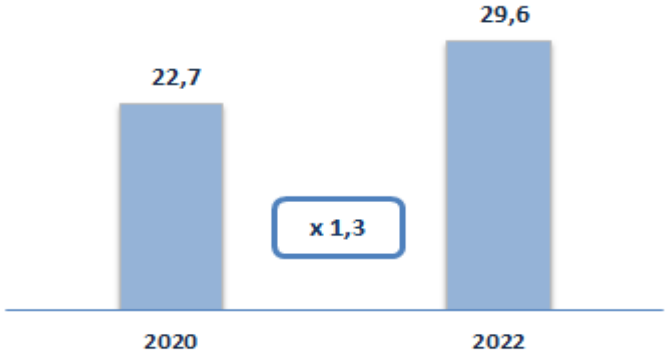

مؤشرات التدبير

نسبة مخططات التهيئة مع تحديد مجهود الصيد

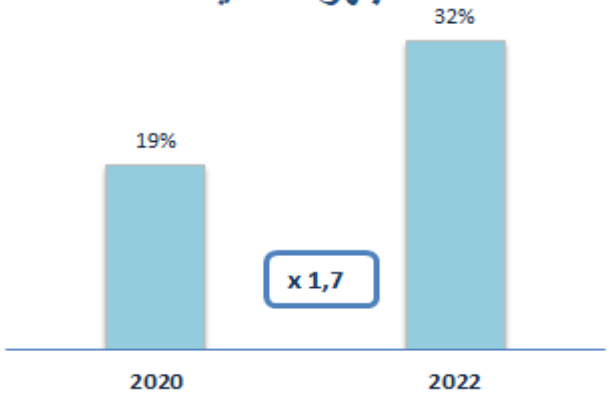

المؤشرات الاجتماعية

التشغيل المباشر على اليابسة

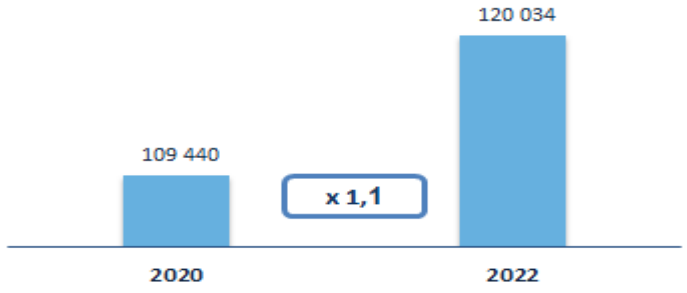

مؤشرات صناعات الصيد

عدد وحدات صناعات الصيد

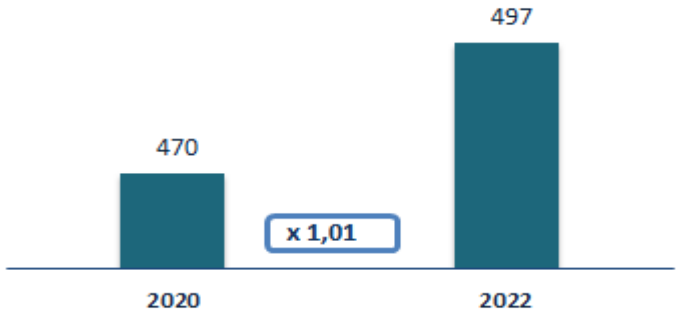

(1) تعزز مكانة المغرب الرائدة عالمياً في تصدير منتجات الصيد البحري نحو أكثر من 125 دولة عبر العالم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة

السنة المالية 2024

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعا يوم الخميس 30 نونبر 2023 برئاسة السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة وبحضور السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة، خصص لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2024.

وقد تفضل السيد الوزير بتقديم عرض تفصيلي حول مشروع الميزانية الفرعية لقطاعي الصناعة والتجارة استهله في البداية بالتطرق للإطار المرجعي لإعداد هذا المشروع، والذي ينطلق من الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد 29 يوليوز 2023، وكذلك بناء على الأولويات الاستراتيجية للمذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2024 التي تعنى بأربع (4) توجهات عامة أولها توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية، وثانيها مواصلة

إرساء أسس الدولة الاجتماعية، وثالثها مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، وآخرها تعزيز استدامة المالية العمومية.

هذا، وتطرق السيد الوزير إلى أهم منجزات المخطط التشريعي خلال السنة الحالية (2023) التي تميزت بالمصادقة على (3) قوانين، ومرسوم و 28 قرارا وتم نشرها بالجريدة الرسمية أهمها القانون رقم 96.21 المتعلق بشركات المساهمة، والقانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية.

وأضاف أنه خلال سنة 2024 ستتم مواصلة، تتبع مسطرة المصادقة على (09) مشاريع قوانين أهمها مشروع قانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، ومشروع قانون بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، شدد السيد الوزير على ان الصناعة المغربية تعد من بين المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني على امتداد العقدين الماضيين، مسجلة 75% من إجمالي الاستثمارات التي وافقت عليها

اللجنة الوطنية للاستثمار لسنة 2023 واستعادت 106,05% من مناصب الشغل متم شهر شتنبر 2023 مقارنة مع الفترة نفسها ماقبل كوفيد -19، مع أداء متميز للصادرات الصناعية الرئيسية التي حققت نسبة 87,6% خلال السنة الجارية.

وأبرز السيد الوزير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع شهدت نموا كبيرا على مدى السنوات ال 15 الماضية، حيث احتل القطاع الصدارة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع التزام متواصل للصناعيين والمقاولين بحوالي 80 مليار درهم من الاستثمارات المرتقبة.

وفيما يخص أهم الإنجازات للقطاع الصناعي، أورد السيد الوزير أن أبرز حدث لسنة 2023 في مجال صناعة السيارات ترأسه صاحب الجلالة نصره الله يوم 15 ماي 2023 بالقصر الملكي بالرباط بمناسبة حفل تقديم نموذج سيارة أول مصنع مغربي، ونموذج أولي لمركبة تعمل بالهيدروجين وهما مشروعان مبتكران من شأنهما تعزيز علامة "صنع في المغرب".

وبالنسبة لصناعة الطيران، تطرق إلى العمل على افتتاح مصنع Composite Industrie Maroc لتصنيع حلول عزل المقصورة، وافتتاح توسعة مصنع Hexel composites Morocco لتصنيع أجزاء المواد المركبة، وكذلك وضع الحجر الأساس لمشروع توسعة Casa Aero لتطوير نشاط تصنيع الأجزاء الهيكلية، معتبرا أن هذه المشاريع سيكون لها وقع إيجابي سواء في تشغيل اليد العاملة، أو الرفع من حجم الاستثمارات.

ومن جهة ثانية، أشار السيد الوزير أن صناعة السكك الحديدية والسفن والطاقات المتجددة شهدت إنجاز عدد مهم من المشاريع خلال السنة الحالية عبر توقيع عدة اتفاقيات استثمارية وتوقيع مذكرات تفاهم وإعداد دراسات مع عدد من الشركات الأجنبية، إضافة إلى قطاع الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والجلد عبر التوقيع على 22 اتفاقية استثمارية وإطلاق ومواكبة مشروعين استثماريين فضلا عن تعبئة شركات النسيج من أجل إنتاج الأغطية والأفرشة والخيم لإيواء المتضررين من زلزال الحوز، ومبادرة مليون محفظة حيث تمت

تعبئة 61 مقاولة صناعية وطنية لإنتاج وتتبع 1.406.978 حقيبة مدرسية خلال شهرين للدخول المدرسي 2024/2023.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل الوزارة في القطاع الصناعي لسنة 2024، أوضح السيد الوزير أن الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة 29 مارس 2023، شكلت خارطة طريق لإعداد الاستراتيجية الصناعية الجديدة من خلال الأولويات المحددة في هذه الرسالة وهي الاهتمام بالرأسمال البشري، وخلق مناصب شغل مستدامة، والحفاظ على السيادة الصناعية والابتكار، والحفاظ على الموارد المائية وإزالة الكربون، مما ولد قناعتين راسختين وهما وضع استراتيجية صناعية جديدة تعتمد على أولويات هيكلية مشتركة، وإرادة قوية في بناء هذه الاستراتيجية من خلال مقاربة الذكاء الجماعي ومنطق التشاور مع جعل الجهات محورا أساسيا.

وبالنسبة للبنية التكنولوجية والابتكار الصناعي تطرق السيد الوزير إلى أهم منجزات تطوير هذا الجانب خلال السنة الجارية (2023) عن طريق صندوق

دعم الابتكار « Fsi »، والمراكز التقنية الصناعية، وأيضا بدعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار « Clusters »، مؤكدا على مواصلة دعم إحداث المحطات التكنولوجية، وتوفير الدعم المالي، والمواكبة اللازمين لترويج وانبثاق مشاريع البحث والتطوير والابتكار، وبلورة وتنفيذ رافعات وبرامج جديدة لتعزيز الابتكار الصناعي والبحث والتطوير في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة خلال السنة المقبلة (2024).

أما عن أهم الإنجازات الموقعة لموضوع التكوين خلال السنة الحالية، أكدها السيد الوزير من خلال توقيع عدد من اتفاقيات الشراكة منها مايتعلق بالتكوين المهني في القطاع الصناعي، ومنها مايرتبط بتقوية وتعزيز المهارات في مجال الهندسة ومواكبة برامج التنمية خاصة بالنسبة لشركة ALTEN DELIVERY CENTRE MAROC.

وأفاد بأن سنة 2024 ستعرف تطوير عروض التكوين لتعزيز ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل عبر تنزيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية

الجديدة في شقها المتعلق بالتكوين ومواصلة مواكبة السيادة الصناعية من حيث الكفاءات على سبيل المثال لا الحصر.

وعن أهم منجزات البنيات التحتية الصناعية والتجارية لسنة 2023، أورد السيد الوزير بأنه تمت مواكبة أكثر من 48 مشروع بعد إبرام 16 اتفاقيات شراكة، داخل مساحة إجمالية تقدر ب 1330 هكتار، باستثمار إجمالي بلغ 2840 مليون درهم منها 650 مليون درهم كمساهمة من طرف الوزارة.

وفي نفس السياق، أضاف بأنه تم اعتماد القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية، وكذا إعداد مشروع المرسوم القاضي بتطبيق هذا القانون، مع إحداث صندوق تطوير المناطق الصناعية المستدامة « FONZID ».

كما ستعمل الوزارة – يوضح السيد الوزير- ضمن برنامج العمل لسنة 2024 على تطوير ومواكبة مشاريع البنيات التحتية، والتعاقد بين الدولة والجهات والتنسيق بين برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، فضلا على انتقاء المشاريع التي ستستفيد من الدعم المالي لصندوق

المناطق الصناعية المستدامة وتوقيع اتفاقيات الشراكة الخاصة بها، وكما سيتم نشر المرسوم القاضي بتطبيق أحكام القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية بالجريدة الرسمية.

ومن جهة أخرى، وفي علاقة الوزارة بمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، تطرق السيد الوزير إلى حصيلة المنجزات بحيث تم إعداد 454 مشروعا للاستثمار والدعم التقني للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة موزعة على 149 مشروعا استثماريا لدى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، 240 مشروعا للدعم التقني، و65 وحدة استفادت من دعم الكراء.

كما أشار السيد الوزير إلى اهم المنجزات المحققة على مستوى التجارة الداخلية والتوزيع خلال السنة الحالية بمافيها المشاريع الخاصة بتعزيز الدور الحيوي الذي يلعبه التجار والرفع من تنافسيتهم، وتشجيع المنتوج المحلي وتعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، في أفق مواصلة متابعة تنزيل برنامج

إنعاش هذا القطاع خلال سنة 2024 بالارتكاز على تعميم الحماية الاجتماعية للتجار، ورقمنة القطاع وعصرنته ووضع برامج خاصة بالتكوين.

هذا، وتطرق السيد الوزير كذلك إلى أهم التدابير المتخذة لحماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة سواء عن طريق مراقبة المنتوجات عند الاستيراد، أو مراقبة السوق المحلية، مع الحرص أيضا على تطوير الصادرات عبر برنامج دعم خاص، ومواكبة الجمعيات المهنية، مع أهمية سن تدابير قوية للحماية التجارية وذلك باعتماد تحقيقات مضادة للإغراق وأخرى وقائية.

وبخصوص قطاع البريد، أفاد السيد الوزير بأن نسبة التغطية الوطنية عبر التوزيع بمحل الإقامة أو بالوكالة البريدية بلغت 94.50% من الساكنة، سعيا نحو تطوير الإطار القانوني للقطاع وفقا لبرنامج العمل لسنة 2024 مع مواكبة ومتابعة المتعهد البريدي العمومي، وتنفيذ مهام الخدمة العمومية، ومهام تقنين القطاع.

كما تطرق السيد الوزير كذلك إلى أهم المنجزات وبرامج العمل الخاصة بكل من اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية، وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، والملكية الصناعية والتجارية وأهم مؤشراتها وطنيا ودوليا.

ونظرا لأهمية العرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية لقطاعي الصناعة والتجارة نورده مفصلا ضمن محتويات التقرير.

المنـاقشــة

خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة، أكد السيدات والسادة المستشارون على الدور الهام الذي يضطلع به هذا القطاع في تحريك العجلة الاقتصادية ببلادنا، نظرا لدوره الاستراتيجي في خلق فرص الشغل وإنتاج الثروة والمساهمة في النمو، مما جعل قطاعي الصناعة والتجارة في صلب معركة تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد وفق مقاربة هادفة إلى خلق اقتصاد قوي وتنافسي عن طريق إحداث دينامية جديدة للاستثمار في القطاعين العام والخاص تماشيا مع تنزيل أهداف الدولة الاجتماعية وبناء اقتصاد وطني قوي في خدمة التنمية، وضمان تموقع جيد لبلادنا في مصاف الدول الصاعدة.

وشكلت مناقشة هذه الميزانية فرصة سانحة للسيدات والسادة المستشارين لطرح عدد من الاستفسارات وإبداء ملاحظات همت قطاعي الصناعة والتجارة انطلاقا من أهم المحاور الواردة في العرض التقديمي للسيد الوزير.

قطاع الصناعة

لقد أكد السيدات والسادة المستشارون أن الصناعة المغربية في حاجة إلى جهد أكبر من أجل مراجعة شاملة ومتكاملة لجعل بلادنا في مصاف المنصات الصناعية الأولى عالميا، بتصنيع وطني مغربي يستدعي توفير مناطق صناعية كافية لاستقبال مختلف المشاريع الاستثمارية، وخلق توازن حقيقي بين جميع جهات المملكة بتوطين هذه المشاريع.

وعلاقة باستراتيجية الإنعاش الصناعي المرتقب تنزيلها من طرف الحكومة بناء على تصور جهوي، تساءل السيدات والسادة المستشارون حول عدم لمسهم أو استشعارهم تنزيل هذا التصور الذي يرتكز على تحقيق العدالة المجالية.

وعليه، أكدوا على أهمية تأهيل الجهات لاستقطاب الاستثمار، وتأهيل العقار الصناعي للرفع من تنافسية كل جهة، على صعيد التراب الوطني، مسجلين بإيجاب تطبيق مقتضيات القانون رقم 102.21 المتعلق بالعقار الصناعي الذي أبان عن بعض الثغرات على أرض الواقع وفسح المجال أمام المضاربين، رغم

مساهمته في تطوير البنية التحتية الصناعية ومواكبة الاستثمار ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما شددوا على أهمية استحضار البعد الاجتماعي لدى القطاع عند تنزيل المشاريع الصناعية وفرض الحقوق الاجتماعية للعمال وحماية العلاقة الشغلية داخل وحدات التصنيع كما هو معمول به كنموذج داخل مصنع "رونو"، حتى يتم خلق تجانس حقيقي يمكن من تيسير بحث الحلول التوافقية بين الفرقاء، علاوة على أهمية تشديد المراقبة في حق غير المصرحين بالعمال أو المصرحين جزئيا لتجنيب المتقاعدين من الحرمان من المعاشات، مما يستوجب معه تجريم عدم التصريح في ظل فتح الباب من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للتصريح مع الإعفاء من غرامات التأخير.

ورغم تثمينهم لمبادرة الوزارة بخلق بنك المشاريع الاستثمارية، دعوا بالموازاة مع ذلك إلى إحداث بنك للإكراهات بسبب عدد من العراقيل والصعوبات التي تعترض تنزيل المشاريع أبرزها غلاء العقار الصناعي بحيث أن أكثر من 80% إلى

90% من المشاريع على صعيد جهة الدار البيضاء تشهد تعثرا لهذا السبب، مع شبه غياب تام للفضاءات المعدة لتوطين الاستثمار.

هذا، وأكدوا أيضا على اختلاف وتعدد المتدخلين في إعداد دراسات الأثر البيئي، مما يقتضي -حسبهم -أن تتم معالجة ملفات المشاريع الاستثمارية الكبرى داخل اللجنة الوطنية للاستثمار وعدم إحالتها على المراكز الجهوية، علاوة على توحيد عملية الدراسة والبت في الترخيص للمشاريع دفعة واحدة، ويكون الرد على الملفات بالقبول أو الرفض بكيفية شمولية غير مجزئة عبر مراحل بعد التنسيق القطاعي الوزاري، على المستوى الأفقي.

كما لوحظ أن قطاع الصناعات الغذائية البحرية لم يحظ بالعناية اللازمة ضمن الاستراتيجية الصناعية، كي يتم تلافي تصدير الموارد السمكية بأسعار غير تنافسية ويتم استيرادها مصنعة بأسعار باهظة كما هو الشأن بالنسبة للأخطبوط على سبيل المثال.

وفي نفس السياق تمت الدعوة إلى إعطاء الأولوية لصناعة السفن والبواخر من أجل أسطول مغربي يتمتع بسيادة وطنية، وكذا إعفاء خزينة الدولة من إمكانيات وتكاليف جد باهظة، إلى جانب خلق فرص الشغل.

وفي سياق منفصل أشير إلى أن مراجعة القانون رقم 69.21 الخاص بآجال الأداء أصبح ضرورة ملحة خاصة في الشق المرتبط بآجال أداء الديون المترتبة على عاتق المستثمرين الفلاحيين مقابل سن مقتضيات جديدة ذات طابع استثنائي تراعي خصوصية القطاع الفلاحي الموسمي.

وبالنسبة لقطاع تصنيع السيارات، تساءل أحد السادة المستشارين عن دواعي حصر توزيع السيارات الكهربائية المصنعة ببلادنا على بريد المغرب دون عرضها في السوق الوطني أمام المواطن المغربي، أم أن ذلك مرده إلى ضعف في الجودة وعدم قابليتها للتداول.

كما تم لفت الانتباه إلى وضعية العاملين بقطاع البريد، وما يعانوه من تهميش وعدم الإنصاف منذ سنة 1996، والدعوة إلى إعادة النظر حول مقتضيات القانون رقم 24.96 الذي ينظم القطاع.

وبالنظر للدور الدستوري لغرف الصناعة والتجارة، شدد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة إشراكها في اتخاذ القرارات ذات الصلة بفتح الأوراش الاستثمارية المرتبطة بقطاعي الصناعة والتجارة، وأيضا خلال إبرام الاتفاقيات الدولية سواء المتعلقة بالتبادل الحر، او الثنائية ومتعددة الأطراف، نظرا لقوة تمثيليتها التي تتألف من شريحة واسعة من المهنيين ورجال الأعمال.

قطاع التجارة:

بالنظر للقيمة المضافة في مجال الاستثمار التي تخلفها مجمل الاتفاقيات الدولية، خاصة تلك التي تضع ضمن أولوياتها دعم التشغيل وخلق فرص الشغل، أوصى السيدات والسادة المستشارون السيد الوزير بأهمية إعداد دراسات قبلية مبنية على استحضار وإعداد تصور شامل وتقييم موضوعي

لجميع الاتفاقيات خاصة المتعلقة بالتبادل الحر ودراسة الجدوى منها، ومدى انعكاسها على تحقيق التوازن في الميزان التجاري من جهة، ومن جهة أخرى حجم مساهمتها في خدمة المصالح العليا لبلادنا وقضاياه الأساسية.

كما نبه السيدات والسادة المستشارون إلى معاناة السوق الوطنية من الإغراق بالمنتوجات الأجنبية خاصة المنتوجات الغذائية ذات أصل حيواني، وكذا منتوجات النسيج نجمت عنه تداعيات كارثية على تنافسية المنتوجات الوطنية، مما يقتضي تشديد المراقبة والرفع من درجة اليقظة، وكذلك العمل على مراجعة بنود الاتفاقيات التي لاتحترم مبدأ التوازن التجاري، ودعم المصدرين لرفع تنافسيتهم في السوق الدولية.

وفي إطار تكثيف دور المراقبة الداخلية للأسواق الوطنية، أجمع السيدات والسادة المستشارون على تفعيل الدور الرقابي الصارم والمستمر لمختلف سلاسل الإنتاج والتسويق وزجر الممارسات الغير المشروعة في حق المخالفين حماية للقدرة

الشرائية للمواطن، وأيضا الحرص على محاربة ظاهرة الوساطة والاحتكار في سلسلة التموين بين المنتج والأسواق للحيلولة دون رفع الأسعار وافتعال الندرة.

كما لاحظوا أن الإجراءات والتدابير المتخذة بعد تنزيل مقتضيات القانون 77.15 المتعلق بمنع صنع وبيع وتصدير واستيراد الأكياس البلاستيكية هي ذات بعد إيكولوجي جد هام للمحافظة على التوازن البيئي ببلادنا، لكنهم استفسروا عن الجدوى والأثر مادام عدد من الدول الأوربية على سبيل المثال لم تمنع استعمال هذه الأكياس أو تصدر قوانين تحضر صنعها أو استيرادها.

وفي موضوع آخر، أشار السيدات والسادة المستشارون إلى القفزة النوعية التي سجلتها التجارة الإلكترونية الداخلية ببلادنا رغم ماشابها من بعض الاختلالات، لكنهم حثوا على ان إدماج التاجر الصغير في هذا الورش الرقمي يعد توجها صعب التنفيذ على أرض الواقع نظرا لطبيعة المعاملات التجارية ونوعية الزبناء التي تبنى على علاقة تضامنية أقرب منها إلى أسرية يكون التعامل فيها غالبا بـ"دفتر الكريدي"، مما يستدعي -حسب رأيهم- التفكير في إيجاد تصورات وحلول

بديلة وملاءمة، بعد عقد لقاءات مع هذه الفئة من التجار والإنصات إلى إكراهاتهم واقتراحاتهم، دون إغفال مستقبل ومصير هذه الشريحة أمام انتشار الأسواق العصرية الممتازة بالأحياء والأزقة بشكل لافت.

وفيما يتعلق بالنقل التجاري البحري، تطرق السيدات والسادة المستشارون إلى معاناة الموردين من الفوضى على مستوى نقل البضائع إبان أزمة كوفيد-19 وماترتب عنها من ارتفاع مهول في أسعار النقل الدولي بشكل غير مسبوق، بسبب جشع شركات النقل في تحقيق أرباح ورقم معاملات خيالي، مستغلين الأزمة الصحية العالمية التي فرضت شروطا وقيودا قاسية على التنقل الدولي بصفة عامة، وبناء عليه طالبوا بتقديم شكاية لدى منظمة التجارة الدولية في هذا الشأن.

في حين، التمس أحد المتدخلين من السيد الوزير الحرص على تخصيص أسطول للسفن الخاصة بالنقل التجاري بين مدينتي "العيون" و "لاس-بالماس".

الجـــواب

لقد أوضح السيد الوزير خلال جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين أن قطاع البريد له دوران أساسيان محددان في توزيع المراسلات والبضائع، معتبرا أن عملية التوزيع تعد عنصرا أساسيا داخل قطاع التجارة، والوزارة تعكف حاليا على تأهيل وتطوير القطاع البريدي ليتبؤ مكانة أساسية ومستحقة حتى يتمكن من تقوية وتعزيز تنافسيته.

وأضاف أن المشروع الأطلسي الملكي المزمع تنزيله وفقا لرؤية ملكية مندمجة في المستقبل، يهدف في جوهره إلى تجميع كل المنظومات التجارية بالواجهة الأطلسية تنفيذا للتوجهات الاستراتيجية لصاحب الجلالة نصره الله مما سيجعل قطاع البريد في صلب هذه الاستراتيجية.

وأفاد ان بريد المغرب اليوم حقق رقم معاملات جد مهمة على الصعيد الوطني والدولي، ويرتقب بعد انخراط عدة دول أطلسية إفريقية وبعض دول

الساحل ضمن الاستراتيجية السالفة الذكر، ان يتمكن القطاع من الاندماج ولعب دور أساسي في هذا التوجه.

كما أعرب السيد الوزير عن توافقه مع الرغبة المعلن عنها من طرف السيدات والسادة المستشارين والهادفة إلى خلق مناطق صناعية بالأقاليم الجنوبية للمملكة وإدماجها في استراتيجية الإنعاش الصناعي، كاشفا في نفس الصدد عن رؤية وتصور سابقين من حيث الدراسة أو التقييم تشمل كل جهة، مبنية على دراسة موضوعية تأخذ في الاعتبار حجم الإمكانيات وطبيعة الحاجيات منها ماهو تقني، ومنها ما له ارتباط بالمشاريع ونوعية الاستثمارات في احترام وتناسق مع خصوصيات كل جهة على حدة، وفي إطار تعاقدي وفق خارطة طريق واضحة في أفق سنة 2030.

وعن تهميش دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، حذر السيد الوزير من خلق أي انطباع سلبي حول أدوارها الدستورية والتنظيمية، بل شدد على حرص الوزارة على مواكبتها ودعمها لان جل ممثلي هذه الغرف هم نساء ورجال

أعمال ناجحين وذوي كفاءات وتجارب مهنية عالية تمكنهم من توجيه الاستشارة للوزارة، وأضاف السيد الوزير أن الوزارة حريصة على رسم معالم التواصل المستمر مع ممثلي الغرف باعتبارهم شركاء مستثمرين.

وأفصح من جهة أخرى ان عقد الوزارة لقاءات مع فدرالية أرباب المقاولات ينصب بالأساس حول فتح نقاش بشأن الجانب الاقتصادي من اجل خلق فرص الشغل إلى جانب إنتاج الثروة، سيما وان تقليص حجم البطالة ببلادنا يتصدر أم المعارك.

وعن المطالب بتحقيق العدالة المجالية أمام توطين الاستثمارات الصناعية، أورد السيد الوزير أن النقاش الحكومي بالأمس واليوم يبقى هاجسه رهينا ببناء اقتصاد وطني ذي بعد ترابي، وباعتماد مقاربة تشاركية للغرف إسهاما منها في تدعيم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل كل جهة من جهات المملكة.

وفيما يرتبط بالنقل التجاري للبضائع سواء النقل البري أو البحري، نبه السيد الوزير إلى أن قطاعي الصناعة والتجارة ليس من اختصاصها تدبير أسطول النقل بل يدخل ضمن اختصاصات القطاع الحكومي الوصي.

هذا، وأفاد السيد الوزير أن عدم عرض السيارة الكهربائية التي يستعملها بريد المغرب في السوق الوطنية، يرجع بالأساس إلى عدم اشتراط لقيادتها التوفر على رخصة السياقة، وأشار إلى عدم التوصل إلى أي توافق بشأن تسويقها داخليا بعد فتح نقاش مع وزارة النقل هذه الأخيرة بررت ذلك بسبب تفاقم حوادث السير ببلادنا وماتشهده -وفقا للإحصائيات السنوية- من ارتفاع مهول في هذه الحوادث، وماتخلفه من عدد كبير من الضحايا (قتلى ومعطوبين).

وارتباطا بالنقاش المثار حول القانون رقم 69.21، أوضح أن الحكومة حريصة على تتبع ومواكبة آجال الأداء التي شهدت تقلصا ملحوظا وملموسا اليوم بين القطاعين العام والخاص، وأضاف أن تدخل الحكومة يقتصر على الوضعية

التي تمول فيها المقاولات الكبرى على حساب المقاولات الصغرى والمتوسطة دون احترام لآجال الأداء، وذلك للحيلولة دون إفلاس هذه الأخيرة.

وأفصح السيد الوزير في نفس السياق أن الحكومة كانت عازمة على فرض غرامات التأخير بسبب عدم احترام الآجال، لكنها في الأخير أبقت على بعض الاستثناءات بطلب من المهنيين، موضحا أن فرض الغرامات يتم وفقا لسلوك مسطرة خاصة في حق المقاولات الكبرى في المقام الأول.

وبالنسبة للدراسات القبلية لاتفاقيات التبادل الحر، أقر السيد الوزير بأهمية هذا التوجه الصائب، وكذلك باقتراح السيدات والسادة المستشارين إشراك غرف التجارة والصناعة والخدمات أثناء المفاوضات قبل توقيع أي شراكة، اقتصادية كانت أم تجارية.

لقد شدد السيد الوزير -في سياق منفصل- على صعوبة ضبط كل المنتوجات المستوردة من الخارج خلال عملية المراقبة، وأعطى مثالا بواردات الحديد، حيث تستثنى أنواع من هذه المادة من المنع ومرخص لها بدخول السوق

الوطنية، إلا أنه أكد على أهمية خلق التوازن في إطار الالتزام الدائم بحماية السوق الوطنية من الإغراق.

وبخصوص فتح نقاش ومشاورات مع صغار التجار، أعلن السيد الوزير عن ان المشاورات مع ممثلي التجار مستمرة، وذكر المناظرة الوطنية التي انبثقت عنها 1551 توصية، تم تطبيق ماينا هز 65% من بنودها وفقا لخارطة طريق واضحة.

أما فيما يرتبط باستحضار المقاربة الاجتماعية لدى المستثمرين، بين السيد الوزير أن الوزارة دخلت منحنى متجددا له بعد اجتماعي ويحترم حقوق العمال في إطار التواصل المؤسس مع العمل النقابي حفاظا على الحقوق.

وفيما يتعلق بقطاع النسيج، أقر السيد الوزير بالوضعية الصعبة التي يعرفها هذا القطاع، الذي يعيش اليوم فترة انتقالية، وأفاد أن الوزارة تحرص على مواكبة المستثمرين للسير قدما نحو إقرار عملية التجميع لكي يتمكن الفاعلون في القطاع من الاستفادة من توجهات القطاع الوصي على النسيج مقابل الالتزام باحترام القوانين المنظمة.

وجوابا على الاستفسارات حول الاختلالات والصعوبات المرتبطة بالمناطق الصناعية لمحاربة المضاربات، واسترجاع الأراضي غير المستغلة، والتي لايتم تثمينها لأغراض صناعية، أوضح السيد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في نطاق مقاربة شمولية توفر حاجيات المستثمر، وتساعد على خلق فرص للشغل مستدركا في نفس الآن بأن معالجة هذا الإشكال تصطدم بعدم توفر هذه الأراضي على صفة صناعية، مما دفع إلى التركيز على إحداث مصانع في مناطق مخصصة لذلك.

وأورد من جانب آخر أن دراسات التأثير البيئي يتم إعدادها فقط في حق الاستثمارات المتمركزة خارج المناطق الصناعية أي التي لاتحترم المعايير والشروط البيئية، مما ألزم -حسب توضيح السيد الوزير- فرض تجميع المناطق الصناعية حتى تستفيد من عدد من الخدمات أبرزها تلك المتعلقة باللوجستيك.

أما عن منع بيع وصنع الأكياس البلاستيكية فقد نبه السيد الوزير إلى أن المقتضيات الواردة ضمن أحكام القانون رقم 77.15 المتعلق بمنع استيراد وصنع

وبيع الأكياس البلاستيكية، لها توجه سيادي واستباقي للحفاظ على المنظومة الإيكولوجية ببلادنا، والتأسيس لبيئة مستدامة، الأمر الذي يستدعي تشديد المراقبة القبلية والبعدية.

عرض السيد الوزير

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⵥⵕⵓⵜ ⴷ ⵓⵙⵖⵏⵣⵉ

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE

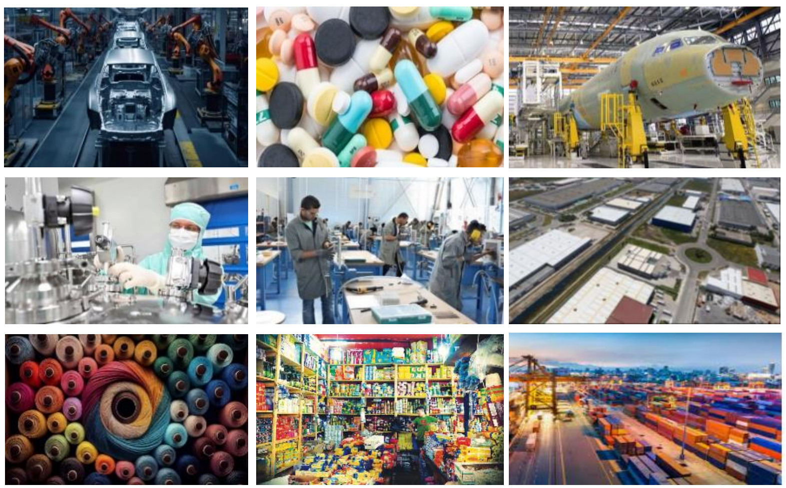

مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2024

إنجازات 2023
ومخطط العمل 2024

ميزانية وزارة الصناعة والتجارة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024

الرباط
نونبر 2023

الفهرس

I. الإطار المرجعي

II. المخطط التشريعي

III. قطاع الصناعة

IV. التكوين

V. المناطق الصناعية

VI. مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة

VII. قطاع التجارة

VIII. قطاع البريد

IX. اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية

X. الملكية الصناعية والتجارية

XI. مشروع ميزانية 2023

I. الإطار المرجعي

الإطار المرجعي

مقتطف من خطاب جلالة الملك نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 29 يوليوز 2023

[...] وتتجلى الجدية كذلك، في مجال الإبداع والابتكار، الذي يتميز به الشباب المغربي، في مختلف المجالات.
وأخص بالإشادة هنا، إنتاج أول سيارة مغربية محلية الصنع، بكفاءات وطنية وتمويل مغربي، وكذا تقديم أول نموذج لسيارة تعمل بالهيدروجين، قام بتطويرها شاب مغربي.

وهي مشاريع تؤكد النبوغ المغربي والثقة في طاقات وقدرات شبابنا، وتشجيعه على المزيد من الاجتهاد والابتكار، وتعزز علامة "صنع في المغرب" وتقوي مكانة بلادنا كوجهة للاستثمار المنتج.

[...] لقد ساهمت تداعيات الأزمة التي يعرفها العالم، وتوالي سنوات الجفاف، على المستوى الوطني، في ارتفاع تكاليف المعيشة، وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي.

لذا، وجهنا الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة، قصد تخفيف آثارها السلبية على الفئات الاجتماعية والقطاعات الأكثر تضررا، وضمان تزويد الأسواق بالمنتوجات الضرورية.

واليوم، مع ظهور بعض بوادر التراجع التدريجي لضغوط التضخم، على المستوى العالمي، فإننا في أمس الحاجة إلى الجدية وإشاعة الثقة، واستثمار الفرص الجديدة، لتعزيز صمود وانتعاش الاقتصاد الوطني. [...]

مقتطف من خطاب جلالة الملك نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 29 يوليوز 2023

الأولويات الاستراتيجية للمذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2024

4 توجهات عامة لمشروع قانون المالية 2024

1. توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية
2. مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية
3. مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية
4. تعزيز استدامة المالية العمومية

II. المخطط التشريعي

المخطط التشريعي

أهم منجزات 2023

المصادقة على 3 قوانين (تم نشرها بالجريدة الرسمية)	• القانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة (الأسهم لحاملها)؛ • القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية؛ • مشروع القانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء.
نشر مرسوم و 28 قرارا بالجريدة الرسمية	منها : • (1) مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.11.151 الصادر في 23 من جمادى الآخرة 1432 (27 ماي 2011) بإحداث منطقة التصدير الحرة لوجدة؛ • (5) قرارات بتطبيق مقتضيات المرسوم رقم 2.16.174 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس البلاستيكية واستيرادها وتصديرها وجيازتها وتسويقها واستعمالها؛ • (1) قرار بالمصادقة على النظام الداخلي المحدد للإجراءات والقواعد المتعلقة بمزاولة الأعمال داخل منطقة التسريع الصناعي طنجة طيك؛ • (1) قرار بتحديد قائمة الخدمات المرتبطة بالأعمال المأذون إقامتها بمنطقة التسريع الصناعي لعين جوهرة؛ • (1) قرار بالمصادقة على النظام الداخلي للجنة السلع ذات الاستعمال المزدوج والخدمات المتصلة بها؛ • (1) قرار بتنظيم طور تكوين التقنيين المتخصصين في النسيج والملابس؛ • (2) قرارات بتتميم القرار رقم 1308.94 بتحديد قائمة السلع التي تتخذ في شأنها تدابير تهدف إلى وضع قيود كمية على استيرادها وتصديرها؛ • (5) قرارات مشتركة تتعلق بالرسم النهائي المضاد للإغراق على الواردات ؛ • (1) قرار بشأن إحداث وتنظيم معهد التكوين التقني بالقنيطرة لدى غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الرباط -سلا-القنيطرة.

المخطط التشريعي

برنامج العمل 2024

مواصلة تتبع مسطرة المصادقة على 09 مشاريع قوانين

متم 2023

تتبع مسطرة المصادقة على مشروعي قانونين تمت إحالتهم على الأمانة العامة للحكومة

- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 31.08 القاضي **بتحديد تدابير لحماية المستهلك؛**
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.
- مشروع قانون بتغيير القانون رقم 19.94 **المتعلق بمناطق التسريع الصناعي.**

في 2024

إيداع 06 مشاريع قوانين في مسطرة المصادقة

- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة و المتعلق **بالقيم المنقولة؛**
- مشروع قانون يتعلق **بتنظيم التجارة الداخلية والتوزيع؛**
- مشروع قانون يتعلق بالنظام الوطني **للمترولوجيا؛**
- مشروع قانون يتعلق **بالأنشطة البريدية؛**
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 17.97 **المتعلق بحماية الملكية الصناعية؛**
- مشروع قانون يقضي **بتحويل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية إلى شركة مساهمة.**

III. قطاع الصناعة

تقدم ملحوظ على مستوى القطاع الصناعي خلال العقدين الماضيين

[...]لقد **سجل المغرب تقدما هاما في القطاع الصناعي** على مدى العقدين الأخيرين بفضل اعتماد الصناعة المغربية **لمبدأ الانفتاح الاقتصادي العالمي واستنادها إلى استراتيجيات طموحة وواضحة، نابعة من رؤية مجالية شاملة**[...]

[...]وبذلك **أصبح المغرب اليوم وجهة عالمية لا غنى عنها بالنسبة لقطاعات متطورة** كصناعة السيارات، التي تتبوأ فيها بلادنا مركز الريادة على الصعيد القاري ؛ وصناعات الطيران، حيث توفر المملكة منصة ذات جاذبية لإنتاج ما تتطلبه هذه الصناعات من معدات ومكونات وقطع غيار....]

[...]وقد تعززت قدرة صناعتنا على الصمود في وجه التحديات، من خلال الدور الهام الذي قامت به هذه القطاعات، وقطاعات أخرى **شهدت دينامية نمو مماثلة، لاسيما على مستوى التصدير**. وهو ما مكنها من الحد من وقع أزمة كوفيد- 19، **والاضطلاع بدور حيوي في تعزيز السيادة الصناعية والصحية والغذائية لبلادنا** [...].

الرسالة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة، 29 مارس 2023.

الصناعة المغربية من بين المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني

12 160 ~

المقاولات الصناعية المسجلة في سنة 2022

المصدر : مديرية الإحصاء والدراسات والرصد والتقييم,

+ 1 000 000

منصب شغل صناعي في سنة 2022

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي,

% 75

من إجمالي الاستثمارات التي وافقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمار لسنة 2023

المصدر : اللجنة الوطنية للاستثمارات, 2023

~ 370 مليار درهم

من الصادرات خلال سنة2022 أي.

~ 86,4 % من صادرات السلع

المصدر: مكتب الصرف, نونبر 2023

% 30

من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الخمس الأخيرة

المزود الأول للاستثمارات الأجنبية المباشرة في

المصدر: مكتب الصرف, 2023

1 641

المشاريع التي تمت مواكبتها من طرف فريق عمل السيادة الصناعية

المصدر : فريق عمل السيادة الصناعية 27 نونبر 2023

صناعة تتجاوز مستوياتها المسجلة قبل الأزمة الصحية من حيث مناصب الشغل الصناعية

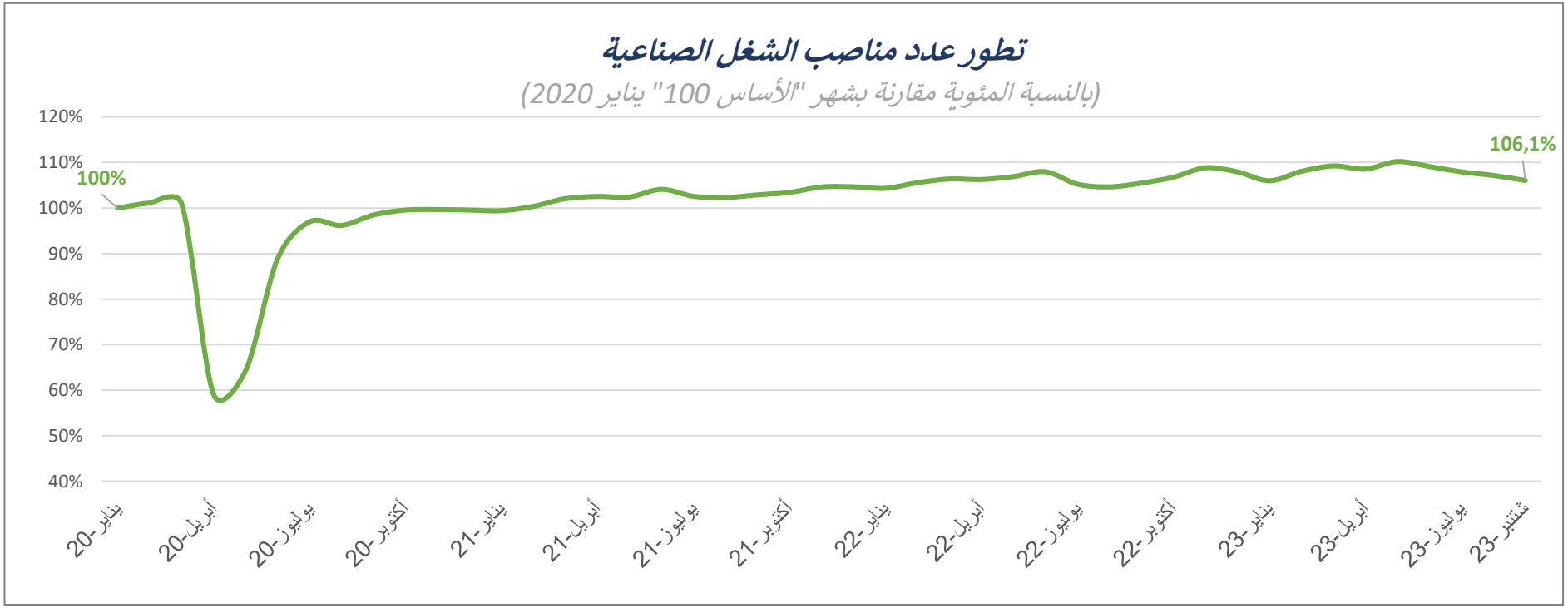

106,1% *من مناصب الشغل تمت استعادتها متم شهر شتنبر 2023 مقارنة مع الفترة ما قبل كوفيد-19*

خلق 100198 منصب شغل صافي منذ بداية الولاية الحكومية

أداء متميز لصادرات القطاعات الصناعية الرئيسية

الصادرات الشهرية بمليار درهم

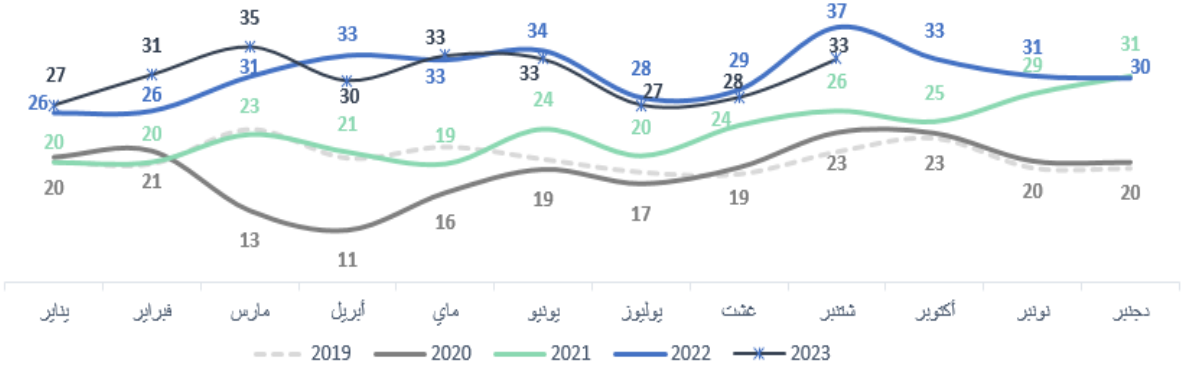

الصادرات الى متم شتنبر بمليار درهم

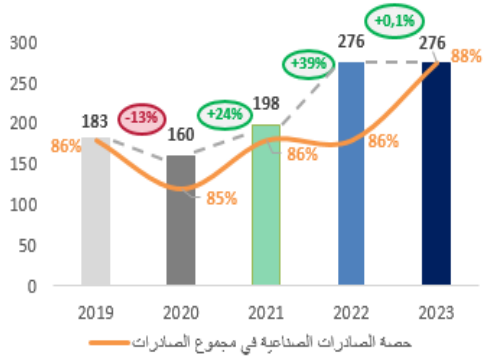

حصة الصناعة في إجمالي الصادرات نهاية شتنبر : 2023

87,6%

الأداء التصديري للقطاعات الرئيسية (نهاية شتنبر بمليار درهم)

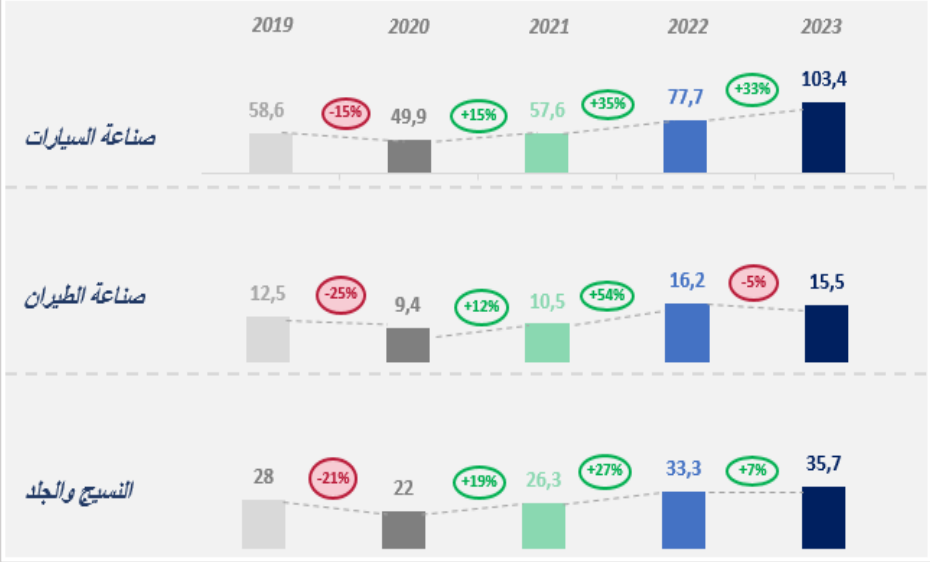

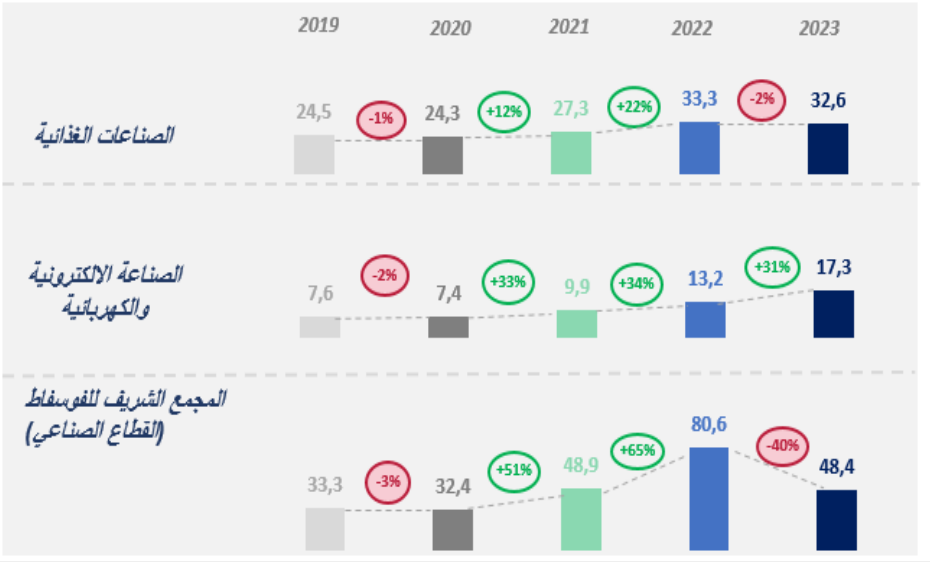

نمو كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي على مدى السنوات الـ 15 الماضية
الصناعة هي القطاع الأول من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تطور عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة ما بين 2007 و2022 (بالمليون درهم)

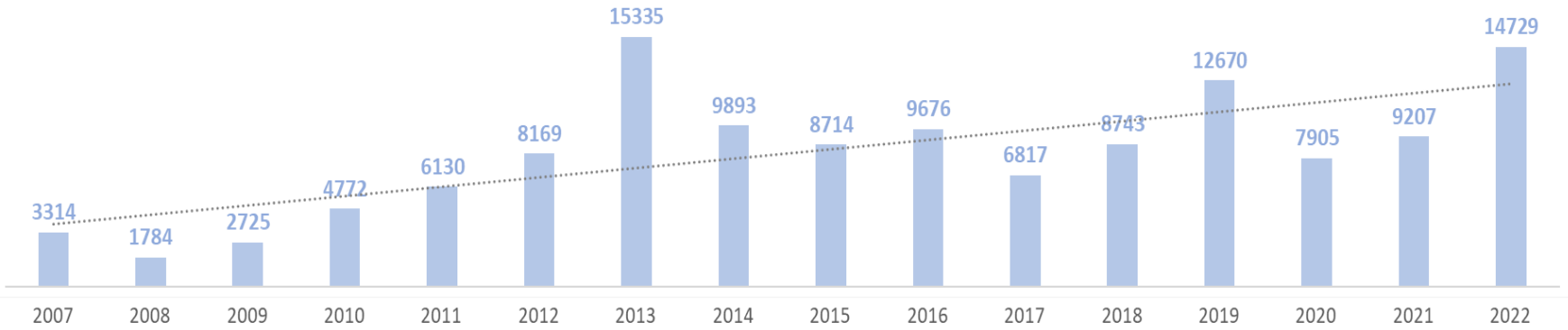

حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة مع ترتيب القطاع مقارنة مع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، ب%

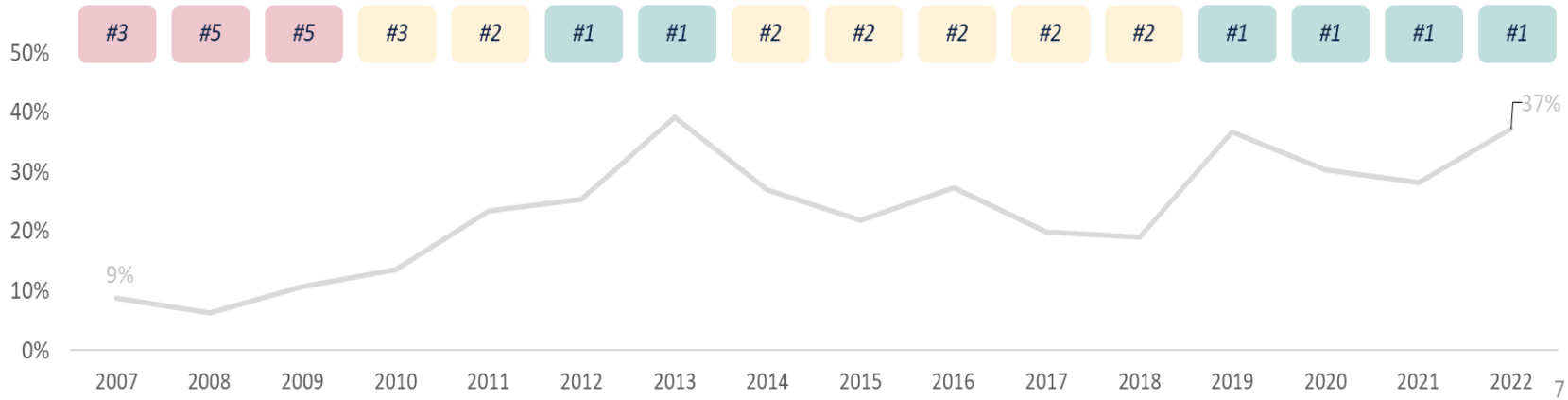

المصدر : مكتب الصرف

بنك المشاريع، التزام متواصل للصناعيين والمقاولين بحوالي 79 مليار درهم من الاستثمارات المرتقبة

1 641
المشاريع المنتقاة

140 381
مناصب الشغل المباشرة المرتقبة

210 572
مناصب الشغل غير المباشرة المرتقبة

98 MMDH
رقم المعاملات المحلي المحتمل

86 MMDH
رقم المعاملات المحتمل للتصدير

~ 400 ورقة مشروع
تم إطلاقها على 4 دفعات

12
جهة ممثلة

88%
رأسمال مغربي

88%
عقار محدد

62%
إعادة الاستثمار

المصدر : فريق عمل السيادة الصناعية 27 نونبر 2023

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع المستثمرين

- **منذ بداية الولاية**

	عدد المشاريع	الاستثمار (مليون درهم)	مناصب الشغل المباشرة	مناصب الشغل غير المباشرة*	مجموع مناصب الشغل
الاتفاقيات الموقّعة منذ بداية الولاية	410	45 801	71 008	106 512	177 521
مذكرات التفاهم الموقعة	121	324 760	84 169	126 253	210 422
اتفاقيات إطار الموقعة	5	5 096	28 437	42 656	71 093
المجموع	536	375 657	183 614	275 421	459 036

- **حصيلة 2023**

	عدد المشاريع	الاستثمار (مليون درهم)	مناصب الشغل المباشرة	مناصب الشغل غير المباشرة*	مجموع مناصب الشغل
الاتفاقيات الموقّعة سنة 2023	103	24 767	9424	14 136	23 560
مذكرات التفاهم الموقعة	50	313 829	46 932	70 398	117 330
اتفاقيات إطار الموقعة	1	932	7 100	10 650	17 750
المجموع	154	339 528	63 456	95 184	158 640

* 1,5 مرة مناصب الشغل المباشرة

قطاع الصناعة : الإنجازات القطاعية

صناعة السيارات

أبرز حدث لسنة 2023

ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 15 ماي 2023، بالقصر الملكي بالرباط، حفل تقديم نموذج سيارة أول مُصنع مغربي، والنموذج الأولي لمركبة تعمل بالهيدروجين قام بتطويرها مغربي، وهما مشروعان مبتكران من شأنهما تعزيز علامة "صُنع في المغرب"، وتدعيم مكانة المملكة كمنصة تنافسية لإنتاج السيارات.

أبرز منجزات 2023

- توقيع المغرب ومجموعة ليوني الألمانية، يوم 30 ماي 2023، على مذكرتي تفاهم واتفاقية إطارية لإنجاز 6 مشاريع استثمارية للمجموعة في قطاع السيارات. بمبلغ استثماري يفوق 932 مليون درهم، موزعة على عدة مناطق بالمملكة، مع إحداث 7100 منصب شغل جديد في أفق 2027.
- الإعلان عن قرار تصنيع **السيارة الكهربائية الثالثة** فيات توبولينو لمجموعة ستيلانتيس و التي ستضاف الى سيارتي سيتروين امي واوبل روكس إي.
- التوقيع على اتفاقية لدعم الشركات العاملة في قطاع السيارات، بين الوزارة والقرض الفلاحي و الجمعية المغربية لصناعة السيارات يوم 15 يونيو 2023.
- الإعلان يوم 17 مارس 2023 عن إنتاج أول مركبة هجينة مصنعة في المغرب، داسيا جوغر هايبريد، في مصنع رونو طنجة ابتداء من الربع الثاني من عام 2024.
- توقيع اتفاقيتين لتعزيز التكوين في صناعة السيارات، بتاريخ 23 مارس 2023، بين مجموعة رونو وشركة سنوب والوزارتين المكلفتين بالصناعة و التكوين المهني بهدف مواكبة تطور صناعة السيارات من خلال تكوين موارد بشرية مؤهلة تستجيب لاحتياجات المصنعين.

قطاع الصناعة : الإنجازات القطاعية

صناعة الطيران

حلول عزل المقصورة

افتتاح مصنع Composite Industrie Maroc المتخصص في تصنيع حلول عزل المقصورة

- 364 منصب شغل
- استثمار يقدر ب 174 مليون درهم

(2023 مارس15)

أجزاء من المواد المركبة

افتتاح توسعة مصنع Hexcel Composites Morocco لتصنيع أجزاء المواد المركبة

- 282 منصب شغل
- استثمار يقدر ب 286 مليون درهم

(10 ماي 2023)

الأجزاء الكبيرة

وضع الحجر الأساس لمشروع توسعة Casa Aeroلتطوير نشاط تصنيع الأجزاء الهيكلية

- 55 منصب شغل
- استثمار يقدر ب 132 مليون

(16 يناير 2023)

أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2023

- توقيع إتفاقية إستثمار مع شركة Pratt & Whitneyالرائدة في صناعة محركات الطائرات بغية إحداث وحدة صناعية بإستثمار يناهز 715 مليون درهم ستمكن من إحداث 200 فرصة عمل مباشرة.
- توقيع إتفاقية إستثمار مع شركة CASABLANCA AERONAUTIQUEمن أجل تطوير مشروع يتعلق بإنتاج أجزاء هيكلية كبيرة بمبلغ استثماري قدره 132.3 مليون درهم، مما سيسمح بإحداث 55 وظيفة جديدة مباشرة ومستقرة. سيتم توجيه الأجزاء التي ستصنع من خلال هذا المشروع، الذي يعد الأول من نوعه في المغرب، لشركة عالمية رائدة في القطاع.
- توقيع إتفاقية إستثمار مع شركة MAMتتعلق بمشروع صيانة واصلاح وتعديل الطائرات باستثمار 278,5 مليون درهم ستمكن من إحداث 367 فرصة عمل مستقرة ومباشرة.
- التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم مع شركات رائدة في القطاع ويتعلق الامر بشركة CROUZETالمتخصصة في تجميع المكونات الإلكترونية والكهروميكانيكية لقطاع الطيران، وشركة DP Aviation & financeو شركة GENASالمتخصصتين في تخزين وصيانة الطائرات، وذلك باستثمارات اجمالية تفوق 1.2 مليار درهم ستمكن من احداث 400 منصب شغل مباشر.

قطاع الصناعة : الإنجازات القطاعية

صناعة السكك الحديدية والسفن والطاقات المتجددة

أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2023

- توقيع اتفاق استثمار مع شركة AEOLONالصينية من اجل انشاء مصنع لإنتاج شفرات توربينات الرياح OFFSHOREباستثمار يناهز 1,64 مليار درهم سيمكن من خلق 1050 منصب شغل مباشر؛
- توقيع اتفاق استثمار مع شركة GI3MYSOLمن اجل إنشاء وتطوير وحدة صناعية مخصصة لإنتاج سخانات المياه بالطاقة الشمسية، بطاقة إنتاجية تصل إلى 40.000 وحدة / سنة، باستثمار يناهز 54,9 مليون درهم سيمكن من خلق 80 منصب شغل مباشر؛
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة GI3PVمن اجل انشاء وحدة صناعية متخصصة في تجميع الوحدات الكهروضوئية ذات طاقة إنتاجية تبلغ 1000 ميجاوات باستثمار يناهز 800 مليون درهم سيمكن من خلق 800 منصب شغل مباشر؛
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة AOSHENGمن اجل انشاء وحدة صناعية لإنتاج الأجزاء المركبة من ألياف الكربون، المستخدمة في شفرات الطاقة الرياح، باستثمار يناهز 15 مليون درهم سيمكن من إنشاء 300 منصب شغل مباشر؛
- مواكبة شركة دولية متخصصة في صناعة المحللات الكهربائية(électrolyseurs) لإنشاء مشروعها الاستثماري في المغرب؛
- إعداد دراسة لتحليل إمكانيات الاندماج الصناعي لإنتاج الهيدروجين الأخضر في المغرب في إطار «عرض المغرب» المخصص لقطاع الهيدروجين الأخضر ؛
- مواكبة مشروع ALSTOM RAILWAYS MAROC لإنشاء مصنع لتصنيع مقصورات القطارات باستثمار يناهز 180 مليون درهم سيمكن من خلق 250 منصب شغل مباشر.

قطاع الصناعة : الإنجازات القطاعية

الصناعات الغذائية

أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2023

- تقييم عقد البرنامج المتعلق بتطوير قطاع الصناعات الغذائية 2017-2021 بشراكة مع وزارة الفلاحة والقطاع الخاص و العمل على صياغة خارطة طريق جديدة من أجل مواصلة تطوير قطاع الصناعات الغذائية .

حصيلة عقد البرنامج المتعلق بتطوير قطاع الصناعات الغذائية

436 مشروع	**مبلغ الاستثمار الإجمالي : 13 مليار درهم**	**مناصب الشغل المباشرة المتوقع إحداثها : 31034**

- التوقيع ، خلال التسع أشهر الأولى من سنة 2023،على ثمانية مذكرات تفاهم مع مقاولات تنشط في قطاع الصناعات الغذائية كصناعة تحويل الفواكه والخضروات وصناعة المشروبات وصناعة تحويل المنتوجات البحرية وصناعة اللحوم.

مبلغ الإستثمار الإجمالي :1,76 مليار درهم	**مناصب الشغل المتوقع إحداثها :3460 منصب شغل مباشر**

- التوقيع ، على 15 اتفاقية استثمارية مع مقاولات صغرى ومتوسطة، باستثمار اجمالي 243 مليون درهم سيمكن من خلق 718 منصب شغل مباشر؛
- افتتاح وحدتين صناعيتين جديدتين متخصصتين في صناعة الشوكولاتة و تصنيع منتجات الحليب وكذلك وضع الحجر الأساسي لإنشاء وحدة متخصصة في صناعة منتجات التغليف والتعبئة الفلاحية والغذائية والتي ستساهم في تطوير التزويد المحلي للصناعات الغذائية والرفع من مستوى الاندماج المحلي واستبدال جزء من منتجات التعبئة والتغليف المستوردة.
- الشروع في الانتاج بالنسبة لثلاثة عشر وحدة صناعية تنشط في قطاعات منتجات الحليب، صناعة البسكويت والحلويات ، صناعة العجائن الغذائية وتصنيع العصائر.
- تتبع تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتطوير التزويد المحلي لقطاع الصناعات الغذائية بمدخلات الإنتاج المصنعة وذلك في اطار استبدال الواردات وتعزيز نسبة الادماج المحلي للقطاع .

قطاع الصناعة : الإنجازات القطاعية

صناعة النسيج والجلد

أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2023

- التوقيع على 22 اتفاقية استثمارية بقيمة اجمالية تفوق 218 مليون درهم و 2413 منصب شغل مباشر: مشروع للشركة الصينية ماكسويل (قاطرة قطاعية) و19 مشروع للمقاولات الصغرى والمتوسطة في المنظومات الصناعية الخاصة بقطاع النسيج وذلك بمبلغ استثماري يصل إلى 208 مليون درهم و 2302 منصب شغل مباشر إضافة الى مشروعين للمقاولات الصغرى والمتوسطة في المنظومات الصناعية الخاصة بقطاع الجلد بمبلغ استثماري يصل 10 مليون درهم و 111 منصب شغل مباشر.

- اطلاق ومواكبة مشروعين استثماريين ذوي قيمة مضافة مهمة في المنظومة الصناعية للدباغة، المشروع الأول مع المجموعة الإيطالية (Nuti Ivo Group) الموجودة في المغرب (من ابرز مساهميها المجموعة العالمية LVMH) باستثمار يزيد عن 131 مليون درهم وخلق أزيد من 265 منصب شغل على المدى المتوسط. والمشروع الثاني المتعلق بالمجموعة التركية ISKEFE باستثمار يقارب من 675 مليون درهم وتوظيف أكثر من 300 شخص لمشروع مدبغة مع تثمين النفايات.

- تعبئة شركات النسيج من أجل إنتاج الأغطية والأفرشة والخيم لإيواء المتضررين من زلزال الحوز.

- مبادرة مليون محفظة : تعبئة 61 مقاولة صناعية وطنية وتتبع انتاج 1406978 حقيبة مدرسية خلال شهرين للدخول المدرسي2023 / 2024.

قطاع الصناعة : الإنجازات القطاعية

أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2023

الصناعات الكهربائية والإلكترونية

- توقيع 4 اتفاقية ومذكرات تفاهم تهم عدة أنشطة صناعية مثل تصنيع المكونات الإلكترونية و تصنيع الأجهزة الإلكترونية بقيمة استثمارية تبلغ 208 مليون درهم تمكن من خلق 310 منصب مباشر واكثر من 465 منصب غير مباشر؛
- مواكبة 13 مشروع استثماري في إطار بنك المشاريع في قطاع الصناعات الكهربائية. تقدر القيمة الاستثمارية لهذه المشاريع ب 223,68 مليون درهم وستمكن من خلق 573 منصب عمل مباشرة.
- تشجيع اندماج المنتوج المحلي في المشاريع العمومية من خلال العمل على اعداد اتفاقية مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قصد مواكبة المنتجين المحليين لملاءمة المنتوجات مع احتياجات المكتب.

الصناعات التعدينية والميكانيكية ومواد البناء

- توقيع 17 اتفاقية ومذكرات تفاهم في عدة أنشطة صناعية مثل تثمين المتلاشيات المعدنية، النجارة المعدنية، صباغة الألومنيوم، الجلفنة، انتاج صنابر ورؤوس قنينات الغاز... بقيمة استثمارية تبلغ 15 792 مليون درهم تمكن من خلق 3383 منصب مباشر و قار؛
- مواكبة 34 مشروعا استثماريا في إطار بنك المشاريع تهم عدة أنشطة صناعية مثل انتاج الأسرة الطبية، انتاج الطاولات، إنتاج وتلحيم الأفرنة، انتاج أجزاء من النحاس الأصفر، انتاج اعمدة اللوحات الاشهارية، انتاج الآليات والتجهيزات، تثمين المتلاشيات المعدنية، والنجارة المعدنية. تقدر القيمة الاستثمارية لهذه المشاريع ب 15708 مليون درهم وستمكن من خلق 3907 منصب شغل مباشر.

الصناعات الكيميائية والشبه الكيميائية والصيدلية والمعدات الطبية

- توقيع 40 اتفاقية ومذكرات تفاهم تهم مشاريع في قطاع الصناعات الكيميائية والشبه الكيميائية في عدة أنشطة مثل مواد التجميل ومواد التنظيف السائلة و مواد تغليف تقنية من البلاستيك بقيمة استثمارية تبلغ 21 111 مليون درهم تمكن من خلق 2482 منصب مباشر واكثر من 3 723 منصب غير مباشر؛
- توقيع 11 اتفاقية ومذكرات تفاهم تهم مشاريع استثمارية في قطاع الصناعات الصيدلانية في عدة أنشطة مثل إنتاج الأدوية و تصنيع المستحضرات الصيدلانية و تصنيع منتجات التغذية الدوائية بقيمة 1537 مليون درهم والتي ستخلق 1715 فرصة عمل مباشرة. .
- مواكبة 80 مشروعًا باستثمارات في إطار بنك المشاريع, تهم عدة أنشطة صناعية مثل للمستلزمات الطبية و المواد اللاصقة و صناعة الأسمدة و مواد التنظيف و صناعة الأصباغ والألوان و صناعة البتروكيماويات و المبيدات الزراعية . تقدر القيمة الاستثمارية لهذه المشاريع ب 1215 مليون درهم وستمكن من خلق 3190 منصب شغل مباشر

قطاع الصناعة : الإنجازات القطاعية

قطاع ترحيل الخدمات

أهم إنجازات سنة 2023

- التوقيع على 20 مذكرة تفاهم باستثمارات اجمالية تصل ل 1075 مليون درهم، ويتوقع من خلالها احداث مناصب شغل تبلغ 20076 منصب شغل مباشر و30114 منصب شغل غير مباشر؛ من بينها مذكرات تفاهم في منظومة ترحيل الخدمات الهندسية (ESO)، لاسيما :
  - ✓ مذكرة التفاهم مع شركة "ALTRAN MAROC SARL AU" باستثمار يبلغ 40 مليون درهم وإحداث 1150 منصب شغل؛
  - ✓ مذكرة التفاهم مع شركة "BERTRANDT AG " باستثمار يبلغ 20 مليون درهم وإحداث 500 منصب شغل؛
  - ✓ مذكرة التفاهم مع شركة "AVL MAROC SARL AU " باستثمار يبلغ ل 30 مليون درهم وإحداث 500 منصب شغل؛
  - ✓ توقيع اتفاقية شراكة بين هذه الوزارة ووزارة التعليم العالي وشركة " ALTEN DELIVERY CENTER MAROC " من أجل تقوية وتعزيز المهارات في مجال الهندسة ومواكبة برنامج تنمية هذه الشركة التي ستحدث 2000 منصب شغل خلال الفترة 2024 – 2026.
- خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2021 إلى نهاية غشت 2023، تم خلق 18333 منصب شغل صافي، منها 5178 وظيفة تم إنشاؤها في الفترة ما بين يناير ونهاية غشت 2023.
- حقق قطاع ترحيل الخدمات 9239 مليون درهم من الصادرات خلال الربعين الأولين من سنة 2023.
- المشاركة في معرض جيتكس 2023.

«ولوج عهد صناعي جديد، يتخذ من مفهوم السيادة هدفا ووسيلة» : الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة ترسم خارطة طريق اعداد الاستراتيجية الصناعية الجديدة

[...]كما ينبغي الاستعداد الكامل **لولوج عهد صناعي جديد**، يتخذ من **مفهوم السيادة** هدفا ووسيلة. ولكسب هذا التحدي، فإن بلدنا تحتاج، إلى صناعة تستوعب أنشطة وخبرات جديدة، وتوفر المزيد من فرص الشغل.
[...]ومن هنا، فالصناعة الوطنية مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، **إلى تعزيز الانتاج المحلي بشكل تنافسي، من أجل تقليص هذا الاعتماد، ودعم قدرتنا على الصمود والرفع من مستوى تنافسيتنا**، وترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة. [...]

[...]كما يتوجب أيضا إرساء **آليات المواكبة وتوسيع نطاقها، من أجل تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والبحث والتطوير** داخل المقاولات المغربية، مع **إحداث منظومة تضم القطاع الصناعي والجامعات ومراكز البحث**.

[...]لذلك، يتعين على القطاع الصناعي أن يجعل **من القدرة على توفير مناصب شغل قارة للشباب رهانه الأول** [...] وبالتالي، فلا بد للنسيج الصناعي الجديد من **تعميم ملاءمة الرأسمال البشري** مع الحاجيات الخاصة للمشاريع الصناعية، **وتقوية المهارات التدبيرية**.[...]

الرسالة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة، 29 مارس 2023.

الأولويات المحددة في الرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم الوطني للصناعة في 29 مارس 2023

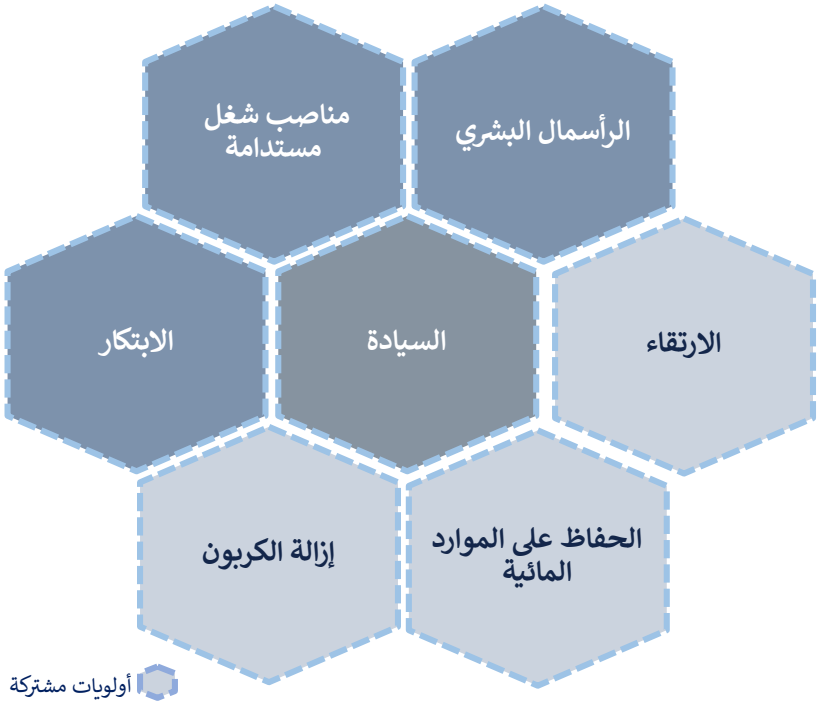

قناعتين راسختين :

1. استراتيجية صناعية جديدة تعتمد على أولويات هيكلية مشتركة.
2. إرادة قوية في بناء استراتيجية صناعية جديدة من خلال مقاربة الذكاء الجماعي ومنطق التشاور، مع جعل الجهات محورا أساسيا.

قطاع الصناعة : برنامج العمل لسنة 2024

5 مبادئ أساسية لضمان تنفيذ ناجح للمشروع

1. شعار هذه الاستراتيجية الجديدة: **السيادة**
2. نقلة نوعية مع **ترسيخ قوي على المستوى الترابي**
3. صناعة أكثر **ابتكارًا وخالية من الكربون** مع استعمال **تقنيات المستقبل**
4. **تدابير** كفيلة بتحسين القدرة التنافسية للصناعة الوطنية (العقار والطاقة وغيرها)
5. **الرأسمال البشري** في صميم الاستراتيجية الجديدة

قطاع الصناعة : برنامج العمل لسنة 2024

1. بدء تنفيذ الاستراتيجية الصناعية الجديدة الجاري اعدادها.
2. أوراش ومشاريع مبرمجة :

•مواصلة تعزيز وتطوير المنظومات الصناعية عبر تحفيز واستقطاب استثمارات جديدة تستهدف خاصة :

- تعزيز و الرفع من تنافسية المغرب ؛
- تطوير الادماج المحلي ؛
- استبدال الواردات؛
- تعزيز السيادة الغذائية والصحية و الصناعية.

•مواصلة مواكبة و تطوير المنظومات الخاصة بالقاطرات الصناعية (Boeing, Stellantis , Renault، Collins...) ؛

•تطوير الاستثمارات في منظومة التطوير والهندسة ؛

•مواكبة المشاريع الاستثمارية في إطار بنك المشاريع بتعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار ؛

• تشجيع إزالة الكربون والإنتاج الأخضر من خلال تطوير المناطق الصناعية الخضراء وتشجيع الشركات على تبني حلول الطاقة الخضراء ؛

• إطلاق أنشطة المركز التقني للصناعات الغذائية ومركز التميز والابتكار في مجال تغليف المنتوجات الغذائية.

قطاع الصناعة : تطوير البنية التحتية التكنولوجية و الابتكار الصناعي

أهم منجزات 2023

صندوق دعم الابتكار « FSI »

- التوقيع على اتفاقية جديدة تتعلق ببرنامج دعم الابتكار الصناعي الذي يشكل عرضًا متكاملًا يهدف إلى دعم المقاولات الصناعية خلال عملية البحث والتطوير ووضع النماذج الأولية قبل بلوغ التصنيع وإطلاق المرحلة التجريبية؛
- تبلغ الميزانية المخصصة لهذا البرنامج 300 مليون درهم سنويا، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2023وسنة 2025؛
- إطلاق النسخة الأولى لعرض المشاريع المتعلقة بهذا البرنامج في يناير 2023؛
- استقبال أكثر من 300 طلب من طرف المقاولات الصناعية، من ضمنها حوالي 239 مقاولة مؤهلة للتمويل، كما يوجد حاليا 50 ملف مشاريع في طور الإعداد/التأطير ، وقد تم إيداع 43 مشروعًا من أجل دراسة طلبهم للاستفادة من التمويل؛
- التوقيع على الدفعة الأولى من عقود التمويل تهم 14 مشروعا ابتكاريا بتكلفة إجمالية قدرها 50 مليون درهم، حيث تبلغ مساهمة هذا البرنامج حوالي 28 مليون درهم؛ تهم مختلف القطاعات الصناعية والمجالات التكنولوجية (قطاع الصناعات الغذائية والتكنولوجيا الزراعية، صناعة التعدين، الصناعة الكيميائية، الإلكترونيك والذكاء الاصطناعي (الأمن، صناعة السيارات، الطيران، إلخ)، صناعة الأجهزة الطبية ومعالجة النفايات) ؛

المراكـــز التقنية الصناعية

في إطار التزام الدولة المتجدد تجاه المراكز التقنية الصناعية، تم تنفيذ العديد من الإجراءات، وهي:

- رصد ميزانية 250 مليون درهم لدعم المخطط التنموي لهذه المراكز للفترة 2023-2026 منها 100 مليون درهم برسم سنة 2023؛
- التوقيع على الاتفاقية الخاصة بصندوق دعم المراكز التقنية و 9 عقود أهداف؛
- الشروع في تنفيذ مجموعة من التدابير والبرامج الخاصة بالمخطط التنموي للمراكز التقنية الصناعية ؛
- التحضير لإنجاز مشروع CETIEV 3.0 في إطار مشروع الشراكة بين CETIEV و STELLANTISنظرا لنجاح مشروع CETIEV 2.0 و المتعلق بأنشطة البحث والتطوير .

دعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار « Clusters »

- إطلاق نسخة جديدة من طلب المشاريع المتعلق ببرنامج دعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار المغربية و اختيار5 أقطاب للتنافسية والابتكار من أجل دعمها وتمويلها وتعمل في قطاعات صناعة السكك الحديدية والهيدروجين الأخضر والإلكترونيك والميكاترونك والميكانيك وصناعة المواد الغذائية و تثمين المنتوجات البحرية.
- مواصلة دعم أقطاب التنافسية والابتكار في ظل عقود البرامج الموقعة بين هذه الوزارة وهذه الأقطاب.

قطاع الصناعة : تطوير البنية التحتية التكنولوجية و الابتكار الصناعي

برنامج عمل 2024

برنامج عمل 2024

- **مواصلة دعم إحداث المحطات التكنولوجية، و توفير الدعم المالي والمواكبة اللازمين لترويج وانبثاق مشاريع البحث والتطوير والابتكار، وذلك من خلال ما يلي:**

  - إطلاق النسخة الثانية من عرض المشاريع المتعلقة ببرنامج دعم الابتكار الصناعي مع مواصلة دعم وتمويل المشاريع المختارة في إطار النسخ السابقة ؛
  - تنفيذ وتتبع المخطط التنموي الجديد للمراكز التقنية الصناعية للفترة الممتدة بين 2023و2026؛
  - تنفيذ وتتبع مشروع CETIEV3.0 ؛
  - الإطلاق الرسمي لأنشطة المركز التقني للصناعات الغذائية CETIA؛
  - مواصلة تمويل و مواكبة أقطاب التنافسية و الابتكار و مجمعات الابتكار.

- **بلورة وتنفيذ رافعات و برامج جديدة لتعزيز الابتكار الصناعي والبحث والتطوير في إطار الاستراتيجية الصناعية الجديدة.**

IV. التكوين

الإنجازات الرئيسية لسنة 2023

- **توقيع اتفاقيتين تتعلقان بالتكوين المهني في القطاع الصناعي** : الاولى مع OFPPT ومجموعة (Renault Maroc تهدف الى تعزيز الكفاءات في قطاع صناعة السيارات والثانية مع OFPPT ومجموعة SNOP FSD Maroc تروم احداث مسار تكوين مهني في ''الصيانة الصناعية''؛

- **انطلاق التكوينات في سلك الهندسة وسلك الإجازة/البكالوريوس بمدرسة الفنون والمهن مجمع الرباط؛**

- **توقيع اتفاقية شراكة بين هذه الوزارة ووزارة التعليم العالي وشركة ALTEN DELIVERY CENTER MAROC** من أجل تقوية وتعزيز المهارات في مجال الهندسة ومواكبة برنامج تنمية هذه الشركة التي ستحدث 2000 منصب شغل خلال الفترة 2024 – 2026؛

- **احداث مصنع بيداغوجي لإنتاج عصائر الحمضيات على مستوى مدينة المهن والكفاءات بأكادير ومصنع بيداغوجي لصناعة الجبن على مستوى مدينة المهن والكفاءات بالناظور**. سيستفيد من كل مصنع حوالي 750 متدرب وسيخص حوالي 40 مسلك تكويني.

- **ادماج اتفاقية الشراكة المتعلقة بتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين في مذكرة وزارة التعليم العالي** المتعلقة بطلبات اعتماد مسالك التكوين في مارس 2023.

Arts et Métiers Sciences et Technologies
Campus de Rabat

التكوين

برنامج العمل لسنة 2024

تطوير عروض التكوين لتعزيز ملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل

- تنزيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية الجديدة في شقها المتعلق بالتكوين؛
- مواصلة مواكبة السيادة الصناعية من حيث الكفاءات ؛
- تتبع احداث 4 مصانع بيداغوجية على مستوى 4 مدن المهن والكفاءات ؛
- تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة الإطار المتعلقة بتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العالين لدعم تطوير الصناعة الوطنية ؛
- تتبع مشروع إحداث معهد تكوين مهني متخصص في مهن صناعة الأدوية ؛
- مواكبة مجموعة stellantis من حيث الكفاءات في إطار دليل الإجراءات المتعلق بالتكوين لفائدة مستخدمي شركة بوجو ستروين سيارات المغرب (pcam)؛
- تتبع مواكبة الصناعيين من حيث التكوين في اطار جهاز المساعدة المباشرة في تكلفة التكوين لفائدة على الخصوص قطاعي صناعة السيارات وقطاع صناعة أجزاء السيارات؛
- تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة المبرمة مع مجموعة renault maroc المتعلقة بتعزيز الكفاءات الخاصة بقطاع صناعة السيارات؛
- تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة المبرمة مع شركة SNOP FSD maroc بتطوير عرض تكوين مهني مخصص للصيانة الصناعية؛
- تتبع تنفيذ وأنشطة مدرسة الفنون والمهن مجمع الرباط(EAMR) ؛
- إطلاق دراسة حول تموقع مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات تضم التكوين الأولي و التكوين المستمر.

٧ . المناطق الصناعية

أهم منجزات 2023

في إطار تنفيذ استراتيجيتها التنموية للقطاع الصناعي والتجاري وتحسين جاذبيتهما، واصلت وزارة الصناعة والتجارة جهودها لبلورة عرض عقاري يسمح بتحفيز الاستثمار وضمان توزيع مجالي أفضل لخلق الثروة وخلق فرص عمل قارة.

ولهذه الغاية، عرفت سنة 2023 تحقيق العديد من الإنجازات من حيث إنشاء وتوسيع وإعادة تأهيل مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

مواكبة أكثر من 48 مشروع

16 اتفاقيات شراكة

مساحة إجمالية 1330 هكتار

استثمار إجمالي 2840 مليون درهم

مساهمة الوزارة 650 مليون درهم

أهم منجزات 2023 : القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية

تم اعتماد القانون رقم 102.21، المتعلق بالمناطق الصناعية الصادر في الجريدة الرسمية عدد 7173 ، بتاريخ 5 شعبان 1444 الموافق ل 27 فبراير 2023، والذي يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة في مجال تهيئة المناطق الصناعية وتدبيرها وتثمينها وصيانتها.

أهم مبادئ القانون

- التنصيص على كيفيات وضع المخطط الوطني للمناطق الصناعية الذي يعتبر أداة تعكس التوجهات الاستراتيجية للدولة فيما يخص البنيات التحتية الصناعية؛
- إعداد النظام العام لتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- إعداد النظام العام لتدبير المناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- التنصيص على مسطرة استرجاع البقع الأرضية والمنشآت الصناعية غير المثمنة؛
- التنصيص على كيفيات معاينة ومتابعة المخالفات المتعلقة ببعض مقتضيات هذا القانون.

أهم منجزات 2023 : القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية

إعداد مشروع المرسوم القاضي بتطبيق القانون رقم 102.21

أهم مكونات مشروع المرسوم

- إحداث اللجنة الوطنية للمناطق الصناعية وتحديد أهدافها وكيفية اشتغالها؛
- كيفية إعداد المخطط الوطني للمناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- كيفية إعداد النظام العام لتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- كيفية إعداد النظام العام لتدبير المناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- كيفية إعداد النظام الداخلي للمناطق الصناعية والمصادقة عليه ومراجعته؛
- كيفية إعداد نموذج التقرير حول حصيلة تقدم تسويق المناطق الصناعية وتثمينها وكذا كيفية المصادقة عليه ومراجعته؛
- تحديد تركيبة اللجنة المكلفة بمعاينة عدم تثمين القطع الأرضية أو المنشآت التي يتم تسويقها داخل المناطق الصناعية.

أهم منجزات 2023 : القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية

إعداد مشاريع الأنظمة العامة المتعلقة بتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية وتدبيرها

النظام العام المتعلق بتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية

- القواعد العامة الواجب مراعاتها في مجال تهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية؛
- الدراسات الواجب إرفاقها بطلب إنجاز مشروع تهيئة المنطقة الصناعية.

النظام العام المتعلق بتدبير المناطق الصناعية

- القواعد العامة الواجب مراعاتها في مجال تدبير المناطق الصناعية؛
- القواعد المحددة للآجال المتعلقة بتثمين وإنجاز الأشغال في المناطق الصناعية الواجب تضمينه في عقود البيع أو الكراء المبرمة بين المكلف بالتهيئة والمستثمرين؛
- الخدمات اللازمة لأنشطة المستثمرين.

أهم منجزات 2023 : مواكبة أكثر من 48 مشروع من مشاريع البنيات التحتية الصناعية والتجارية

1. مناطق التسريع الصناعي

توسعة منطقة التسريع الصناعي للقنيطرة 93 هكتار	▪ توقيع اتفاقية الشراكة المتعلقة بإنجاز المشروع؛ ▪ إعداد مرسوم تعديل إحداث منطقة التسريع الصناعي بالقنيطرة.
مدينة محمد السادس طنجة-تيك 467 هكتار	▪ توقيع اتفاقية شراكة من أجل إنجاز أشغال (خارج الموقع) لتزويد المشروع بالماء الصالح للشرب. ▪ توقيع اتفاقية شراكة من أجل إنجاز أشغال (خارج الموقع) لتزويد المشروع بالكهرباء. ▪ توقيع اتفاقية شراكة من أجل إنجاز أشغال تهيئة البنيات التحتية الطرقية الخارجية للمشروع؛ ▪ إنجاز الدراسات المتعلقة بأشغال داخل الموقع؛ ▪ الإعلان عن العروض المتعلقة بإنجاز أشغال داخل الموقع؛ ▪ انطلاق تسويق الشطر الأول من المشروع.
الناظور غرب المتوسط 710 هكتار	▪ إطلاق طلب العروض المتعلق بإنجاز أشغال تهيئة منطقة الأنشطة الاقتصادية؛ ▪ مواكبة شركة الناظور غرب المتوسط في عملية نزع ملكية العقار الخاص بالمشروع؛ ▪ المشاركة في اجتماعات لجان التدقيق واللجان التحضيرية لإطلاق المشروع.
منطقة التسريع الصناعي عين الجوهرة 70 هكتار	▪ تهيئة الشطر الأول من منطقة التسريع الصناعي (29 هكتار) ▪ إعداد مشروع مرسوم منح امتياز إعداد وتسيير منطقة التسريع الصناعي عين جوهرة باللجنة الوطنية لمناطق التسريع الصناعية. ▪ نشر القرار الخاص بتحديد قائمة الخدمات المأذون بإقامتها بمنطقة التسريع الصناعي بالجريدة الرسمية.
ميد بارك 124هكتار	▪ انتهاء أشغال تهيئة الطور الأول (38 هكتاراً) من الشطر الثاني من المشروع (61 هكتاراً)؛ ▪ تحويل دفعة جديدة من المساهمة المالية لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لحساب المشروع؛ ▪ إطلاق عملية تسويق الشطر الدي تمت تهيئته.

أهم منجزات 2023 : مواكبة أكثر من 48 مشروع من مشاريع البنيات التحتية الصناعية والتجارية

2. المناطق الصناعية

القطب الفلاحي اللوكوس 100 هكتار	▪ إتمام اشغال التهيئة الخاصة بالشطر الأول من المشروع؛ ▪ انطلاق تسويق المشروع.
الحظيرة الصناعية لبوزنيقة 25 هكتار	▪ الانتهاء من أشغال التهيئة داخل الموقع؛ ▪ الشروع في تسويق القطع الأرضية.
المنطقة الصناعية عين بيضة 70 هكتار	▪ التوقيع على اتفاقية الشراكة الخاصة بتمويل المشروع و بإنجاز أشغال التجهيز؛ ▪ صرف المساهمة المالية للوزارة.
المنطقة اللوجستية والصناعية – زناتة 400 هكتار	▪ توقيع اتفاقية إطار لإنجاز الدراسات الخاصة بالمشروع.
مشروع إنجاز مصنع اللقاحات MARBIO بمدينة بنسليمان 60 هكتار	▪ تتبع إنجاز أشغال الربط بالبنيات التحتية خارج الموقع للمشروع؛ ▪ صرف المساهمة المالية لوزارة الصناعة والتجارة المخصصة لهذا المشروع طبقا لمقتضيات اتفاقية الشراكة؛ ▪ إعداد ملحقا ت لاتفاقيات الشراكة طبقا لتوصيات لجنة القيادة؛ ▪ إنهاء أشغال بناء المشروع.
مشروع إعادة تأهيل المنطقتين الصناعيتين الصخيرات وعين عتيق	▪ التوقيع على اتفاقية الشراكة الخاصة بإعادة تأهيل المشروعين.

أهم منجزات 2023 :مواكبة أكثر من 48 مشروع من مشاريع البنيات التحتية الصناعية والتجارية

3. مناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية

منطقة الأنشطة الاقتصادية بوجدور 5 هكتارات	▪ التوقيع على اتفاقية الشراكة لإنجاز المشروع؛ ▪ صرف المساهمة المالية للوزارة برسم سنة 2023.
منطقة الأنشطة الاقتصادية الصويرة 22 هكتار	▪ توقيع الاتفاقية الإطار الخاصة بالمشروع؛ ▪ التوقيع على التعديل الخاص بالاتفاقية المتعلقة بإنجاز دراسة الجدوى والدراسات التقنية والمالية؛ ▪ •الشروع في إنجاز دراسة الجدوى والدراسات التقنية والمالية الخاصة بالمشروع.
منطقة الأنشطة الاقتصادية لتنجداد 10 هكتار	▪ التوقيع على اتفاقية التمويل الخاصة بالمشروع؛ ▪ صرف مساهمة الوزارة برسم سنة 2023.
مشروع منطقة الأنشطة الاقتصادية كلدمان بتازة	▪ التوقيع على اتفاقية إطار من أجل إنجاز الدراسات الخاصة بالمشروع.
إعادة تأهيل الحي التجاري لأزيلال	▪ توقيع الاتفاقية الإطار الخاصة بالمشروع؛.
المركب التجاري القصر الكبير ولاد حميد 2 هكتار	▪ توقيع ملحق لاتفاقية الشراكة الخاصة بالمشروع. ▪ تتبع أشغال تهيئة المركب التجاري.
سوق الجملة للخضر والفواكه 3 هكتارات **وسوق الماشية** 4،5 هكتارات **4. جماعة العركوب**	▪ المصادقة على اتفاقية التمويل الخاصة بالشطر الأول من المشروع؛ ▪ صرف الدفعة الأولى من مساهمة الوزارة.

أهم منجزات 2023 : صندوق تطوير المناطق الصناعية المستدامة

FONZID | صندوق المناطق الصناعية المستدامة

- إطلاق طلب إبداء الاهتمام واستقبال ملفات المشاريع المرشحة للاستفادة من الصندوق المذكور؛
- اختيار مكتب الدراسات الذي سيواكب الوزارة في دراسة ملفات الترشيح من أجل انتقاء المشاريع.

برنامج العمل 2024

1	تطوير ومواكبة مشاريع البنيات التحتية (مشاريع في طور الإنجاز، مشاريع بنيات تحتية جديدة ومشاريع إعادة التهيئة)
2	التعاقد بين الدولة والجهات والتنسيق بين برامج التنمية الجهوية والتصميمات الجهوية لإعداد التراب، بالإضافة إلى وثائق التعمير
3	انتقاء المشاريع التي ستستفيد من الدعم المالي لصندوق المناطق الصناعية المستدامة وتوقيع اتفاقيات الشراكة الخاصة بها
4	نشر المرسوم القاضي بتطبيق القانون 102.21 بالجريدة الرسمية
5	المصادقة على الأنظمة العامة المتعلقة بتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية وتدبيرها

VI. مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة

إنجازات سنة 2023 إلى متم شتنبر

454 مشاريع الاستثمار والدعم التقني للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

149
مشاريع الاستثمار لدى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

240
مشاريع الدعم التقني للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

65
عدد الوحدات التي استفادت من دعم للكراء في إطار برنامج سلامة مقاولة صغرى ومتوسطة

1,62
مليار درهم
استثمار خاص إجمالي

15 252
منصب شغل مباشر وغير مباشر من ضمنها 6938 منصب شغل مباشر تم الالتزام به

VII.قطاع التجارة

أهم منجزات سنة 2023

1 المشاريع المتخذة من أجل تعزيز الدور الحيوي الذي يلعبه التجار والرفع من تنافسيتهم

نظام التغطية الاجتماعية

- استفادة حوالي 380 **ألف تاجر** من نظام التغطية الصحية الإجبارية
- التوقيع على اتفاقية شراكة مع جميع المتدخلين من أجل تبسيط وتسهيل انخراط التجار في هذا النظام

برامج التكوين

- التوقيع على اتفاقيتين مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة فاس مكناس وغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة بني ملال خنيفرة قصد تنفيذ مشرعين نموذجيين في الثقافة المالية.
- تمديد فترة تنفيذ برنامج محو الامية حتى نهاية سنة 2026.

ملاءمة الإطار التشريعي للقطاع

- إعداد مشروع قانون يتعلق بالتوزيع من أجل تنظيم إحداث الأنشطة التجارية

إطلاق منصة رقمنة التجارة

- تنظيم حملة تحسيسية على المستوى الجهوي
- انتقاء و مواكبة 40 مشروعًا للاستفادة من برامج دعم « Create» و« Start»
- فتح باب الترشيح و انتقاء 47 مشروع من أجل الاستفادة من مختلف برامج المنصة

مواكبة رقمنة قطاع تجارة القرب

- شراكة مع قاطرات في قطاع التجارة الإلكترونية بالمغرب وذلك قصد مواكبة رقمنة **16 ألف** تاجر وتنشيط دورات تدريبية في مجال الرقمنة لصالح التجار

أهم منجزات سنة 2023

2 تشجيع المنتوج المحلي عبر تطوير شراكات مع مجموعات رائدة في قطاع التوزيع

مجموعة مرجان Marjane

- شراكة بين الوزارة ومجموعة مرجان والجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة والفدرالية الوطنية للصناعات الغذائية بهدف الرفع من مستوى التوريد المحلي لمجموعة مرجان ليصل إلى:
  - 75% بالنسبة لقطاع النسيج والأحذية في أفق 2024 مقابل 25 في المائة سنة 2020؛
  - 80 % بالنسبة للمنتوجات ذات العلامة التجارية الخاصة بالموزع المتعلقة بالمواد الغذائية عوض 63% سنة 2020.
- **تحقيق نتائج إيجابية** إلى حدود الآن :
  - 70% بالنسبة لقطاع النسيج والأحذية ؛
  - 65 % بالنسبة للمنتوجات ذات العلامة التجارية الخاصة بالموزع المتعلقة بالمواد الغذائية.

مجموعة لابيل في Label'Vie

- التزود بالمنتوجات المحلية بالنسبة للمجموعة في قطاعات النسيج والصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية والمنتوجات البلاستيكية لتصل، في أفق سنة 2024:
  - 80% بالنسبة للمنتوجات ذات العلامات التجارية الخاصة بالموزع «MDD» مع مضاعفة ثلاث مرات صادرات المجموعة من منتجات "صنع في المغرب".
- وصلت نسب استبدال المنتوجات المحلية الى 98.6 في المئة من المنتوجات الغذائية و 64 في المئة بالنسبة للمواد غير الغذائية . وقد بلغ رأسمال التصدير حوالي 8.7 مليون درهم الى غاية شهر ماي 2023 من المنتوجات المغربية المصدرة مقابل 3.5 مليون درهم سجلت خلال سنة 2022 .

مجموعة كيتيا KITEA

- تم التوقيع على اتفاقية شراكة لتطوير المنتوج المحلي مع مجموعة « KITEA » بتاريخ 23 شتنبر 2022 وذلك بهدف :
  - الرفع من مستوى المنتجات الصناعية المسوّقة بواسطة شبكة KITEA إلى نسبة 38 في المائة عوض نسبة 19 في المائة حاليا.
  - مضاعفة صادراتها من المنتجات الحاملة لعلامة « صُنع في المغرب » على الصعيد الدولي، وخاصة على المستوى الإفريقي.

مجموعة بيم BIM

- التوقيع على اتفاقية شراكة لتطوير المنتوج المحلي مع مجموعة « BIM» بتاريخ 5 أكتوبر 2022 وذلك بهدف :
  - الرفع من مستوى المنتوجات ذات العلامات التجارية الخاصة بالموزع «MDD» المصنوعة بالمغرب الي 80 في المئة بالنسبة المواد الغذائية و 90 في المئة بالنسبة للنسيج
  - وصلت نسب استبدال المنتوجات المحلية الى 87 في المئة من المنتوجات الغذائية و 71 في المئة بالنسبة للمنتوج المحلي المتعلق بقطاع النسيج.

شركة ألفا 55 alpha55

- التوقيع على اتفاقية شراكة لتطوير المنتوج المحلي مع شركة " ألفا 55 " لتنمية توريد المنتوجات المصنوعة بالمغرب حيث تهدف هذه الاتفاقية، في أفق 2026، الى زيادة حصة توريد المنتوجات المصنعة بالمغرب بنسبة 20% ، لا سيما بالنسبة للمنتوجات غير الغذائية.

3 تعزيز دورغرف التجارة والصناعة والخدمات

- **إنجاز الاتفاقيات المتعلقة بمخططات التنمية لغرف التجارة والصناعة والخدمات وجامعتها**
- التوقيع على سبع (07) اتفاقيات بين الوزارة وسبع غرف لتمويل مشاريع ذات منفعة اقتصادية في إطار الإعلان عن طلب إبداء الاهتمام والتي تخص:

- 3 مراكز للأعمال متعددة الأغراض بالمحمدية وفاس والداخلة
- 3 بنيات تحتية للمعارض والخدمات في تطوان وأكادير ومراكش
- حاضنة لإطلاق المقاولات الناشئة بوجدة
- 326 مليون درهم قيمة استثمارات المشاريع السبعة
- 117 مليون درهم مساهمة الوزارة
- أزيد من 4200 منصب شغل مباشر وغير مباشر مرتقب إحداثه

التجارة : حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة

أهم منجزات سنة 2023

01 مراقبة المنتوجات عند الاستيراد*

حصيلة مراقبة المنتوجات

78500 ملف تمت معالجته

1754 طنا من المنتوجات تم إرجاعها

المنتوجات التي عرفت أكبر عدد من عمليات الإرجاع هي :

1. الأقمشة
2. الأحذية
3. الأجهزة الكهربائية المعدة للاستخدام المنزلي
4. قطع غيار السيارات
5. مواد البناء
6. شواحن البطاريات
7. سخانات المياه المشتغلة بالغاز

معالجة شكاية المستوردين

منصة لمعالجة شكاية المستوردين (من فاتح يناير إلى 31 غشت 2023)

chikayat-almoustawrid.mcinet.gov.ma

2026	شكاية تم استقبالها
2006	شكاية تمت معالجتها (بمعدل 99%)
1,55 يوم	المعدل الزمني لمعالجة الشكايات

02 مراقبة السوق المحلية*

مراقبة نقط البيع والمواقع التجارية الإلكترونية

8214	نقطة بيع مراقبة
173	محضر مخالفة
260	شكاية معالجة تتعلق بالممارسات التجارية الإلكترونية

*إلى غاية متم شتنبر

أهم منجزات سنة 2023

مراقبة السوق ❮ ***حماية المستهلك*** ❮ ***المترولوجيا*** ❮ ***الاعتماد***

دعم الحركة الاستهلاكية

01

- ❑ إرسال مشروع القانون المعدل والمكمل للقانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك للأمانة العامة للحكومة ؛
- ❑ دعم برامج **3** فدراليات جمعيات حماية المستهلك قصد النهوض بالثقافة الاستهلاكية بالمغرب، لا سيما من خلال مهننة **60** شباك مستهلك موزعة على مختلف جهات المملكة ؛
- ❑ تدبير بوابة خدمة المستهلك http://reclamation.khidmat-almostahlik.ma/ لاستقبال ومعالجة شكاياته ؛ (**50500** زيارة ومعالجة **1660** شكاية خلال سنة 2023)
- ❑ تنظيم اليوم الوطني للمستهلك حول موضوع: **المستهلك المغربي في صلب استراتيجية تطوير المنتوج المحلي يوم 15**

02

حصيلة مراقبة أدوات القياس

الموافقة على النماذج	الفحوصات المترولوجية	المراقبة عند الاستيراد
66 شهادة	**500 000**	**3500**

03

إنجازات أنشطة الاعتماد

منح **17** اعتمادًا جديدًا

173 اعتماد نشط

معالجة **50** طلبًا جديدًا

إعطاء الانطلاقة للإصلاح المؤسساتي لنظام الاعتماد:
إعداد مشروع القانون القاضي بإنشاء المعهد المغربي للاعتماد

تحضير الاعتراف الدولي لنظام الاعتماد المغربي

أهم منجزات سنة 2023

تطوير الصادرات

1 برنامج دعم الصادرات

برنامج مواكبة المقاولات المصدرة "GO TO MARKET"

- مواكبة 40 مقاولة مصدرة لتنفيذ مخططاتها التصديرية برسم سنة 2023 .
- انتقاء 40 مقاولة مصدرة جديدة لمواكبتها خلال فترة 2024-2025

برنامج دعم المصدرين المبتدئين

- تتبع تفعيل مخططات عمل 50 مقاولة مستفيدة من البرنامج برسم النسخة الثانية.
- اطلاق حملة تواصلية بخصوص البرنامج مع غرف التجارة والصناعة والخدمات وكذا الجمعيات المهنية
- انتقاء 100 مقاولة مصدرة مبتدئة جديدة برسم النسخة الثالثة من البرنامج

برنامج استكشاف الأسواق الدولية بالشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات

- تحديد 23 سوقاً ذات إمكانات تصدير عالية بما في ذلك 7 أسواق ذات أولوية و15 قطاعاً لتمكين المقاولات من استكشاف الأسواق الواعدة

تعزيز عرض تأمين الصادرات

- اطلاق عملية تجريبية لتفعيل آلية تكميلية لتأمين الصادرات بهدف تغطية أوسع للمخاطر
- اطلاق دراسة متعلقة بتعميم هذه الالية

2 مواكبة الجمعيات المهنية

- مواكبة ودعم الجمعيات المهنية القطاعية من خلال مداخيل الرسوم شبه الضريبية على الواردات لتنفيذ مخططات عملها في ميدان التصدير
- إصلاح آلية مواكبة ودعم الجمعيات المهنية من أجل الاستخدام الأمثل للدعم والرفع من فعاليته

أهم منجزات سنة 2023

الحماية التجارية

1 تحقيقات مضادة للإغراق

واردات البولي كلوريد الفينيل

واردات الخشب من نوع كونترپلاكي

واردات الأسلاك المكلفنة

واردات معلبات الطماطم

واردات الأفران الكهربائية

2 تحقيقات وقائية

واردات الأنابيب الداخلية للعجلات

واردات صفائح الصلب المدرفلة بالحرارة

واردات المواسير والأنابيب من حديد أو صلب

3 المنازعات التجارية الدولية

الدفاع عن مصالح المغرب في الملفات المتعلقة بالحماية التجارية على مستوى المؤسسات الدولية.

4 تعزيز منظومة الحماية التجارية

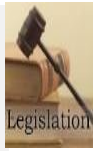

تحسين بعض الممارسات في التحقيقات، ووضع مشروع تعديل المرسوم التطبيقي للقانون 09-15 في مسطرة المصادقة بهدف اعتماده.

التجارة : الحماية والتقنين التجاري

أهم منجزات سنة 2023

التقنين والتسهيل التجاري

1 قانون السلع ذات الاستعمال المزدوج

اعتماد قرارات تطبيق مقتضيات قانون السلع ذات الاستعمال المزدوج

اعتماد القرار المتعلق بالنظام الداخلي للجنة السلع ذات الاستعمال المزدوج

2 ضمان تمويل السوق الوطني بأسعار معقولة

إخضاع تصدير بعض المواد لرخص التصدير

الزيتون

البقوليات

زيوت الزيتون

زيوت الأركان

3 دعم تنافسية الصناعة المحلية

اقتراح مراجعة التعرفة الجمركية لعدد من المنتوجات

صفائح مدرفلة بالساخن وصفائح مدرفلة بالبارد، مكسوة أو مطلية

فتات التونة المجمدة المطبوخة مسبقا

4 اقتراح المراجعة الشاملة للتعرفة الجمركية لجميع المواد التي عرفت ارتفاعا في تسعيرتها الجمركية عقب الإجراءات المتخذة خلال كوفيد 19

5 تسهيل مساطير التجارة الخارجية و تحسين مناخ الأعمال بالمغرب

تسيير عمل اللجان الفنية التابعة للجنة الوطنية لتنسيق من أجل تسهيل مساطير التجارة الخارجية ومواصلة تنفيذ رقمنة إجراءات ووثائق التجارة الخارجية بهدف تحقيق **صفر ورق** في إجراءات التجارة الخارجية

90% نسبة الإجراءات التي تمت رقمنتها حاليًا من خلال منصة بورتنيت

6 مواصلة تنفيذ إجراءات تسهيل إجراءات التجارة الخارجية في إطار عمل اللجنة الوطنية لتنسيق من أجل تسهيل مساطير التجارة الخارجية

إطلاق 10 مشاريع رقمنة إجراءات التجارة الخارجية

7 مواصلة تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال تسهيل التجارة

اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية

بروتوكول تسهيل التجارة بين دول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

بروتوكول تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

الآلية الأورومتوسطية لتسهيل التجارة والاستثمار

أهم منجزات سنة 2023

- **الاتحاد الأوروبي :**
  - إنهاء المفاوضات حول الاستثناءات الثنائية المتعلقة بقواعد المنشأ في إطار الاتفاقية الإقليمية المنقحة لقواعد المنشأ التفضيلية الأورو متوسطية.
- **إسبانيا**
  - : وضع خارطة طريق مشتركة لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية.

- **الاتحاد الافريقي**
  - :تنسيق مشاركة المغرب في الأشغال والاجتماعات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

- **قطـر** :
  - الشروع في مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للتبادل الحر بين المغرب وقطر.

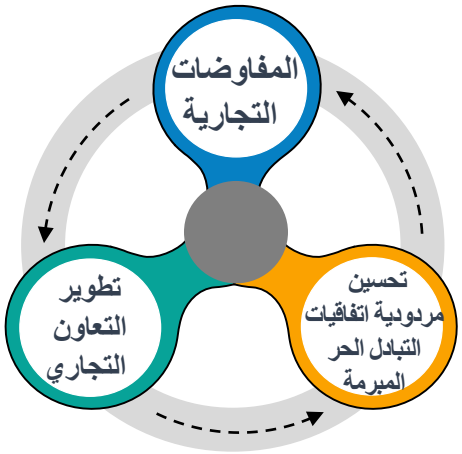

- **المملكة المتحدة :**
  - عقد الدورة الثانية لمجلس الشراكة المغربي ـ البريطاني و الدورة الأولى للجنة الفرعية للمغرب والمملكة المتحدة في فبراير 2023.

- **الولايات المتحدة الأمريكية :**
  - عقد الدورة السابعة للجنة المشتركة لمتابعة تنفيذ اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، في 24 فبراير 2023 بواشنطن ، ومواصلة الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لجعل اتفاقية التبادل الحر أداة للتنمية الاقتصادية في المغرب

- **المنظمة العالمية للتجارة :**
  - التحضير لمشاركة المغرب في أشغال المؤتمر الوزاري الثالث عشر للمنظمة العالمية للتجارة، الذي سيعقد في فبراير 2024
  - تنسيق العمل التحضيري لفحص السياسة التجارية للمغرب بالمنظمة العالمية للتجارة، المقرر شهر أبريل 2024.
  - مشاركة المغرب في المفاوضات الجارية بالمنظمة العالمية للتجارة (تسهيل الاستثمارات من أجل التنمية، التجارة الالكترونية....)

- **المملكة العربية السعودية :**
  - اعتماد مسار ثنائي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين عبر تشجيع الاستثمارات، وتقوية الشراكة في العديد من مجالات التعاون.
  - التوقيع على مذكرة تفاهم للاعتراف المتبادل بشهادات الحلال والبرنامج التنفيذي لبرنامج التعاون بين المعهد المغربي للتقييس والهيئة السعودية.
- **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:**
  - مشاورات وطنية بغية إعداد الموقف المغربي بشأن مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ العربية.

برنامج العمل لسنة 2024

متابعة تنزيل برنامج إنعاش قطاع التجارة الداخلية والتوزيع الذي يرتكز على المحاور التالية:

- تعميم الحماية الاجتماعية للتجار
- عصرنة وتنظيم تجارة القرب
- مواكبة رقمنة قطاع التجارة
- التمويل
- تشجيع مراكز الشراء المشترك
- وضع برامج للتكوين

برنامج العمل لسنة 2024

- التحسين المستمر لنظام المراقبة عند الاستيراد وتعزيز المراقبة المحلية باستهداف المنتوجات التي تمس سلامة المستهلك والممارسات التجارية المضللة
- السهر على المصادقة على القانون المغير والمتمم للقانون رقم 31-08 المتعلق بحماية المستهلك
- مواصلة دعم فدراليات جمعيات حماية المستهلك وتعديل القانون رقم 31-08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك لتعزيز حقوقه و دور الجمعيات
- إطلاق النسخة الجديدة من بوابة المستهلك ومواصلة علاج الشكايات وتحديث محتوى البوابة
- التحسين المستمر للنظام الرقمي لمراقبة استيراد أدوات القياس
- تحيين النصوص التنظيمية لأدوات القياس وتفويض عمليات المراقبة
- تهيئ الاعتراف الدولي لنظام الاعتماد المغربي من خلال تنفيذ وتتبع مخرجات تدقيق الجهاز العربي للاعتماد.
- اعتماد السياسة الوطنية للجودة من قبل المجلس الأعلى للتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد وتنفيذها

برنامج العمل لسنة 2024

تطوير الصادرات

برنامج مواكبة المقاولات المصدرة "GO TO MARKET"

- تفعيل وتتبع مخططات عمل 80 مقاولة مستفيدة من البرنامج

برنامج دعم المصدرين المبتدئين

- تفعيل وتتبع مخططات عمل 100 مقاولة مصدرة مبتدئة مستفيدة من البرنامج

برنامج استكشاف الأسواق الدولية بالشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات

- مواكبة 350 مقاولة مصدرة بشراكة مع الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات لاستكشاف الأسواق الواعدة

تعزيز عرض تأمين الصادرات

- تفعيل الآلية الجديدة الخاصة بالعرض التكميلي لتامين الصادرات وتوسيعها لتشمل مختلف القطاعات والأسواق

مواكبة الجمعيات المهنية

- تفعيل النظام الجديد لدعم الجمعيات المهنية وتنفيذ عقود البرامج الموقعة معها

برنامج العمل لسنة 2024

الحماية التجارية

إتمام التحقيقات التي باشرتها الوزارة

مواصلة الدفاع عن مصالح المغرب عبر تتبع مسطرة تسوية المنازعات وتعزيز حضوره في الأشغال المتعلقة بالحماية التجارية على مستوى المؤسسات الدولية.

التقنين والتسهيل التجاري

1 تنظيم انشطة التجارة الخارجية

اعتماد مشروع المرسوم القاضي بتطبيق القانون 91.14 المتعلق بالتجارة الخارجية

2 قانون السلع ذات الاستعمال المزدوج

ضمان تنفيذ القانون رقم 18-42 المتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج، ووضع نظام لتدبير رخص تصدير واستيراد هذه السلع

3 تسهيل مساطر التجارة الخارجية

مواصلة تنفيذ إجراءات تسهيل التجارة الخارجية في إطار أشغال اللجنة الوطنية لتنسيق و تسهيل مساطر التجارة الخارجية

تحقيق نسبة رقمنة إجراءات التجارة الخارجية

95%

4 تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال تسهيل التجارة

اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية

بروتوكول تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

بروتوكول تسهيل التجارة بين دول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الآلية الأورومتوسطية لتسهيل التجارة والاستثمار

برنامج العمل لسنة 2024

العلاقات التجارية متعددة الأطراف

- مشاركة المغرب في المؤتمر الوزاري الثالث عشر للمنظمة العالمية للتجارة في فبراير 2024.
- إجراء الفحص السادس للسياسة التجارية للمغرب بالمنظمة العالمية للتجارة، في أبريل 2024؛
- مشاركة المغرب في أعمال المنظمة العالمية للتجارة في إطار هيئاتها المختلفة
- تنسيق مشاركة المغرب في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة وفقا لأجندة ما بعد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية
- مشاركة في الاجتماعات رفيعة المستوى التي تنظمها المنظمات الدولية
- صياغة طلبات الدعم من مركز التجارة الدولية والأونكتاد للحصول على المساعدة التقنية على المستويين الوطني والإقليمي
- تنظيم ورش عمل تدريبية وتبادل خبرات، بالتعاون مع المنظمات الدولية، لفائدة المصدرين، وخاصة للاستفادة بشكل أفضل من السوق الافريقية.

افريقيا

- مواصلة تنسيق مشاركة المغرب في الأشغال والاجتماعات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، المنعقدة ضمن مختلف الأجهزة
- مواصلة تنفيذ مذكرات التفاهم للتعاون التجاري الموقعة مع الدول الافريقية.
- تبادل الخبرات في مجال السياسة التجارية والمفاوضات مع بعض الدول الأفريقية.
- المشاركة في اللجان المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي.

العالم العربي

- التنسيق والمشاركة في اجتماعات ذات الصلة بمجموعة العمل الفنية في إطار اتفاقية أكادير ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية ودول مجلس التعاون الخليجي، ومتابعة تنفيذ مشاريع التعاون التجاري التي يتم تنفيذها من طرف الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

الاتحاد الأوروبي

- المصادقة على الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأورومتوسطية والشروع في تنفيذها
- التفكير في صيغة جديدة للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في بعدها الاقتصادي من خلال "تنظيم مناظرة بين المغرب والاتحاد الاوروبي"
- تتبع تنفيذ خارطة الطريق المغربية الاسبانية لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية

المملكة المتحدة

- عقد اجتماع اللجنة الفرعية المكلفة بتتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة ومجموعات العمل التابعة لها لتحسين ولوج الصادرات المغربية إلى السوق البريطانية وتعزيز الشراكة الاقتصادية الثنائية.
- عقد الاجتماع الثالث لمجلس الشراكة

الولايات المتحدة الأمريكية

- مواصلة تنفيذ توصيات الدورة السابعة للجنة المشتركة حول تنفيذ اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة، المنعقدة في فبراير 2023 بواشنطن، وإجراء حوار منتظم بهدف فهم أفضل لفوائد اتفاقية التبادل الحر والاتفاق على خارطة طريق لتعزيز التجارة الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في المغرب.
- مواصلة الحوار مع السلطات الأمريكية حول الجوانب المتعلقة بإعفاء المغرب من التدابير الواردة في قانون خفض التضخم..

إندونيسيا

- مواصلة المفاوضات بخصوص عملية الاعتراف المتبادل بشهادة الحلال مع السلطات الإندونيسية للسماح بدخول المنتجات المغربية إلى السوق الإندونيسية

الصين

- إنشاء مجموعة عمل لتسهيل وتعزيز التجارة بين المغرب والصين، بموجب مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في نوفمبر 2022 , وفقًا لروح المبادرة الصينية "طريق الحرير الجديدة " .

التقييس وشهادة المطابقة

الأهداف	✓تغطية جميع المنتوجات والخدمات بمواصفات وطنية ✓ جعل المواصفات وشهادة المطابقة في خدمة المقاولات المغربية وأداة لحماية المستهلك ✓ تقوية الحضور في المحافل الدولية والإقليمية المعنية ✓نشر التوعية والتكوين بالتقييس والأنشطة ذات العلاقة
منجزات 2023	✓اعتماد أكثر من 1000 مواصفة قياسية ليصل العدد الإجمالي للمواصفات المعتمدة إلى حوالي 17400 مواصفة ✓اعتماد المواصفات المغربية التي تساهم في ترشيد المشتريات العمومية وتحقيق الأفضلية الوطنية في الاقتناء ✓ منح حوالي 125 شهادة مطابقة للمواصفات المغربية وإعداد 5 برامج جديدة لشهادة المطابقة ✓ تجديد اعتماد أنشطة شهادة المطابقة إيزو9001 من طرف الهيئة المغربية للاعتماد ✓ تنظيم 60 دورة للتكوين في مجال المواصفات والتقنيات المرتبطة بها
برنامج عمل 2024	✓اعداد واعتماد حوالي 1400 مواصفة قياسية مغربية جديدة ✓منح 200 شهادة مطابقة جديدة للمواصفات المغربية في مختلف المجالات ✓وضع منظومة وطنية للتحقق والإشهاد على انبعاثات الغازات الدفيئة ✓اعتماد المواصفات ووضع برامج شهادة المطابقة المتعلقة بالشراء العمومي ✓تنظيم 70 دورة تكوينية في مجالات مرتبطة بالتقييس والأنشطة ذات العلاقة

VIII. قطاع البريد

التغطية الوطنية عبر التوزيع

نسبة التغطية بخصوص التوزيع بمحل الإقامة أو بالوكالة البريدية

94,50%
من الساكنة

225 مركبة كهربائية	620 وكالة بريد كاش	246 وكالة للبريد بنك	817 246 صندوق	1542 موزع بريدي

الإنجازات وبرنامج العمل

أهم إنجازات 2023

المحور1: انجاز مهام الخدمة العمومية

تغطية جزء كبير من التراب الوطني بأكثر من 2310 نقطة اتصال؛

كما تحققت إنجازات أخرى على مستوى التغطية بالخدمة البريدية الشمولية (SUP)، منها:

- السجل الوطني للسكان « RNP »: تفعيل مشروع الشراكة المتعلق بتمويل شركة بريد المغرب للخدمات الخاصة بالسجل الوطني للسكان؛
- تيسير Tyssir: توزيع المساعدات المالية لأكثر من 1.3 مليون مستفيد بوكالات البريد بنك والبريد كاش؛
- منحتي Minhaty: تحسين الخدمة المقدمة للطلاب من خلال رقمنة جزء من العملية. تم انتاج 529 161 بطاقة خلال سنة 2023 .

المحور2: الحكامة

- متابعة تنفيذ مخطط التنمية لمجموعة بريد المغرب (2023-2026)؛
- التحضير لإعادة إطلاق مشروع عقد البرنامج للفترة (2023-2026)؛
- إعداد وتنفيذ مخطط التنمية للبريد بنك للفترة 2023-2025 .

المحور3: تنفيذ مشروع تصدير ساهل

- بلغ عدد المسجلين في هذه العملية 46 منخرطا الى حدود نهاية غشت 2023، منها 31 تعاونية، 13 شخص معنوي وشخصين ذاتيين؛
- بلغ عدد الطرود 1584، منها 93% طرد بريدي و6% طرد بريد سريع دولي؛
- إحداث وتعميم، بمساعدة الشركاء، منصة للتجارة الإلكترونية لصالح الحرفيين.

برنامج العمل 2024

المحور1: تطوير الإطار القانوني لقطاع البريد

العمل على مباشرة مسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 18-88 المتعلق بالنشاط البريدي والذي يهدف الى تنظيم الإطار العام للنشاط البريدي والخدمة الشمولية البريدية (SUP) والترخيص بمزاولة الخدمة البريدية المفتوحة للمنافسة والمخالفات والعقوبات.

المحور2: مواكبة المتعهد البريدي العمومي

- مساندة مجموعة بريد المغرب في مشاريعها الاستراتيجية، وخاصة لدعم نمو قطاع التجارة الإلكترونية ؛
- مواكبة المجموعة في تحولها من خلال المشاريع الاستراتيجية الهادفة بالخصوص إلى تنويع المنتوجات والخدمات البريدية و جعل بريد المغرب فاعلا أساسيا في التجارة الإلكترونية واللوجستيك؛
- تقديم طلب لدى صندوق الكوارث والتضامن التابع للاتحاد البريدي العالمي (UPU) للحصول على الدعم من اجل إعادة اعمار الوكالات البريدية المتضررة من جراء الزلزال الذي ألم بالمملكة المغربية بمنطقة الحوز.

المحور3: متابعة تنفيذ مهام الخدمة العمومية ومهام تقنين القطاع

- متابعة دراسة الطلبات المقدمة للحصول على رخصة ممارسة خدمة البريد السريع الدولي والقيام بمهمة الحكامة في مجال البريد بالنسبة لجميع المتدخلين في القطاع؛
- السجل الوطني للسكان « RNP » تفعيل مشروع الشراكة المتعلق بتمويل شركة بريد المغرب للخدمات الخاصة بالسجل الوطني للسكان، حيث سيتم تبليغ تسجيل ما يقارب 40 مليون مواطن في أفق سنة 2025؛
- متابعة توزيع المساعدات المالية في اطار عملية تيسير Tyssir و تحسين الخدمة المقدمة للطلاب من خلال منحتي Minhaty .

IX. اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية

اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية

أهم إنجازات 2023

اللاتمركز الإداري

- إعداد نسخة جديدة للمخطط المديري للاتمركز الإداري يهم نقل وتفويض اختصاصات جديدة ورفع مستوى الموارد.
- إعداد مشروع قرار تعديلي لإحداث مندوبية تابعة للوزارة بكلميم. وقد تمت موفاة لجنة الهياكل التنظيمية بمشروع القرار في مارس 2023.
- إعداد عقود برامج بين المصالح اللاممركزة والإدارة المركزية.

الشراكة مع الجهات

- تتبع مستوى الإنجاز الفعلي لالتزامات الوزارة المدرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات، إضافة إلى البرامج التعاقدية الأخرى.
- تحيين المونوغرافيات المتعلقة بالجهات.

رقمنة تتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللاممركزة

- اطلاق تطوير نظام معلوماتي لتتبع الشراكات الجهوية وعمل المصالح اللاممركزة،

دراسة ملفات الطعون المتعلقة بمشاريع الاستثمار

- دراسة ملفات الطعون المتعلقة بمشاريع الاستثمار الصناعية و التجارية التي تم رفضها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار،
- المشاركة في اللجنة التقنية للبت في الطعون.

برنامج العمل 2024

اللاتمركز الإداري

- السهر على تتبع تنفيذ المخطط المديري الجديد للاتمركز الإداري وإعداد تقرير نهاية السنة.
- وضع إطار تعاقدي يربط الإدارة المركزية بالمصالح اللاممركزة الجهوية.
- إعداد تقارير نهاية كل فصل من السنة، لتتبع تفعيل المخطط المديري.

الشراكة مع الجهات

- تتبع تنفيذ التزامات الوزارة المندرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات المنبثقة عن برامج التنمية الجهوية والتنزيل الجهوي لاستراتيجيات الوزارة،
- دراسة مختلف طلبات الشراكة التي ستتوصل بها الوزارة والمندرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات،

رقمنة تتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللاممركزة

- القيام بالتجارب اللازمة من أجل تزويد النظام المعلوماتي بالمعلومات المتعلقة بالاتفاقيات، بالعقود التي تربط المصالح اللاممركزة بالإدارة المركزية وبالتصميم المديري للاتمركز الإداري،
- القيام بالتجارب اللازمة المتعلقة بلوحات التتبع،
- تنظيم ورشات تكوينية لفائدة المستعملين المستقبليين للنظام المعلوماتي،
- تجميع وتحليل الملاحظات والإكراهات التي واجهت المستعملين.

دراسة ملفات الطعون المتعلقة بمشاريع الاستثمار

- دراسة ملفات الطعون المتعلقة بمشاريع الاستثمار التي تم رفضها من قبل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار،
- المشاركة في اللجنة التقنية للبت في الطعون.

تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية

أهم إنجازات 2023

تتبع و تنزيل وتفعيل مقتضيات القانون 55.19المتعلق بتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية

- مشاركة الوزارة في اجتماعات اللجنة التقنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية التي خصصت لإعداد المراسيم التالية، و التي تم نشرها بالتالي بالجريدة الرسمية عدد 7194 بتاريخ 11 مايو 2023:
  - ✓ المرسوم رقم 2.22.385 الذي يحدد لائحة القرارات الإدارية اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها 30 يومًا؛
  - ✓ المرسوم رقم 2.22.386المحدد للائحة القرارات الإدارية التي تقتضي معالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها تمديد الأجل القانوني المحدد في 60 يومًا، وذلك لضرورة إنجاز خبرة تقنية أو بحث عمومي؛
  - ✓ المرسوم رقم 2.22.387 المتضمن للائحة القرارات الإدارية الذي يعتبر سكوت الإدارة بمثابة موافقة (SVA)، بعد انصرام الآجال المحددة لمعالجة الطلبات المتعلقة بها وتسليمها.

- تضمين اللوائح الواردة بالمراسيم المذكورة، ل 13 قرار إداري يدخل في مجال اختصاص هذه الوزارة، من بين 24قرار إداري منشور حاليًا بالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "idarati.ma"، موزعة كالتالي:
  - ✓ سبع (7) قرارات إدارية باللائحة الواردة بالمرسوم رقم 2.22.385؛
  - ✓ ستة (6) قرارات إدارية باللائحة الواردة بالمرسوم رقم 2.22.386 ؛
  - ✓ صفر (0) قرار إداري باللائحة ذات الصلة بالمرسوم رقم 2.22.387، وذلك نظرًا لغياب أي قرار إداري يدخل في مجال اختصاص هذه الوزارة يخضع لمبدأ اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة.

- ✓ تعميم منشور ثاني للسيد وزير الصناعة والتجارة على المديريات المركزية المعنية والمصالح اللامركزية بهذه الوزارة، يدعوهم من خلاله إلى الالتزام بتجويد الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين، طبقا لأحكام القانون 55.19 ، وكذلك الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحرص على تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا المنشور، المتعلقة بالقرارات الإدارية التي تدخل في اختصاص هذه الوزارة والمنشورة على مستوى البوابة الوطنية "idarati.ma ".

برنامج العمل 2024

تتبع و تنزيل وتفعيل مقتضيات القانون 55.19المتعلق بتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية

- إعداد النصوص القانونية اللازمة والمتضمنة للوائح الوثائق والمستندات المطلوبة من الفاعلين والمرتفقين للحصول على هذه القرارات الإدارية ؛
- ترجمة كل الإجراءات والمساطر المتعلقة بالقرارات الإدارية السالفة الذكر ؛
- تدوين وتحيين القرارات الادارية مباشرة على البوابة الوطنية؛
- الشروع في عملية تبسيط ورقمنة جميع هذه الإجراءات و المساطر الإدارية.

الأكياس البلاستيكية

أهم إنجازات 2023

نتائج القانون 77.15

- ضبط **761** طن من الأكياس الممنوعة على الحدود منذ تطبيق القانون 15-77 إلى غاية غشت 2023 .
- تنفيذ **7420** عملية مراقبة منذ فاتح يوليوز 2016 إلى غاية 31 غشت 2023 .
- إحالة **111** محضر على النيابة العامة إلى غاية 31 غشت 2023 .

تدبير ملف الأكياس البلاستيكية

- اعداد اتفاقية التعاون بين IMANOR ووزارة الصناعة والتجارة فيما يتعلق بالتدقيق وتقييم المطابقة.
- تحسين التصميم الجرافيكي للنظام المعلوماتي للتصريح بأنشطة البلاستيك طبقا للقانون 57.18
- إعداد استراتيجية للتواصل حول منع الأكياس البلاستيكية موجهة لعموم المستهلكين والمهنيين
- نشر 5 قرارات تنظيمية للقانون 18-57 بالجريدة الرسمية رقم 7189 بتاريخ 24 أبريل 2023، المتعلقة بالخصائص التقنية والعلامات.
- إعداد مشروع توسيم الأكياس البلاستيكية القانونية

برنامج العمل 2024

تدبير ملف الأكياس البلاستيكية

- توحيد الجهود لتوفير المنتجات البديلة للأكياس البلاستيكية المحظورة بموجب القانون 77.15 في السوق الوطنية ؛
- نشر القرارات المتبقية القاضية بتطبيق أحكام القانون 18-57
- تنظيم سلسلة من الأيام الإعلامية بمعية مختلف الجهات المعنية حول المقتضيات الجديدة للقانون 57.18 والنظام المعلوماتي SI PLASTIQUE وعرض حصيلة تطبيق القانون 77.15 ، بمشاركة المصالح اللاممركزة و جميع المراقبين المحلفين للوزارة ؛
- تقوية مراقبة السوق المحلي تطبيقا للقانون 77.15
- المصادقة على مشروع توسيم الأكياس البلاستيكية القانونية مع IMANOR
- توقيع اتفاقية التعاون بين IMANOR ووزارة الصناعة والتجارة في مجال التدقيق وتقييم المطابقة.
- إطلاق النظام المعلوماتي SI PLASTIQUE والعمل على معالجة طلبات التصريح بالنشاط
- تكثيف انشطة التواصل.

X . الملكية الصناعية والتجارية

مؤشرات الملكية الصناعية و التجارية على المستوى الوطني

	M العلامات التجارية، الصناعية والخدمات	D الرسوم والنماذج الصناعية	B براءات الاختراع	C الأسماء التجارية (الشهادات السلبية)
2022	26 527	4 871	2913	118 622
8 أشهر 2023	20 320	3 482	1 768	79 654

معدل استعمال المنصات الالكترونية 98%

الملكية الصناعية والتجارية: تطور إيجابي على المستوى العالمي

المؤشر الدولي للملكية الفكرية غرفة التجارة الأمريكية

فبراير 2023

- احتل المغرب المرتبة 22 من بين 55 دولة تم تقييمها.
- الرتبة الاولى على مستوى افريقيا.
- الرتبة الاولى على مستوى الدول العربية.

الملكية الصناعية و التجارية : الإنجازات ومخطط العمل

أهم انجازات 2023

تنظيم حملات توعوية وورشات عمل حول أهمية الملكية الصناعية والتجارية لفائدة أكثر من 440000 مقاولة.

إطلاق بنك للمشاريع المبتكرة ومنصة تثمين براءات الاختراع www.ipmarketplace.ma.

مواكبة الشركاء على المستوى المحلي في مجال الملكية الصناعية والتجارية.

إطلاق تطبيق جديد للهاتف المحمول لخدمات الملكية الصناعية والتجارية عبر الإنترنت.

مواصلة أوراش رقمنة خدمات الملكية الصناعية والتجارية .

إطلاق منصة إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها في مرحلة تجريبية على مستوى محكمة الرباط لفائدة المهنيين.

أهم مشاريع مخطط العمل 2024

مواصلة تنفيذ خطة عمل لنشر ثقافة الملكية الصناعية والتجارية لدى الفاعلين الاقتصاديين .

إعداد الدفعة الثانية من بنك المشاريع المبتكرة انطلاقا من براءات الاختراع حرة الاستغلال في المغرب.

الاستمرار في دعم الجامعات ومراكز البحث والتطوير من أجل وضع سياسة الملكية الفكرية وإنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا.

تطوير خدمات جديدة ذات قيمة مضافة انطلاقا من بيانات الملكية الصناعية والتجارية.

تطوير جيل جديد من الخدمات الرقمية في مجال الملكية الصناعية والتجارية.

الإطلاق التدريجي للمنصة الإلكترونية لإنشاء ومواكبة المقاولات.

XI. مشروع ميزانية 2024

مشروع ميزانية 2024

ميزانية الاستثمار: ميزانية 2024 مقارنة مع 2023

مجموع ميزانية الاستثمار 2024

1 740 591 000 درهم

الفقرات	ميزانية 2023 بالدرهم	ميزانية 2024 بالدرهم	الفرق %
التنمية الصناعية	1 147 000 000	1 485 772 300 (85%)	30%
استراتيجية المغرب التجاري	132 825 000	193 550 000 (11%)	46%
دعم وقيادة	58 769 000	61 268 700 (4%)	4%
مجموع ميزانية الاستثمار	1 338 594 000	1 740 591 000 (100%)	30%

ميزانية التسيير: ميزانية 2024 مقارنة مع 2023

مجموع ميزانية التسيير 2024

584 017 000 درهم

الفقرات	ميزانية 2023 بالدرهم	ميزانية 2024 بالدرهم	الفرق %
نفقات الموظفين	256 376 000	250 996 000	-2%
إحداث المناصب المالية	40	40	0%
المعدات والنفقات المختلفة	288 188 000	333 021 000	16%
دعم لفائدة المدرسة المركزية بالدار البيضاء	51 375 000	54 375 000	6%
دعم لفائدة المعهد المغربي للتقييس	9 000 000	9 000 000	0%
دعم المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	42 843 000	51 883 000	21%
دعم لفائدة غرف التجارة والصناعة و الخدمات	33 477 115	41 000 000	22%
دعم لفائدة الأعمال الاجتماعية للموظفين	3 800 000	3 800 000	0%
دعم لفائدة مدرسة الفنون والمهن - الرباط	28 610 000	32 221 000	13%
دعم المهام	119 088 885	140 742 000	18%
مجموع ميزانية التسيير	544 564 000	584 017 000	7%

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

السنة المالية 2024

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعا يوم الاثنين 27 نونبر 2023، لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2024.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وبحضور السيدة فاطمة الزهراء عمور وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتي تفضلت بإلقاء عرض تقديمي لمشروع هذه الميزانية تطرقت من خلاله إلى أهم مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة، كاشفة أنه تم استرجاع نسبة 84% على المستوى الدولي من مستويات ماقبل الأزمة في الأشهر السبع الأولى من عام 2023، مسجلة نتائج جد إيجابية في نفس الوتيرة، كما شهدت مؤشرات القطاع السياحي على المستوى الوطني تحسنا مستمرا إلى متم شهر شتنبر 2023.

وأضافت أن قطاع الصناعة التقليدية شهد أداءا متميزا على مستوى الصادرات التي حققت أول مليار درهم خلال سنة 2022 بنسبة تطور بلغت 12% مقارنة مع سنة 2021، وقد تضاعف حجم الصادرات خلال سنة 2022 مقارنة مع سنة 2016.

كما حافظت صادرات القطاع -حسب توضيح السيدة الوزيرة- على انتعاشها خلال الثمانية (8) أشهر الأولى من سنة 2023.

وقبل استعراضها لأهم الإنجازات، تطرقت السيدة الوزيرة إلى التدابير الأساسية لمواجهة آثار زلزال الحوز في إطار المخطط الاستعجالي حيث تم العمل على تعزيز التنمية السوسيو-اقتصادية بالمناطق المتضررة بغلاف استثماري سياحي بلغ 367 مليون درهم لإحداث 152 مشروع مرتقب، وتخصيص 25 مليون درهم لإنجاز 100 مشروع في قطاعات الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخلق 2253 منصب شغل، وكل هذا غايته إصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال.

وعلى مستوى الإنجازات المحققة في قطاع السياحة، أفادت السيدة الوزيرة بأنه تمت بلورة وإطلاق خارطة الطريق الجديدة للقطاع ودورات جهوية الهدف منها جلب 17,5 مليون سائح، و120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، ثم خلق 200 ألف فرصة عمل مباشر وغير مباشر.

وأضافت أن الوزارة اعتمدت على تصور جديد للعرض السياحي يتمحور حول تجربة الزبون، والاعتماد على حكامة جديدة وذلك بتشكيل لجنة وطنية بين وزارية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، إضافة إلى لجنتين وطنيتين مكلفتان على التوالي بالنقل الجوي، وبالمنتوج الوطني "العرض-الطلب"، وإنشاء 12 لجنة مهمتها تتبع المخططات الجهوية، إلى جانب هيئة مركزية للتنشيط، وهيئات تنشيط جهوية.

وأضافت أنه تمت مواصلة جهود تحديث الإدارة وتحسين تأطير النشاط السياحي عبر إقرار إجراءات تشريعية عن طريق إصدار مجموعة من النصوص القانونية بالجريدة الرسمية، وتنظيم مهام الإرشاد السياحي عبر تنظيم امتحان مهني لتسوية وضعية الأشخاص الذين لايتوفرون على شروط التكوين المنصوص

عليها في القانون، وإدماج 1299 مرشدا سياحيا جديدا، فضلا على تطوير منظومة التكوين الفندقي والسياحي وذلك بإنجاز وإتمام مشاريع عقد برنامج إنعاش قطاع السياحة (2020-2022)، وانطلاق أشغال روافع خارطة طريق القطاع السياحي (2023-2026)، ثم إعداد مشروع إعادة تموقع مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة، وانطلاق مشروع إعادة تموقع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة.

وعلاقة بالاستثمار في القطاع السياحي لتطوير المنتوج وتشجيع الاستثمار أفصحت السيدة الوزيرة عن الشروع في تنزيل خارطة الطريق (2023-2026) وذلك عن طريق إطلاق أوراش السلاسل السياحية لتحضير البرامج الخاصة بكل سلسلة سياحية، وإنجاز التصورات المتعلقة بآليات تحفيز الاستثمار السياحي، وإنجاز تصور برنامج متعلق بتثمين القرى السياحية.

وشددت على مواصلة الوزارة لجهودها لتشجيع الاستثمار السياحي وتطوير المنتوج عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية وذلك بإعداد وإقرار عدة برامج خاصة بتطوير المنتوجات الثقافية، والطبيعية، وتطوير وتأهيل القصبات

والقصور والمنتوج الشاطئي، وكذلك برنامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي بكل من جهات "طنجة – تطوان – الحسيمة"،"سوس-ماسة"، وكلميم-وادنون"، بالإضافة إلى أهم المشاريع السياحية المرتقبة كقصر الجامعي بفاس، فندق فخم ببرج محمد السادس، افتتاح مجموعة فندقية "ماريوط" بالبيضاء، وكذلك افتتاح "نوبو أوطيل بمراكش".

وارتباطا بأهم منجزات القطاع السياحي، تطرقت السيدة الوزيرة إلى المجهودات المبذولة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة للترويج للوجهات السياحية، أولها تطوير شراكات على مستوى النقل الجوي والتوزيع، و القيام بحملات ترويجية واسعة كإطلاق حملتين ترويجيتين لعلامة "المغرب: أرض الأنوار" في أكثر من 20 سوق دولي، وكذا مواصلة البرامج الاعتيادية، وآخر هذه المجهودات توج في عدة مناسبات مع خطة عمل جديدة شملت مجال الترويج وإطلاق خطة عمل المكتب الوطني المغربي للسياحة للفترة (2023-2026) تحت

شعار "Light in Action " تستند على أربع دعامات أساسية : "النقل الجوي" و "الرقمنة" و "التوزيع" و"التسويق".

وعلاقة بقطاع الصناعة التقليدية، لفتت السيدة الوزيرة إلى عمل الوزارة على هيكلة القطاع ومواكبة الفاعلين عبر عدد من الإجراءات كإحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية، والانخراط الفعال في ورش التغطية الصحية عن طريق برامج تحسيسية ومواكباتية لانخراط الصناع في نظام التأمين الإجباري عن المرض حيث أصبح اليوم أكثر من 629.000 مسجل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وتطرقت من جهة أخرى إلى الإجراءات التشريعية والتنظيمية منها مواصلة تطبيق مقتضيات القانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية والشروع في مراجعة القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، وكذلك العمل على مواصلة تكوين وتأهيل الموارد البشرية داخل القطاع عبر مواصلة إحداث (7) مؤسسات جديدة، وتأهيل (3) مؤسسات متواجدة، وإحداث (5) أقطاب للصناعة التقليدية بمدن المهن والكفاءات، إلى

جانب مواصلة مواكبة الفاعلين حيث تم خلال (9) أشهر من سنة 2023 تشغيل (10) بنيات تحتية والانتهاء من أشغال (8) بنيات أخرى على سبيل المثال لا الحصر، مع تعزيز الشراكات مع الجمعيات التنموية والجامعات، وتطوير هذه الشراكات مع مختلف الفاعلين من خلال إبرام عدة شراكات استراتيجية مهمة في إطار الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية من أجل تنزيل برامج الدعم والمواكبة التي تسهر عليها الوزارة، وإطلاق المنظومة الجديدة لليقظة الاستراتيجية، ومواصلة جهود التعريف بالمنتوج المحلي في المعارض الدولية وذلك عبر المشاركة في عدة تظاهرات دولية.

أما بالنسبة لاهم المنجزات على مستوى قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أوردت السيدة الوزيرة أنه تم القيام بمجموعة من المبادرات المبتكرة لدعم القطاع التعاوني بشكل خاص منها تأسيس التعاونيات والتكوين ودعم القدرات المتعلقة بهذه التعاونيات ومواكبتها.

وأضافت انه تم عقد وتتبع عدد من الشراكات خاصة مع المجالس الجهوية، ومع الجمعيات والجامعات والفاعلين الدوليين.

وبخصوص أهم إجراءات برنامج العمل خلال سنة 2024 كشفت السيدة الوزيرة عن عزم الوزارة على مواصلة تنزيل خارطة الطريق الجديدة للسياحة من خلال وضع آليات تنفيذ تتمحور حول عدة روافع تنافسية محددة، ودعم الترويج والتسويق بالمرور إلى السرعة القصوى، ومواصلة أشغال مشروع إعادة تموقع مؤسسات التكوين لاسيما المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة.

وكتتمة لبرنامج عمل القطاع السياحي، أفادت السيدة الوزيرة بأنه سيتم التسريع بتحديث الإطار التشريعي الخاص بتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي وفقا لمقتضيات القانون رقم 80.14 ومشاريع القرارات ذات الصلة، ومواصلة تنزيل عقود التطوير الموقعة مع مختلف تمثيليات المهن السياحية وكذا تأهيل المصالح الخارجية من أجل تنزيل فعال لورش اللاتمركز الإداري، وكذا مواصلة تطوير المنتوج وتشجيع الاستثمار واستئناف الدراسات المتعلقة بالقطاع بعد انقطاع دام ثلاث سنوات، وإعادة تموقع كل من المكتب المغربي للسياحة، ومرصد السياحة.

وأشارت السيدة الوزيرة إلى أن قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني سيشهد اتخاذ إجراءات هامة من شأنها الإسراع ومواصلة تنفيذ باقي البرامج، وتسريع تنفيذ التدابير الخاصة بهيكلة هذين القطاعين من قبيل برنامج تأهيل البنيات التحتية الحرفية وبرامج دعم الصناع التقليديين والفروع وتشجيع الابتكار، ومواصلة إحداث (7) أقطاب بمدن المهن والكفاءات، إضافة إلى التسريع من وثيرة تنزيل مقتضيات القانون رقم 50.17، وإصدار القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونصوصه التطبيقية، وكذا مواصلة تنزيل برنامج تجميع وتكتل المنتجين والمسوقين، ومواصلة تنفيذ المنظور الجديد للشراكات مع غرف الصناعة التقليدية وتطوير دورها وتحسين أداءها.

ونظرا لأهمية العرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني نورده مفصلا ضمن محتويات التقرير.

المنـــاقـشــة

في بداية المناقشة، توجه السيدات والسادة المستشارون بالشكر والتقدير إلى السيدة الوزيرة على العرض القيم، الهام والشامل الذي تفضلت بتقديمه أمام أعضاء اللجنة، والذي تضمن معطيات مهمة على مستوى حصيلة عمل الوزارة خلال سنة 2023 وبرنامج العمل برسم سنة 2024.

كما أشادوا بالعمل الكبير الذي تقوم به الوزارة من أجل دعم السياحة الوطنية وتعزيز تنافسية بلادنا وتكريس موقعها كوجهة سياحية رائدة على المستوى العالمي.

وفي هذا الإطار أبدى السيدات والسادة المستشارون مجموعة من الاقتراحات والملاحظات التي تصب في اتجاه تطوير القطاع السياحي منها:

- ✓تعزيز الدينامية الترابية عبر رصد المؤهلات التي تسهم في النهوض بالقطاع وترصيد قدراتها على خلق فرص الاستثمار والمنافسة

والجاذبية، وجعل الموارد المجالية التي تزخر بها كل منطقة دعامة أساسية للتنمية السياحية المستدامة.

- ✓ بناء صناعة سياحية أكثر شمولا، مع الاخذ بعين الاعتبار، الخصوصيات المجالية والتنسيق مع جميع القطاعات المتداخلة مع القطاع السياحي.
- ✓ حماية التراث الوطني الذي بات أمرا ضروريا لأنه يشكل التحدي الرئيسي في مجال السياحة الثقافية التراثية التي تتطور وتتغير بسرعة.
- ✓ الحرص على زيادة الوعي بالتراث اللامادي ودعم سبل حمايته وإعادة استخدامه ضمن إطار معاصر من خلال وضع الأسس والمعايير التخطيطية والتصميمية التي تسهم في إظهار قيمته واهميته في التنمية الاقتصادية وتوظيفه كرافد من روافد السياحة.
- ✓ ضرورة إيجاد نموذج وطني قادر على الاستجابة للأزمات، خاصة بعد معاناة القطاع بسبب تأثير جائحة كورونا.

- ✓ وضعية الفنادق المغلقة بمدينة أكادير وضرورة إيجاد حل لها، في ظل تواجد 20 فندقا مغلقا بطاقة استيعابية تقدر ب 6000 سرير، ومن بين هذه الفنادق وحدات فندقية تابعة لمؤسسات عمومية.
- ✓ الحرص على تحقيق العدالة المجالية، وفتح منتجعات جديدة بعيدا عن المحيط الحضري لإعطاء بديل للمستثمرين داخل القطاع.
- ✓ استفادة الصناعة الفندقية من أسعار الطاقة التفضيلية المطبقة على الصناعة كما هو معمول به في عدد من الدول السياحية.
- ✓ تعديل الترسانة القانونية الاستثمارية وجعلها أكثر جاذبية.
- ✓ منح التحفيزات الضريبية من خلال خفض الضريبة على القيمة المضافة في قطاع الفنادق إلى 7% في المطعمة والخدمات السياحية الأخرى 10%.
- ✓ إيجاد حلول عملية لمشكلة التكوين في القطاع الذي يعاني حاليا من غياب الأطر المؤهلة في المجال.
- ✓ إعادة النظر في منظومة الضرائب المحلية لقطاع السياحة.

- ✓ اعتماد سعر موحد للضريبة على القيمة المضافة لسلسلة القيمة بالقطاع السياحي بأكملها (الفنادق، دور الضيافة والمطاعم والمنتزهات الترفيهية والأنشطة الرياضية ووكالات الأسفار والنقل السياحي).
- ✓ اقتراح عقد مناظرة وطنية حول السياحة.
- ✓ الانفتاح على أسواق جديدة (خاصة أمريكا، آسيا، الهند).
- ✓ إطلاق رحلات جوية وبأسعار تنافسية، وتكثيف التسويق والترويج الرقمي.
- ✓ تأهيل الرأسمال البشري، لتمكينه من مواكبة التطورات والتوجهات العالمية، لأنه لايمكن كسب الرهان دون تأهيل العنصر البشري وتثمين التخصصات في السياحة إلى جانب الفندقة بمعية الشركة المغربية للهندسة السياحية.
- ✓ إحداث آلية لمراقبة الجودة على مستوى الخدمات المقدمة في المرافق العمومية المرتبطة بالقطاع السياحي وخاصة (الخدمات المقدمة من

طرف المكتب الوطني للمطارات، سيارات الأجرة ...)، على اعتبار أن السياحة منظومة متكاملة ومتداخلة مع قطاعات أخرى.

فيما يخص الصناعة التقليدية، ثمن السيدات والسادة المستشارون الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل حماية القطاع، بحيث تم تخصيص 25 مليون درهم لإنجاز 100 مشروع وخلق 2253 منصب شغل، وتخصيص 300 مليون درهم لإصلاح 2800 وحدة صناعية تخص 9500 صانع تقليدي.

وأكدوا على أهمية المجهودات التي تبذلها الوزارة من أجل انخراط الصناع التقليديين في السجل الوطني للصناعة التقليدية، البالغ عددهم 2,4 مليون صانع تقليدي مما سيمكن من ضبط عدد العاملين بهذا القطاع.

وطالب السيدات والسادة المستشارون بوضع رؤية وتصور جديد مشجع ومحفز للصانع التقليدي على التطوير الذاتي، وضمان تمثيلية حقيقية للصناع التقليديين، مع تمكين غرف الصناعة التقليدية من كل الإمكانيات لتلعب دورها

كاملا نظرا لمكانتها الدستورية كممثل مهني للصناع التقليديين واعتبارها شريكا أساسيا ورئيسيا في النهوض بالقطاع.

- اعتماد استراتيجية وطنية تميز المنتوج التقليدي المغربي وحمايته من التقليد.
- العمل على تحسين الظروف المعيشية والمهنية لهؤلاء الصناع.
- اتخاذ تدابير جمركية وقائية.
- بذل مجهود أكثر لهيكلة القطاع.
- ضمان الحماية الاجتماعية للحرفيين.
- النهوض أكثر بالتسويق الداخلي والخارجي.
- دعم القدرات الإبداعية للصناع التقليديين بالتكوين والبحث العلمي.
- دعم التمويل وتوفير المواد الأولية بأسعار معقولة (كالفضة، والنحاس والجلد ...)

وبالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أكد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة:

- تثمين التجارب الناجحة وبالخصوص في العالم القروي.
- مواكبة مبادرات المجتمع المدني ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تعاونيات وتعاضديات ومقاولات اجتماعية.
- جعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لإدماج المواطنات والمواطنين في النشاط الاقتصادي، وبالخصوص في أنشطة الفلاحة والصناعة التقليدية والصيد البحري والسياحة وخدمات القرب وإعادة التدوير.
- مواصلة تكوين الموارد البشرية.
- العمل على مواكبة الفاعلين باعتبارهم العمود الفقري في هيكلة القطاع وتطويره وتحصينه.

وعلاقة ببرنامج فرصة، أثار السيدات والسادة المستشارون الصعوبات التي يواجهها الشباب في الوصول إلى مصادر التمويل والعراقيل التي تواجهها المقاولات الصغيرة جدا.

الجـــواب

في البداية، توجهت السيدة الوزيرة بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على الملاحظات القيمة التي تنم عن الاهتمام بهذه القطاعات الحيوية لما لها من دور في المساهمة في الرفع بقوة من الناتج الداخلي الخام وفي خلق فرص الشغل، وجلب العملة الصعبة.

وأوضحت السيدة الوزيرة أنه بفضل الحكامة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل التدابير التي اتخذتها الحكومة وبالانخراط الفعال للمهنيين، تم التوصل إلى جلب 12.3 مليون سائح في العشر الأشهرالأولى من هذه السنة على أمل بلوغ 14 مليون سائح في آخر هذه السنة، كما تم تحقيق 80 مليار درهم كمداخيل من العملة الصعبة.

وبالنسبة للصناعة التقليدية: بلغت صادرات القطاع لأول مرة مليار درهم في سنة 2022 وتم الحفاظ على هذا المستوى في 10 أشهر الأولى من هذه السنة أي بارتفاع 8% ، دون احتساب المنتوجات التي يشتريها السياح، التي ستصل إلى 10 مليار درهم خلال هذه السنة.

وفيما يخص السجل الوطني للصناعة التقليدية، بلغ عدد السجلين 380 ألف، أما عن التسجيل الأولي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS فقد بلغ أكثر من 630 ألف مسجل.

وعلاقة بالاستراتيجيات فقد قامت الوزارة بوضع ورقة طريق شاملة متكاملة وطموحة تغطي كل الجوانب الخاصة بهذه القطاعات الثلاث مع الاخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية بمختلف جهات المملكة، ويتم الاشتغال على تنزيل هذه الاستراتيجيات بنظرة تفاؤلية، لأداء قوي لهذه القطاعات في المستقبل.

فعلى مستوى:

التنظيم والهيكلة: أكدت السيدة الوزارة أنها ستعمل على التسريع بجميع المشاريع سواء التنظيمية أو الهيكلية التي ستعطي دفعة قوية لتنمية هذه القطاعات وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل جديدة.

وفي هذا الإطار ، أوضحت أنه سيتم البدء أولا بالقطاع السياحي، خاصة بمؤسسات الإيواء السياحي، وأضافت أن هذا الاصلاح سيمكن من وضع تصنيف

ملائم مع المعايير الدولية المتطورة، ومن تنظيم الإيواء غير المهيكل وتوسيع العرض والطلب وتحسين الخدمات، وتوفير عرض متنوع سيقوي المنافسة وسيؤثر إيجابا على الأسعار.

وكالات الأسفار: أشارت السيدة الوزيرة أنه تم وضع منصة إلكترونية مع تبسيط المساطر، حيث أن جميع الملفات الخاصة بها ستعالج محليا من طرف المندوبيات الجهوية والإقليمية للسياحة.

المرشدين السياحيين: أوردت أنه تم القيام بتعاون مع وزارة الداخلية بتنظيم الامتحان لتسوية الوضعية القانونية للراغبين في ولوج مهنة الإرشاد السياحي، الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية مهمة، وأن هذا الامتحان تم تنظيمه على المستوى الجهوي والإقليمي وتم إحداث لجان للامتحان تحت رئاسة السادة العمال والولاة مما مكن من ضم 1299 مرشد سياحي جديد.

الصناعة التقليدية: أفصحت السيدة الوزيرة على أنه سيتم العمل على التنزيل الكامل للقانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية بالإضافة إلى تعزيز جهود الترويج لمنتوجات القطاع ومواكبة الفاعلين.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: كشفت السيدة الوزيرة عن عزم الوزارة التسريع بالقانون الإطار الخاص بهذا القطاع حاليا بهدف تحفيز ومواكبة وتنظيم المقاولات والمؤسسات ذات الصلة.

كما تطرقت السيدة الوزيرة إلى مجموعة من الأوراش القطاعية الكبرى.

قطاع السياحة

تطرقت السيدة الوزيرة إلى العمل على تفعيل أوراش خارطة الطريق الجديدة، بميزانية 6,1 مليار درهم، تعتمد تصورا جديدا للعرض السياحي ينطلق من تجربة الزبون، وأضافت أنه تم نهج حكامة جديدة تتعلق بإحداث لجنة بين وزارية يترأسها السيد رئيس الحكومة، لأول مرة في تاريخ السياحة بالمغرب، وخلق

10 مختبرات الدفع، وتم القيام بجولات جهوية للتعريف بخارطة الطريق الجديدة، على صعيد كل جهة لما لها من دور فعال في تنزيل محاور هذه الخارطة.

- **الصناعة التقليدية**

في هذا الصدد، اعتبرت أن آلية السجل الوطني للصناعة التقليدية هي آلية جد مهمة ستمكن الحرفيين من التسجيل والاستفادة من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاستفادة من الدعم الذي تقدمه الدولة ومن الشراكات الموقعة مع الأبناك ... إلخ.

الترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية: ذكرت السيدة الوزيرة بالمجهودات الجبارة وبالدور المهم الذي تضطلع به الوزارة للترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية عبر عقد شراكات مع مختلف الفاعلين بواسطة المنصات الإلكترونية، وأكدت على مواصلة برنامج تطوير الصادرات وبرنامج تجميع المنتجين والمسوقين في القطاع، وكشفت عن تنظيم الدورة الثامنة للأسبوع الوطني للصناعة

التقليدية ابتداء من 28 فبراير 2024. تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله،

بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني: أوردت أن المجهودات المبذولة في هذا القطاع تهم بالأساس دعم قدرات العاملين والفاعلين في القطاع وتنظيم دورات تكوينية في عدة مجالات وضمان مشاركة التعاونيات في المعارض الدولية.

وبخصوص التساؤل **حول الفنادق المغلقة** أعلنت السيدة الوزيرة على أن الوزارة تعمل بتنسيق مع المهنيين والجهات المعنية من أجل إيجاد حلول ناجعة ومستدامة لتجاوز مشكلة إغلاق الفنادق خاصة تلك المتواجدة بأكادير وورزازات، والتي تمثل 30% من الطاقة الاستيعابية للفنادق المغلقة، مع استغلال الإمكانيات التي يوفرها صندوق محمد السادس للاستثمار، و الميثاق الجديد للاستثمار.

- **السياحة الداخلية**

لفتت السيدة الوزيرة إلى أن السياحة الداخلية تعتبر من ركائز القطاع السياحي لمواجهة الازمات ورافعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

والمجالية، لذلك تعطى أهمية كبيرة للسائح المغربي وذلك عن طريق المنتوج أو الترويج، مشيرة إلى تحقيق 7,4 مليون ليلة مبيت بالنسبة للسياحة الداخلية في العشرة أشهر الأولى، أي بارتفاع 9% مقارنة بالسنة الماضية، و 35% من ليالي المبيت الإجمالي.

- **برنامج فرصة**:

أوضحت السيدة الوزيرة أن برنامج فرصة، يعد برنامجا طموحا ومهما، اعطى دفعة قوية لروح المبادرة وخلق دينامية ومنهجية جديدة في منظومة الاستثمار.

فالنسخة الأولى من البرنامج -تضيف السيدة الوزيرة- حققت 10 آلاف مشروع وفي النسخة الثانية ثم تمويل 10 آلاف مشروع آخر وستتم زيادة 1200 مشروع إضافي. وأبرزت أن نسبة المشاريع الممولة في العالم القروي بلغت 34%، ومكنت المنصة الإلكترونية Forsa.ma من تحقيق العدالة المجالية ومكنت جميع المشاركين على الصعيد الوطني، من الاستفادة من نفس الحظوظ.

وأفادت أن برنامج فرصة في نسختيه الأولى والثانية، مكن من خلق 40 ألف فرصة عمل في القطاع المهيكل في مختلف جهات المملكة، واستفادت النساء منه بنسبة 32%.

أما فيما يتعلق بالتمويل، أكدت السيدة الوزيرة أن الشباب الذين وصلوا لمرحلة إبرام العقود هم الذين يتلقون التمويل، أما الذين لم يصلوا لمرحلة إبرام العقود والبالغ عددهم 54 ألف، استفادوا من تكوين Forsa academy، -تضيف السيدة الوزيرة- وأن هذا التكوين مكنهم من اكتساب خبرة لبناء مشاريعهم، وأنه بإمكانهم البحث عن تمويلات من خلال مشاركتهم في برامج أخرى سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص أو مع الأبناك.

عرض السيدة الوزيرة

مَشروع ميزانية الوزارة لسنة 2024

الإنجازات و برنامج العمل

عرض أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

27 نونبر 2023

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية لمواجهة آثار زلزال الحوز

3 الإنجازات

4 برنامج العمل لسنة 2024

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2024

مؤشرات القطاع السياحي في تحسن مستمر

على المستوى العالمي

تم استرجاع نسبة 84% من مستويات ما قبل الأزمة في **الأشهر السبع الأولى** من عام 2023 على المستوى العالمي والمغرب يحقق نتائج جد إيجابية في نفس الفترة

تطور عدد السياح

عدد السياح الدوليين الوافدين عبر الحدود الوطنية	السبع أشهر الأولى ل 2023 مقارنة ب 2022	السبع أشهر الأولى ل 2023 مقارنة ب 2019
المغرب	+58%	+15%
كرواتيا*	+12%	-2,3%
تركيا	+15%	+6,7%
تونس	+69,4%	-0,7%
قبرص	+27,5%	-2%
البرتغال*	+24,6%	+10,6%
جزر الكناري	+17%	+5%

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للسياحة والمؤسسات الرسمية الخاصة بكل بلد

*عدد الوافدين في مؤسسات الايواء السياحي

1 مؤشرات القطاع السياحي في تحسن مستمر

على المستوى الوطني

استئناف النشاط السياحي بشكل مهم وأداء سياحي استثنائي إلى متم شهر أكتوبر 2023

12,3
مليون سائح
بمراكز الحدود

+39 %
مقارنة مع نفس الفترة من 2022

21,8
مليون ليلة مبيت

+41 %
مقارنة مع نفس الفترة من 2022

48 %
نسبة الملء

+8 نقطة
مقارنة مع نفس الفترة من 2022

80,1
مليار درهم
مداخيل من العملة الصعبة*

+25 %
مقارنة مع نفس الفترة من 2022

المصدر: قطاع السياحة

* حتى متم شتنبر 2023

1 أداء مميز لقطاع الصناعة التقليدية

صادرات القطاع

سنة 2022

- حققت صادرات الصناعة التقليدية **أول مليار درهم** لها خلال سنة 2022، وهو إنجاز تاريخي لم يتم التوصل إليه من قبل.
- سجلت الصادرات نسبة تطور بلغت **12%** مقارنة مع سنة 2021، مما عزز المنحى التصاعدي الذي سلكته منذ انتهاء أزمة كوفيد 19.
- تضاعف رقم الصادرات خلال 2022 مقارنة مع سنة 2016.

سنة 2023

كما حافظت صادرات القطاع على انتعاشها خلال ال10 أشهر الأولى من سنة 2023، بنسبة تطور بلغت **8%** مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية لمواجهة آثار زلزال الحوز

3 الإنجازات

4 برنامج العمل لسنة 2024

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2024

2 تدابير أساسية لمواجهة آثارزلزال الحوز- المخطط الاستعجالي

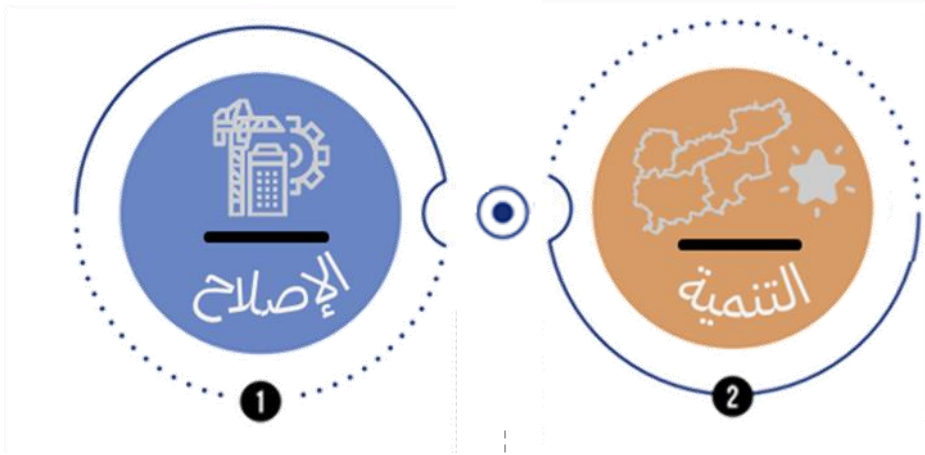

تعزيز التنمية السوسيو-اقتصادية للمناطق المتضررة

قطاع السياحة:
152 مشروع مرتقب

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:
100 مشروع مرتقب

خلق 2.253 منصب شغل

إصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

قطاع السياحة: **القيام بالخبرة التقنية ل667 مؤسسة**

قطاع الصناعة التقليدية: **إحصاء 3.549 ورشة**

قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: **325 تعاونية مستهدفة**

2 تدابير أساسية لمواجهة آثار زلزال الحوز- المخطط الاستعجالي

1- إصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

قطاع السياحة

إتمام عملية الإحصاء والخبرة التقنية، وتم إطلاق المنصة الرقمية https://smit.gov.ma/nos-ami يوم 15 نونبر، لإستقبال طلبات الدعم المالي للمؤسسات. ويتم تحديد الدعم حسب حجم الأضرار الذي قد يصل إلى:

2 000 000 درهم

بالنسبة
للمؤسسات الجد متضررة

500 000 درهم

بالنسبة
المؤسسات ذات الأضرار الطفيفة

يتم صرف نصف مبلغ الدعم فور استلام ملفات الطلبات كاملة، وسيتم صرف النصف الآخر من الدعم بعد إنهاء الأعمال.

2 تدابير أساسية لمواجهة آثارزلزال الحوز- المخطط الاستعجالي

1- إصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

قطاع الصناعة التقليدية

- إتمام عملية الإحصاء لفائدة 3.549 ورشة. كما تم إجراء الخبرة ل 1.613 ورشة والعملية مستمرة.
- بالإضافة إلى إجراء الخبرة التقنية بخصوص 25 بنى تحتية أخرى متضررة تابعة للوزارة وشركائها (قرى ومجمعات الصناعة التقليدية، مراكز التكوين، فضاءات التسويق والعرض...) ، انطلاق أشغال إصلاح 4 بنى تحتية.

300 مليون درهم

2 تدابير أساسية لمواجهة آثارزلزال الحوز- المخطط الاستعجالي

1- إصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال

قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- إتمام عملية الإحصاء والخبرة التقنية لفائدة 150 تعاونية من أصل 325 وحدة مستهدفة والعملية مستمرة لتقييم الأضرار وتحديد وصرف الدعم.

325 وحدة

2 تدابير أساسية لمواجهة آثارزلزال الحوز- المخطط الاستعجالي

2- تعزيز التنمية السوسيو-اقتصادية للمناطق المتضررة

قطاع السياحة

152
مشروع مرتقب

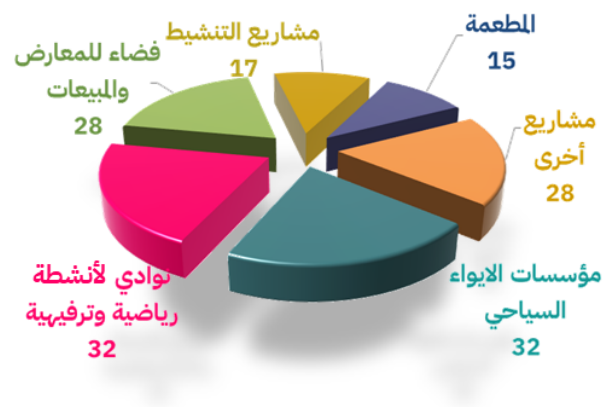

2 تدابير أساسية لمواجهة آثارزلزال الحوز- المخطط الاستعجالي

2- تعزيز التنمية السوسيو-اقتصادية للمناطق المتضررة

قطاع الصناعة التقليدية الاقتصاد والاجتماعي والتضامني

خلق 100 تعاونية جديدة

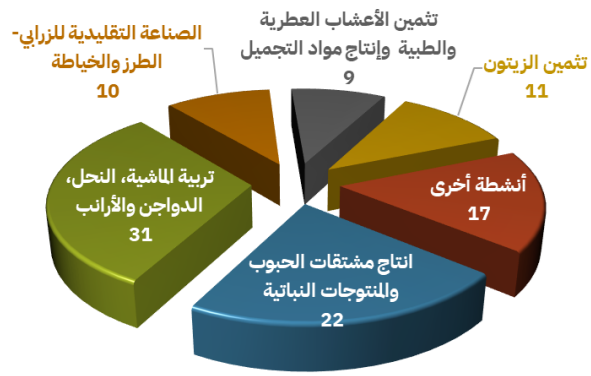

2 تدابير أساسية لمواجهة آثار زلزال الحوز

تنفيذا للتوجيهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل دعم الساكنة المتضررة من الزلزال، وبتنسيق مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة وكافة أعضائها تم:

1. مواصلة جهود المكتب الوطني المغربي للسياحة مع منظمي الرحلات السياحية وشركات الطيران الدولية لطمأنتهم وتشجيعهم على مواصلة برمجة وجهة المغرب .

3. مكافحة انتشار المعلومات الكاذبة المتعلقة ببلادنا من خلال اعتماد تواصل ملائم، يعكس الجهود الحقيقية المبذولة مع تسليط الضوء على الثقة التي تحظى بها وجهة المغرب لدى الشركاء الدوليين.

4. أطلق المكتب الوطني المغربي للسياحة ابتداء من يوم 23 شتنبر حملة تواصلية وطنية جديدة تحت شعار "**نتلاقاو فمراكش**"، وذلك لحث المواطنين المغاربة على السفر إلى مراكش ونواحيها بمناسبة قرب حلول العطل المدرسية.

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية لمواجهة آثار زلزال الحوز

3 الإنجازات

4 برنامج العمل لسنة 2024

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2024

3 الإنجازات

السياحة –بلورة وإطلاق خارطة الطريق الجديدة للقطاع ودورات جهوية

تهدف الى:

- 17,5 مليون سائح؛
- 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة؛
- 200 ألف فرصة شغل جديد مباشر وغير مباشر.

تعتزم:

إعتماد تصور جديد للعرض السياحي يتمحور حول تجربة الزبون عبر:

9 سلاسل موضوعاتية

- المحيط والأمواج
- الشاطئ والشمس
- الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق
- الصحراء والواحات
- سياحة المدن
- سياحة الأعمال والمؤتمرات
- المدارات الثقافية
- السياحة الداخلية (الشاطئ والطبيعة)

و

5 سلاسل أفقية

- فن الطبخ المغربي والمنتوجات المحلية
- المهرجانات والمواسم
- التنمية المستدامة
- الصناعة التقليدية والخبرات المحلية
- الإيواء البديل

تعتمد على حكامة جديدة:

- **لجنة وطنية بين وزارية** تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة؛
- **لجنتين وطنيتين**، الأولى مكلفة بالنقل الجوي، والثانية بالمنتوج "العرض-الطلب"؛
- **12لجنة لتتبع** المخططات الجهوية؛
- **هيئة مركزية للتنشيط**، **وهيئات تنشيط جهوية** على المستوى المحلي؛
- **مختبرات الدفع**.

3 الإنجازات

السياحة –مواصلة جهود تحديث الإدارة وتحسين تأطير النشاط السياحي

إجراءات تشريعية

- **الإصدار بالجريدة الرسمية لمجموعة من النصوص :**

- مرسوم رقم 2.22.867 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لمعايير البناء القياسية والوظيفية الخاصة بمؤسسات الإيواء السياحي وبإحداث اللجنة الوطنية لمعايير البناء الخاصة بمؤسسات الإيواء السياحي.
- مرسوم رقم 2.23.441 بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى.
- ظهير شريف رقم 1.22.78 بتنفيذ القانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.
- قرار مشترك لوزير الداخلية ووزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني رقم 3484.22 بتحديد كيفيات تسليم اعتمادات المرشدين السياحيين خلال الفترة الانتقالية.

تأطير النشاط السياحي(الإرشاد السياحي)

تنظيم **امتحان مهني لتسوية وضعية** أشخاص لا يتوفرون على شرط التكوين المنصوص عليه في القانون ولكن يتوفرون على كفاءات ميدانية، وتم إدماج **1299 مرشدا سياحيا جديدا** (840 مرشد المدن والمدارات السياحية و459 مرشد الفضاءات الطبيعية).

3 الإنجازات

السياحة - التكوين

تطوير منظومة التكوين الفندقي والسياحي

- **إنجاز و إتمام مشاريع عقد برنامج إنعاش قطاع السياحة 2020-2022، و انطلاق أشغال رو افع خارطة طريق القطاع السياحي 2023-2026، للنهوض بالرأسمال البشري:**
  - استكمال مشاريع توسعة المرافق وتجهيز **مَعْهَدَيْ طنجة وورزازات** بأحدث التقنيات؛
  - تطوير العرض التكويني للمؤسسات التابعة للقطاع عبر إطلاق **مجموعة من الشعب الجديدة**؛
  - تكوين، تدريب وتأطير الأطر البيداغوجية والإدارية؛
  - تحضير الترسانة القانونية **لمواكبة تطور العرض** والمنهجيات؛

- **إعداد مشروع إعادة تموقع مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة** للرفع من جاذبية وتنافسية الطبخ المغربي باعتباره أداة للتميز والاشعاع الدولي؛

- **انطلاق مشروع إعادة تموقع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة** لجعله مؤسسة مرجعية في التعليم العالي والتدبير الفندقي والسياحي على المستوى الوطني والدولي.

3 الإنجازات

السياحة – الاستثمار

تطوير المنتوج وتشجيع الاستثمار: البدء في تنزيل خارطة الطريق 2023 – 2026

- **إطلاق أوراش السلاسل السياحية لتحضير البرامج الخاصة بكل سلسلة سياحية**
  - توظيف خبراء لمواكبة أشغال مختبرات السلاسل السياحية (فرق عمل) :
  - ← وضع خارطة الطريق الجهوية مع رؤساء الجهات (برنامج عمل للثلاث سنوات المقبلة)؛
  - التنسيق مع الشركاء المعنيين لتحضير أشغال مختبرات السلاسل السياحية؛
  - إطلاق أعمال **10 مختبرات الدفع** في شهر شتنبر.

- **إنجاز التصورات المتعلقة بآليات تحفيز الاستثمار السياحي**
  - خلق **آلية للاحتضان لدعم 360 مقاولة** صغرى ومتوسطة في ثلاث مجالات : التكنولوجيا الرقمية، الأنشطة الترفيهية وفن الطبخ؛
  - خلق أداة وميكانزيم للتمويل البنكي على شكل **ديون ثانوية** « dettes subordonnées » لتمكين المؤسسات السياحية من ضخ تمويلات إضافية للتخفيف من الصعوبات المالية التي واجهتها خلال فترة الوباء؛
  - خلق **صناديق مالية** بشراكة بين صندوق محمد السادس للاستثمار والمستثمرين الخواص لإعطاء دفعة للاستثمار السياحي في مؤسسات الإيواء السياحي.

- **إنجاز تصور برنامج متعلق بتثمين القرى السياحية**
  - تحديد **16 قرية** سياحية أساسية للبرنامج؛
  - إطلاق طلبات العروض.

3 الإنجازات

السياحة – الاستثمار

... كما واصلت الوزارة جهودها لتشجيع الاستثمار السياحي وتطوير المنتوج عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية

برنامج تطوير المنتوج الثقافي

- إنجاز ازيد من **40 مدار سياحي** وتثمين ازيد من **300 موقع ثقافي**؛
- التوقيع على اتفاقية شراكة **لتثمين المدن الشمالية** : العرائش، القصر الكبير، وزان، شفشاون، أصيلة.

برنامج تطوير المنتوج الطبيعي

- أزيد من **80 مدار** سياحي و**40 موقع طبيعي في طور الانجاز** على مستوى الجهات الجنوبية، جهة بني ملال خنيفرة وجهة فاس مكناس؛
- التوقيع على اتفاقية لتطوير المدارات الموضوعاتية بجهة درعة تافيلالت؛
- التوقيع على اتفاقية شراكة لتطوير مدارات سياحية طبيعية بالمجال القروي بجهة طنجة تطوان الحسيمة.

برنامج تطوير القصبات والقصور

- مواصلة دعم برنامج تحويل القصور والقصبات إلى مؤسسات سياحية؛
- افتتاح مرتقب **لوحدتين فندقيتين في الأشهر المقبلة.**

برنامج تطوير المنتوج الشاطئي

- مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي لتثمين العرض الشاطئي بموقع نقطة أنشور، إمسوان وأغرود؛
- مواكبة إنهاء تطوير باقي مكونات محطة تغازوت .

3 الإنجازات

السياحة – الاستثمار

... كما واصلت الوزارة جهودها لتشجيع الاستثمار السياحي وتطوير المنتوج عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية

- اهتمام كبير يوليه المستثمرون المغاربة والأجانب للاستثمار في القطاع، نتج عنه افتتاح 100 فندق جديد خلال سنة 2022.
- عودة تدريجية لحجم الاستثمار إلى الأرقام المسجلة في السنوات الماضية:
  - ستبلغ متم 2023، **8 مليار درهم**
- إطلاق مسح إحصائي حول تقييم سوق الاستثمار السياحي بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط.
- المشاركة في المنتديات الكبرى المخصصة للاستثمار السياحي FHS à Dubai, IHIF à Berlin, IAAPA à Singapour ,... "المنتدى العالمي للاستثمار" في سمرقند بأوزبكستان على هامش الدورة 25 للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية.

إنجاز 8.000 سرير

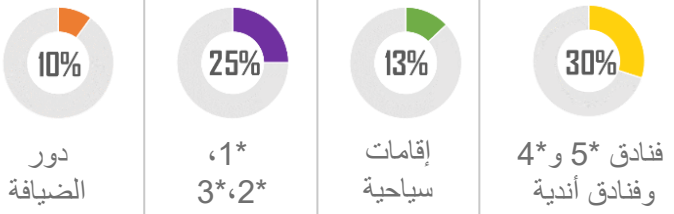

5.000
منصب شغل مباشر

3 الإنجازات

السياحة – الاستثمار

برنامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي

جهة طنجة تطوان الحسيمة

توقيع شراكة لتفعيل البرنامج

جهة سوس ماسة

مواكبة تنزيل البرنامج

جهة كلميم واد نون

تفعيل البرنامج

عبر خلق الشركة للتنمية الجهوية SDR :
-لتحويل وخلق 600 **مقاولة سياحية** صغرى ومتوسطة
-وخلق 2000 **منصب شغل** مباشر

مرحلة انتقاء المشاريع السياحية
(**انتقاء 129 مشروع سياحي**).

مواكبة خلق الشركة للتنمية الجهوية SDR :
- لتحويل وخلق 100 **مقاولة سياحية** صغرى ومتوسطة
- وخلق 400 **منصب شغل** مباشر.

بصدد بلورة **شراكات أخرى** مع جهات الدار البيضاء سطات ، فاس مكناس و الشرق.

تعبئة **500 مليون** درهم منذ 2022

تحويل وخلق **850 مقاولة** سياحية صغرى ومتوسطة على مدى 3 سنوات

خلق **3.000 منصب شغل** مباشر

3 الإنجازات

السياحة - الاستثمار - مقتطف من الإنجازات السياحية متم 2023/09

أهم المشاريع المنجزة

افتتاح "ماريوط" – الدار البيضاء
Groupe MARRIOTT à Casablanca

افتتاح "نوبو أوطيل"- مراكش
NOBU à Marrakech

أهم المشاريع المرتقبة

فندق فخم -برج محمد السادس
Hôtel de luxe- TOUR MOHAMMED VI - RABAT

قصر الجامعي - فاس
PALAIS JAMAÏ - FES

راديسون بلو– الدار البيضاء
RADISSON BLUE CASABLANCA

3 الإنجازات

السياحة -الترويج للوجهة

قامت الوزارة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة بتكثيف الجهود للترويج للوجهة

تطوير شراكات على مستوى النقل الجوي والتوزيع، حيث تم سنة 2023

- استعداداً لصيف 2023، تم التوقيع مع شركات النقل الجوي والأسفار على خلق **32 خطا جويا جديدًا** بسعة إجمالية تبلغ 244.687 مسافرًا، في كل من أكادير ، الصويرة ، فاس ، مراكش ، ورززات ، الرباط وطنجة.
- القيام بحملات ترويجية مشتركة مع شركات الطيران المتعاقد معها.
- مواصلة تنفيذ مضامين الشراكات المتعاقد عليها في 2022.

القيام بحملات ترويجية واسعة

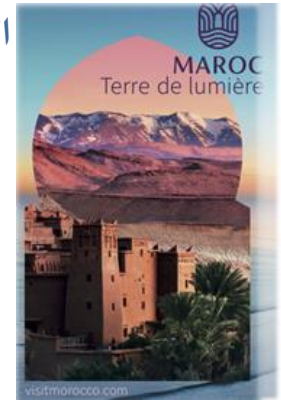

- إطلاق حملتين ترويجيتين للعلامة **"المغرب: أرض الأنوار"** في أكثر من 20 سوق دولي.
- القيام بجولتين من **"Light Tour"** ، الأولى في باريس ولندن ونيويورك للقاء منظمي الأسفار وصحفيين وقادة رأي دوليين والثانية في لشبونة ومدريد وساو باولو.
- إطلاق حملتين ترويجيتين **"نتلاقلو في بلادنا"** بالإضافة الى حملة خاصة صاحبت الأداء الاستثنائي للمنتخب المغربي لكرة القدم في كأس العالم.

مواصلة البرامج الاعتيادية....

- متابعة الحملات الترويجية الرقمية والتواصل مع أهم الفاعلين في القطاع السياحي؛
- مواصلة وتعزيز الشراكات الجهوية عبر توقيع ما مجموعه **59 اتفاقية شراكة مع 18 من الشركاء** من المجالس الجهوية والإقليمية للسياحة ؛
- مشاركة المكتب الوطني المغربي للسياحة في عدة معارض حول العالم.

3 الإنجازات

السياحة -الترويج للوجهة

مجهودات توجت في عدة مناسبات وخطة عمل جديدة

تتويج مجهودات الترويج

- المشاركة في سوق السفر العالمي لسنة 2023 بلندن بصفة "الشريك الأول" لهذه الدورة.
- تتويج الحملة الترويجية "المغرب أرض الأنوار " من طرف مجموعة TourMaG "**كأحسن حملة دولية ترويجية لسنة 2022** " في يناير 2023، وجائزة "Travel d'Or" **لأحسن حملة ترويجية لسنة 2023** ، في أبريل 2023.
- تتويج المغرب كـ"**أفضل وجهة سياحية مستدامة صاعدة**" برسم موسم 2022-2023، من طرف مجلة الأسفار "viajar magazine" في يناير 2023.
- جائزة "**أفضل رواق**" (Best Stand Design) في المعرض العالمي لأسواق الأسفار بلندن في نونبر 2022.

إطلاق خطة عمل جديدة

- إطلاق خطة عمل للمكتب المغربي الوطني للسياحة للفترة 2023–2026 تحت شعار "**Light in Action**"، تستند على أربع دعامات أساسية: "النقل الجوي" و"الرقمنة" و"التوزيع" و"التسويق".

3 الإنجازات

الصناعة التقليدية- هيكلة القطاع ومواكبة الفاعلين

السجل الوطني للصناعة التقليدية

- مواصلة عملية التسجيل **بالسجل الوطني للصناعة التقليدية** : rna.gov.ma صفر وثيقة - 100% رقمي - نظام تكيفي؛
- أكثر من **380.000 مسجل**؛
- تحسين وتطوير أداء المنصة الإلكترونية للسجل ومواكبة الصناع في عملية التسجيل.

الانخراط الفعال في ورش التغطية الصحية

- برامج تحسيسية ومواكباتية لانخراط الصناع بنظام التأمين الإجباري عن المرض؛
- تحديد أكثر من 739.000 حرفي ؛
- أكثر من 632.000 مسجل بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومن بينها أكثر من 530.000 منخرط من فئة الصناع غير الأجراء وغير الخاضعين لأي نظام ضريبي (المقاول الذاتي- المحاسبة- المساهمة المهنية الموحدة) إلى غاية أكتوبر 2023.

إجراءات تشريعية وتنظيمية : مواصلة تطبيق مقتضيات القانون رقم 50.17

- إطلاق مسطرة إعداد **البطاقة المهنية للصانع** من الجيل الجديد؛
- وضع التصور لإحداث الهيئات الحرفية للصناعة التقليدية (الشروع في تجربة نموذجية)؛
- الشروع في مراجعة القانون 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية.

3 الإنجازات

الصناعة التقليدية- هيكلة القطاع ومواكبة الفاعلين

مواصلة تكوين وتأهيل الموارد البشرية

- مواصلة إحداث **7 مؤسسات جديدة وتأهيل 3 مؤسسات متواجدة**،
- إحداث **5 أقطاب للصناعة التقليدية** بمدن المهن والكفاءات.
- **16.774 مسجل** عبر نمطي التكوين النظامي والتدرج المهني برسم 2023 ؛
- 13.380شخص/يوم/تكوين **لفائدة 4460** من الصناع التقليديين؛
- **تكوين 1 193** صانع تقليدي في مجال التربية المالية وروح المقاولة؛
- تنظيم النسخة الأولى للبرنامج المتعلق بضمان انتقال المهارات المرتبطة **بالحرف المهددة بالانقراض**، وانتقاء صناع "معلمين كبار" تمنح لهم صفة «كنوز حرفية مغربية» بشراكة مع منظمة اليونيسكو.

ومواصلة مواكبة الفاعلين

- تم خلال 9 أشهر من سنة 2023 ، **تشغيل 10 بنيات تحتية والانتهاء من أشغال 8 بنيات أخرى**.
- مواصلة تنفيذ الورش المتعلق **بفرعي الزربية والفخار**؛
- عقد اتفاقية شراكة بخصوص إحداث **وحدة للغزل بخنيفرة**؛
- عقد اتفاقية شراكة تهم إحداث **وحدة للدباغة ببوقنادل** بسلا؛
- تجهيز **دار الصانعة بزايدة** بالرشيدية؛
- عقد اتفاقية شراكة **لاحداث دار الصانعة بآنزي** بتزنيت؛
- إعداد والمصادقة على **10 مواصفات تهم فرع الجلد**.

3 الإنجازات

الصناعة التقليدية- البنيات التحتية

يتوفر القطاع حاليا، على أكثر من 140بنية تحتية و 43 بنية في طور الإنجاز ومجموعة أخرى في طور البرمجة.
بالإضافة إلى حوالي 90 مشروعا مندرجا في إطار برامج تأهيل وتثمين المدن العتيقة.

43 بنية في طور الإنجاز

أكثر من 140بنية تحتية منجزة

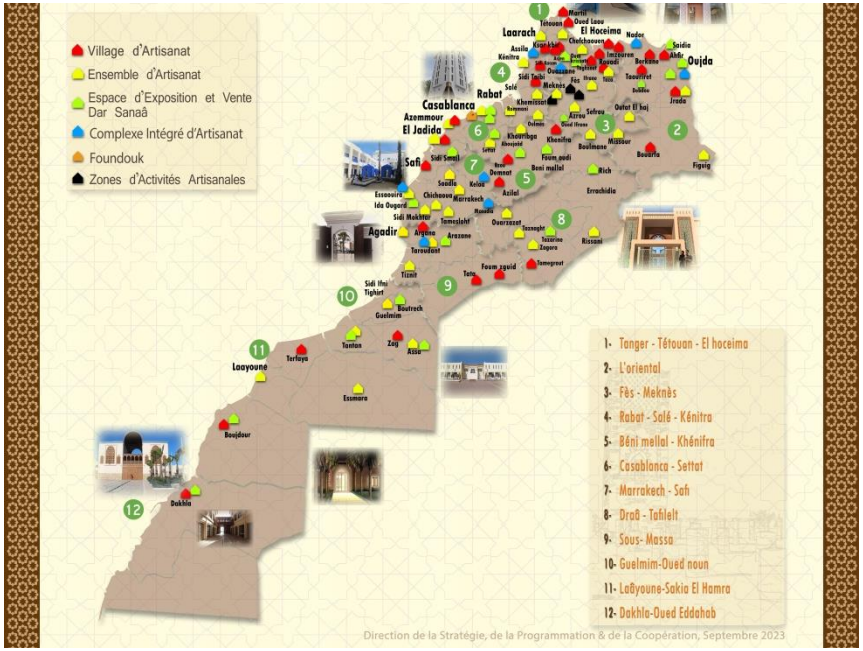

3 الإنجازات

الصناعة التقليدية- تعزيز الشراكات

تطوير وتعزيز دور غرف الصناعة التقليدية

- توقيع **12 اتفاقية شراكة مع غرف الصناعة التقليدية** لدعم تنظيم معارض وتظاهرات الصناعة التقليدية بمبلغ 11,5 مليون درهم؛
- توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة والجامعة حول البطاقة المهنية للصانع وكذا مراجعة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية؛
- توقيع اتفاقية مع الجامعة للقيام بعمليات نموذجية لإحداث الهيئات الحرفية لبعض الجهات؛
- مواصلة **الدعم المعتاد** لغرف الصناعة التقليدية وجامعتها بمبلغ **28,98 مليون درهم.**

الشراكة مع الجمعيات التنموية والجامعات

- عقد عدة اتفاقيات مع:
  - كلية العلوم بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة بخصوص البحث والتنمية بالقطاع؛
  - جمعية تيميزار للفضة بتيزنيت لتنظيم معرض للمنتوجات الفضية؛
  - فيديرالية مقاولات الصناعة التقليدية لدعم وتأطير النسيج المقاولاتي للقطاع؛
  - الجمعية المهنية لمؤسسات الأداء حول مواكبة عمليات التسجيل بالسجل الوطني للصناعة التقليدية وتمويل الصناع وتسهيل العمليات البنكية للصناع.

تطوير الشراكات مع مختلف الفاعلين

- إبرام عدة **شراكات إستراتيجية مهمة مع الفاعلين في القطاع** في إطار الاسبوع الوطني للصناعة التقليدية لتنزيل برامج الدعم والمواكبة التي تسهر عليها الوزارة

3 الإنجازات

الصناعة التقليدية- تكثيف الجهود لترويج أمثل لمنتوجات الصناعة التقليدية

القيام بحملات ترويجية واسعة عبر مؤسسة دار الصانع

إطلاق المنظومة الجديدة لليقظة الاستراتيجية

- إنجاز عدة تقارير تخص بعض الاسواق والمنتوجات المهمة:السوق الأمريكية والإسبانية، منتجات الفخار والزربية...

مواصلة جهود التعريف بالمنتوج المحلي في المعارض الدولية...

- المشاركة في عدة تظاهرات دولية : معرض DEL MOBILE بإيطاليا ؛معرض ICFF بالولايات المتحدة الامريكية؛ معرض MANO SOBRE MANO بإسبانيا؛ معرض New York Now بالولايات المتحدة الامريكية؛ معرض Maison & Objet بباريس وكذا معارض بالمملكة العربية السعودية وألمانيا .
- مواصلة دعم بعض التظاهرات الوطنية المهمة لترويج الصناعة التقليدية؛
- إنجاز عمليات تسويقية بشراكة مع علامات تجارية عالمية : GALERIES LAFAYETTE وCORTE INGLES ؛
- في طور الإعداد للدورة الثامنة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ابتداء من 28 فبراير 2024.

3 الإنجازات

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

قامت الوزارة بمجموعة من المبادرات المبتكرة لدعم القطاع التعاوني بشكل خاص

تأسيس التعاونيات

- تأطير مجموعة من الدورات واللقاءات التحسيسية؛ **494 لقاءا تحسيسيا و 85 لقاءا دراسيا لفائدة 9222 مستفيد**؛
- بلغ عدد شواهد المصادقة على التسمية للتعاونيات التي سلمها مكتب تنمية التعاون **13466** خلال سنة 2022.

التكوين ودعم القدرات

- توفير التكوين للتعاونيات، بتنسيق مع الشركاء في مواضيع مختلفة؛
- التكوين عن بعد: أزيد من **5992 تعاونية** مستفيدة،
- التكوين الحضوري: أزيد من **6046 متعاون يمثلون 1866 تعاونية** - **454** دورة تكوينية.

مواكبة التعاونيات

- مواصلة تنفيذ **برنامج " مرافقة"** :
  - إنجاز المواكبة الفردية ل **970 تعاونية** حديثة التأسيس
  - إجراء التشخيص الاستراتيجي ل **243 تعاونية**
- إنجاز النسخة الثالثة من **برنامج مؤازرة**، التي أسفرت على **انتقاء وتمويل 116 مشروعا** بمبلغ 5,70 مليون درهم، وإطلاق النسخة الرابعة من هذا البرنامج؛
- النسخة الثالثة من **الجائزة الوطنية "لالة المتعاونة"** استفادت منها **29 تعاونية**؛
- النسخة الثانية من **الجائزة الوطنية "الجيل المتضامن"** استفادت منها **39 تعاونية**.

3 الإنجازات

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: عقد وتتبع الشراكات

الشراكات مع مجالس الجهات

- انطلاق أشغال البناء **بمركب بنسودة** متعدد التخصصات بمدينة فاس؛
- تنظيم **المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني** بكل من مدينة فاس، وجدة وخنيفرة بمشاركة ما مجموعه 590 عارض؛
- مواصلة تنظيم **الأسواق المتنقلة** للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- بالإضافة الى عدة شراكات مع:
  - مجلس جهة الشرق: توقيع اتفاقية شراكة لتمويل تسيير وتدبير المرصد الجهوي ودار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني2022-2025؛
  - مجلس جهة طنجة -تطوان –الحسيمة: تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة لتمويل حاملي مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
  - مجلس جهة بني ملال-خنيفرة: تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة لإحداث منصة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتثمين وتسويق المنتوجات المحلية بأزيلال.

الشراكات مع الجمعيات والجامعات والفاعلين الدوليين

- **كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق بالدار البيضاء:**

  تتبع إنجاز وتقييم المشاريع المتعلقة بمرصد وحاضنة المشاريع في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- **مع كندا** : إحداث **72 جمعية قروية** للادخار والتمويل، لفائدة **1300 منخرط**، ومواكبة 40 تعاونية نسوية، تضم **1400 امرأة**.
- **مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID):**

  - تنظيم المنتدى المغربي -الإسباني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالناظور في فبراير 2023.

  - إعطاء انطلاقة البرنامج الثاني، موضوع الاتفاقية المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، من خلال ريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهات الدار البيضاء -سطات وسوس-ماسة والشرق وطنجة- تطوان - الحسيمة.
- **مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)** :إعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون الإطار وهندسة مراسيمه ونصوصه التطبيقية.

3 الإنجازات (إلى حدود 20 نونبر 2023)

أكثر من

10.000

تلقوا التمويل

وبفضل التحسينات اللي درنا على نسخة 2023 ديال برنامج فرصة غادي نمولوا 1.200 مشروع إضافي.

برنامج فرصة : دعم ريادة الأعمال

وضع أكثر من 134.000 طلب

أكثر من 32.000 التحقوا بالتدريب على التعلم الإلكتروني

أكثر من 27.000 في الحضانة (نماذج 2S/4S/6S /10S)

أكثر من 11.200 وقعوا عقود التمويل

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية لمواجهة آثار زلزال الحوز

3 الإنجازات

4 برنامج العمل لسنة 2024

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2024

4 برنامج العمل خلال سنة 2024

السياحة – أهم إجراءات برنامج العمل

1 مواصلة تنزيل ورقة الطريق الجديدة للسياحة من خلال وضع آليات تنفيذ تتمحور حول رافعة تنافسية محددة

- مخطط لتحفيز النقل الجوي
- استراتيجية الترويج متعددة القنوات
- تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات
- تكوين وتقوية الرأسمال البشري
- تأهيل وتعزيز العرض الفندقي
- تعزيز مرصد السياحة

وتنفيد البرامج التي تم إطلاقها بناء على اتفاقيات تم عقدها مع:

- **"مغرب المقاولات"**: تتعلق بإطلاق برنامج الدعم لصالح المقاولات السياحية
- **" الكونفدرالية الوطنية للسياحة"**: تتعلق بإطلاق برنامج التحقق من مكتسبات الخبرة في قطاع السياحة
- **"مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل"**: تتعلق بإطلاق برامج في مجال التكوين

الترويج والتسويق: المرور الى السرعة القصوى

2

- توسيع أثر الحملة الترويجية "المغرب، أرض الأنوار"، وتنويع العمل وخلق شراكات، وتثمين مختلف الوجهات والسلاسل بالأسواق المحلية والأجنبية.
- يخطط المكتب الوطني المغربي للسياحة لإنشاء **10 مكاتب جديدة في الخارج**.
- إطلاق النسخة الجديدة لبوابة www.visitmorocco.comوتعزيز شق شبكات التواصل الاجتماعي؛
- **مضاعفة حجم الرحلات المبرمجة**، إلى جانب السعي إلى تكثيف التسويق واستقطاب شركاء تجاريين جدد؛
- العمل على مضاعفة الرحلات المباشرة انطلاقا من الأحواض المصدِرة ذات المؤهلات القوية.

3 مواصلة أشغال مشروع إعادة تموقع مؤسسات التكوين خاصة المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة

4 برنامج العمل خلال سنة 2024

السياحة – أهم إجراءات برنامج العمل

إجراءات مواكبة الفاعلين

4

- التسريع بتحديث الإطار التشريعي الخاص بتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي وفقا للقانون 80.14 ومشاريع القرارات ذات الصلة؛
- مواصلة تنزيل عقود التطوير (contrats-progrès) الموقعة مع مختلف تمثيليات المهن السياحية؛
- تأهيل المصالح الخارجية، للتنزيل الفعال لورش اللاتمركز الإداري.

تطوير المنتوج و تشجيع الاستثمار

5

- تسريع تطوير مكونات البرامج المتعاقد عليها
- مواصلة تقديم الدعم التقني والمالي لتطوير المنتوج
- تفعيل آليات الاحتضان والدعم المالي في إطار خارطة الطريق الجديدة
- ترويج المشاريع السياحية القاطرة لخارطة الطريق

استئناف الدراسات المتعلقة بالقطاع بعد انقطاع دام لثلاث سنوات

6

- لتتبع الطلب والعوامل المؤثرة على مدى رضا السياح خاصة وأن أزمة كورونا أدت الى تغيرات مهمة في عادات السفر.
- وإنجاز دراسات لتوجيه الاستثمار العام والخاص.

مشروع إعادة تموقع المكتب الوطني المغربي للسياحة

7

- تحويل المكتب الوطني المغربي للسياحة إلى "الوكالة المغربية للسياحة" وذلك بهدف إنشاء وكالة تخدم استراتيجية الدولة في مجال الترويج السياحي؛
- تزويد الوكالة بالوسائل التي تسمح لها بتنفيذ مهامها بكل فعالية وتعزيز تنافسية الوجهة المغربية عالميا.

مشروع إعادة تموقع مرصد السياحة (Observatoire du Tourisme)

8

- تجديد وتطوير آليات عمل المرصد؛
- توسيع نطاق تدخل المرصد للحصول على عناصر اتخاذ القرار واليقظة على الصعيد العالمي.

4 برنامج العمل خلال سنة 2024

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – أهم إجراءات برنامج العمل

تسريع تنفيذ التدابير الخاصة بهيكلة القطاعين

1
- التسريع من وثيرة تنزيل مقتضيات القانون رقم 50.17 ؛
- إعادة صياغة وملائمة المرسوم 2.97.316 المعتمد في مدونة الانتخابات مع المرسوم رقم 2.21.991 بتحديد قائمة أنشطة الصناعة التقليدية.

2
إصدار القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ونصوصه التطبيقية.

3
مراكز التميز لفرعي الزربية والفخار، والعمل على تعميمها على فروع أخرى .

4
مواصلة تنزيل برنامج تطوير الصادرات.

5
مواصلة تنزيل برنامج تجميع وتكتل المنتجين والمسوقين في القطاع.

6
- تسريع تنفيذ التدابير الخاصة بهيكلة القطاع
- عقد اتفاقيات مع منصات إلكترونية عالمية أهمها : ETSY و AMAZON HANDMADE.
- ترويج منتوجات الصناعة التقليدية بكل من فرنسا، إسبانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية، البرتغال، إيطاليا، ألمانيا، اليابان ...

7
مواصلة تنفيذ المنظور الجديد للشراكات مع غرف الصناعة التقليدية وتطوير دورها وتحسين أدائها

4 برنامج العمل خلال سنة 2024

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – أهم إجراءات برنامج العمل

الإسراع ومواصلة البرامج الأخرى

1
- برنامج تأهيل البنيات التحتية الحرفية للصناعة التقليدية.
- مشاريع البنيات التحتية، خاصة المندرجة في إطار برامج تثمين وإعادة تأهيل المدن العتيقة،
- برامج دعم الصناع والفروع (المعدات والآليات، المواد الأولية، التحسيس، ...)؛
- برامج الجودة (المواصفات والعلامات وعمليات التصديق، البحث والتنمية).
- تشجيع التجديد والابتكار من خلال مواصلة تنظيم الجائزة الوطنية لأمهر الصناع تنفيذا لمقتضيات المرسوم رقم 2.09.192 .

2
- مواصلة إحداث 7 أقطاب الصناعة التقليدية بمدن المهن والكفاءات؛
- مواصلة إحداث وتوسيع مؤسسات التكوين المهني من أجل الرفع من الطاقة الاستيعابية ؛
- تسجيل 19.170 شابا وشابة في إطار التكوين الأولي؛
- تنظيم 15.000 (شخص/يوم/تكوين) لفائدة الصناع التقليديين.
- مواصلة برنامج المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض.

3
- دعم المشاريع التنموية للتعاونيات والجمعيات عبر مختلف البرامج:
  النسخة الخامسة من برنامج مؤازرة ومواكبة إنجاز برنامج تحفيز نسوة،.....؛
- تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار الاتفاقيات الموقعة أو في طور التوقيع مع مختلف الفاعلين؛
- تطوير برامج "للا المتعاونة" "الجيل الجديد"....

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاعات التابعة للوزارة

2 تدابير أساسية لمواجهة آثار زلزال الحوز

3 الإنجازات

4 برنامج العمل لسنة 2024

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2024

5 الميزانية المرتقبة لسنة 2024

توزيع الميزانية الإجمالية للوزارة حسب القطاعات (بالدرهم) (*)

السياحة	877 265 000
الصناعة التقليدية والإقتصاد الاجتماعي	431 441 000

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم) (*)

	%		
التسيير (العتاد و مصاريف مختلفة)	10	86 623 000	877 265 000
الإستثمارات	90	790 642 000	

ميزانية قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي و التضامني (بالدرهم) (*)

	%		
التسيير (العتاد و مصاريف مختلفة)	42	179 401 000	431 441 000
الاستثمارات	58	252 040 000	

5 توزيع ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم) (*)

	التسيير والاستثمار 2023	التسيير والاستثمار 2024	24/23
الإدارة المركزية	164 577 962	184 375 962	12%
مؤسسات التكوين	17 429 038	21 189 038	22%
إعانة المكتب الوطني المغربي للسياحة	300 000 000	300 000 000	0%
إعانة الشركة المغربية للهندسة السياحية	209 700 000	371 700 000	77%
المجموع	**691 707 000**	**877 265 000**	**27%**

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

5 توزيع ميزانية قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

	التسيير و الإستثمار 2023	التسيير و الإستثمار 2024	24/23
الإدارة المركزية	271 256 000	316 502 000	17%
إعانة مكتب تنمية التعاون	36 000 000	42 000 000	17%
إعانة دار الصانع	40 000 000	40 000 000	0%
إعانة لفائدة غرف الصناعة التقليدية و جامعتها	28 980 000	30 429 000	5%
إعانة لفائدة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (مؤسسات التكوين المهني)	2 510 000	2 510 000	0%
المجموع	**378 746 000**	**431 441 000**	**14%**

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

شكرا على حسن انتباهكم

الأجوبة التكميلية
للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ROYAUME DU MAROC

Ministère du Tourisme, de l'Artisanat
et de l'Economie Sociale et Solid

المملكة المغربية

وزارة السياحة والصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

جواب وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مداخلات السيدات والسادة المستشارين خلال مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2024

- لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين –

- 27 نونبر 2023 -

أولا: قطاع السياحة

السياحة الداخلية

تولي هذه الوزارة اهتماما كبيرا للسياحة الداخلية باعتبارها رافعة لإنعاش القطاع السياحي، ولها دور كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، كما تساهم في تشغيل اليد العاملة وإنعاش قطاعات أخرى مرتبطة بها.

وتمثل السياحة الداخلية 35 % من ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة على الصعيد الوطني، وبذلك فإن السائح الوطني يحتل المرتبة الأولى قبل السياح الأجانب كما هو الشأن في البلدان المتقدمة في المجال السياحي مثل اسبانيا وفرنسا.

وتعرف السياحة الداخلية نموا مطردا، فخلال العشرة أشهر الأولى من هذه السنة، تم تسجيل 4 7, مليون ليلة مبيت، أي بزيادة 9 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

كما تعتبر السياحة الداخلية من أولويات و ركائز خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2026-2023، حيث تعتمد هذه الخارطة تصورا جديدا للعرض السياحي يتمحور حول تجربة الزبون، ويرتكز على سلاسل موضوعاتية و سلاسل أفقية تهم بشكل خاص السياحة الداخلية، مما سيساهم في ملاءمة العرض السياحي مع الطلب المحلي.

كما ستستفيد السياحة الداخلية من المشاريع القاطرة مثل DINO Park، البارك الطبيعي لإفران وتوبقال، و parc d'attraction وغيرها.

وبتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة، أعدت الوزارة دراسة مكنت من تحديد الأنشطة التي تحظى باهتمام المغاربة، مثل الأنشطة الشاطئية وزيارة المدن العتيقة والمواقع الطبيعية والتراث التاريخي والمعماري والأنشطة الرياضية، بما فيها الرياضات المائية.

وتبعا لهذه الدراسة الميدانية، تقوم الوزارة في إطار برامجها لملاءمة العرض مع الطلب بعدة تدخلات من خلال:

- تشجيع الاستثمار في المنتوج السياحي الأكثر طلبا من طرف السياح المغاربة؛
- إحداث منتجعات سياحية ملائمة من حيث المنتوج والأسعار تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للسائح المغربي؛

- تحسين جاذبية المنتوج السياحي لفائدة السياح المغاربة، عبر تثمين المدن العتيقة وإحداث مدارات سياحية والتنشيط الثقافي وتعزيز الأنشطة الطبيعية والرياضية.

كما تعمل هذه الوزارة بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية على إحداث شيكات سياحية ستخفف من ثقل مصاريف السفر على السائح المغربي، ومع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة من أجل إعادة النظر في برمجة العطل المدرسية، وكذا مع الجماعات المحلية من أجل تحسين جاذبية المنتوج السياحي لفائدة السياح المغاربة.

أما فيما يخص الترويج للسياحة الداخلية، تم إطلاق بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة حملتين ترويجيتين الأولى **"نتلاقو في بلادنا"** والثانية **"نتلاقو في مراكش"** لتشجيع المغاربة على اكتشاف المؤهلات والثروات السياحية التي تزخر بها بلادهم.
كما تم إعداد، بشراكة مع المجالس الجهوية والإقليمية للسياحة، فيديوهات ترويجية تبرز المؤهلات السياحية لبلادنا، يمكن للسياح المغاربة مشاهدتها على شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

السياحة الجبلية

أصبح الطلب كبيرا على السياحة الجبلية، سواء من طرف السياح المغاربة أو الأجانب، وتتوفر بلادنا على مؤهلات كبيرة في هذا المجال على صعيد مختلف جهات المملكة.

وتعتمد خارطة الطريق للسياحة، التي جعلت هدفا لها تحقيق 17,5 مليون سائح في أفق 2026، على تسع سلاسل موضوعاتية وخمس سلاسل أفقية. والسياحة الجبلية تلعب فيها دورا مهما، سواء في السياحة الداخلية أو السياحة الموجهة للأجانب.

وتختص إحدى مختبرات الدفع، بالسلسلة التي تهم السياحة الجبلية.

كما تم وضع برنامج لتطوير المنتوج السياحي الطبيعي بالمناطق الجبلية، وذلك بتنسيق مع المكونات المحلية سيمكن من:

- خلق أنشطة ترفيهية؛
- خلق مكونات للإرشاد السياحي؛
- خلق منتجعات سياحية على مستوى السدود والبحيرات؛
- خلق منتجعات سياحية ترفيهية في المناطق الجبلية.

ولتفعيل هذا البرنامج، تم عقد عدة شراكات مع الجهات، وذلك لتمويل هذه المشاريع، وتم الشروع في تنزيل هذا البرنامج في بعض الوجهات من بينها:

- جهة بني ملال – خنيفرة بغلاف مالي يبلغ 172 مليون درهم؛
- جهة مراكش- آسفي بغلاف مالي يبلغ 105 مليون درهم؛
- جهة درعة - تافيلالت بغلاف مالي يبلغ 1,4 مليار درهم.

هذا، وقد تم إنجاز عدة مشاريع خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير السياحة الجبلية، منها:

بجهة بني ملال- خنيفرة:

- إعادة التأهيل والتثمين السياحي لمنتزه عين أسردون؛
- تأهيل منتزه تغبالوت بقصبة تادلة؛
- تأهيل منتزه موقع تامدة بزاوية الشيخ؛
- إعادة تأهيل 20 مؤسسة سياحية جبلية من بين 40 مبرمجة بأزيلال؛
- خلق مركز الاستقبال والتوجيه بأزيلال والذي تدبره جمعية جيوبارك مكون.

بجهة درعة- تافيلالت:

- خلق مركز استقبال بزاكورة والذي يدبره المجلس الإقليمي للسياحة.

بجهة فاس- مكناس:

- خلق مركز الإرشاد السياحي دار الحمراء بصفرو.

ولتحفيز الاستثمار بالمناطق الجبلية، تم تخصيص دعم يصل إلى 30 % بالنسبة لمشاريع التنشيط السياحي، وكذلك الدعم التقني الذي يمكن أن يصل إلى 90 % من تكاليف الدراسات والاستشارات والمساعدة التقنية والتكوين.

التشوير السياحي بالمناطق الجبلية

بالنسبة لتشوير المسارات الجبلية، قامت هذه الوزارة عبر الشركة المغربية للسياحة بوضع تصور شمولي يروم الرفع من توضيح رؤية المناطق السياحية، عبر إقحام التشوير الموضوعاتي في اتفاقيات الشراكة مع الجهات على مستوى المدن العتيقة والمناطق القروية، خاصة على مستوى جهة بني ملال - خنيفرة، والأقاليم الجنوبية، وجهة فاس - مكناس. وسيتم تعميم هذه المنهجية التشاركية على مختلف الجهات لاحقا.

تتجلى التدابير المتخذة لإنعاش الاستثمار السياحي فيما يلي:

1) إعادة تموقع الشركة المغربية للهندسة السياحية، قصد تمكينها من إعطاء دفعة قوية لإنعاش والرفع من وتيرة تطوير الاستثمار السياحي؛
2) إعطاء الأولوية للوجهات ذات القيمة المضافة العالية، والتركيز على البرامج الاستثمارية التي سيكون لها تأثير على المدى القصير، والتي تلبي طلب السوق السياحي على المستوى الوطني والدولي؛
3) وضع تحفيزات تمكن من تسريع جلب المستثمرين من بينها:
   - دعم الاستثمار من خلال الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام (الشركة المغربية للهندسة السياحية) والخاص.
   - توفير منح تحفيزية من أجل خلق مقاولات صغيرة ومتوسطة في المجال السياحي، لاسيما في مجالات الترفيه، وقد تم تنزيل هذا البرنامج بجهة سوس- ماسة كوجهة أولى، وسيتم تعميمه على جميع الجهات.
4) دعم الاستثمار من أجل جذب رؤوس الأموال الخاصة إلى قطاع السياحة، وتمكين هذا الأخير من مواصلة دوره كمحرك للتنمية. وفي هذا الصدد، فإن الصندوق القطاعي المخصص للسياحة، والمنبثق عن صندوق محمد السادس، ينبغي أن يلعب هذا الدور التمويلي من أجل مواكبة الوجهات السياحية والفاعلين السياحيين، وتشجيع خلق مشاريع استثمارية مبتكرة في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
5) توفير المواكبة والدعم التقني للمستثمرين من خلال:
   - تحسين خدمة الإرشاد والتوجيه عبر وضع منصة رقمية مخصصة لدعم المستثمرين؛
   - خلق قناة تواصل بين ممثلي الاستثمار السياحي والفاعلين المحليين والسلطات المحلية؛
   - تدبير أدوات تحفيز الاستثمار السياحي.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الميثاق الجديد للاستثمار سيمكن من إرساء إطار مثالي للاستثمار بالمغرب بهدف تعزيز أسس إنعاش اقتصادي مستدام وشمولي.

تزخر كل جهات المملكة بتراث ثقافي غني ومتنوع، وكذا بمؤهلات طبيعية وافرة يمكن تثمينها من أجل تعزيز العرض السياحي والرفع من جاذبيته.

ولضمان العدالة المجالية بين مختلف الجهات وجعل السياحة محركا للتنمية الجهوية، قامت هذه الوزارة عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية، بتشخيص الموارد السياحية لمجموع الجهات بغرض تحديد آفاق تثمينها مما مكن من بلورة، مع الفاعلين المحليين، برامج عمل تخص أنواع السياحة المرتبطة بالتموضع السياحي لكل جهة، خاصة السياحة القروية والطبيعية بالإضافة إلى السياحة الثقافية والشاطئية.

وتشمل هذه البرامج مجموعة من المشاريع تهم تثمين المواقع السياحية، وإحداث مسارات سياحية موضوعاتية (التشوير السياحي)، وتطوير وحدات إيوائية وتنشيطية.

كما تم إطلاق وتتبع مشاريع مهيكلة بمختلف الجهات، كل حسب خصوصياتها وكذا تموقعها في خريطة المنتوج السياحي الوطني، وتم إعمال مبدأ التمييز التفضيلي والإيجابي لفائدة بعض المجالات، التي تعرف خصاصا كبيرا وضعف التجهيزات السياحية خاصة بالعالم القروي والمدن العتيقة، وكذا المراكز شبه الحضرية الصاعدة، والتي لم تحظ في السابق بالدعم العمومي لتنمية منتوجها السياحي، والتي تم التركيز عليها في برنامجي قريتي ومدينتي.

- فيما يخص المنتوج الثقافي: تم إحداث مدارات ومسالك سياحية ثقافية موضوعاتية تمكن من تثمين الموروث الثقافي، والربط بين المنتوجات السياحية لخلق تجربة سياحية ثقافية حقيقية ومميزة للزوار والسياح، كما تم إبرام اتفاقيات لتطوير منتوج ثقافي موضوعاتي ومتميز بعشر مدن عتيقة: مراكش، الصويرة، فاس، مكناس، الرباط، سلا، تطوان، طنجة، وجدة و ورزازات.

كما تمت برمجة مشروع تثمين القصور والقصبات بإقليم زاكورة، وتحويلها إلى منتوج إيواء سياحي أصيل متميز وفاخر.

- أما بالنسبة للمنتوج الطبيعي، فقد قامت الوزارة بدراسة هندسية لخلق منتوج ملائم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة، ويرتكز على تثمين المواقع والموارد الطبيعية المحلية في إطار مدارات سياحية مندمجة وموضوعاتية. ولتفعيل هذه الدراسات تم التوقيع على:

  - اتفاقيات لتنمية المنتوج الطبيعي بالجهات الجنوبية الصحراوية؛
  - اتفاقية تنمية المنتوج السياحي الطبيعي لجهة بني ملال - خنيفرة؛

  - اتفاقية شراكة لدعم إنشاء مشروع القطار السياحي "أريونطال اكسبرس" الرابط بين وجدة وبوعرفة؛

- اتفاقية شراكة المتعلقة بتمويل وتنفيذ مشاريع المسارات السياحية في المجال الطبيعي والجبلي لجهة فاس – مكناس؛
- اتفاقية شراكة المتعلقة بتطوير سياحة الواحات والجبال بجهة درعة – تافيلالت.

وفيما يخص المنتزهات الوطنية، وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية الجديدة "غابات المغرب 2020-2030"، تم التوقيع على اتفاق شراكة بين الشركة المغربية للهندسة السياحية وإدارة المياه والغابات من أجل تعزيز السياحة الإيكولوجية في عشرة منتزهات وطنية على ثلاث مراحل، وقد تم اختيار في المرحلة الأولى من الشراكة المنتزه الوطني لإفران.

- بخصوص المنتوج الشاطئي، تتمحور الاستراتيجية المتعلقة بهذا المنتوج حول محورين أساسيين:

الأول: يتعلق باستكمال المحطات السياحية التي تم إطلاقها سابقاً ويهم بالخصوص محطتي السعيدية وتاغزوت؛

والثاني يخص تحسين جاذبية منتوج أكادير، الوجهة السياحية الشاطئية الرائدة في المغرب. حيث تم إنجاز دراسة لوضع تصور جديد لخليج أكادير، سيمكن من خلق ديناميكية سياحية جديدة على مستوى هذه الوجهة.

كما يتم القيام بدراسة أخرى في إطار ورقة الطريق ستخص عدد من الشواطئ الأخرى.

تشجيع الاستثمارات السياحية بجهة درعة – تافيلالت

عرفت جهة دارعة تافلالت انتعاشة سياحية مهمة خلال العشر الأشهر الأولى من سنة 2023، حيت وصلت ليالي المبيت إلى أكثر من 344 ألف ليلة، بزيادة بلغت 70% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022، وكذلك زيادة عدد الوافدين ب 100 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

وتعزى هذه الانتعاشة إلى الإجراءات التي تم اتخاذها فيما يخص الربط الجوي والترويج والإنعاش.

ومن بين خطوط النقل الجوي الجديدة نذكر:

- ✓ خطوط ورزازات – لندن وبرشلونة ومرسيليا وجزر الكناري
- ✓ خط الراشيدية – باريس.

كما تم وضع مخطط لتنمية سياحة الجبال والواحات بجهة درعة تافيلالت، بغلاف مالي يقدر ب 41, مليار درهم، سيمكن من تنويع المنتوج السياحي، وخلق طاقة إيوائية جديدة، والرفع من التشغيل.

ومن بين المشاريع المدرجة في هذا المخطط:

- ✓ تأهيل القصور والقصبات بالجهة؛
- ✓ تشجيع الإيواء السياحي خاصة الإيكولوجي؛
- ✓ تنويع العروض الترفيهية والسياحية بمدينة ورزازات؛
- ✓ إحداث فضاءات ثقافية ومراكز للاستقبال والإرشاد ومدارات سياحية.

كما أن وجهة درعة تافيلالت تعتبر الوجهة القاطرة في سلسلة الصحراء والواحات، والهدف المتوخى هو بلوغ مليون سائح.

كما ستستفيد هذه الجهة من البرامج الأخرى المبرمجة في ورقة الطريق بما فيها:

- ✓ تطوير النقل الجوي؛
- ✓ الترويج والانعاش؛
- ✓ اتفاقيات التكوين مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل؛
- ✓ الاستثمار في الرأسمال البشري؛
- ✓ اتفاقيات مع مغرب مقاولات لخلق مقاولات جديدة خاصة في التنشيط السياحي، وبرامج أخرى مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة على سبيل المثال فيما يخص التصديق على المكتسبات.

تعزيز المنتوج السياحي بمكناس

إن الرؤية السياحية لإقليم مكناس تتجلى في تحويلها إلى قطب ثقافي من الطراز العالمي وذلك من خلال تعزيز المنتوج الثقافي الذي يعتبر الركيزة الأساسية للتطور السياحي لإقليم مكناس.

في هذا الصدد، يرتقب وضع الأسس للتثمين السياحي للمدينة العتيقة وكذا أهم المعالم التاريخية بها، وذلك من خلال تطوير عرض متكامل من الأنشطة السياحية كالمدارات، ومراكز التأويل، والمتاحف...

وفي هذا الإطار، قامت الوزارة، عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية، بإنجاز دراسة مكنت من بلورة برنامج عمل للتثمين السياحي للمؤهلات والموروث الثقافي لإقليم مكناس، وتم التوقيع على اتفاقية شراكة

ستمكن من إحداث أربعة مدارات سياحية مندمجة من أجل توفير ودعم المبادرات الخاصة على المستوى المحلي وذلك عبر:

- إحداث تشوير موضوعاتي من أجل لفت انتباه الزوار وإخبارهم بتواجدهم على مشارف المجال الثقافي؛
- إحداث أماكن للترفيه لتثمين الموروث المادي واللامادي لثقافاتنا الأصيلة والعريقة (الاستقبال والإعلام، مراكز التأويل الثقافي، منتوجات الصناعة التقليدية، ...).

تجدر الإشارة إلى أن الوزارة عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية، قامت ببلورة العديد من الدراسات مكنت من اقتراح برامج عمل للتثمين الثقافي للمؤهلات السياحية الثقافية الأخرى التي تزخر بها مكناس، ولا سيما موقع وليلي الأثري والمدينة التاريخية مولاي إدريس زرهون.

الإحصائيات الخاصة بالقطاع السياحي

تحرص هذه الوزارة على تزويد الفاعلين في القطاع السياحي، المنتمين للقطاعين العام والخاص، بالمعلومات الاستراتيجية والمؤشرات الإحصائية حول هذا القطاع الحيوي بشكل منتظم، حيث يتم نشر كافة المعلومات الإحصائية المتعلقة بالقطاع عبر منصة مرصد السياحة بوتيرة شهرية، والتي تخص الأرقام والمؤشرات الخاصة بالقطاع كعدد السياح الوافدين، وعدد ليالي المبيت.

هذا، واعتبارا للدور الهام الذي يلعبه مرصد السياحة، فإن الوزارة تعمل اليوم على تعزيز مكانة هذا الأخير وجعله أداة توجيه ووسيلة دعم فعالة لاتخاذ القرارات. وتتجلى أهم التوجيهات الاستراتيجية للنهوض بهذه المؤسسة، في تحسين المحتوى وتكييفه مع الاحتياجات الحالية وتعزيز الموارد البشرية والمادية للمرصد مع بلورة حكامة جديدة وفعالة.

كما سيتم تعزيز دور المرصد أيضا كأداة لمراقبة وتتبع التنافسية والاستدامة والمبادرات المبتكرة والمسؤولة، لاسيما في الدول المنافسة لبلادنا في المجال السياحي.

في إطار تنزيل الأوراش الاستراتيجية المبرمجة ضمن خارطة الطريق الجديدة للقطاع السياحي 2026 – 2023، و وعيا من هذه الوزارة بضرورة النهوض بالنسيج المقاولاتي السياحي وتعزيز قدراته وتنافسيته، لضمان جودة تستجيب لمتطلبات السياح، تم توقيع اتفاقية - إطار بين هذه الوزارة والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، بمبلغ إجمالي قدره 720مليون درهم، لتطوير آليتين من شأنهما تعزيز تنافسية القطاع السياحي ببلادنا.

وتهدف الآلية الأولى إلى تشجيع الاستثمار في مجالات التنشيط السياحي والإيواء السياحي، وذلك عبر تقديم دعم مادي لفائدة المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة. أما الآلية الثانية فتتجلى في توفير نظام دعم متكامل لمقاولات القطاع، وذلك عبر تقديم باقة من العروض التي تخص الإستشارة والخبرة التقنية لتحسين القدرة التنافسية للمقاولات السياحية.

كما تم كذلك وضع برنامج لمواكبة المؤسسات السياحية، يمزج بين الدعم التقني ودعم الاستثمار خاصة المشاريع التي تنخرط في إطار التنمية المستدامة وحماية البيئة. وبالنسبة للمواكبة التقنية ستهم المقاولات السياحية العاملة في سلسلة القيم السياحية عبر التكفل ب 90% من كلفة الخبرة في حدود مليون درهم.

أثمنة الخدمات السياحية

تخضع أسعار الخدمات السياحية لمقتضيات القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، وترتبط هذه الأسعار بالعرض والطلب.

وتحرص الوزارة، بتنسيق مع التمثيليات المهنية في قطاع السياحة، على التحسيس لتقديم عروض سياحية مناسبة من حيث الجودة والأسعار، كما أنها بصدد تنزيل القانون الجديد الخاص بالإيواء السياحي والذي سينظم الإيواء عند الساكنة بأثمنة مناسبة. وتبقى أفضل وسيلة لخفض الأثمنة هي برمجة السفر في وقت مبكر.

كما أن وفرة العرض وتنويعه كما تهدف إليهما الوزارة، سيعملان على تقوية المنافسة وبالتالي خفض الأسعار.

من جهة ثانية، قامت الوزارة خلال صيف 2023 بإنجاز دراسة لمقاربة الأثمنة بالنسبة لنفس المنتوج بين المغرب ووجهات سياحية أجنبية يقصدها المغاربة في آسيا وأوروبا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أثمنة المبيت في فندق من فئة ثلاثة نجوم بالمغرب تقدر ب 650 درهم، في حين تتراوح في هذه الدول بين 900 و1700 درهم.

وبالنسبة للفنادق من فئة أربعة نجوم، فإن أثمنة المبيت في المغرب تقدر بألف درهم في حين تراوح في هذه الدول بين 1400 و2200 درهم.

الفنادق المغلقة

تعمل الوزارة بتنسيق مع المهنيين والجهات المعنية من أجل إيجاد حلول لمشكل الفنادق المغلقة خاصة المتواجدة بمدينتي أكادير وورزازات، والتي تمثل 30 % من الطاقة الاستيعابية للفنادق المغلقة.

وفي هذا الإطار، يتم الاشتغال على ثلاثة محاور أساسية هي:

1. وضع تحفيزات لجلب مستثمرين جدد ومهنيين ذوي خبرة، في إطار شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص؛
2. استعمال الإمكانيات التي يوفرها صندوق محمد السادس للاستثمار؛
3. الميثاق الجديد للاستثمار الذي سيمكن من إرساء إطار مثالي للاستثمار بالمغرب بهدف تعزيز أسس إنعاش اقتصادي مستدام وشمولي.

التسويق للوجهة السياحية للمغرب

أطلقت هذه الوزارة بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة حملة تواصلية دولية (المغرب أرض الأنوار) تهدف إلى الارتقاء بالمغرب ضمن مصاف الوجهات السياحية العالمية الأكثر جاذبية للسياح، من خلال الترويج للسياحة المغربية على المستوى العالمي، عبر قنوات التواصل الرئيسية خصوصا القنوات الرقمية، وفي شاشات عملاقة بعواصم الأسواق الكبرى المعنية.

وقد تم إطلاق هذه الحملة في عشرين دولة، منها خمسة أسواق استراتيجية لبلادنا هي فرنسا، اسبانيا، ألمانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في الأسواق الناشئة.

وتستهدف هذه الحملة بالأساس، السياح الدوليين الذين يولون اهتماما للفن والتجارب الثقافية والطبيعية والتراث والشواطئ والأنشطة الترفيهية.

كما يتم القيام بحملات ترويجية رقمية بمختلف الأسواق المصدرة للسياح، للتعريف بالإمكانيات السياحية لبلادنا، واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي.

كما يتم العمل على تأمين أكبر عدد من المقاعد للسياح الوافدين على بلادنا، من خلال إبرام شراكات مع منظمي الأسفار العالميين - TUI – FTI TOURISTES – GLOBAL KARAVAN

وشركات الطيران RAYANAIR – EASYJET – TRNASAVIA

وكذلك مع المنصات الرقميةTRIPVISOR – E DREAMS – EXPEDIA

ومن خلال تحسين الربط الجوي بتعزيز الخطوط الجوية الداخلية وربطها بالأسواق المصدرة للسياح، وفتح خطوط جديدة لفك العزلة عن المناطق السياحية النامية.

تعميم الرقمنة بقطاع السياحة

تولي هذه الوزارة اهتماما كبيرا لتسريع ورش التحول الرقمي، تماشيا مع أهداف النموذج التنموي الجديد والتزامات البرنامج الحكومي 2021 2026-، وذلك عبر تبني عدد من المشاريع والبرامج الرامية إلى تحسين الخدمات الإدارية وتبسيط مساطرها ورقمنتها.

فعلى صعيد القطاع السياحي، عملت الوزارة على:

- إطلاق منصة دعم تقنية « Tourism Academy »، من أجل تعزيز قدرات العاملين في مجال السياحة وتطوير كفاءتهم؛
- وضع منصة رقمية www.welcomesafely.ma في خدمة مؤسسات الإيواء السياحي بهدف مواكبتها ومساعدتها على الحصول على شارة " مرحبا بكم بأمان Welcome Safely " التي تمثل مرجعا للسلامة الصحية، لتشجيع السياح على زيارة المغرب؛
- رقمنة المساطر الإدارية المتعلقة بالمهن السياحية (الإيواء السياحي، توزيع الأسفار، الإرشاد السياحي)، وكذلك المساطر المتعلقة بالمخطط الاستعجالي لدعم القطاع السياحي.

وفي إطار برنامج" فرصة"، الذي يهدف إلى مواكبة الشباب حاملي المشاريع، فقد تم تعميم التكوين عن بعد لفائدة المستفيدين من هذا البرنامج على مستوى مختلف جهات المملكة.

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اعتمدت مكتب ضبط رقمي للمراسلات الإدارية، الذي طورته وكالة التنمية الرقمية من أجل التدبير الإلكتروني للمراسلات الواردة والصادرة.

تطوير التكوين السياحي

تعتبر مؤسسات التكوين التابعة لقطاع السياحة محطة أساسية لتنزيل وبلورة خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة للفترة 2023- 2026، من خلال تكوين موارد بشرية مؤهلة وإرساء إطار جذاب للتكوين يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات وتهيئ آفاق واعدة للشباب.

في هذا الإطار، عملت الوزارة على تأهيل منظومة التكوين الفندقي السياحي من خلال إنجاز عدة مشاريع نذكر منها:

- إعادة تموقع معهدي طنجة وورزازات في إطار "صندوق شراكة" لتنويع العرض التكويني وإحداث وتطوير مجموعة من الشعب وفق المقاربة بالكفايات، وتحسين جودة التدريب؛
- إحداث تحول على المستوى الاستراتيجي والتنظيمي والبشري للمعهد العالي للسياحة بطنجة، وذلك تماشيا مع متطلبات وخصوصيات الصناعة السياحية ببلادنا؛
- إعداد مشروع قرار لإحداث ملحقات للمعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة بمختلف جهات المملكة؛
- إطلاق مشروع تحويل مركز التأهيل المهني الفندقي والسياحي بتواركة إلى معهد متخصص للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية السياحية؛
- تنويع عرض التكوين باعتماد أسلاك وشعب جديدة وفق المساطر المتبعة من طرف المجلس الوطني لتنسيق التعليم العالي؛
- تعزيز الشراكات المهنية والأكاديمية من أجل الملاءمة بين التكوين النظري والتكوين التطبيقي العملي.

كما يساهم قطاع السياحة في خطة العمل للنهوض بالتكوين المهني، وذلك في إطار مشروع خلق مدن للمهن والكفاءات.

الوضعية الإدارية والاجتماعية لموظفي قطاع السياحة

تسهر الوزارة على معالجة جميع الملفات الإدارية لموظفات وموظفي قطاع السياحة داخل الآجال القانونية، حيث تمت تسوية مختلف الملفات الخاصة بالترقية بالدرجة وفي الرتبة، وجميع ملفات التقاعد، وطلبات التمديد، والإلحاق، والوضع رهن الإشارة، والاستيداع....

و فيما يتعلق بالوضعية الاجتماعية، فإن الوزارة تحرص سنويا على منح الدعم لجمعية الأعمال الاجتماعية لقطاع السياحة، والذي بلغ برسم سنة 2023 مبلغ 2400000 درهم، وذلك من أجل تمكين الجمعية من تقديم وتحسين الخدمات الاجتماعية لكافة الموظفين.

ويعتبر قطاع السياحة، من بين القطاعات الإثنى عشر المعنية بالمؤسسة المشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية والتي تم إحداثها بمقتضى قانون 41.22، وذلك بهدف تعميم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، اعتباراً للدور الهام الذي ستلعبه هذه المؤسسة في تحسين الوضعية الاجتماعية للموظفين عبر توفير عدد من الخدمات المهمة منها: الصحة، السكن، الاصطياف، القروض....

ثانيا: قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تسويق منتوج الصناعة التقليدية

تعتبر الصادرات مؤشر مهم يعكس مدى نجاح تسويق منتوجات الصناعة التقليدية.
فيما يخص صادرات الصناعة التقليدية، ففيها نوعان:
أولا، نوع متعلق بالتصدير المباشر، وهو الذي يمر عبر الموانيء والمطارات والحدود، وقد حققت فيه بلادنا مليار درهم سنة 2022، والذي كان رقما قياسيا.
وما زلنا نسجل ارتفاعا مستمرا في العشرة أشهر الأولى من سنة 2023، وذلك ب+8%.
ثانيا، إن الصادرات الغير المباشرة التي يقتنيها السياح والتي بلغت 8,4 مليار درهم سنة 2019، يتوقع أن تصل هذه السنة 10 مليار درهم، وهي التي تحتسب على أنها مبيعات داخلية، لكونها تسوق داخل المغرب.
إذن فنسبة مواد الصناعة التقليدية الموجهة إلى الخارج بطريقة مباشرة وغير مباشرة مهمة جدا، وعندها ارتباط كبير بالسياحة.

وللرفع من التسويق الخارجي لمنتوجات الصناعة التقليدية، فإن هذه الوزارة تعمل على جانبين:
الجانب الأول، الرفع من فرص التسويق؛

الجانب الثاني، مقاربة مندمجة لتطوير المنتوج وملاءمته مع الأسواق الخارجية.
فيما يخص الجانب الأول، فإن الوزارة عبر مؤسسة دار الصانع، تشارك عبر العالم في عدة معارض دولية وعمليات التسويق والترويج وغيرها.

ومنذ بداية سنة 2022، شاركت دار الصانع في 24 تظاهرة في 14 دولة عبر العالم، استفادت منها 376 وحدة للصناعة التقليدية، وكانت هذه التظاهرات فرصة كذلك للتعريف والترويج للمنتوج المغربي من جميع جهات المملكة.
ومؤخرا يتم تشجيع غرف الصناعة التقليدية، لكي تساهم بقوة في هذا المجهود الترويجي للمنتوج المغربي في جميع الدول بما فيها الدول الافريقية، عبر عدة عمليات بالمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وإيطاليا وفرنسا ونيجيريا وموريتانيا، وقريبا في كينيا.
كما أن دار الصانع عقدت عدة اتفاقيات للتسويق الالكتروني، ستمكن الصناع التقليديين من تسويق منتوجاتهم في جميع أنحاء العالم.
أما فيما يخص الجانب الثاني، فهناك ثلاثة مشاريع مهمة مع دار الصانع:

أولا: برنامج مراكز للتميز التي يتم تنفيذه عبر ثلاثة مكونات:

- وحدات الإنتاج؛
- الموارد البشرية؛
- المنتوج.

ثانيا: برنامج التجميع في القطاع، بهدف الوصول لرقم معاملات إضافي يقدر ب3 مليار درهم.

ثالثا: برنامج التصدير.

كما أن دار الصانع وضعت منصة لليقظة، والتي تتبع الطلب على منتوجات الصناعة التقليدية على الصعيد العالمي، ومن بين النتائج الأولية التي أفرزتها، أن 79 % من مستعملي وسائل التواصل الاجتماعي لديهم انطباع إيجابي على منتوجات الصناعة التقليدية المغربية.

فيما يخص التسويق الداخلي، تم عبر مؤسسة دار الصانع تنظيم عدة عمليات لتسويق منتوجات الصناعة التقليدية عبر فضاءات مخصصة في مراكز تابعة لمجموعة " Aradei " .

المواد الأولية المستعملة في قطاع الصناعة التقليدية

شكل التزود بالمواد الأولية المرتبطة بالصناعة التقليدية، محورا أساسيا ضمن مختلف برامج هذه الوزارة، حيث تم تبني مقاربة متكاملة ومندمجة، تتوخى إيجاد حلول ناجعة للإشكاليات المطروحة بالنسبة لكل مادة أولية، وذلك من خلال العمل على:

- تشجيع الصناع التقليديين على التكتل في إطار جمعيات وتعاونيات تعنى باقتناء المواد الأولية، ومواكبة هذه التكتلات وفق مقاربة شاملة؛
- تزويد مجموعة من تجمعات الصانعات التقليديات بدور الصانعة والتعاونيات الحرفية بمادة الصوف؛
- تكوين الصناع في إطار برنامج تحدي الألفية فيما يخص كيفية إعداد المواد الأولية لتحسين إنتاج الفخار بجهتي فاس - مكناس ومراكش - آسفي؛
- معالجة إشكالية التزود بالمادة الأولية ذات أصل غابوي، بتنسيق مع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، لتزويد الصناع بهذه المادة في أحسن الظروف مع الحفاظ على الثروة الغابوية وتنميتها؛
- إنجاز دراسة خاصة بوضع برنامج عمل لاستغلال وتثمين مادة الطين في فرع الفخار؛
- معالجة مشاكل كل مادة أولية حسب خصوصيتها بإشراك الصناع التقليديين في إيجاد الحلول لتوفيرها بأثمنة مناسبة والرفع من القيمة المضافة للمنتوج.

العناية بالتكوين المستمر كرافعة للتنمية

إن الارتقاء بمنتوجات الصناعة التقليدية من حيث الجودة والتنافسية، يرتبط ارتباطا وثيقا بتنمية وتطوير القدرات التقنية والمعرفية للصناع التقليديين. في هذا الصدد، يتم سنويا تنظيم تكوينات لفائدتهم بمعدل 15.000 شخص/يوم/ تكوين في صنفي الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية.

ويتم إنجاز التكوينات المقدمة، إما داخل مؤسسات التكوين المهني بالوسط الحضري أو عبر الوحدات المتنقلة بالعالم القروي والشبه الحضري، ويرتكز محتوى التكوين على الجوانب التقنية المرتبطة بتقنيات الحرفة، وكذا الأفقية كالصحة والسلامة، وتقنيات التسويق.

وفي إطار تحسين جودة هذا البرنامج وتطويره، تعمل الوزارة على:

- إعداد مخططات للتكوين المستمر في صنف الصناعة التقليدية الإنتاجية وهي بمثابة مرجعيات تهم حاجيات الصناع من المعارف التقنية والأفقية المراد تطويرها؛
- عقد شراكات مع غرف الصناعة التقليدية كشريك أساسي لتنمية القطاع والنهوض بالعاملين به؛

- الانفتاح على الجامعات والمدارس العليا عبر عقد شراكات بهدف استثمار النتائج المحصل عليها في مجال البحث العلمي، كجامعة ابن طفيل بالقنيطرة في مجال معالجة سطح الصفائح المعدنية ومحاربة تآكل الحديد المطروق، وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس في مجال تطوير الدباغة النباتية، والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالداخلة؛
- تنويع الشراكات في مجال التكوين المستمر خصوصا مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في مجال الصناعة التقليدية الخدماتية؛
- إعداد برنامج طموح يهدف إلى تنويع عروض التكوين، وكذا تنمية المهارات الذاتية للصناع في مجالي اللغة الإنجليزية والتربية المالية.

تنمية التكوين والمحافظة على الحرف التقليدية

يساهم التكوين المهني في دينامية تنمية قطاع الصناعة التقليدية، وكذا المحافظة على الحرف التقليدية باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات التراث الثقافي الوطني الغير المادي، وذات قيمة ثقافية، وفنية، وحضارية وتاريخية.

على هذا الأساس، تقوم الوزارة بمجهودات متواصلة بمعية شركائها المؤسساتيين والمهنيين من أجل تحسين جاذبية التكوين وتنويع عروضه، وبالتالي المحافظة عليه وضمان استمراريته عبر الأجيال، ويتجلى ذلك من خلال الإجراءات والتدابير التالية:

- العمل على الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين المهني من 15.000 مقعدا بيداغوجيا ليصل تدريجيا إلى حدود 30.000 مقعدا بيداغوجيا في أفق 2026، مع ضمان عرض تكويني ذي جودة يستجيب لخصوصيات القطاع؛
- العمل على تطوير التكوين الأولي خصوصا التدرج المهني، الذي يعد الأكثر ملاءمة لقطاع الصناعة التقليدية، ووسيلة واعدة لضمان الاندماج المهني للشباب والمحافظة على الحرف التقليدية؛
- تعزيز القدرات المهنية والمعرفية للصناع التقليديين، وذلك عبر السعي إلى بلوغ 15.000 يوم/شخص /تكوين سنويا، بهدف الارتقاء بمنتوجات الصناع التقليديين من حيث الجودة والتنافسية؛

- تدوين وتوثيق الحرف المهددة بالانقراض والمحافظة عليها وضمان انتقالها عبر الأجيال بشراكة مع منظمة اليونسكو؛
- الاعتراف بحاملي المعارف والمهارات مثل "كنوز حرفية مغربية"، وتعزيز مساهمتهم في التكوين عبر التعاقد معهم من أجل ضمان انتقال هذه المعارف والمهارات إلى الشباب الناشئ.

وقد تم في هذا الصدد إعطاء الانطلاقة للنسخة الأولى من هذا البرنامج شملت ست (6) حرف وهي: صناعة السروج المطرزة، الزليج التطواني، البلوزة الوجدية، الطرز السلاوي، نسج الخيام وصناعة الآلات الموسيقية؛

- العمل على مواصلة برنامج الكنوز الحرفية المغربية وتغطية حرف جديدة.

تفعيل الحوار الاجتماعي

يشكل الحوار مع النقابات أحد الأهداف التي تحرص الوزارة على احترامها ضمانا للاستقرار الاجتماعي والنفسي للموظف.

وفي هذا الإطار، تم فتح قنوات التواصل مع النقابات الأكثر تمثيلية، سواء على مستوى قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، أو على مستوى المؤسسات العمومية.

فعلى مستوى قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تم عقد اجتماع مع النقابة الأكثر تمثيلية لمناقشة الوضعية الإدارية للموظفين، تم التوافق خلاله على مختلف المقترحات المتعلقة خصوصا بمعايير الترقي ودعم العمل الاجتماعي.

كما عقدت الوزارة جلسات عمل مع نقابتين تمثلان مستخدمي غرف الصناعة التقليدية، تم خلالها دراسة عدة قضايا تهم تحسين ظروف عمل مستخدمي هذه الغرف.

الموارد المالية لغرف الصناعة التقليدية

تم إدراج تأهيل غرف الصناعة التقليدية ضمن ورش ملائمة التنظيم المؤسساتي للصناعة التقليدية مع متطلبات المقاربة الجديدة لاستراتيجية تنمية القطاع.

ولتأهيل غرف الصناعة التقليدية من حيث الموارد المالية للرفع من أدائها، فإن الوزارة تبذل كل الجهود لتأمين تمويل كاف لهذه المؤسسات نظرا لمحدودية مصادر التمويل الأساسية لميزانياتها والمتمثلة في الغلاف المالي المخصص لها من حصة 10 % من عائدات الرسم المهني الموزعة بين غرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري وجامعاتها، حيث تم تخصيص 31% من هذه الحصة لفائدة غرف الصناعة التقليدية.

وإضافة لهذه الحصة المالية، تستفيد غرف الصناعة التقليدية من:

- إعانات مالية من الميزانية السنوية للوزارة؛
- غلاف مالي سنوي على شكل إعانة من ميزانية هذه الوزارة لدعم أجور المستخدمين؛
- إعانات مالية من طرف مؤسسة دار الصانع تخصص لإقامة معارض لإنعاش منتوجات الصناعة التقليدية؛
- شراكات مع الفاعلين المحليين، خاصة الجماعات الترابية.

تعميم الرقمنة بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تم إحداث منصات إلكترونية تهتم بالتكوين والمحافظة على الحرف والتنظيم والتسويق نذكر منها:

- منصة المَتْعلْم، التي تتيح للراغبين في الترشيح لولوج مؤسسات التكوين إيداع ملفات طلباتهم عن بعد؛
- منصة المْعَلَّم الخاصة ببرنامج المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض؛
- منصة السجل الوطني للصناعة التقليدية، يتم عبرها تسجيل الصناع التقليديين والحصول على شهادة التسجيل؛
- منصة التسويق الإلكتروني للاستفادة من خدمات المنصات الإلكترونية للمؤسسات الشريكة الخاصة بالتسويق الإلكتروني؛
- دليل نقط بيع منتجات الصناعة التقليدية على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي، خاصة على مستوى التعاونيات، فقد تم:

- إنجاز نظام التدبير الإلكتروني لملفات أرشيف التعاونيات؛
- إنجاز نظام معلوماتي لتدبير التعاونيات والأنشطة المرتبطة بها وتقاسم المعلومات بين المستعملين والشركاء؛

- إعداد برنامج للتكوين عن بعد لتعزيز قدرات المتعاونات والمتعاونين؛
- إطلاق منصة رقمية "صوت التعاونيات" لتحديد حاجيات التعاونيات من الدعم والمواكبة؛
- إنجاز نظام معلوماتي لرقمنة مسطرة إحداث التعاونيات وتحيين وضعياتها وتسليم شواهد المصادقة والتسجيل بالسجل المحلي للتعاونيات والتقييدات المعدلة والتشطيب.

كما تجدر الإشارة إلى أن وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، اعتمدت مكتب ضبط رقمي للمراسلات الإدارية، الذي طورته وكالة التنمية الرقمية من أجل التدبير الإلكتروني للمراسلات الواردة والصادرة.

ينتظر من قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحقيق مجموعة من الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل الوصول إلى خلق 50.000 منصب شغل وبلوغ نسبة 8 % من الناتج الداخلي الوطني الخام.

في هذا الاتجاه، تواصل الوزارة ومكتب تنمية التعاون تدخلهما للرفع من نسبة انخراط الساكنة النشيطة في التعاونيات ومواكبة التعاونيات القائمة، عبر مجموعة من برامج الدعم والمواكبة، تتوخى خلق مناخ ملائم يعزز مساهمة القطاع التعاوني في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، يتم وضع برامج سنوية لدعم القطاع التعاوني تهم المحاور التالية:

- التعريف بالإطار التعاوني والتشجيع على إحداث تعاونيات بين الساكنة النشيطة من شباب ونساء، وذلك عبر تأطير دورات تحسيسية؛
- تأطير دورات تكوينية لفائدة مسيرات ومسيري التعاونيات في مجموعة من المجالات المرتبطة بالحكامة والمحاسبة؛
- إنجاز عمليات مراقبة وفحص للتعاونيات من أجل اقتراح تدابير لتصحيح وضعيتها عند الاقتضاء؛
- برامج لتمويل بعض مشاريع التعاونيات من قبل القطاع الخاص وتحسيس هذا الأخير بأهمية دعم قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال الجائزة الوطنية **"الالة المتعاونة"** لأحسن فكرة تطوير مشروع تعاوني نسائي، والجائزة الوطنية **"الجيل المتضامن"** لدعم وتمويل المشاريع التعاونية للشباب ذات الوقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والتي تنظم بمناسبة تخليد اليوم العالمي للتعاونيات. ويصاحب تنظيم هاتين الجائزتين دورات تكوينية متخصصة حول إعداد المشاريع بالنسبة لكافة التعاونيات المترشحة.

إلى جانب هذه البرامج السنوية، ثمت برامج دعم تنجز في إطار شراكة نخص بالذكر منها برنامج **"مرافقة"** موضوع اتفاقية ثلاثية الأطراف موقعة بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووزارة الاقتصاد والمالية ومكتب تنمية التعاون وهو برنامج يهم التعاونيات حديثة التأسيس يستهدف 2000 تعاونية مقسمة على أربعة أشطر بمعدل 500 تعاونية كل سنة، ينطوي البرنامج على ثلاثة مكونات تهم التشخيص الاستراتيجي والتكوين الجماعي والمواكبة الفردية للتعاونيات ويتم تنفيد هذه المواكبة لفائدة كل تعاونية على مدى 12 حصة ميدانية على امتداد 24 شهرا .

وفي إطار تجويد خدمات البرنامج المذكور، تم توقيع اتفاقية شراكة مع مؤسسة المجمع الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بابن جرير لتنفيذ الشطر الرابع منه، حيث يتم الرفع من عدد التعاونيات المستفيدة لتصل إلى 600 تعاونية طوال سنوات 2023-2021 مع إمكانية تمويل عمل التعاونيات المستفيدة من البرنامج. ويتم تنفيذ الشطر الرابع عبر ثلاث (3) مراحل، تهم كل مرحلة 200 تعاونية موزعة على أربع جهات من المملكة.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

السنة المالية 2024

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعا يوم الخميس 23 نونبر 2023 لدراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2024.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وذلك بحضور السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة التي تفضلت بإلقاء عرض تقديمي لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة بسطت من خلاله العناصر الأساسية التي تشكل صلب حصيلة العمل لقطاعي الطاقة، والتنمية المستدامة، وأيضا برنامج عمل الوزارة.

وقد استهلت السيدة الوزيرة عرضها التقديمي بالإطار الاستراتيجي لعمل الوزارة انطلاقا من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة منذ سنة 2014 بإصدار قانون إطار بمثابة ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، وانتهاء بإحداث وتشكيل لجنة وطنية للتنمية المستدامة خلال سنة 2023.

وأضافت أنه تم اعتماد جيل جديد من السياسات العمومية عن طريق فتح استشارات موسعة مع كل القطاعات وتنظيم المناظرة الوطنية للتنمية المستدامة.

وتطرقت كذلك في إطار استراتيجية عمل الوزارة، إلى تسريع تطوير الطاقات المتجددة، وتحقيق مزيد من المرونة في القطاع عبر تسريع تطوير الطاقات المتجددة وتكريس الاندماج الجهوي وإعطاء دفعة للنجاعة الطاقية بهدف توفير طاقة نظيفة وتنافسية على المدى الطويل.

كما ذكرت السيدة الوزيرة بالإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة على رأسها القانون رقم 40.19 المغير والمتمم للقانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، وإعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء، لافتة إلى أن الوزارة بصدد استكمال إعداد مشروع تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم ضمن أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال المعادن والمراقبة والوقاية من المخاطر، وإصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 67.15 المتعلق بمواد

الهيدروكاربور، إلى جانب إصلاحات تشريعية وتنظيمية مرتقبة في مجال المحروقات خلال سنة 2024.

وأوردت من جهة ثانية، مواصلة مراجعة وإصدار النصوص التطبيقية المتبقية للقانون رقم 142.12 المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، وكذلك تعزيز التعاون الثلاثي بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الإفريقية.

وكشفت السيدة الوزيرة عن الشروع في دراسة مشروع قانون مدونة البيئة مع مصالح الأمانة العامة للحكومة في إطار تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة، فضلا عن استكمال دراسة مشروع قانون رقم 89.21 المتعلق بالحصول على الموارد الجينية، وإعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي، إلى جانب مشروعي قانونين لهما ارتباط بتغيير المناخ وبالنفايات وبالساحل والهواء.

كما شددت السيدة الوزيرة على أهمية الطاقات المتجددة كأهم ورش ضمن الأوراش والبرامج الاستراتيجية والتي حققت إنتاج 4,5 جيغاوات كقدرة منشأة من أصل متجدد، أي مايمثل % 40 من إجمالي القدرة الكهربائية المنشأة، مساهمة بمايقارب 18,2% لتلبية الطلب الوطني، مع تراجع نسبة التبعية الطاقية حيث سجلت 91,31% خلال سنة 2022.

ولتسريع وتطوير مشاريع الطاقات المتجددة، أفصحت السيدة الوزيرة عن برنامج مكتمل من شأنه العمل على تشغيل قدرة إضافية تناهز 300 ميغاواط من مصادر متجددة، وتسريع إنجاز مشروع المركب الشمسي نور ميدلت لاستكماله في أفق سنة 2027، وكذلك مواصلة تطوير وإنجاز المشاريع المبرمجة إلى متم سنة 2024، وعلى رأسها مواصلة إنجاز المحطة الشمسية "نور الأطلس".

وتطرقت أيضا إلى المشاريع والمبادرات المزمع تنزيلها وفقا لرؤية استراتيجية لخلق الفرص الاستثمارية عبر وضع مخطط تجهيز وطني أخضر، تعزيز الاستثمار بالشبكة الكهربائية لإدماج أمثل للطاقات المتجددة، وتأمين تزويد مختلف الجهات بالكهرباء، وتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية متجددة.

ومن جهة أخرى، أكدت السيدة الوزيرة على أن برنامج تعميم الولوج للكهرباء بالعالم القروي مكن خلال الفترة الممتدة بين 1996 وغشت 2023، من كهربة 41.761 دوارا وتركيب 19.438 جهازا شمسيا ب 900 دوار في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كما تحدثت عن آفاق استكمال برنامج الكهربة القروية الشمولي، ليبلغ نسبة99,96% من الكهربة القروية عند متم سنة 2027.

وفي إطار إطلاق مسلسل تحيين الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية، أعلنت السيدة الوزيرة عن التوجه نحو تحقيق اقتصاد في الاستهلاك الطاقي يقدر بحوالي 20% في أفق سنة 2030، إضافة إلى تقوية مجال البحث والتطوير في مجال الطاقات المتجددة والجديدة فيما يخص البنيات التحتية، لتطوير البحث التطبيقي، وتمويل المشاريع الخاصة به، وتطوير الكفاءات.

وفيما يتعلق بالمحروقات المنتجة من مواد بترولية وغاز طبيعي، أوضحت أن الوزارة عملت على منح 182 رخصة لمحطات الخدمة، والموافقة المبدئية لطلبين إثنين لمزاولة نشاط التوزيع، وكذلك 5 أذونات خاصة بالتوزيع.

وأضافت أنه تم العمل على تحيين خارطة الطريق للبنية التحتية الغازية، ومتابعة دراسة مشروع الغاز الطبيعي نيجيريا – المغرب.

وارتباطا بأهم إنجازات الوزارة بالنسبة لقطاع المعادن والبحث عن الهيدروكربورات، أوضحت السيدة الوزيرة أنه تم تحيين الاستراتيجية المعدنية (2021-2030) تماشيا مع مخرجات النموذج التنموي الجديد والتوجيهات الاستراتيجية الجديدة للحكومة، التي ترمي لجعل القطاع المعدني الوطني في خدمة الانتقال الطاقي، وتأهيل التراث المعدني الوطني، مضيفة بأنه تم إعادة منح 758 رخصة بحث، و 46 رخصة استغلال لإعطاء دينامية للبحث والاستغلال المعدني، وكشفت عن مواصلة تكثيف أشغال الاستكشاف والبحث عن الهيدروكاربورات على مساحة إجمالية تصل إلى 195.628 كلم2.

كما استعرضت السيدة الوزيرة أهم الإنجازات في مجال الفوسفاط وأهم التوقعات إلى جانب المعادن الأخرى سواء تعلق الأمر ببرنامج القطب الكيميائي، أو البرنامج الاستعجالي لمواجهة أزمة المياه، وكذلك انطلاق المرحلة الثانية من

مشروع تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر، وبرنامج الأمونيا الخضراء ومشروع كهرباء منطقة الكنتور خلال سنتي 2022 و2023.

وكشفت السيدة الوزيرة عن تنزيل البرنامج الاستعجالي للتخريط الجيولوجي بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وبرمجة مشاريع استعجالية بالمنطقة خلال أواخر هذه السنة (2023) علاوة على مواصلة تنزيل المخطط الوطني للجيولوجيا (2030-2021)، ضمنه المشاريع المبرمجة خلال سنة 2024.

أما بالنسبة للتدبير المندمج والمستدام للنفايات وإنعاش الاقتصاد الدائري، أشارت السيدة الوزيرة إلى تخصيص غلاف مالي قدره 131.09 مليون درهم لمتابعة دعم المشاريع موضوع الاتفاقيات الموقعة في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها خلال سنة 2023، مقابل تعبئة غلاف مالي يبلغ 250 مليون درهم من أجل متابعة دعم المشاريع المذكورة، وتقوية وتعزيز البرنامج الوطني لتثمين النفايات.

كما نبهت أيضا إلى الدور الهام المبذول على مستوى البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث الناتج عن المناطق الصناعية أو عن قطاع زيت الزيتون، وقطاع الفخار وغيرها، علاوة على العمل الدؤوب للوزارة من أجل تدبير مندمج للساحل حيث تعكف على تنظيم تمرين ميداني لمكافحة التلوث البحري الطارئ الناجم عن تسرب نفطي « Simulex 2024 » إلى جانب عدد من الإجراءات الأخرى.

وفيما يخص مجال محاربة تغير المناخ، استعرضت السيدة الوزيرة عددا من المبادرات الهامة التي تم اعتمادها خلال السنة الحالية، مركزة على برنامج عمل سنة 2024 الذي يهدف أساسا إلى دعم إجراءات التخفيف والتأقلم مع التغيرات المناخية، وحماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي.

ونظرا لأهمية العرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة نورده مفصلا ضمن محتويات التقرير.

المنـــاقـشـــة

في بداية المناقشة توجه السيدات والسادة المستشارون بالشكر للسيدة الوزيرة على العرض الهام والشامل، الذي تفضلت بتقديمه أمام أعضاء اللجنة،

معتبرين أن قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وشكلت مناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2024 فرصة سانحة للسيدات والسادة المستشارين، لطرح العديد من التساؤلات والملاحظات المرتبطة بتدبير هذا القطاع وسبل الإرتقاء به حتى يلعب الدور المنوط به على أكمل وجه، بغية تحقيق الانتقال الطاقي المنشود ببلادنا.

وهكذا، تطرق السيدات والسادة المستشارون لمناقشة مجموعة من المواضيع منها:

الكهرباء والطاقات المتجددة:

في هذا الإطار أكد السيدات والسادة المستشارون على أهمية برنامج الكهربة القروية والدور الذي يلعبه في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والهدف من هذا البرنامج هو الوصول إلى نسبة 100% من استفادة الساكنة القروية من الكهرباء، وفي هذا السياق تمت الدعوة إلى عدم

إغفال المناطق النائية والجبلية التي تحتاج إلى تقوية التيار الكهربائي وزيادة إصلاح المحولات الكهربائية ببعض الدواوير التي تشهد ارتفاعا في نسبة الكثافة السكانية، كما أكد السادة المتدخلون على ضرورة العناية بساكنة الحوز وخاصة ضحايا الزلزال نظرا لحاجتهم الماسة للتيار الكهربائي.

وبخصوص النجاعة الطاقية:

تمت الدعوة إلى:

- التخلص التدريجي من محطات توليد الكهرباء العاملة بالوقود الأحفوري، الذي يعتبر من أكبر مسببات الضرر البيئي، وتعويضها بمحطات تعمل بالطاقات المتجددة.
- تعزيز تطوير مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة والاستفادة من الطاقة الريحية والطاقة الشمسية وتطوير مشاريع توليد الطاقة عن طريق ضخ المياه.
- اعتماد الطاقات البديلة في الميدان الفلاحي.
- التوجه نحو الطاقة النووية، لتشغيل محطات تحلية مياه البحر.

التنمية المستدامة:

تمت الإشارة إلى أن قطاع النقل لوحده ينتج أكثر من ربع الغازات الدفيئة مما يستدعي التركيز على هذا القطاع وجعله ضمن خطة الدول الموقعة على اتفاق باريس الذي يعد المفتاح للمضي قدما في المسار الصحيح بشأن العمل المناخي، وضرورة إزالة الكربون عن جميع وسائل النقل من أجل الوصول إلى صفر انبعاثات بحلول عام 2060 على مستوى العالم، وفي هذا الإطار تمت المطالبة بالتنسيق مع باقي الوزارات وبالأخص وزارة النقل واللوجستيك من منطلق أفقية هذا الملف الذي يتطلب تنسيقا تاما مع كل الوزارات المعنية.

وعلاقة بمحاربة التغير المناخي تم اقتراح الإجراءات التالية:

- ✓ اعتماد التوزيع المتوازن الجغرافي للمراصد البيئية سواء التابعة لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية أو التابعة لمؤسسة محمد السادس لحماية البيئة حيث يوجد تمركز لمحطات الرصد خصوصا في الدار البيضاء والقنيطرة ومراكش، علما أن الوضع البيئي في مدن أخرى متدهور جدا، حيث أن محطات الرصد لاتكشف بشكل دقيق ومفصل عن جودة

ونوعية الهواء، ولاتعطي القياسات المحددة لمقذوفات الغازات الناتجة عن بعض الوحدات الصناعية ومحطات توليد الكهرباء ومصانع الأسمنت وصناعة الفوسفاط وصناعة السيارات وصناعة السكر...

- ✓تشجيع مشاريع البحث ودراسة جودة الهواء التي تمولها الحكومة لتطوير طرق النقل الكهربائية الصديقة للبيئة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- ✓ توفير المعلومة، وتيسير الولوج إليها فيما يخص جودة الهواء، واستحداث تقارير ومستجدات حول جودة الهواء في المدن المغربية ونشرها إعلاميا، فبالإضافة إلى تدهور جودة الهواء هناك تلوث المياه وقلة المساحات الخضراء وتضرر خصوبة الأرض بسبب الانجراف المائي والهوائي وزحف الرمال حيث أن حوالي 90% من الأراضي مهددة بالتصحر، وأن قلة محطات معالجة المياه العادمة ورميها مباشرة في البحر والأودية يؤدي إلى تلوث الفرشة المائية والبحر.

المعـادن

في هذا المجال طالب السيدات والسادة المستشارون بـ:

- التفكير في استكشاف طبقات معدنية جديدة والرفع من إنتاجية وتثمين المواد المعدنية المستغلة لتقوية منظومة الصناعة المعدنية الوطنية من أجل مواكبة الصناعات الاستخراجية التي راكمت فيها بلادنا تجربة مهمة ومهارة عالية وهذا لن يستقيم إلا إذا تم تقديم الدعم والمواكبة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في قطاع المعادن.
- تطوير الخدمات المرافقة للمعادن كخدمات المناولة والخدمات اللوجيستيكية والنقل باستعمال المستجدات التكنولوجية الحديثة.
- سن مقتضيات قانونية تؤطر مسألة التحويلات المالية في مجال قطاع المعادن، خصوصا لدى فئة حاملي المشاريع الصغرى.
- مراعاة الممارسات الدولية الفضلى في مجال تحسين جاذبية التحفيزات للاستثمار في مجال قطاع المعادن لتوسيع هامش حرية المبادرة.

- إشراك الأبناك وقطاع التأمينات في نشاط قطاع المعادن.
- إعادة النظر في إغلاق مناجم جرادة.
- الارتقاء بأوضاع الصناع المعدنيين الذين تؤطرهم مؤسسة "كاديطاف" من أجل التقليص من البطالة وإشراك أبناء كل المناطق التي تتواجد بها شركات استغلال المناجم للاستفادة من ثرواتها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ومجالية بهذه المناطق.
- إعادة النظر في طريقة منح رخص البحث والتنقيب عن المعادن، بحيث من أصل 758 رخصة بحث 70% إلى 80% منها لاتستغل، فطريقة الحصول على هذه الرخص تحتاج إلى التقنين والصرامة والضبط، والتوجه إلى المنصة الإلكترونية للحصول عليها.

الجـــواب

في بداية جوابها، تقدمت السيدة الوزيرة بخالص الشكر والتقدير للسيدات والسادة المستشارين على مداخلاتهم القيمة، والتي تعكس إلمامهم بمختلف جوانب القطاع، معربة عن رغبتها في تقديم توضيحات وأجوبة موجزة حول بعض القضايا التي أثيرت من طرفهم، مؤكدة أن قطاعي الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، قطاعان يمسان النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأوضحت أن هناك مجهودات للتسريع بالإصلاحات في هذا القطاع عبر إعداد مجموعة من البرامج المستمرة على المدى المتوسط والطويل، وأضافت أن إنجازات الوزارة في هاتين السنتين مهمة بالرغم من الإكراهات.

وفيما يخص المرسوم المتعلق بالهيدروكاربورات، أوضحت السيدة الوزيرة أنه مرسوم تم التشاور بشأنه مع جميع المتدخلين (السلطات العمومية، تجمع النفطيين ... إلخ، وأحيل على مصالح الأمانة العامة للحكومة وهو الآن في مرحلة التعاليق العمومية ابتداء من 8 نونبر.

وعن البرنامج الوطني للتطهير السائل، أكدت السيدة الوزيرة على أنه برنامج مندمج حقق مجموعة من الإنجازات، ولكن الميزانية المعتمدة له أصبحت ترصد لوزارة الداخلية بشكل مباشر.

وأضافت أنه تمت بلورة دور جديد للوزارة مرتبط بالمراقبة والرصد، وتحيين الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، وفي هذا الإطار أكدت السيدة الوزيرة أنه سيتم العمل على تحيين كل القوانين المتعلقة بالبيئة، من أجل تعزيزها بوضع إجراءات زجرية وصارمة، لحل إشكالية الحفاظ على البيئة والساحل.

وعن إصلاح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ذكرت السيدة الوزيرة بالمسار الطويل الذي عرفته إعادة هيكلته منذ التسعينات، وأضافت أنه

عرف مجموعة من الإكراهات المالية في السنوات الأخيرة خاصة مع تذبذب أسعار الطاقة الذي أثر بشكل كبير على ميزانية المكتب، وأفادت أن مشروع القانون المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات يأتي لمعالجة مشاكل تدبير خدمات توزيع الماء والكهرباء والتطهير السائل والإنارة.

بالنسبة للتنقيب عن الغاز الطبيعي، أكدت السيدة الوزيرة أنه في إطار تكثيف عمليات التنقيب تم العثور على جيوب غازية، في الصويرة وحوض الغرب، لكن كلفة إنتاجه مرتفعة جدا. وقد تم استعمال هذه الجيوب في الحوض الصناعي للقنيطرة .

وأضافت أن مجال التنقيب عرف تراجعا في الاستثمارات على الصعيدين الوطني، والعالمي، حيث أن الشركات لم تعد تجازف وتتحمل المخاطر كما هو الشأن لما قبل سنة 2014، وأصبح هناك تخوف رغم توفر بلادناعلى بعض المؤهلات المحفزة.

وكشفت عن مشروعين تواكبهما الوزارة : الأول في منطقة تندرارة والذي يوفر 30% لتغطية الحاجيات الوطنية من الكهرباء، والثاني هو مشروع متأخر لغياب التفاهم بين الشركاء وهناك محاولة لتسريع هذا المشروع.

وأضافت أنه في شهر دجنبر سيتم الانتهاء من إنجاز أنبوب طوله 120 كلم سيخول استغلال غاز تندرارة لتلبية حاجيات محطتي الطاقة الحرارية لعين بني مطهر وتاهدارت.

وأكدت السيدة الوزيرة أن سنة 2025 ستكون سنة بدأ الإنتاج، وأن الوزارة تواكب الجوانب المالية والتجارية، خاصة وأن المكتب الوطني للمعادن والهيدروكاربورات لايتوفر على الإمكانيات المادية كمنقب ومنتج للغاز الطبيعي والبترول.

الرقمنة:

أوضحت السيدة الوزيرة أنه لمواكبة التحول الرقمي، في هاتين السنتين، تم القيام بتحديث شبكة الاتصالات وتم القيام بربط المصالح المركزية بالمصالح اللامركزية، لتسهيل المساطر التي لها وقع خدماتي آني على المرتفقين.

مجال المحروقات:

أشارت السيدة الوزيرة إلى أنه تم نزع الصفة المادية على 12 خدمة في قطاعي المحروقات والخدمات وتوسيع مجالات الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة والإنتاج الذاتي.

كاديطاف المنطقة المنجمية لتافيلالت

فيما يخص المجال المعدني التقليدي على الصعيد المحلي، أوردت السيدة الوزيرة أنه تم العمل على توفير المعلومة الجيولوجية، وتغطية 60% من الخرائط، علاوة على إحداث مختبر لمراقبة المواد المعدنية المنتجة من قبل المنجميين التقليديين، ناهيك عن القيام بدور الوساطة والتحكيم بين البائع والمشتري لهذه المواد المعدنية.

عرض السيدة الوزيرة

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵜⵜⵢ ⵏ ⵜⵥⵎⴰⵇⵜ ⴷ ⵜⵅⵎⵢ ⵜⴰⵙⵓⵍⴰⵍⵜ

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

لجنة القطاعات الإنتاجية

بمجلس المستشارين

دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2024

عرض

السيدة ليلى بنعلي

وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الخميس 23 نونبر 2023

محتوى العرض

1 الإطار الاستراتيجي

2 الإطار المؤسساتي والقانوني

3 الأوراش والبرامج

4 الرصد والمراقبة

5 الشراكة والتعاون والتوعية والتحسيس والتربية البيئية

6 الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم سنة 2024

1

الإطار الاستراتيجي

جيل جديد من السياسات العمومية

التشاور مع كل القطاعات | تنظيم المناظرة الجهوية للتنمية المستدامة | إطلاق استشارة مواطنة

ستة (6) رافعات

- الرأسمال البشري؛
- الآليات الاقتصادية والمالية والجبائية؛
- التشريع والتقنين والحقوق والواجبات؛
- التخطيط الترابي؛
- الابتكار والبحث والتطوير؛
- الرقمنة.

الأسس الهيكلية

- حكامة مستدامة وتشاركية وشاملة؛
- مواطنون واعون ومشاركون ومحفزون باستمرار.

2014
قانون إطار بمثابة ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة

2017
المصادقة على الاستراتيجية من طرف مجلس الوزراء برئاسة صاحب الجلالة

2019
وضع الحكامة ومخططات العمل القطاعية للتنمية المستدامة وميثاق مثالية الإدارة

2021
تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

2022
انطلاق مراجعة وتحيين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

2023
اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

تسريع الانتقال الطاقي وتحقيق المزيد من المرونة في القطاع

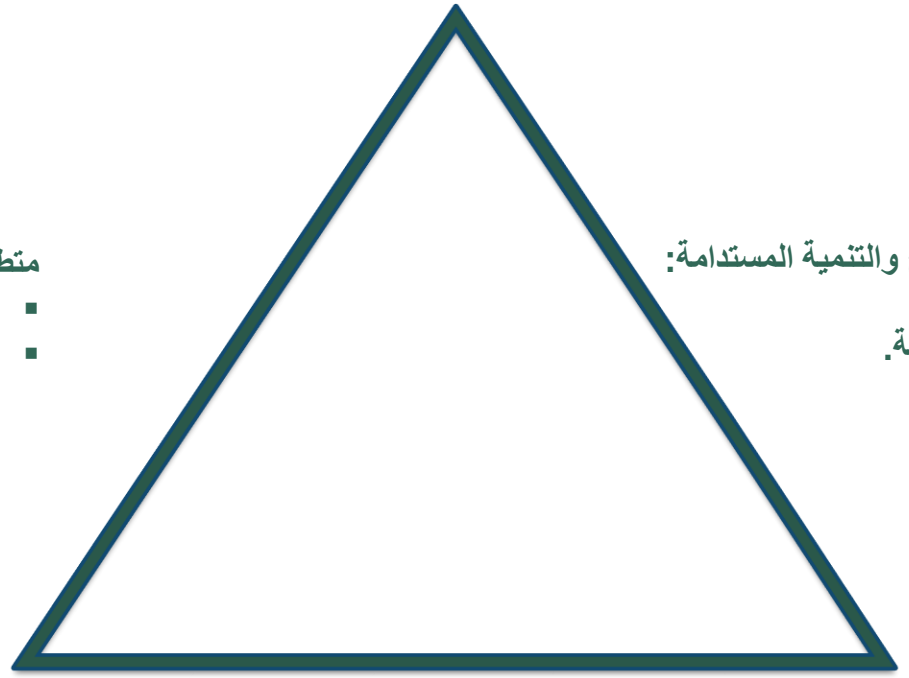

الهدف على المدى الطويل: توفير طاقة نظيفة وتنافسية من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصناعي وطني.

الرافعات الأساسية المعتمدة في مجال الطاقة

- وضع إطار قانوني ومؤسساتي لتسريع الانتقال الطاقي
- تشجيع الاستثمار الخاص في مجال إنتاج ونقل وتخزين الطاقة
- إجراءات وتدابير إضافية

2

الإطار المؤسساتي والقانوني

الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال الكهرباء والطاقات المتجدد وتعزيز الحكامة الجيدة

إصلاح الإطار التشريعي للطاقات المتجددة

إصدار **القانون رقم 40.19 المغير والمتمم للقانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة**، والذي يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وضمان انفتاح أكبر على القطاع الخاص للمساهمة في الرفع من حصة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية المنشأة.

وإعداد النصوص التشريعية وإرسالها إلى الفاعلين المعنيين من أجل إبداء الرأي قبل إحالتها على الأمانة العامة للحكومة، للمصادقة عليها ونشرها بالجريدة الرسمية.

ويتعلق الأمر بالمراسيم التالية:

- ✓ إعداد مشروع مرسوم متعلق بمساطر ترخيص الإنجاز والاستغلال ؛
- ✓ إعداد مشروع مرسوم متعلق بشروط وكيفيات إنجاز منشآت تخزين الطاقة وكذا تحجيم الطاقة الكهربائية المنتجة؛
- ✓ إعداد مشروع مرسوم متعلق بكيفيات الولوج للشبكة الكهربائية للتوزيع؛
- ✓ إعداد مشروع مرسوم متعلق بكيفيات منح شهادة الأصل والجهة المكلفة بمنحها.

الإنتاج الذاتي للكهرباء

إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للكهرباء الذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 فبراير 2023 بهدف تنظيم نشاط الإنتاج الذاتي عن طريق تحديد شروطه وأحكامه، وضمان معاملة عادلة وغير تمييزية بين جميع الفاعلين المعنيين بالكهرباء، وكذا تحديد دور مختلف المتدخلين (تعميمها على الشركاء المعنيين من أجل إبداء الرأي).

ويتعلق الأمر بالمراسيم التالية:

- ✓ كيفيات تطبيق المقتضيات المتعلقة بأنظمة التصريح والموافقة على الربط والترخيص، وكذا تحديد عتبة نظام التصريح؛
- ✓ القدرة الاسمية لمنشأة الإنتاج الذاتي الفاصلة بين الجهد المتوسط والجهد العالي أو جد العالي؛
- ✓ شروط مراجعة سقف الفائض بطلب من المنتج الذاتي؛
- ✓ شروط إنجاز منشأة تخزين الطاقة والاستفادة من خدمات التخزين؛
- ✓ الكيفيات والجهة المكلفة بمنح شهادة الأصل؛
- ✓ الوظائف التي يتيحها العداد الذكي؛
- ✓ كيفيات تحجيم الطاقة الكهربائية المنتجة من طرف المنتج الذاتي وعتبة التحجيم.

ضبط قطاع الكهرباء

- ✓ إعداد مشروع مرسوم يقضي بتحديد **كيفية احتساب الطاقة الكهربائية التكميلية وتعريفة التزود بها** (سيتم وضعه في مسطرة المصادقة فور التوافق على الصيغة النهائية لمشروع هذا المرسوم)؛
- ✓ إعداد مشروع مرسوم يتعلق **بتحديد المواصفات التقنية المتعلقة بشروط الربط بالشبكات الكهربائية للتوزيع ذات الجهد المتوسط والولوج إليها وكذا القواعد المتعلقة باستعمال الشبكات المذكورة** (تم وضع مشروع هذا المرسوم في مسطرة المصادقة)؛
- ✓ إعداد مشروع مرسوم يهدف إلى **تحديد سقف مبلغ مساهمة الأطراف التي أحالت النزاع على الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء** (تمت إحالته على وزارة الاقتصاد والمالية قصد التوقيع عليه بالعطف)؛
- ✓ إعداد مشروع مرسوم يتعلق **بتحديد سقف نسبة مساهمة مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل ومسيري شبكات توزيع الكهرباء المؤداة لفائدة الهيئة**، وكذا بتحديد مدة الفترة الانتقالية التي سيتولى فيها مسير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل تدبير عقود شراء الكهرباء المبرمة بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ومنتجي الطاقة الكهربائية (في انتظار المصادقة على قواعد الفصل المحاسباتي وتحديد تعريفة استعمال الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل والتوزيع).

نقل الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة

استكمال عملية نقل الأنشطة المتعلقة بالطاقات المتجددة من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى الوكالة المغربية للطاقة المستدامة في إطار الاتفاقية الثلاثية بين الدولة والمكتب والوكالة.

- ✓ تم تشكيل لجنة عمل مشتركة من أجل إيجاد الحلول والاقتراحات للنقاط العالقة في عملية هذا النقل.

أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجالي المعادن والمراقبة والوقاية من المخاطر

سنة 2023

- إصدار المرسوم رقم 2.22.528 الذي تم بموجبه تغيير الكيفية التي تتم بها تعيين ممثلي الصناع المنجميين التقليديين في المجلس الإداري لمركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج؛
- الإحالة على الأمانة العامة للحكومة لمشروع القانون رقم 49.20 المتعلق بالنظام الأساسي لمستخدمي الشركات المنجمية، الذي يهدف إلى تخصيص إطار قانوني اجتماعي للصناعة المعدنية، يضمن كرامة العمال وشروطا لائقة بمحيط العمل؛
- الإحالة على الأمانة العامة للحكومة لمشاريع عدة قرارات تطبيقية للمراسيم التطبيقية للقانون رقم 22.16 يتعلق بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية؛
- إعداد مشاريع القرارات المشتركة لتطبيق مشروع المرسوم رقم 2.19.612 بتحديد شروط استعمال الأجهزة والآلات التي قد تلحق الضرر بصحة الأجراء أو تعرض سلامتهم للخطر (المنشآت الكهربائية).

سنة 2024

- استكمال إعداد مشروع تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم؛
- استكمال وإصدار المرسوم المتعلق بالنظام العام لاستغلال المناجم؛
- استكمال إعداد وإصدار القرارات المتبقية التطبيقية للمراسيم التطبيقية للقانون رقم 22.16 يتعلق بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية،؛
- الشروع في إعداد إطار قانوني وتنظيمي متعلق بآلات الضغط؛
- إصدار القرارات التطبيقية للقانون رقم 67.15 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون 1.72.255 (22 فبراير 1973) المتعلق بمواد الهيدروكاربور.

أهم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في مجال المحروقات

سنة 2023

- استكمال إعداد المرسوم الذي يغير ويتمم المرسوم رقم 2.72.513 بتاريخ 3 ربيع الأول 1393 (7 أبريل 1973) بتطبيق الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 الصادر في 18 من محرم 1393 (22 يبراير 1973) المتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها، وإحالته على الأمانة العامة للحكومة؛
- إحداث لجنة تقنية تشتغل على تحديد وبشكل واضح ومفهوم المخزون التجاري والمخزون الاحتياطي والمخزون الاستراتيجي، وكذا التفكير في كيفية تقييم وتكوين مخزون المواد النفطية، يسمح من الحد من تداعيات ارتفاع الأسعار الدولية من هاته المواد على السوق الوطني.

سنة 2024

- إعداد مشاريع القرارات التي يحيل عليها مشروع المرسوم الذي يغير ويتمم المرسوم رقم 2.72.513 بتاريخ 3 ربيع الأول 1393 (7 أبريل 1973).

تأهيل الإطار التنظيمي المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي

- ✓ **نشر قرار لرئيس الحكومة رقم 3.15.23 بتحديد أقسام الأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية، في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 أبريل 2023؛**
- ✓ **الشروع في مسطرة المصادقة على ستة (6) مشاريع نصوص تطبيقية تهم :**
  - مشروع المرسوم رقم 2.23.151 المتعلق بحماية العمال والعموم والبيئة من الإشعاعات المؤينة؛
  - مشروع المرسوم المتعلق باعتماد الهيئات التقنية؛
  - مشروع المرسوم المتعلق باستعمال الإشعاعات المؤينة لأغراض الطب،
  - قرار لرئيس الحكومة رقم 3.08.21 بشأن التراخيص المتعلقة بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية التابعة للمؤسسات الصحية العمومية ولباقي مرافق الدولة وللمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لوصاية الدولة؛
  - مشروع مرسوم بشأن تطبيق الضمانات النووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
  - مشروع مرسوم يتعلق بأمن المنشآت والأنشطة من الفئة الأولى و بالرخص المتعلقة بها.
- ✓ **العمل على إعداد و المراجعة النهائية لمشاريع النصوص الأخرى المتبقية (9) بتشاور مع القطاعات المعنية.**

الإطار القانوني المتعلق بالمسؤولية المدنية في حالة وقوع أضرار نووية

- إعداد و نشر المرسوم الذي تمنح بموجبه ضمانات الدولة في حالة وقوع أضرار نووية للمركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية لسنة 2023؛
- المراجعة النهائية لمشروع القانون المغير والمتمم للقانون 12.02 المتعلق بالمسؤولية المدنية في حالة حدوث ضرر نووي.

تشجيع التطبيقات النووية في مختلف المجالات السوسيواقتصادية

- تدبير المشاريع المبرمجة في إطار دورة التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2022-2023، من طرف الوزارة بصفتها المنسق الوطني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- الانتهاء من إعداد ثلاث مشاريع جديدة للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2024-2025 بالتنسيق مع كافة المتدخلين الوطنيين وتهم هذه المشاريع تطوير إنتاج النظائر المشعة والسلامة والأمن النووي وكذا التقنيات النووية لتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية وتقنية الحشرات العقيمة؛
- الانتهاء من إعداد البرنامج-الإطار الجديد للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2024-2029 (يهم مجالات السلامة والأمن النوويين والفلاحة والتغذية والماء والبيئة والصناعة والطاقة)على أن يتم توقيعه قبل نهاية السنة.
- إطلاق الخدمة الإلكترونية عبر النظام المدمج لإدارة الأنشطة المهنية للوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجاليين النوويين والإشعاعيين والشباك الوطني الموحد لتقديم الطلبات ومنح تراخيص استيراد مصادر الإشعاعات المؤينة.

ترسيخ مكانة المغرب و تعزيز إشعاعه على المستوى الجهوي والدولي

- ✓ حصول المغرب على (3) اعترافات من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الصعيد الجهوي والدولي من خلال:
  - المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية، كمركز دولي قائم على مفاعل الأبحاث (ICERR)؛
  - المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، كمركز متعاون في مجال علم الجينوم والبيولوجيا الجزيئية؛
  - والمعهد الوطني للأنكولوجيا، كمركز متعاون في مجال الطب النووي.

- مواصلة مراجعة و إصدار النصوص التطبيقية المتبقية للقانون رقم 142.12 حسب الأولوية.
- مواصلة تأهيل البنيات التحتية النووية تماشيا مع الممارسات الدولية المثلى في هذا المجال.
- مواصلة تأهيل الإطار القانوني المتعلق بالمسؤولية المدنية.
- مواصلة تعزيز التعاون التقني بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذا التعاون الجهوي من خلال برامج التكوين والخبرة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية المقدمة لفائدة الدول الإفريقية.
- تدبير التراخيص المتعلقة بالمجال النووي.
- إدارة وتقييم برامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز تأهيل الموارد البشرية الوطنية في مختلف مجالات التطبيقات النووية.
- تعزيز التعاون الثلاثي بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الإفريقية من خلال احتضان المتدربين الأفارقة على مستوى المؤسسات الوطنية.

استكمال الإطار التنظيمي والمؤسساتي الخاص بالنجاعة الطاقية

الافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي

تنزيل مقتضيات **المرسوم رقم 2.17.746 المتعلق بالافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي** الذي دخل حيز التنفيذ، حيث تم إلى حدود اليوم **منح 24 اعتماد**.

ترشيد استهلاك للطاقة

بلورة **مشروع مرسوم متعلق بتحديد قائمة الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية الملزمة بترشيد استهلاكها للطاقة**، وإحالته على القطاعات الوزارية المعنية لإبداء الرأي قبل إدراجه في مسطرة المصادقة.

الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية

توسيع مهام الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية عملا بقرار مجلسها الإداري وانسجاما مع توصيات النموذج التنموي الجديد، لتشمل بالإضافة الى النجاعة الطاقية **أنشطة أخرى تتعلق بشكل خاص بالتغيرات المناخية والتنمية المستدامة.**

دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية

تحيين مشروع المرسوم بتحديد دفتر تحملات مقاولات الخدمات الطاقية بالتشاور مع القطاعات المعنية قبل إدراجه في مسطرة المصادقة.

الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية

بلورة مشاريع **قرارات مشتركة من أجل تحديد الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية.**

تم **إطلاق دراسة لتحديد الأداء الطاقي الأدنى لنظم الإنارة.**

التحفيز على الاقتصاد في الطاقة

- المصادقة من طرف المجلس الحكومي المنعقد في 15 نونبر 2023 على مشروع مرسوم رقم 2.23.828 بتطبيق المادة 6 من القانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية لتفعيل آليات للتحفيز على الاقتصاد في الطاقة الكهربائية، بهدف ضمان استدامة تدابير النجاعة الطاقية.
- إعداد مشروع قرار مشترك المحدد للتدابير التحفيزية المتعلقة باعتماد نظام مكافئة بالنسبة للزبناء المستهلكين، عن كل تقليص في استهلاكهم من الطاقة الكهربائية.

تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة

الحكامة	▪ الشروع في دراسة مشروع قانون مدونة البيئة مع مصالح الأمانة العامة للحكومة.
التنوع البيولوجي	▪ استكمال دراسة مشروع القانون رقم **89.21** المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها مع مصالح الأمانة العامة للحكومة.
التقييم البيئي	▪ إعداد مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم **49.17** المتعلق بالتقييم البيئي ويتعلق الأمر ب: •تطبيق بعض أحكام القانون المتعلق بالتقييم البيئي؛ •تحديد كيفيات إجراء البحث العمومي المتعلق بالمشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة؛ •تحديد شروط وكيفيات منح الاعتماد لمكاتب الدراسات لإنجاز التقييم البيئي.
التغير المناخي	▪ إعداد مشروع قانون يتعلق بتغير المناخ.
النفايات	▪ إعداد مشروع قانون رقم **48.23** بتغيير وتتميم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها؛ ▪ إعداد قرار مشترك يتعلق بتسليم تراخيص استيراد وتصدير النفايات المدرجة ضمن قائمة السلع المفروض عليها قيود كمية بموجب النصوص التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

الساحل

- إعداد مشروع مرسوم بتحديد المعايير المتعلقة بالحدود القصوى للمقذوفات السائلة في الساحل، وذلك طبقا لأحكام القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل.

الهواء

- نشر القرار المشترك رقم **698.23** تحدد بموجبه الحدود القصوى للمقذوفات القطاعية للفظ، أو إطلاق أو رمي الملوثات في الهواء، والمتأتية من منشآت صناعة الصلب والحديد بالجريدة الرسمية؛
- إعداد مشروع مرسوم يغير ويتمم المرسوم رقم **2.09.286** المتعلق بتحديد معايير جودة الهواء وكيفيات إقامة شبكات الحراسة؛
- إعداد قرار مشترك يغير ويتمم القرار المشترك **رقم 1504.18** الذي تحدد بموجبه الحدود القصوى القطاعية للانبعاثات المتأتية من منشآت إنتاج الإسمنت والمنشآت المنتجة للإسمنت المثمنة للنفايات بالإحراق؛
- إعداد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية المتعلقة بقطاعات الآجور وقطاع الفوسفاط والمحطات الحرارية والسكر.

برنامج عمل سنة 2024

- استكمال إعداد ودراسة مشروع القانون رقم **48.23** بتغيير وتتميم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها مع مصالح الأمانة العامة للحكومة والقطاعات الوزارية المعنية؛
- استكمال مسطرة المصادقة على مشاريع القوانين المتعلقة بمدونة البيئة وبالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والمناخ؛
- استكمال مسطرة المصادقة على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالتقييم البيئي والهواء والنفايات والساحل والحدود القصوى للمقذوفات القطاعية.

3

الأوراش والبرامج

الطاقات المتجددة

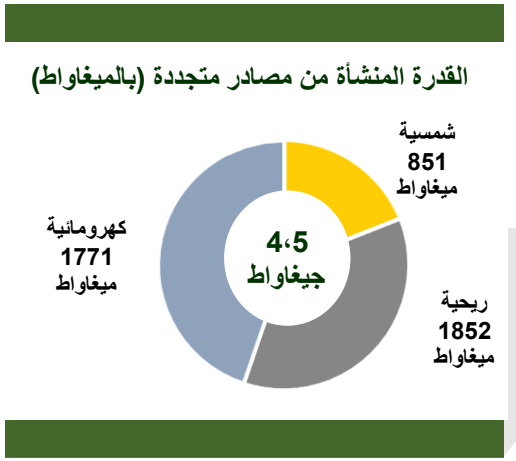

- 4،5 جيغاواط كقدرة منشأة من أصل متجدد، ما يمثل حوالي 40% من إجمالي القدرة الكهربائية المنشأة.

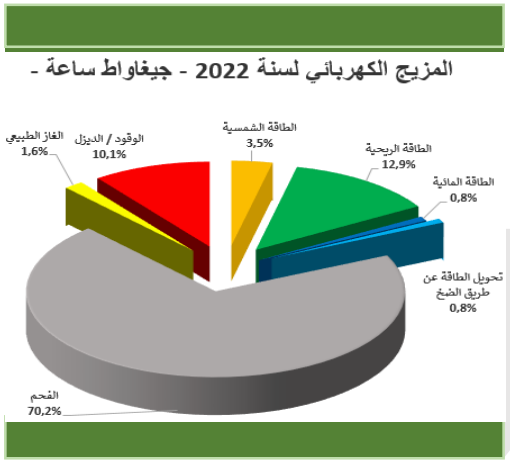

- مساهمة الطاقات المتجددة بما يقارب 18.2 % لتلبية الطلب على الطاقة الكهربائية الوطنية مع متم سنة 2022.

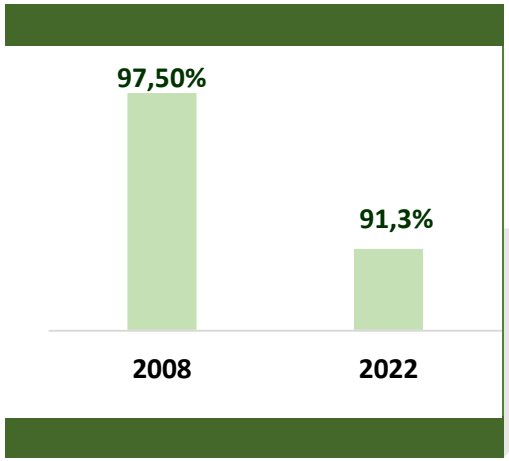

- تراجع نسبة التبعية الطاقية من97,5 % سنة 2008 إلى 91,31% خلال سنة 2022.

تسريع تطوير مشاريع الطاقات المتجددة

- **تميزت سنة 2023 بتشغيل قدرة إضافية من مصادر الطاقات المتجددة، كما تم اتخاذ إجراءات مهمة تروم تسريع وثيرة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة والترخيص لعدة مشاريع جديدة إضافة إلى مواصلة تطوير وإنجاز المشاريع المبرمجة، وهي كالتالي :**

- **تشغيل قدرة إضافية تناهز 300 ميغاواط من مصادر متجددة:**
  - الشروع في استغلال الحقل الريحي "بوجدور" (300 ميغاواط، 3971 مليون درهم) في إطار المشروع الريحي المندمج 850 ميغاواط.
- **تسريع إنجاز مشروع المركب الشمسي نور ميدلت لاستكماله في أفق 2027، حيث تم :**
  - القيام بالإجراءات اللازمة لتسريع انطلاق أشغال بناء مشروع نور ميدلت 1 بقدرة تناهز حوالي 795 ميغاواط، في أقرب الآجال؛
  - الانتقاء الأولي لمجموعات الشركات المؤهلة لتطوير و إنجاز مشروع نور ميدلت 2 بقدرة تناهز 400 ميغاواط مع وحدة للتخزين؛
  - الانتقاء الأولي لمجموعات الشركات المؤهلة لتطوير وانجاز مشروع الطاقة الشمسية نور ميدلت 3 بقدرة تناهز 400 ميغاواط مع وحدة للتخزين.
- **منح الترخيص لقدرة كهربائية إضافية من مصادر متجددة تناهز 866 ميغاواط ويتعلق الأمر ب :**
  - منح ترخيص الاستغلال للتشغيل النهائي لكل من مشروع الحقل الريحي"أخفنير 2" (100,24 ميغاواط، 1600 مليون درهم) و كذا مشروع الحقل الريحي "أفتيسات1" (201,6 ميغاواط، 400 مليون درهم) في إطار القانون 13.09؛
  - الترخيص لإنجاز مشروع الطاقة الريحية ‘’بوجميل’’ (95 ميغاواط، 1600 مليون درهم) ومشروع الطاقة الريحية "أفتيسات 3" (100 ميغاواط، 1800 مليون درهم) في إطار القانون 13.09؛
  - الترخيص لتطوير وإنجاز مشاريع للطاقة الشمسية الفوتوضوئية بقدرة 333 ميغاواط في إطار المرحلة الأولى من برنامج نور فوتوضوئيII، في إطار القانون 13.09؛
  - **الترخيص لحوالي 27 مشروع للطاقة الشمسية الفتوضوئية من الحجم المتوسط والصغير بقدرة إجمالية تراكم حوالي 36 ميغاواط لفائدة بعض المقاولات الوطنية في إطار الإنتاج الذاتي.**
- **مواصلة تطوير وإنجاز المشاريع المبرمجة :**
  - مواصلة تطوير وإنجاز المحطة الشمسية "نور أطلس" (200 ميغاواط، 2100 مليون درهم) ومن المرتقب أن تدخل حيز التشغيل سنة 2024؛
  - انتهاء أشغال إنجاز محطة تحويل الطاقة عبر الضخ «عبد المومن» (350 ميغاواط، 3,2 مليار درهم)، حيث ستدخل حيز التجارب التقنية ومتابعة أشغال تطوير 17 مشروع محطة كهرومائية صغرى (230 ميغاواط، 5،76 مليار درهم) في إطار القانون 13.09.

مشاريع ومبادرات في ظل تنزيل الرؤية الاستراتيجية وخلق الفرص الاستثمارية

مخطط تجهيز وطني أخضر

- تحيين **المخطط المتعدد السنوات للتجهيز الكهربائي(*) وبرمجة إنجاز قدرة إضافية تصل إلى 9281 ميغاواط خلال الفترة 2023-2027 بغلاف مالي يقدر ب 85.6 مليار درهم**، والذي يرتكز أساسا على:
  - **تسريع إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة (7183 ميغاواط أي 77%** من قدرة مخطط التجهيز الكهربائي**):** برمجة إنجاز **قرابة 1.4 جيغاواط سنويا** عوض **0.16 جيغاواط سنويا** خلال الفترة 2009-2022.
  - **تشجيع استعمال الغاز الطبيعي**: برمجة إنجاز **2.1 جيغاواط (22% من قدرة مخطط التجهيز الكهربائي).**
  - **تشجيع التخزين: برمجة إنجاز محطات تحويل الطاقة عبر الضخ وأنظمة التخزين بالبطاريات.**

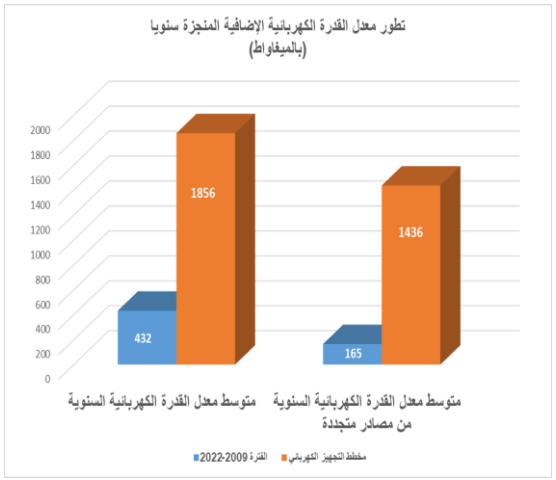

تعزيز الاستثمار بالشبكة الكهربائية لإدماج أمثل للطاقات المتجددة وتأمين تزويد مختلف الجهات بالكهرباء

- بلورة مشروع **مخطط مديري(*) يتعلق بتقوية وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل**، خلال **الفترة 2023-2027**، بكلفة إجمالية تقدر ب **23.4 مليار درهم**، لمواكبة مخطط التجهيز الكهربائي(*) ، وتأمين تزويد مختلف جهات المملكة وكذا تعزيز الاندماج الجهوي لبلادنا.

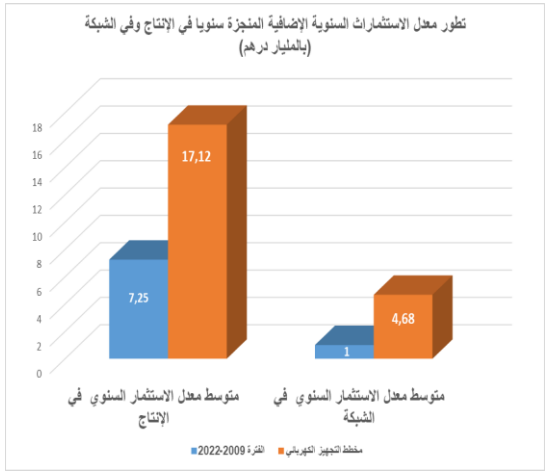

تزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية متجدد

- إعداد **برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية تنافسية من أصل متجدد**، من أجل تحقيق الإقلاع الصناعي ومواكبة التحديات الخارجية، خاصة تطبيق الاتحاد الأوروبي ضريبة الكربون الحدودية انطلاقا من سنة 2023، حيث تم **الترخيص لمشروعين بقدرة تناهز 150 ميغاواط لتزويد الصناعيين بالمنطقة الصناعية القنيطرة**، كما يتم دراسة مشاريع لتزويد المناطق الصناعية الأخرى على صعيد التراب الوطني.

(*): في انتظار دراسة مخطط التجهيز الكهربائي ومراجعة المخطط المديري لشبكة النقل الكهربائية من طرف لجنة الاستراتيجية والاستثمارات والمصادقة عليهما من طرف المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

التجربة التحفيزية على النجاعة الطاقية

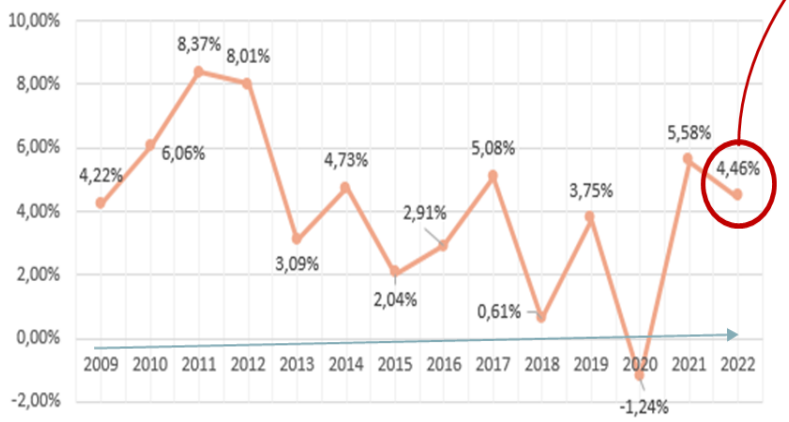

إطلاق، في فاتح نونبر 2022، مبادرة تهدف إلى تشجيع المستهلكين النهائيين على تقليص استهلاكهم للكهرباء خلال شهري نونبر ودجنبر 2022 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021، مقابل الاستفادة من مكافئة للتشجيع على الاقتصاد في الطاقة.

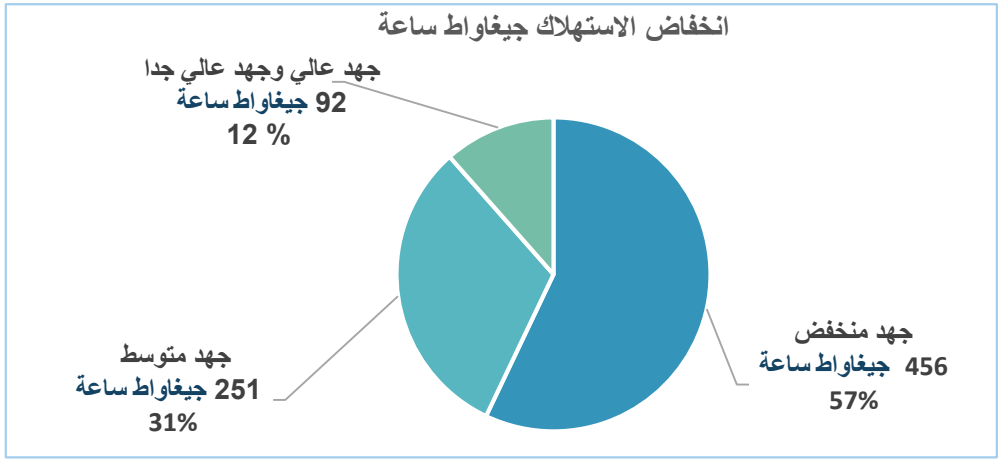

انخفاض في استهلاك الكهرباء للمستهلكين خلال شهري نونبر ودجنبر 2022، مقارنة مع نفس الشهرين من سنة 2021، بحوالي 800 جيغاواط ساعة.

تعبئة غلاف مالي يناهز 240 مليون درهم (صندوق التنمية الطاقية) لمكافئة المستهلكين الذين حققوا اقتصادا في الاستهلاك خلال هذه الفترة

تعميم الولوج للكهرباء بالعالم القروي

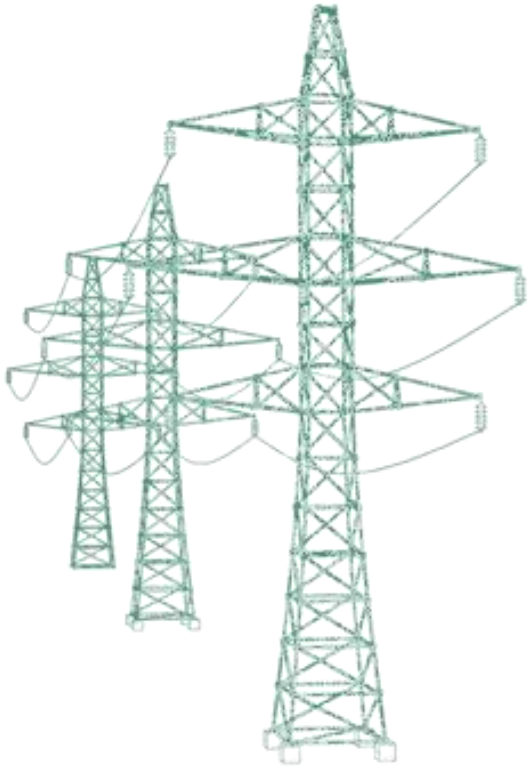

▪ حصيلة برنامج الكهربة القروية الشمولي:

مكن هذا البرنامج منذ انطلاقه سنة 1996 إلى حدود نهاية شهر غشت 2023 من:

- كهربة 41 761 دوارا (2 157 008 مسكنا)، بواسطة الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية؛
- تركيب 19 438 جهازا شمسيا ب 900 دوار في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبذلك بلغت نسبة الكهربة القروية **99,87%**، بتكلفة إجمالية تناهز **25,216 مليار درهم.**

▪ آفاق برنامج الكهربة القروية الشمولي:

في إطار استكمال برنامج الكهربة القروية الشمولي، تمت برمجة كهربة الدواوير المتبقية والمرافق السوسيو-اقتصادية، خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2027، بغلاف مالي يقدر ب **825 مليون درهم** :

- 834 دوارا (18 316 مسكنا)؛
- 1 950 مدرسة؛
- 800 مسجد.

وبذلك سترقى نسبة الكهربة القروية إلى **99,96% مع متم سنة 2027**.

تم **الشروع في بلورة برنامج PERG 2.0 في إطار استكمال الكهربة القروية خصوصا للمناطق القروية النائية والمنعزلة عن الشبكة الكهربائية الوطنية**، للتأهيل الطاقي للبنايات والمرافق التربوية والاجتماعية (المدارس، المستوصفات، دور الطالبة، والمساجد)، ويهم هذا البرنامج كذلك توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة.

المشاريع والبرامج المنجزة والمرتقبة في مجال النجاعة الطاقية

- إطلاق برنامج دعم النجاعة الطاقية بالمغرب، بشراكة مع التعاون الدولي، بغلاف مالي يبلغ 200 مليون درهم، ويمتد إلى غاية سنة 2026، والذي يهدف إلى تقليل استهلاك الطاقة في 300 بناية عمومية وخدماتية (15% من الاقتصاد في الطاقة) و70 مقاولة صناعية (10% من الاقتصاد في الطاقة) وتقوية النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية بالنسبة ل 10جماعات ترابية (35% من الاقتصاد في الطاقة). وتم في إطار هذا المشروع :
  - التنسيق مع جميع القطاعات الوزارية لاقتراح البنايات التي تتوفر على مكمن مهم للاقتصاد في الطاقة، سواء على المستوى المركزي أو المتواجدة بمختلف الجهات. وقد تم التوصل باقتراح ما يناهز 80 بناية عمومية والتي توجد في طور الانتقاء للاستفادة من المواكبة التقنية للبرنامج؛
  - مواكبة 24 مقاولة صناعية من أجل وضع نظام إدارة الطاقة (Système de Management de l'Energie)؛
  - مواكبة 18 مقاولة صناعية من أجل تحسين الأداء الطاقي لأنظمة المحركات الكهربائية؛
  - مواكبة 20 مقاولة صناعية من أجل تحسين الأداء الطاقي لأنظمة البخار.

- مواصلة إنجاز برنامج التأهيل الطاقي للمساجد، الذي مكن من تأهيل أكثر من 4500 مسجد موزعة على الصعيد الوطني وبالتالي توفير 40٪ على الأقل من فاتورة الطاقة بالنسبة للمساجد وكذا برمجة 1530 مسجد.

- إطلاق برنامج تعزيز النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية بجهة الشرق تنفيذا للاتفاقية الموقعة في 8 مايو 2023 من قبل وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزارة الداخلية و مجلس جهة الشرق، من خلال إطلاق دراسات الافتحاصات الطاقية القبلية على مستوى الجماعات الترابية المستهدفة. وسيمكن هذا المشروع من تطوير نموذج جهوي قابل للتعميم على باقي جهات المملكة.

المشاريع والبرامج المنجزة والمرتقبة في مجال النجاعة الطاقية

- وضع مخططات جهوية لتنمية النجاعة الطاقية وإزالة الكربون بجهات الرباط – سلا- القنيطرة ، فاس - مكناس، طنجة - تطوان - الحسيمة، بني ملال - خنيفرة، كلميم-واد نون، سوس-ماسة لتحديد المشاريع التي تتوفر على مكامن مهمة من حيث الاقتصاد في الطاقة والتقليص من الانبعاثات الكربونية في القطاعات التالية: النقل، والبناء، والصناعة، والفلاحة، والإنارة العمومية وذلك من أجل تحديد التدابير والإجراءات للاقتصاد في الطاقة ووضع جدول زمني لتنفيذ التدابير المقترحة مع تحديد مؤشرات التتبع وتقييم الآثار.
- الشروع في إطلاق الدراسات لبلورة مخططات جهوية للنجاعة الطاقية ولإزالة الكربون بجهات الدار البيضاء-سطات، ومراكش-آسفي، ودرعة - تافيلالت، والعيون-الساقية الحمراء، والداخلة-وادي الذهب والجهة الشرقية .
- المواكبة التقنية لـ 28 مؤسسة صناعية بهدف تحسين النجاعة الطاقية وإدماج الطاقات البديلة من طرف الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية بشراكة مع مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة.

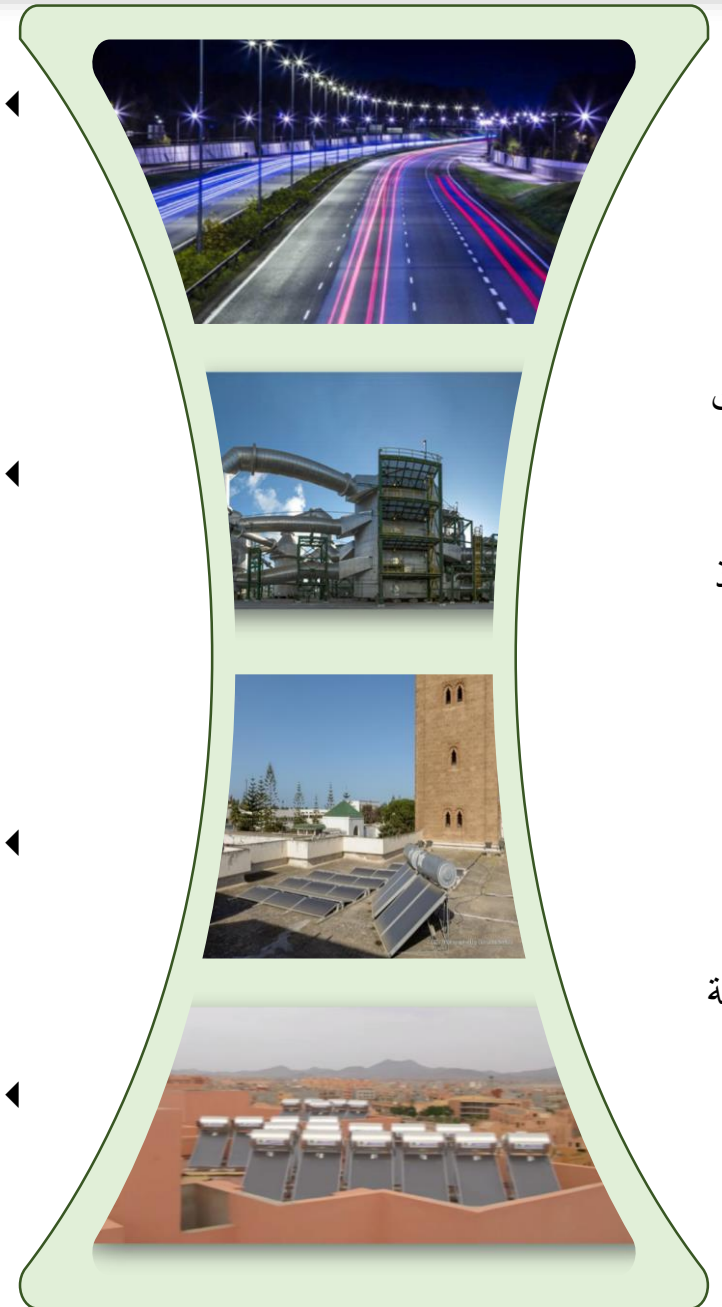

- تفعيل البرنامج المتعلق بتعزيز البنية التحتية لجودة الطاقة الكهروضوئية في المغرب والذي تم تطويره في إطار التعاون الدولي (بقيمة 13 مليون درهم) بهدف الرفع من القدرات الوطنية في كل سلسلة قيم استيراد وتصنيع وتوزيع وتركيب و مراقبة أنظمة اللوحات الفوتوضوئية، وقد تم تشخيص الوضعية الحالية وأيضا تحديد احتياجات مستخدمي المنشآت الكهروضوئية.
- من أجل الحصول على التمويل، ولا سيما بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، قامت شركة الهندسة الطاقية بوضع مفهوم جديد «التأمين على الطاقة» من خلال إشراك شركات التأمين الوطنية في تمويل المشاريع، للحد من المخاطر التقنية في معاملات مشاريع النجاعة الطاقية لتيسير الحصول على التمويل البنكي.
- يتم تطوير منظومة معلوماتية MRV لتتبع و رصد النجاعة الطاقية على الصعيد الوطني، مما سيمكن من تقييم برامج ومشاريع النجاعة الطاقية في جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني.
- إطلاق دراسات في إطار التعاون الدولي تتعلق ب :
  - تحديد الأداء الطاقي الأدنى لنظم الإنارة؛
  - تحديد الاستهلاك الطاقي في قطاعات السكن والصناعة والنقل والفلاحة.

إطلاق مسلسل تحيين الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية

- التزام المشاريع الاستثمارية الجديدة بمبادئ النجاعة الطاقية.
- إدماج إلزامية احترام النجاعة الطاقية على مستوى النفقات العمومية والبرامج المستفيدة من دعم الدولة.
- هيكلة وتطوير المهن المتعلقة بالنجاعة الطاقية.
- جعل النجاعة الطاقية في صلب اهتمامات المهنيين والمواطنين.
- تقوية القدرات المؤسساتية وتقييم برامج النجاعة الطاقية.

تحقيق اقتصاد في الاستهلاك الطاقي يقدر بحوالي 20% في أفق 2030

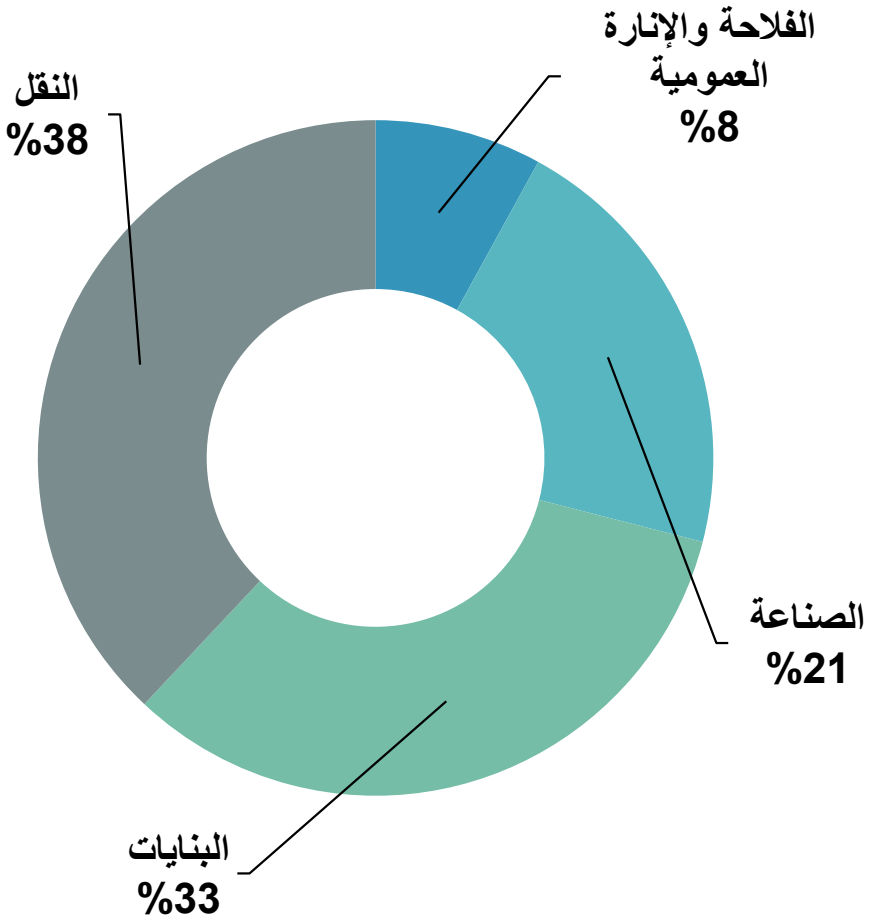

- **البنيات التحتية لتطوير البحث التطبيقي**

- الشروع في استغلال منصة للبحث التطبيقي في مجال البنايات الخضراء و النجاعة الطاقية، باستثمار يناهز 210 مليون درهم؛
- سيتم سنة 2024 تشغيل منصة الطاقة الخضراء المغرب - ساحل العاج، ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء منصة للاختبار والتوصيف والتدريب في مجال الطاقة الشمسية في الظروف المناخية شبه الاستوائية؛

- سيتم إنشاء منصة للبحث والتطوير والابتكار تهم الموضوعات المتعلقة بقطاع " Power-To-X (PtX)"، ولاسيما الطاقة إلى الهيدروجين و الطاقة إلى الأمونيا، والتي تهدف إلى تحفيز استخدام المواد الخام الخضراء في إنتاج الأسمدة بشكل خاص وفي الصناعة بشكل عام، وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذه المنصة ما يناهز 277 مليون درهم.

- **تمويل مشاريع البحث التطبيقي وتطوير الكفاءات**

- تمويل عدة مشاريع في مجال البحث التطبيقي، والتي يتم فيها إشراك الجامعات ومدارس المهندسين الوطنية؛

- مواكبة أكثر من 68 مشروعا للبحث والتطوير، بتمويل مشترك بين معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة والفاعلين الصناعيين والتعاون الدولي؛
- تصميم العديد من الحلول المبتكرة تهم الاستعمالات الملموسة للطاقات المتجددة، من قبل باحثين مغاربة وتطويرها ميدانيا لتبلغ مرحلة التصنيع والتسويق. وعلى سبيل المثال، محطة الشحن ISMART، وهي جيل جديد من محطات الشحن الذكية.

الإجراءات المواكبة

التكوين و تقوية القدرات

- تعزيز المنصة التكنولوجية للوكالة المغربية للنجاعة الطاقية في مراكش من خلال منصات جديدة للاختبار، وتحديد معايير الجودة والتدريب العملي على توفير الموارد المستعملة؛
- تطوير علامتين جديدتين لتوفير الموارد المستعملة في البنايات السكنية والعمومية؛
- التكوين بالمراكز التابعة لمعاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في فترة 2022-2023 في وجدة (170 متخرج) وطنجة (229) وورزازات (180)؛
- تكوين لفائدة 100 مقاولة و120 من المقاولين الذاتيين والمركبين لأجهزة الطاقة الشمسية في إطار علامة طاقة برو (Label Taqa Pro) والشروع في تحيينها وتطويرها؛
- تنظيم دورات تكوينية في مجال النجاعة الطاقية في البنايات لفائدة ممثلي الوزارات حول إدماج تقنيات النجاعة الطاقية والأنظمة الفوتوضوئية في البنايات العمومية؛
- تنظيم الوزارة لدورة تكوينية لفائدة لجنة الافتحاص الطاقي حول النجاعة الطاقية والافتحاص الطاقي؛
- تنظيم عدة ورشات تحسيسية لفائدة المهنيين في القطاع وخاصة مسيري المؤسسات السياحية في مدن مراكش والدار البيضاء والسعيدية في أفق برمجة مدن أخرى؛
- تنظيم دورات تكوينية في مجال النجاعة الطاقية في البنايات لفائدة 50 ممثلي وزارة العدل في مدن فاس والرباط.

المحروقات

المواد البترولية

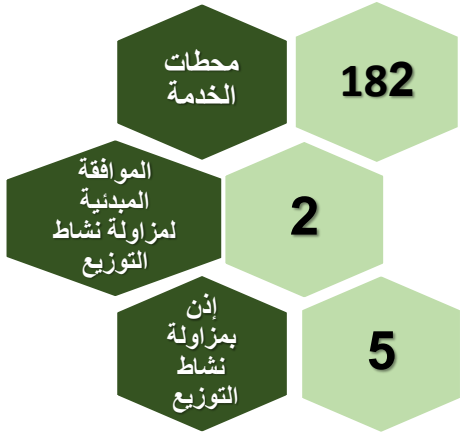

الرخص الممنوحة إلى غاية متم أكتوبر2023

تعزيز قدرات تخزين المواد البترولية :

- الترخيص باستغلال قدرات تخزين إضافية إلى غاية متم أكتوبر 2023 :
  - قدرة إجمالية : 200 ألف متر مكعب؛
  - استثمار : 1 مليار الدرهم.
- مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة في أفق سنة 2024 :
  - قدرة إجمالية : 375 ألف متر مكعب؛
  - استثمار : 1,2 مليار درهم.
- مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة في أفق سنة 2026 :
  - قدرة إجمالية : 275 ألف متر مكعب؛
  - استثمار : 754 مليون درهم

توزيع المحروقات :

- تم إلى غاية متم أكتوبر 2023:
  - إحداث :182 محطة لبيع الوقود؛
  - استثمار : 600 مليون درهم؛
  - فرص الشغل : 1000.

الغاز الطبيعي

- تقوم الوزارة حاليا على تحيين خارطة الطريق للبنية التحتية الغازية من أجل القيام بإنشاء موانئ الاستقبال وشبكة نقل وتوزيع عبر الأنابيب تربط وحدات الاستقبال هذه بمختلف مناطق استهلاك الغاز الطبيعي الذي يعتبر عنصرا مهما في عملية الانتقال الطاقي لما له من مزايا بيئية واقتصادية.

- تتم **متابعة دراسة مشروع الغاز الطبيعي نيجيريا – المغرب**.

الفوسفاط ومشتقاته

- خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من النصف الأول من سنة 2023، ظلت أسعار الفوسفاط الخام مستقرة عند حوالي 345 دولارا للطن. أما فيما يخص ثنائي فوسفاط الأمونيوم (DAP) ، فقد عرفت أسعاره انخفاضا خلال الربع الأول من 2023 بحوالي 8% قبل أن تستقر في 454 دولارا للطن شهر يونيو من هذه السنة. وبالرغم من ذلك فإن أسعار ثنائي فوسفاط الأمونيوم لاتزال مرتفعة ب 76% مقارنة مع الأسعار المسجلة خلال فترة 2015-2019.

- ويرجع انخفاض أسعار منتجات الفوسفاط خلال سنة 2023 إلى تراجع أثمنة المواد الأولية المستخدمة في إنتاجها.

المواد المعدنية الأخرى

- فيما يتعلق بالمواد المعدنية الأساسية، فقد عرف الربع الأول من سنة 2023 ارتفاع أسعار الفلزات لا سيما الحديد والقصدير. ومن المتوقع أن تنخفض هذه الأسعار بنسبة 8% فيما تبقى من سنة 2023، وأن يزداد هذا الانخفاض بنسبة 3% في عام 2024 بسبب تحسن العرض وانتعاش النمو في الصين. في حين أن الانتقال الطاقي سينعكس إيجابا على طلب بعض المعادن خاصة الألومنيوم والنحاس والنيكل.

- فيما يخص المعادن النفيسة، فقد سجل سعر الذهب ارتفاعا بنسبة 9% خلال الربع الأول من سنة 2023. ومن المرتقب أن تنخفض أسعاره بنسبة 8% سنة 2024، في حين ستعرف أسعار الفضة والبلاتينيوم ارتفاعا بسبب الاضطرابات على مستوى الإمدادات وتزايد الطلب عليها.

تطور معدل أسعار الفوسفاط الخام وسماد DAP
خلال الفترة 2013 -2023*

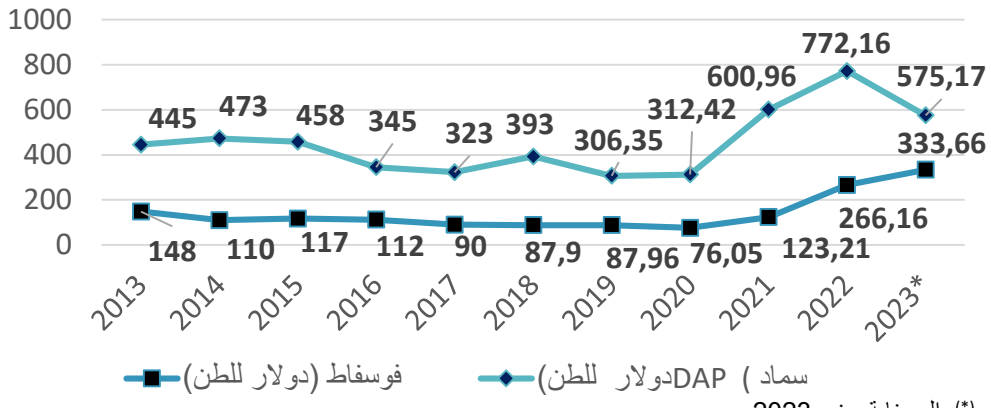

(*): إلى غاية يونيو 2023

تطور معدل أسعار المعادن النفيسة
خلال الفترة 2006 - 2023*

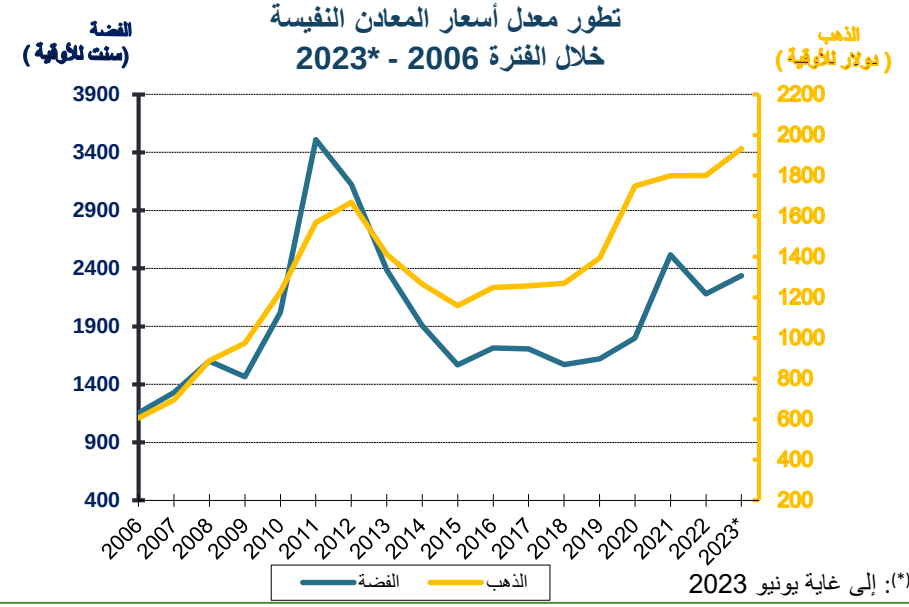

(*): إلى غاية يونيو 2023

أهم إنجازات وآفاق قطاع المعادن والبحث عن الهيدروكاربورات

- **تحيين الاستراتيجية المعدنية 2021-2030 تماشيا مع مخرجات النموذج التنموي الجديد والتوجهات الاستراتيجية الجديدة للوزارة التي ترمي لجعل القطاع المعدني الوطني في خدمة الانتقال الطاقي.**
- **تأهيل التراث المعدني الوطني**
  - إعادة منح 758 رخصة بحث و46 رخصة استغلال وذلك بهدف إعطاء دينامية للبحث والاستغلال المعدني.

- **الإنجازات في مجال التنقيب واستغلال الهيدروكربونات خلال التسع الأشهر الأولى لسنة 2023:**

- **حصيلة الإنجازات في مجال التنقيب :**
  - **إنجاز خمس آبار (5) منها بئر واحدة (1) في طور الإنجاز؛**
  - **إنجاز دراسات المؤهلات النفطية وتقييمات جيولوجية وجيوفيزيائية بالأحواض الرسوبية؛**
  - **مواصلة معالجة و تأويل المعطيات المتعلقة بالاهتزازات الثنائية والثلاثية الأبعاد؛**
  - **دراسات جيولوجية لتحديد ثلاث (3) مواقع حفر استكشافية؛**
  - **دراسات استنتاجية تقييمية ودمج البيانات؛**
  - **تحديد المكامن الواعدة بالأحواض البحرية والبرية.**

- **الإجراءات المواكبة:**

دراسة وإصدار القرارات الإدارية المتعلقة ب:

- **22 رخصة بحث عن مواد الهيدركاربورات ؛**
- **الانتقال من الفترة الأولية إلى الفترة التكميلية الأولى لرخصة بحث واحدة؛**
- **تمديد صلاحية رخصة استكشاف؛**
- **منح ثلاث امتيازات للاستغلال.**

- **مواصلة تكثيف أشغال الاستكشاف والبحث عن الهيدروكاربورات على مساحة إجمالية تصل إلى 628 195 كلم^2.**

أهم الإنجازات في مجال الفوسفاط

- أهم الإنجازات المسجلة خلال الفترة 2022-2023 :

- **برنامج القطب الكيميائي:**
  - ✓ إنشاء محطة للطاقة الحرارية بقدرة 2 × 65 ميجاواط بمبلغ استثماري وصل إلى 1300 مليون درهم، حيث تم الشروع في استغلال هذه المحطة في يونيو 2023.
  - ✓ استمرار إنجاز مشروع ضخ وتوزيع مياه البحر في الجرف الأصفر بقدرة إنتاجية إضافية تبلغ 000 61 متر مكعب في الساعة. وقد بلغ الاستثمار المحدد لهذا المشروع 575 مليون درهم.
- **المرحلة الثانية من مشروع تحلية مياه البحر بالجرف الأصفر** بمبلغ استثماري إجمالي وصل إلى 534 مليون درهم، مما مكن من إضافة قدرة إنتاجية جديدة قدرها 15 مليون متر مكعب في السنة.
- **البرنامج الاستعجالي لمواجهة أزمة المياه** بغلاف مالي قدره 300 4 مليون درهم، حيث تم إنجاز جزء من البرنامج الاستعجالي لمواجهة أزمة المياه لسد حاجيات المجمع الشريف للفوسفاط وإنشاء أنابيب نقل المياه المحلاة من موقع الجرف الأصفر إلى شبكة المياه الحضرية لمدينتي الجديدة و آسفي على التوالي على مسافة 25 و 09 كيلومتر.
- **برنامج الأمونيا الخضراء** الذي يهدف إلى إنتاج مليون طن من الأمونيا الخضراء بحلول سنة 2027 و3 ملايين طن بحلول سنة 2032، تم خلال سنة 2023 تحديد الأراضي المناسبة لإقامة هذا المشروع بمنطقة طرفاية وإجراء دراسات الأبعاد والتصميم الأولي للمشروع والنظام البيئي فضلا عن مباشرة حملة قياس طاقة الرياح والطاقة الشمسية بالمنطقة والشروع في دراسات المصادقة البيئية.
- **مشروع كهرباء منطقة الكنتور** حيث تم إنجاز المنشآت الكهربائية اللازمة لتشغيل مغسلة بن جرير الجديدة، خصوصا المحطات والخطوط الكهربائية بمبلغ استثماري وصل إلى 81 مليون درهم.

أهم التوقعات في مجال الفوسفاط والمعادن الأخرى

المشاريع المتوقع إنجازها خلال سنة 2024 في مجال الفوسفاط

- **مشروع إنجاز مغسلة جديدة ببن جرير بمبلغ استثمار إجمالي وصل إلى 868 3 مليون درهم؛**
- **إنجاز البنية التحتية اللازمة لنقل وتخزين الفوسفاط،** من أجل المحافظة على القدرة الاستخراجية لمنجم المزينذة في 2 مليون طن سنويا؛
- **مشروع تطوير منجم بن جرير** من خلال إنجاز وحدة متنقلة للغربلة والناقلات المطاطية لربط المنجم بمشروع المغسلة بمبلغ استثماري وصل إلى354 مليون درهم؛
- **برنامج إنتاج ثلاثة ملايين طن من الأسمدة بالجرف الأصفر** عبر بناء ثلاث وحدات لإنتاج الأسمدة مطابقة للنموذج المعتمد في JFC 1، JFC 2، JFC 3وJFC 4، بقدرة إنتاجية تصل إلى 1 مليون طن مكافئ لفوسفاط الأمونيوم الثنائي سنويا لكل منها؛
- **برنامج مركز الأسمدة الجديد TSP بالجرف** الأصفر عبر بناء وحدتين لإنتاج الأسمدة TSP، بقدرة إنتاجية سنوية تبلغ 1 مليون طن (000 500 طن في السنة لكل وحدة) بغلاف استثماري محدد في 500 1 مليون درهم؛
- **مشروع صهر وترشيح الكبريت بغلاف استثماري محدد في 834 1 مليون درهم عبر** تجديد منشآت صهر وترشيح الكبريت الموجودة، والمكونة من ثمانية مصاهر لتذويب وترشيح الكبريت الصلب بميناء الجرف الأصفر ومستودعات تخزين الكبريت الخام والأجهزة المرافقة لها؛
- **مشروع تكييف NPK لخطوط الأسمدة** بغلاف استثماري محدد في 200 مليون درهم، ويهم تكييف الخطوط القديمة «107» لإنتاج الأسمدة من أجل إنتاج أسمدة NPK بقدرة إنتاجية تصل إلى 000 3 طن في اليوم؛
- **وحدة إنتاج الحامض الكبريتي PS4 بآسفي** بغلاف استثماري محدد في 268 1 مليون درهم عبر إنشاء خط جديد لإنتاج الحامض الكبريتي بقدرة إنتاجية تصل إلى 2300 طن في اليوم؛
- **وحدة إزالة الكادميوم من الحامض الفوسفوري بالجرف الأصفر** من خلال إنشاء أول وحدة لإزالة الكادميوم من الحامض الفوسفوري، بقدرة إنتاجية تصل إلى 500 1 طن P2O5 في اليوم باستخدام عملية التبلور المشترك بغلاف استثماري محدد في 274 مليون درهم.

المشاريع المتوقع إنجازها في مجال المعادن الأخرى

- **مشروع تيزرت للنحاس: في مرحلة وضع التجهيزات الخاصة بالاستغلال وتقدر احتياطاته المعدنية ب 730000 طن من النحاس. وقد اعتبر هذا المشروع من المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي من قبل اللجنة الوطنية للاستثمار؛**
- **مشروع تطوير منجم بومعادن متعدد الفلزات: بغلاف استثماري يقدر ب 61 مليون درهم والذي تبلغ احتياطاته 2,4 مليون طن خامات الرصاص والزنك والفضة والذهب وهو في مرحلة دراسة الجدوى؛**
- **مشروع البوتاس بالخميسات: بغلاف استثماري 4 مليار دولار والذي يعتبر من أكبر مناجم استخراج البوتاس على مستوى القارة الإفريقية؛**
- **مشروع زايدة لاستغلال الرصاص بغلاف استثماري يقدر ب 150 مليون درهم والذي تبلغ احتياطاته 5,7 مليون طن خام الرصاص، وهو في بداية إنشاء مصنع لمعالجة وتثمين خام الرصاص؛**
- **العديد من مشاريع الاستكشاف والبحث التي يقوم بها المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن وشركائه بالإضافة إلى شركات خاصة أخرى.**

تنزيل برنامج استعجالي للتخريط الجيولوجي بالمناطق المتضررة من زلزال الحوز

التخريط الجيولوجي بالمناطق المتضررة من زلزل الحوز

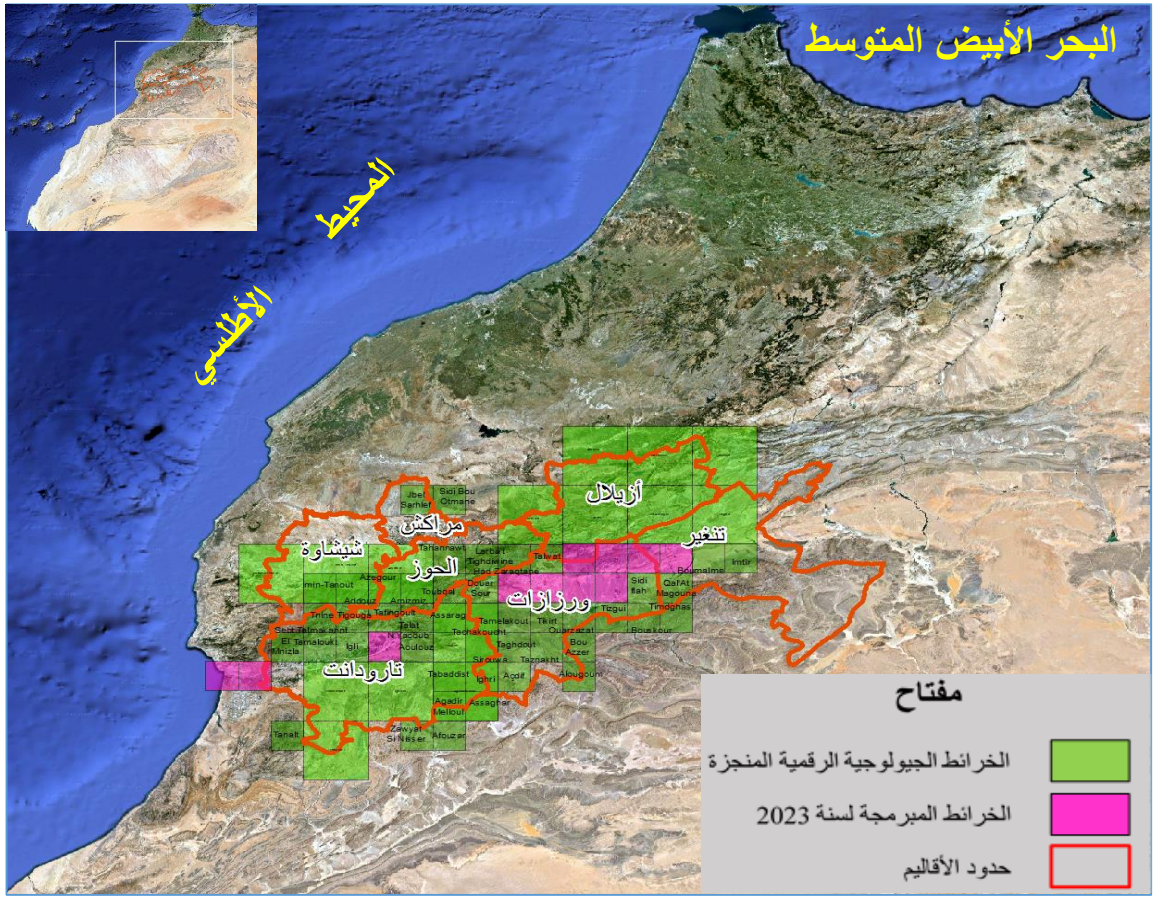

مشروع تحيين الخريطة الحركية الحديثة

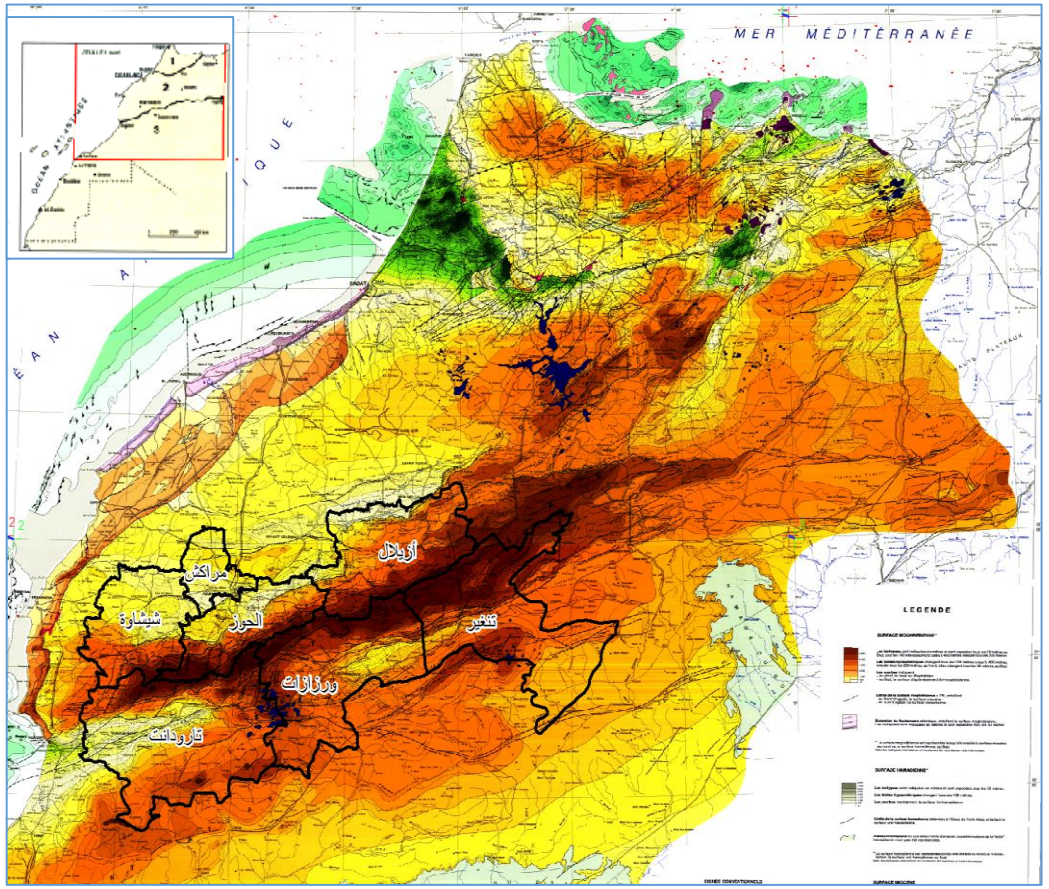

مشاريع استعجالية لسنة 2023

- برمجة إنجاز مشاريع مستعجلة قصد استكمال التغطية الكاملة للأقاليم المتضررة من الزلزال بخرائط جيولوجية رقمية :11 خريطة جيولوجية على مساحة قدرها 7000 كلم2 وبميزانية تقديرية تصل إلى 12 مليون درهم؛
- برمجة مشروع تحيين الخريطة الحركية الحديثة للمغرب وبميزانية تقديرية تصل إلى 3 مليون درهم.

مواصلة تنزيل المخطط الوطني للجيولوجيا 2021-2030

استهداف تسعة مناطق بالتغطية الجيوعلمية ثلاثية المواضيع

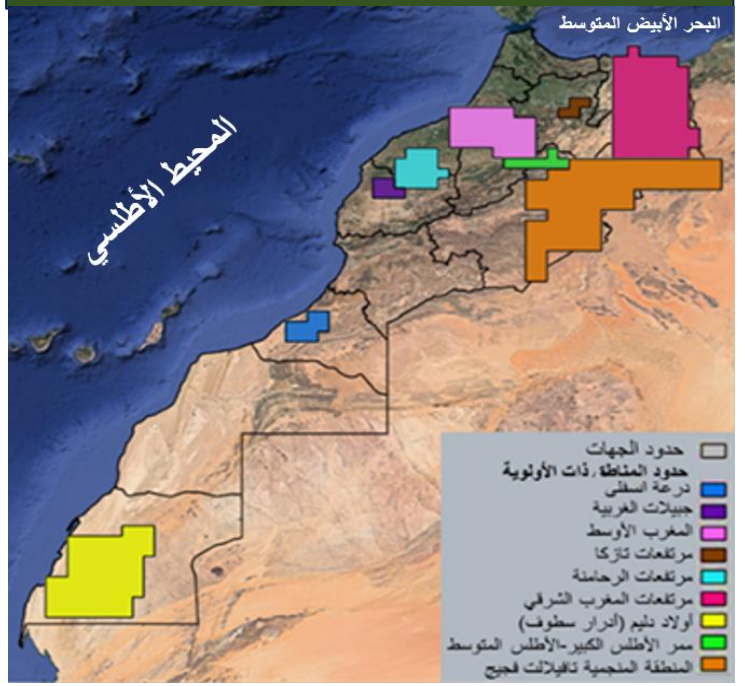

التخريط الجيولوجي
التغطية الحالية والبرنامج المسطر2021- 2030

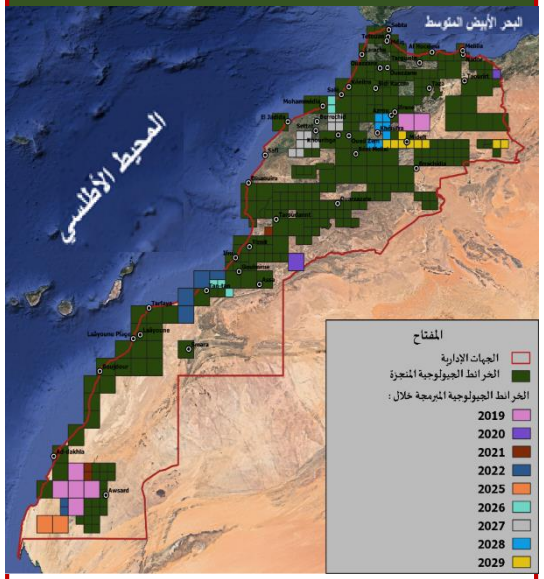

- **6 مشاريع**
- **59 خريطة مبرمجة**
- **غلاف مالي : 55,8 مليون درهم**

التخريط الجيوكيميائي
التغطية الحالية والبرنامج المسطر2021- 2030

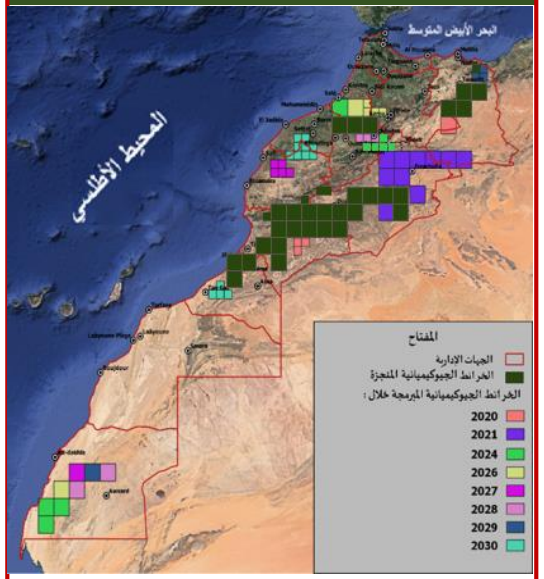

- 9 مشاريع
- 124 خريطة مبرمجة
- غلاف مالي : 167 مليون درهم

التخريط الجيوفيزيائي
التغطية الحالية والبرنامج المسطر2021- 2030

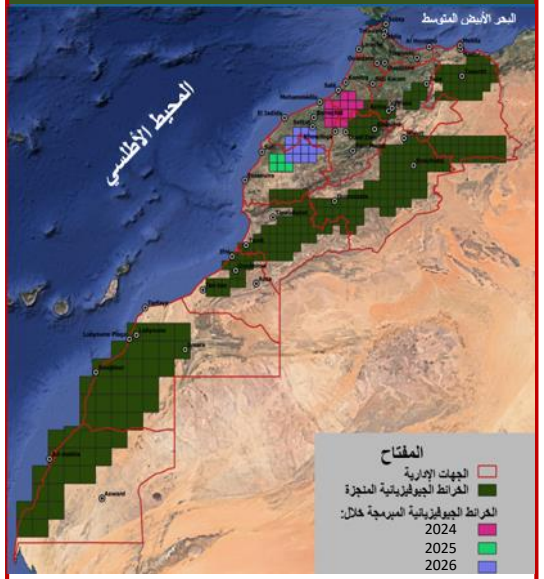

- **3 مشاريع**
- **37 خريطة مبرمجة**
- **غلاف مالي : 30 مليون درهم**

المشاريع المبرمجة خلال سنة 2024

1. إنجاز مشروع للمسح الجيوفيزيائي على مساحة قدرها 10 000 كلم2 وبميزانية تقديرية تصل إلى 12 مليون درهم لتغطية منطقة الرحامنة؛
2. إنجاز مشروع للمسح الجيوكيميائي بجهتي بني ملال-خنيفرة ودرعة-تافيلالت، على مساحة قدرها 3125 كلم2 وبميزانية تقديرية تصل إلى 4 مليون درهم؛
3. إنجاز مشروع للمسح الجيوكيميائي بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، على مساحة قدرها 2500 كلم2 وبميزانية تقديرية تصل إلى 3 مليون درهم.

التغطية الجيوعلمية		نسبة التغطية %			
		الوطنية	الأحواض الرسوبية	المناطق المعدنية	الساحل
التغطية الجيولوجية	:	46,06	49,34	38,54	71,43
التغطية الجيوفيزيائية	:	47,67	17,01	20,28	35,71
التغطية الجيوكيميائية	:	14,88	1,62	18,62	1,78

برامج التنمية المستدامة

التدبير المندمج والمستدام للنفايات وإنعاش الاقتصاد الدائري

الأهداف: دعم التحول الى تدبير مستدام ومندمج للنفايات مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف ومبادئ الاقتصاد الدائري، المبني بالخصوص على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية وكذا تحسين البيئة المعيشية للسكان.

النفايات المنزلية والمماثلة لها

حصيلة سنة 2023

- تخصيص غلاف مالي يبلغ **131.09 مليون درهم** لمتابعة دعم المشاريع موضوع الاتفاقيات الموقعة في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها وذلك باستعمال ما تبقى من الاعتمادات التي تم رصدها للبرنامج السالف الذكر خلال سنة 2022، ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية :
  - **إنجاز المطارح المراقبة ومراكز طمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها** بكل من آسفي والصويرة وطانطان ووزان.
  - **تأهيل وإغلاق المطارح غير المراقبة وإزالة النقط السوداء للنفايات المنزلية** بكل من الصويرة وآسفي وسيدي إسماعيل وولاد فرج والداخلة.

برنامج عمل سنة 2024

- تعبئة غلاف مالي **يبلغ 250 مليون درهم**، من أجل متابعة دعم المشاريع موضوع الاتفاقيات الموقعة في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة وتهم:
  - **إنجاز المطارح المراقبة ومراكز طمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها** بكل من الصويرة والرحامنة واشتوكة أيت باها وسطات وسيدي قاسم وطانطان وقلعة السراغنة والحاجب.
  - **تأهيل وإغلاق المطارح غير المراقبة وإزالة النقط السوداء للنفايات المنزلية** بكل من سطات والعرائش والقصر الكبير.

البرنامج الوطني لتثمين النفايات

حصيلة سنة 2023

- متابعة **انجاز مراكز فرز وتثمين النفايات بالمطارح المراقبة التي حصلت على الدعم** في السنوات الماضية؛
- إنجاز دراسة الجدوى لإنجاز مشروع **الفرز الانتقائي** للنفايات بجماعة مراكش؛
- متابعة تفعيل أولويات المخطط المديري المتعلق بمنظومة تدبير وتثمين **المركبات المنتهية الصلاحية**؛
- متابعة تفعيل منظومة تدبير وتثمين نفايات التجهيزات الكهربائية والإلكترونية في إطار الاتفاقية الموقعة مع القطاع الخاص؛
- إعطاء الانطلاقة لإعداد الدراسة المتعلقة بإعداد نظام لتطبيق **مبدأ المسؤولية المُوَسَّعة للمُنتجين على مواد التلفيف**، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- إعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة **بإعداد قانون يتعلق بالاقتصاد الدائري**، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

برنامج عمل سنة 2024

- تتبع انجاز مشاريع مراكز فرز وتثمين النفايات التي استفادت من الدعم؛
- إنجاز مشروع الفرز الانتقائي في المصدر بجماعة مراكش؛
- إنجاز الأنشطة ذات الأولوية في المخطط المديري المتعلق بمنظومة تدبير وتثمين المركبات المنتهية الصلاحية؛
- تفعيل منظومة تدبير وتثمين نفايات التجهيزات الكهربائية والإلكترونية في إطار الاتفاقية الموقعة مع القطاع الخاص؛
- إنجاز الدراسة المتعلقة بإعداد قانون خاص بالاقتصاد الدائري،
- إنجاز الدراسة المتعلقة بتهييء نظام مبدأ المسؤولية المُوَسَّعة للمُنتجين الخاص بمواد التلفيف.

البرنامج الوطني للوقاية ومكافحة التلوث

حصيلة سنة 2023

محاربة التلوث الناتج عن المناطق الصناعية

المساهمة في إنجاز محطات معالجة المقذوفات السائلة بالمناطق الصناعية **بعين الشكاك و بوقنادل وعين جوهرة وأولاد تايمة** بغلاف مالي قدره **48 مليون درهم.**

تثمين النفايات الناتجة عن قطاع زيت الزيتون

المساهمة في إنجاز عدة مشاريع **لمعالجة المرج بجهة فاس-مكناس وجهة الرباط-سلا-القنيطرة** بغلاف مالي قدره **19 مليون درهم.**

التدبير المستدام لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور(PCB)

- جمع المعدات الأكثر تلوثا وتصديرها من اجل التخلص الأمن منها **(250 طن)؛**
- **معالجة المعدات والزيوت المتوسطة التلوث (220 طن)؛**
- **تزويد المختبر الوطني بمعدات لتحليل الزيوت المحتمل احتواءها على مادة ثنائي الفينيل متعدد الكلور.**

تدبير المواد الكيميائية الخطرة

برنامج عمل سنة 2024

محاربة التلوث الناتج عن المناطق الصناعية

المساهمة في إنجاز محطات معالجة المقذوفات السائلة **بالمناطق الصناعية للصخيرات وعين عتيق** بغلاف مالي يقدر **20 مليون درهم.**

تثمين النفايات الناتجة عن قطاع زيت الزيتون

متابعة المساهمة في إنجاز عدة **مشاريع لمعالجة المرج بجهة فاس-مكناس بغلاف مالي قدره 12 مليون درهم.**

مكافحة تلوث الهواء لقطاع الفخار

استبدال الأفرنة التقليدية بالأفرنة الغازية بموقع الولجة **والمساهمة في بناء مدينة الحرف** لصالح الحرفيين المتواجدون في مجال نفوذ وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق بجهة الرباط-سلا-القنيطرة بغلاف مالي يقدر بـ **10 ملايين درهم.**

التدبير المستدام لمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور(PCB)

- **مواصلة عملية جمع المعدات الأكثر تلوثا وتصديرها من أجل التخلص الآمن منها (250 طن)؛**
- **مواصلة عملية معالجة المعدات والزيوت المتوسطة التلوث وتصدير أكثرها تلوثا.**

تدبير المواد الكيميائية الخطرة

- **إنجاز دراسة لتحيين الملف الكيميائي الوطني.**

حصيلة سنة 2023

- إعداد النسخة الأولى من مخطط العمل الوطني لتنفيذ **استراتيجية الوقاية ومحاربة التلوث الناجم عن السفن بالبحر الأبيض المتوسط** (2022-2030) على المستوى الوطني؛
- المشاركة في تنفيذ المشروع الإقليمي المتعلق **بتحسين الاستجابة المندمجة لمحاربة حوادث التلوث البحري والمخاطر الكيميائية في الموانئ على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط** (IRA-MAR)؛
- المشاركة في تنفيذ **مشروع نموذجي لتدبير النفايات البحرية على مستوى ميناء طنجة المتوسط وميناء طنجة المدينة وميناء الحسيمة ومارينا باي ومارينا سمير ومارينا ميناء الحسيمة** والذي أسفر على مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تحسين تدبير النفايات البحرية على مستوى هذه الموانئ، وكذا تقليل كمية النفايات التي تنتهي في مياه البحر.

برنامج عمل سنة 2024

- **تنظيم تمرين ميداني لمكافحة التلوث البحري الطارئ الناجم عن تسرب نفطي «Simulex 2024»** بتعاون مع مختلف القطاعات المدنية والعسكرية المعنية.
- مواصلة المشاركة في تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار المشروع الإقليمي المتعلق بتحسين الاستجابة المندمجة لمحاربة حوادث التلوث البحري والمخاطر الكيميائية في الموانئ على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط (IRA-MAR).

تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ

حصيلة سنة 2023

- المشاركة في المفاوضات الدولية؛
- إطلاق إعداد البلاغ الوطني الخامس وتقرير الشفافية لكل سنتين للتغير المناخي؛
- إعداد التقرير المحين الثالث المتعلق بالتخفيف؛
- متابعة إنجاز المخطط الجهوي للمناخ للداخلةوادي الذهب وفاس-مكناس وكذا مخطط المناخ لمدينة فاس؛
- الشروع في إعداد استراتيجية وطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050، في شقها الكمي، لتقديمها للأمانة التنفيذية للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ ؛
- انطلاق أشغال بلورة المخططات القطاعية ذات بصمة منخفضة الكربون في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050؛
- الشروع في تفعيل المنصة الرقمية لنظام المتابعة والإبلاغ والتحقق لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا؛
- مواصلة إنجاز مشروع إطار الشفافية المتكامل لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في إطار مبادرة تقوية القدرات من أجل الشفافية؛
- الاستعداد للمشاركة في أشغال مؤتمرCOP28 ببرمجة أنشطة موازية وفقا للأيام الموضوعاتية المبرمجة، علاوة على لقاءات ثنائية مع مجموعة من الدول والمنظمات بالرواق المغربي؛
- الالتزام على المستوى القاري عبر المساهمة في تفعيل اللجان المناخية الإفريقية ومواصلة دعم تفعيل هاته اللجان من خلال إعداد دراسة جدوى لإحداث صندوق أزرق لحوض الكونغو، ودعم إنجاز مخطط استثماري للمناخ لمنطقة الساحل للفترة 2019-2030.

برنامج عمل سنة 2024

دعم إجراءات التخفيف والتأقلم مع التغيرات المناخية

- تسريع بلورة مشروع القانون الوطني المتعلق بالمناخ؛
- متابعة إعداد البلاغ الوطني الخامس حول التغير المناخي وتقرير الشفافية لكل سنتين للتغير المناخي؛
- استكمال إطار الشفافية المتكامل لتتبع تنفيذ "المساهمة المحددة وطنيا" حيث ستبدأ التحضيرات للشروع في تحيين "المساهمة المحددة وطنيا" لتقديمها للأمانة التنفيذية للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ؛
- الإعداد للمشاركة في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التغير المناخي (كوب29)؛
- إعداد المخطط الترابي للمناخ بجهة الرباط-سلا-القنيطرة؛
- مواصلة تنزيل المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف على المستوى الترابي؛
- متابعة بلورة المخططات القطاعية ذات بصمة منخفضة الكاربون في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون طويلة الأمد في أفق 2050؛
- مواكبة الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتعزيز قدراتها وتمكينها من تعبئة التمويل المناخي مع مواصلة تقوية قدرات جميع الفاعلين المعنيين في بلورة مشاريع مؤهلة للتمويل المناخي.

برنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي

أهداف البرنامج

- تأهيل وحماية وتثمين 35 موقع جديد ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية، مع الأخذ بعين الاعتبار التنمية الترابية والإيكولوجية والسوسيو اقتصادية والتوزيع الترابي؛
- المساهمة ودعم الجماعات الترابية بخصوص تهيئة المناطق الخضراء؛
- المحافظة على المجالات الرطبة وجعلها أحد ركائز جلب الاستثمارات في المجال السياحي والترفيهي؛
- تعزيز التربية البيئية والتوعية والتحسيس.

حصيلة سنة 2023

بلغ المبلغ المرصود للبرنامج برسم سنة 2023 حوالي 10 مليون درهم وذلك بشراكة مع الجماعات الترابية لإنجاز المشاريع التالية:

- خلق حزام أخضر بإقليم طاطا؛
- تأهيل منتزهي عين فيتال واجعبو بافران؛
- التأهيل البيئي للموقع ذي الأهمية البيولوجية والايكولوجية لمصب ملوية؛
- ثمين النفايات المعدنية وتهيئة المواقع الخاصة بها بإقليم جرادة.

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه، تم :

- الإعلان عن النتائج الأولية للتقييم الوطني للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛
- الشروع في تحيين الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي؛
- متابعة تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار برنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية؛
- المشاركة في المؤتمر الدول 15 لاتفاقية التنوع البيولوجي.

برنامج عمل سنة 2024

المساهمة في إنجاز برامج تثمين الأوساط البيئية، لتغطية الالتزامات المدرجة في مختلف الاتفاقيات الموقعة، بغلاف مالي يبلغ **25 مليون درهم** تخص :

- خلق حزام أخضر بإقليم طاطا (4 ملايين درهم) ؛
- تأهيل منتزهي عين فيتال واجعبو بإفران (4 ملايين درهم) ؛
- التأهيل البيئي للموقع ذي الأهمية البيولوجية والايكولوجية لمصب ملوية (3 ملايين درهم) ؛
- تثمين النفايات المعدنية وتهيئة المواقع الخاصة بها بإقليم جرادة (14مليون درهم).

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه، سيتم :

- ترجمة الإطار العالمي للتنوع البيولوجي إلى أهداف وطنية؛
- تحيين الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي لما بعد 2020؛
- وضع خطة وطنية لتمويل الاستراتيجية؛
- تعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بحماية وتثمين التنوع البيولوجي؛
- التحضير والمشاركة في الدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف للتنوع البيولوجي؛
- تنفيذ مشروع "تفعيل الإطار الوطني بخصوص الموارد الجينية وتطوير منتجات الموارد الجينية المبتكرة وسلاسل القيمة" الممول من طرف الصندوق العالمي للبيئة.

الرصد والمراقبة

سنة 2023

- تجميع البيانات وتوفير الإحصائيات والتقارير المتعلقة بالطاقة بشكل دوري وسنوي.
- إغناء وتحيين دفتر التحملات الخاص بإنجاز مشروع مندمج في اطار الدراسة الإحصائية (مسح إحصائي) المتعددة القطاعات حول الاستهلاك الطاقي (الصناعة، النقل، الأسر، قطاع الخدمات والفلاحة) (في طور الإنجاز على ضوء ملاحظات و مقترحات الفاعلين المعنيين بالقطاع بدعم من التعاون الدولي الألماني GIZ).
- المساهمة في تحيين نموذج الدراسة الاستشرافية حول الطلب على الطاقة في أفق 2050 في إطار تطوير وإعداد الاستراتيجية التنموية البعيدة الامد ومنخفضة الانبعاثات من الغازات الدفيئة (LT-LEDS 2050).
- مواصلة تبادل البيانات والخبرات في مجال إحصاءات الطاقة مع المنظمات الدولية.
- تعزيز برامج التعاون من خلال تنظيم دورة تدريبية لتبادل تجربة وخبرة المغرب في مجال الإحصاءات الطاقية لفائدة مشاركين من البلدان الافريقية (في أواخر سنة 2022 استجابة لطلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية).

سنة 2024

- إنجاز دراسة إحصائية (مسح احصائي) متعددة القطاعات حول الاستهلاك الطاقي بالقطاعات الاقتصادية (الصناعة، النقل، الاسر، قطاع الخدمات والفلاحة) (بدعم من التعاون الدولي الألماني GIZ).
- مواصلة العمل على تعزيز برامج الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية (تقوية القدرات و تعزيز تبادل البيانات والخبرات في مجال الرصد والاستشراف الطاقيين) .
- العمل على وضع نظام معلوماتي مندمج لتعزيز تجميع و معالجة البيانات الإحصائية في إطار إنجاز الدراسة الإحصائية (مسح احصائي) المتعددة القطاعات حول الاستهلاك الطاقي (بدعم من التعاون الدولي الألماني GIZ).

مواكبة المشاريع الطاقية والمعدنية وتلك المتعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني و بآلات الضغط

سنة 2023

- فتح بحث حول المنافع والمضار قصد الترخيص للمشروع المتعلق بإنشاء مصنع للمتفجرات و5 مستودعات لتخزين المتفجرات والمفجرات، بإقليم بنسليمان، بغلاف استثماري يقدر ب 92 مليون درهم؛
- منح 90 ترخيصا لاستيراد المواد المتفجرة والمواد الأولية التي تدخل في صناعتها وكذا الشهب الاصطناعية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية المستعملة في التشوير والسلامة السككية والملاحية وكذا الجوية؛
- منح 84 ترخيصا وتجديدا للترخيص باستعمال المواد المتفجرة حسب طريقة الاستعمال الفوري بالمكـــــان procédure CIS بالمناجم والمقالع المزودة لمعامل الإسمنت والبنيات التحتية والطرق والسدود؛
- قيام المختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء ومختبراته الجهوية بتحليل ما يقارب 3700 عينة من المواد البترولية عند استيرادها أو عند بيعها للمستهلك وذلك في إطار مراقبة جودتها؛
- تجديد اعتماد 3 هيئات من أجل المراقبة القانونية المتعلقة بآلات الضغط، حيث بلغ عدد الهيئات المعتمدة من طرف القطاع إلى حد الآن 35 هيئة تشغل 143 مفتشا معتمدا للقيام بالمراقبة؛
- منح 85 ترخيصا استثنائيا لاستعمال معامل التلحيم و/أو معامل السلامة و/أو الإعفاء من الاختبارات الهيدروليكية عند الاستيراد همت 41177 آلة ضغط والمستعملة بالمحطات الشمسية والحرارية والمجمع الشريف للفوسفاط وفي توسيع قدرات التخزين بمراكز التعبئة، وبالصناعات البترولية والكيماوية والغذائية وصناعة السيارات والطائرات...؛
- المصادقة على ما مجموعه 533 مواصفة قياسية تتوافق بشكل عام مع المواصفات الدولية والأوروبية لغاية شتنبر 2023. وتتوزع هذه المواصفات كالتالي: 64 مواصفة قياسية متعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني، و258 مواصفة قياسية متعلقة بالمواد البترولية، زيوت التشحيم و الغاز الطبيعي، و32 مواصفة قياسية متعلقة بالتعدين، و179 مواصفة قياسية متعلقة بالطاقات المتجددة؛
- القيام بحوالي 2000 زيارة ميدانية لمراقبة المنشآت التابعة للقطاع، همت كل من نقط التخزين وبيع المواد البترولية وأماكن تخزين واستعمال المواد المتفجرة وأماكن تعبئة وتخزين غازات البترول المسيلة وآلات الضغط البخاري والمنشآت المعدنية (المناجم والمقالع) وكذا محطات الخدمة ومحطات التعبئة؛
- القيام بحملات دورية لمراقبة وزن محتوى قنينات غاز البوطان شملت جميع مراكز التعبئة، حيث تم خلال هذه الفترة مراقبة 5061 قنينة، وقد تبين من خلال النتائج أن متوسط كمية محتوى القنينات من الغاز يقارب الوزن المحدد قانونا.

سنة 2024

- تجويد والرفع من مستوى أعمال مراقبة المنشآت الطاقية والمنجمية ومصانع ومستودعات تخزين المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني، وكذا المنشآت التي تتوفر على آلات الضغط البخاري والغازي؛
- تجويد والرفع من مستوى أعمال مراقبة المواد البترولية من الناحية الكمية والكيفية؛
- استكمال أشغال بناء المقر الجديد للمختبر الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء؛
- اقتناء المعدات التقنية من أجل تعزيز قدرات المختبر الوطني للطاقة والمعادن وملحقاته، وذلك لتمكين المستهلكين من التزود بمواد مطابقة للمواصفات القانونية؛
- إعداد مواصفات قياسية متعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والطاقات المتجددة والمواد البترولية وزيوت التشحيم والتعدين.

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

حصيلة سنة 2023

نظام المراقبة والتراخيص

- إنجاز أكثر من 1055 عملية مراقبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية؛
- منح الترخيص ل 13 شركة لجمع ونقل النفايات الخطرة، منها 5 شركات تم تجديد رخصها؛
- الترخيص ل 4 منشآت متخصصة في معالجة النفايات الخطرة، منشأتين منها تم تجديد رخصتيهما؛
- انطلاق نظام معلوماتي للتراخيص المتعلقة بتدبير النفايات.

التقييم البيئي

❑ **دراسات التأثير على البيئة**

- تسليم 04 قرارات للموافقة البيئية من طرف اللجنة الوطنية؛
- حضور وتتبع اجتماعات اللجنة المكلفة بالاستثمار، لمراعاة الشق البيئي في أشغال هذه اللجنة التابعة لرئاسة الحكومة؛
- حضور وتتبع أشغال اللجنة الوزارية التقنية للقيادة التي تبث في حالة رفض المشاريع من طرف اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- انطلاق العمل بنظام رقمنة الوثائق الإدارية المسلمة من طرف الوزارة والخاصة بمساطر التقييم البيئي.

❑ **التقييم البيئي الاستراتيجي والافتحاص البيئي**

- إنجاز الدراسة الخاصة بالمبادئ التوجيهية للتقييم البيئي الاستراتيجي والمتعلق بالثلاث قطاعات التالية: "الطاقة" و"المناجم والمقالع" و"تدبير النفايات".

برنامج عمل سنة 2024

نظام المراقبة والتراخيص

❑ **مجال المراقبة**

- متابعة تنفيذ المخطط على المستوى الوطني والجهوي بتنسيق مع الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية؛
- متابعة مراقبة وحدات إنتاج زيت الزيتون بتنسيق مع الجهات المعنية؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية والنيابة العامة ووزارة العدل؛
- مواصلة دعم القدرات في مجال المراقبة البيئية على الصعيد الجهوي.

❑ **مجال التراخيص**

- اعتماد النظام المعلوماتي للتراخيص.

التقييم البيئي

- تنزيل المساطر والآليات لتفعيل القانون 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي؛
- إنجاز المزيد من الوثائق التوجيهية والمرجعية القطاعية لمساطر التقييم البيئي؛
- انطلاق سند الطلب للمبادئ التوجيهية للتقييم البيئي الاستراتيجي، المتعلق بالقطاعات الخمس التالية: "الماء" و"البنيات التحتية" و"الصحة" و"السياحة "و"النقل".

تعزيز المراقبة والرصد و التقييم البيئي

حصيلة سنة 2023

- رصد جودة مياه الشواطئ: **196 شاطئ؛**
- رصد جودة الرمال (بما في ذلك النفايات) : **61 شاطئ؛**
- رصد التلوث الناتج عن المقذوفات السائلة والرواسب بالواجهتين الأطلسية والمتوسطية:
  - برامج " MEDPOL " و " IMAP" : **80 محطة** لرصد التلوث البحري والساحلي بالواجهة المتوسطية؛
  - برنامج « ATLANTIQUE POL »: **34 محطة** بالسواحل الأطلسية (القنيطرة-آسفي)؛
  - برنامج شامل في طور الإعداد في إطار مشروع GIZC-RSK.

رصد الهواء

- هدف البرنامج : اقتناء ووضع **140 محطة** ثابتة لقياس جودة الهواء في أفق 2030.
- الغلاف المالي للبرنامج : **367 مليون درهم**.
  - عدد المحطات المتوفرة إلى حدود 2023: **43** محطة، منها 16 تم تجديدها؛
  - عدد المحطات طور الوضع : **18** محطات، منها 3 محطات سيتم تجديدها؛
  - عدد المحطات المتبقية و التي رصدت لها ميزانية في إطار الشراكة مع الجهات : **26** محطة (مجملها بصدد إعلان طلبات العروض).

المجموع : 87 محطة

عدد التحاليل المخبرية

	2022	2023
عدد التحاليل (الماء والرواسب)	43157	44547
عدد القياسات (الغازات و الجزيئات العالقة)	7200	9675
المجموع	50357	54222

برنامج عمل سنة 2024

رصد الساحل

متابعة تنفيذ رصد :

- جودة مياه الشواطئ : **200 شاطئ؛**
- رمال الشواطئ (بما في ذلك النفايات) : **62 شاطئ؛**
- التلوث الساحلي والبحري .

رصد الهواء

- التوقيع على اتفاقيات أو ملحقات مع الجهات لاقتناء **محطات** أخرى.
- تجديد المحطات المتبقية : **3** محطات.
- مواصلة صيانة الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء.

تقييم وفحص المختبر للمصادقة على تجديد شهادة الاعتماد طبقا لمرجع الاعتماد 17025NM/ISO الخاص بالمختبرات (2022)، والعمل مستمر لتوسيع مجالات التحاليل للاعتماد (2023).

حصيلة سنة 2023

- إنجاز النظام المعلوماتي للبيئة والتنمية المستدامة؛
- عقد ورشات موضوعاتية بهدف تحديد المؤشرات الخاصة بأهم المجالات المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة؛
- تعبئة وتحيين الأنظمة المعلوماتية الجهوية بمختلف أنواع المعلومات والموارد (النصية والرقمية والوثائقية والجغرافية...).

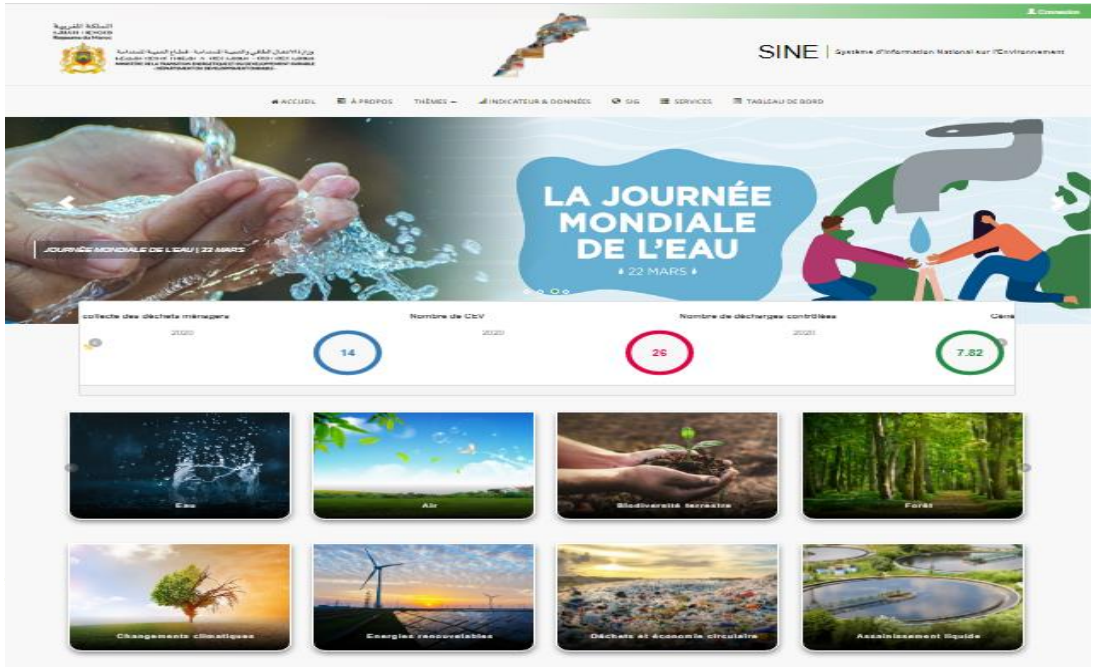

برنامج عمل سنة 2024

- متابعة أنشطة صيانة وتحسين وتحيين **الأنظمة المعلوماتية** الوطنية والجهوية للمعلومات البيئية والتنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة** الجديدة؛
- إعداد **التقرير الخامس** حول حالة البيئة بالمغرب.

5

الشراكة والتعاون والتوعية والتحسيس والتربية البيئية

التعاون الدولي

حصيلة سنة 2023

- تعبئة ما يقارب **58.5** مليون دولار أمريكي في إطار التعاون الدولي لدعم الإصلاح في مجال الطاقة الخضراء وإنجاز مشاريع في تغير المناخ والحلول الدائرية للتلوث البلاستيكي والتنوع البيولوجي.
- تعزيز الدبلوماسية في مجالي الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة للمساهمة في إشعاع المغرب على الصعيد الإقليمي والدولي :
  - **تنفيذ خارطة طريق رئاسة المغرب للدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA) لمدة عامين 2022-2024** (تنظيم واحتضان اجتماعات المكتب، إعداد مشروع الإعلان الوزاري والاشراف على المفاوضات لإتمام تنقيحه ولتعميم المسودة النهائية في يناير 2024، المشاركة في أشغال تفعيل قرارات الجمعية وخاصة المتعلقة بالتلوث البلاستيكي وبالمواد الكيميائية)؛
  - **القيام بزيارة عمل للاتحاد الأوروبي في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المتعلقة بالشراكة الخضراء** لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة وتغير المناخ والبيئة والاقتصاد الأخضر؛
  - المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة خلال يوليوز 2023؛
  - الدورة 19 لمؤتمر الوزراء الأفارقة للبيئة المنعقدة خلال شهر غشت 2023 (حيث تم الإعراب عن رغبة المغرب بتنظيم الدورة 20 لهذا المؤتمر)؛
  - انخراط المغرب في برنامج جديد للتعاون المتعدد الأطراف MED-GEM، لدعم الانتقال الطاقي في بلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.
- **التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة في مجالات الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة** مع كل من الرأس الأخضر، أنغولا، غينيا، سيراليون، البرتغال، الحكومة الفلامانية، الدنمارك، هولندا، المملكة المتحدة، اذربيجان والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية...
- **تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الدول الإفريقية والأوروبية والاسيوية** بتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصاية وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

برنامج عمل سنة 2024

- مواصلة تعزيز وتوطيد علاقات التعاون الثنائي الاستراتيجي المثمر والبناء مع الدول الشريكة الصديقة وذلك لتكريس مكانة المغرب جهويا ودوليا ومتابعة تفعيل برامج العمل المنبثقة عن الاتفاقيات المبرمة في إطار التعاون الثنائي ومع المؤسسات الدولية للتنمية؛
- مواصلة تفعيل "الشراكة الخضراء" مع الاتحاد الأوروبي؛
- التحضير والمشاركة في الاجتماعات المنبثقة عن رئاسة المغرب للدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة؛
- البحث عن فرص جديدة للتعاون المتعدد الأطراف ومتابعة تعبئة الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل البرامج الوطنية في مجالات الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وتنفيذ التزامات المغرب في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

تعزيز الشراكة والتوعية والتحسيس في مجال التنمية المستدامة

حصيلة سنة 2023

تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين

- تم إنجاز عدة أنشطة مع مختلف الفاعلين، نذكر منها :
  - التوقيع على 4 اتفاقيات موضوعاتية مع الجماعات الترابية تخص التأهيل البيئي للمواقع والمنتزهات الإيكولوجية؛
  - إشراك القطاع الخاص في عدة مبادرات في اطار برنامج التعاون الدولي حول تطوير الاقتصاد الأخضر خاصة في مجال البلاستيك؛
  - تنفيذ خطة عمل 2023 لمشروع الشراكة من أجل اقتصاد أخضر في المغرب (PAGE) بالشراكة مع 05 من وكالات الأمم المتحدة؛
  - اطلاق المرحلة الثانية من برنامج دعم المقاولات الناشئة الخضراء (Programme Cleantech) بتعاون مع صندوق البيئة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛
  - إطلاق طلب عروض مشاريع الجمعيات بشراكة مع برنامج المنح الصغرى لصندوق البيئة العالمي وبرامج الأمم المتحدة، وتقديم الدعم المالي لستة مشاريع بيئية نموذجية في مجالات التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية وتدهور الأراضي، بمبلغ يقدر ب 240 000 دولار.

التوعية والتحسيس والتربية البيئية

- تحقيق عدة إنجازات، منها خاصة :
  - تنظيم عدة حملات للتوعية والتحسيس من خلال إنجاز وبث مجموعة من الكبسولات عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وقد همت مواضيع ذات أولوية، منها التحسيس بالاقتصاد في استعمال الطاقة؛
  - اجتماع لجنة جائزة الحسن الثاني للبيئة من أجل تقييم الترشيحات واختيار المبادرات القيمة للمجتمع المدني والجماعات الترابية والبحث العلمي والصحافة المقاولات؛
  - في مجال التربية البيئية، تم استكمال تهيئة 6 مؤسسات تعليمية وتجهيزها ببنيات بيئية بجهة الدار البيضاء-سطات: ألواح شمسية، نظام تجميع مياه الامطار، نظام لفرز النفايات، إلخ.

برنامج عمل سنة 2024

تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين

- عدة برامج سيتم تنفيذها بشراكة مع مختلف الفاعلين في السنة المقبلة، نذكر منها خاصة تلك التي تستهدف تسريع انتقال بلادنا إلى الاقتصاد الأخضر في اطار برامج التعاون الدولي.

التوعية والتحسيس والتربية البيئية

- التحضير لانطلاق الدورة 15 لجائزة الحسن الثاني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- إنجاز الحملات السمعية البصرية، عبر إنتاج وصلات وكبسولات وأفلام مؤسساتية وبثها عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والإلكترونية، حول مواضيع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ذات أولوية؛
- متابعة إحداث وتجهيز الأندية البيئية بالمؤسسات التعليمية ودور الشباب، ومواكبة أنشطتها التوعوية.

6

الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم سنة 2024

تقديم ميزانية الوزارة برسم سنة 2024

ميزانيتي التسيير والاستثمار لسنة 2024

796,181 مليون درهم

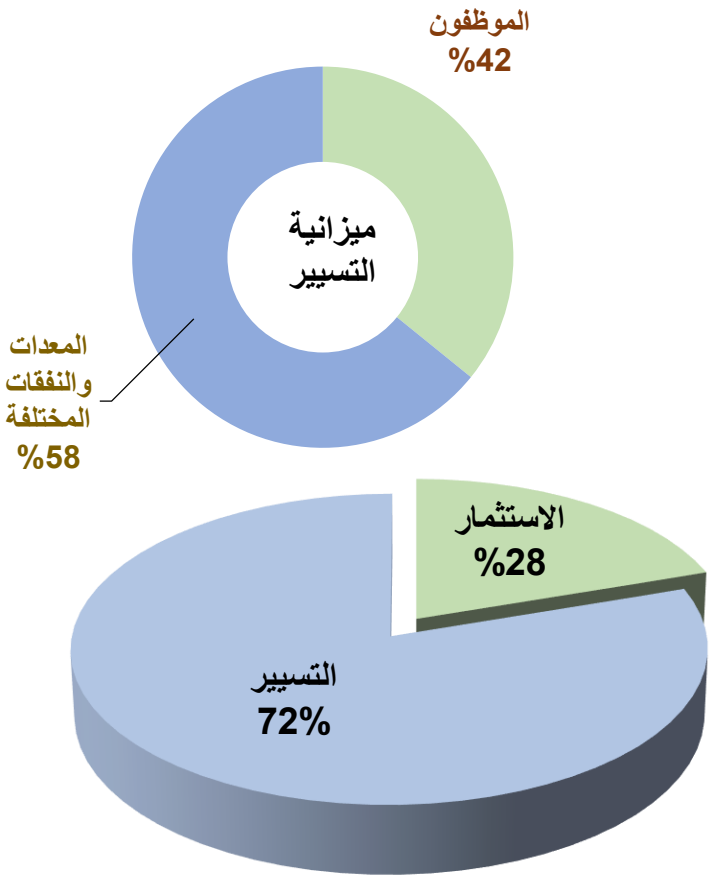

ميزانية التسيير : 574.371.000 درهم

- **الموظفون : 241.211.000 درهم**
- **المعدات والنفقات المختلفة : 333.160.000 درهم**

ميزانية الاستثمار : 221.810.000 درهم

- **مساهمة الدولة في ميزانية التسيير الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**

بالمليون درهم

	2023	2024
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	85,45	85,45
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	75	78
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	40,6	40,6
معهد المعادن بمراكش	3	3,5
معهد المعادن بتويسيت	2,5	2,6
المجمـوع	**206,550**	**210,150**

- **مساهمة الدولة في ميزانية الاستثمار الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة**

بالمليون درهم

	2023	2024
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	45,1	41,1
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	8,4	8,4
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	8	8,4
معهد المعادن بمراكش	1,380	1,780
معهد المعادن بتويسيت	0,38	0,98
المجمـــوع	**63,26**	**60,66**

- **ميزانية الاستثمار : الإعانات المرصدة للمرافق التابعة لقطاع التنمية المستدامة**

(ب مليون درهم)

		البرامج والمشاريع البيئية	2023	2024
مساهمات وتحويلات من الميزانية العامة -الاستثمار-	المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث (مصلحة مسيرة بصورة مستقلة)	تعزيز آليات رصد التلوث	1,5	1,5
	مركز الكفاءات للتغيرات المناخية (4C)	مكافحة تغير المناخ	1,5	1,5
المجموع			**3**	**3**

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵜⵜⵉ ⵏ ⵜⵥⴹⴰⵕⵜ ⴷ ⵜⴳⵎⵉ ⵜⴰⵙⵓⵍⴰⵏⵜ

شكرا على حسن إصغائكم

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2023-2024
دورة أكتوبر: 2023
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 23 نونبر2023
على الساعة:

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2024.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الطرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي – المعارضة الإتحادية	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

RNI

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2024.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي - المعارضة الإتحادية	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة القطاعات الإنتاجية
مجلس المستشارين

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2024.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المرابط الخمار	الأصالة والمعاصرة	
عبد الكريم الهمس	الأصالة والمعاصرة	
الدريسي عبد الرحمان	الحركة الشعبية	
محمد بولعيش	فريق الاستقلالي	
عبد الإله الفحل	التجمع الوطني للأحرار	
برنيشير سعيد	الأصالة والمعاصرة	
خالد السطي	UNTM	
مبارك السباعي	الفريق الحركي	
عبد الرحمان الوفا	PAM	
مصطفى الدمعاني	منسق مجموعة العدالة الاجتماعية	
مصطفى مشارك	التجمع الوطني للأحرار	
محمد البكوري	BNI	
كمال الصبري	RNI	
فاطمة زكاغ	CDT	
الحسن نازهي	CDT	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2023-2024
دورة أكتوبر: 2023
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 27 نونبر 2023
على الساعة: 14:30 الى 17

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2024.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الطرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي – المعارضة الإتحادية	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2024.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي - المعارضة الإتحادية	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

[المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية]

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2024.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
مرسلي جليلة	التجمع الوطني للأحرار	
عبد الرحمان الدريسي	الحركة الشعبية	
محمد البكوري	RNI	
خالد السطي	UNTM	
مصطفى الدحماني	منسق مجموعة العدالة الاجتماعية	
محمد حنين	ف التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان
لجنة القطاعات الانتاجية
مجلس المستشارين

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2024.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
بوسلهام عزيز	CGEM	[توقيع]
الشرقي علاوي	CDT	[توقيع]

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2023-2024
دورة أكتوبر: 2023
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 29 نونبر 2023
على الساعة: العاشرة و ثلاث دقائق صباحا

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2024.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الطرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي – المعارضة الإتحادية	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

الحسين بن الطالب

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2024.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي - المعارضة الإتحادية	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2024.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال ابراهيمي	RNI	
الكرش حليمي	CDT	
الكبير وهيبي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
خالد السطي	UNTM	
محمد بوحماد	الاحرار	
نورالدين سليك	رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل UMT	
فاطمة الكساني	RNI	
محمد البكوري	RNI	
لحسن بلمبارك	الفريق الحركي	
محمد حنين	التجمع الوطني للأحرار	
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	
سولاف جبرت	CGEM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2023-2024
دورة أكتوبر: 2023
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 30 نونبر2023
على الساعة:

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2024.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الطرمونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي – المعارضة الإتحادية	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2024.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي - المعارضة الإتحادية	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2024.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
نور الدين سليك	رئيس فريق UMT الاتحاد المغربي للشغل	[توقيع]
الحرشي لحسن	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	[توقيع]
كمال أبرك	RNI	[توقيع]
أمين البارودي	RNI	[توقيع]
محمد صدقي	فريق الاشتراكي	[توقيع]
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي	[توقيع]
لشكر عبد الكريم	U.C.D.S	[توقيع]
عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي	[توقيع]
عمر الباكوري	RNI	[توقيع]
محمد بودراع	الأحرار	[توقيع]
خالد السطي	UNTM	[توقيع]
محمد ناقصي	مجموعة العدالة الاجتماعية	[توقيع]
محمد بولحسن	الفريق الاستقلالي	[توقيع]
[illegible]	RNI	[توقيع]